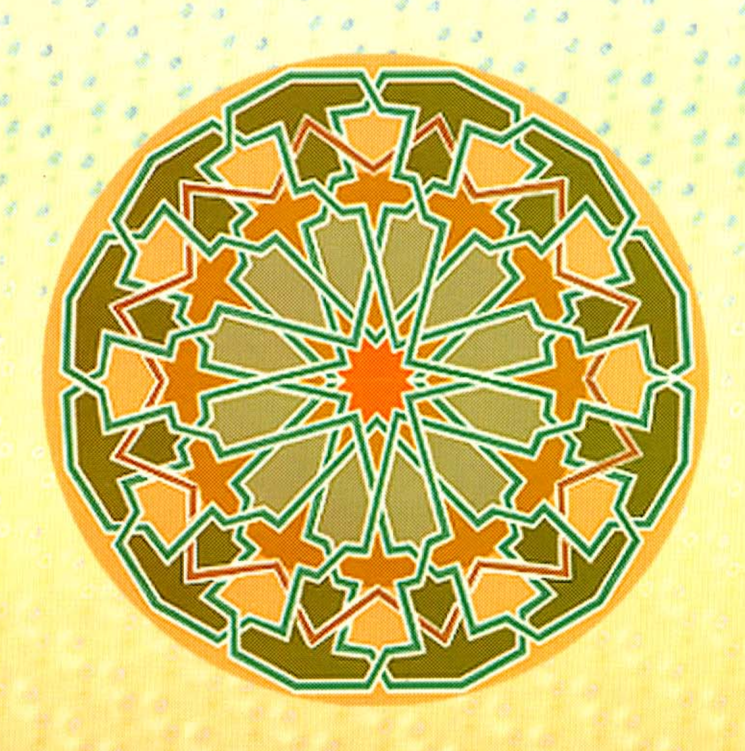


الإمام مسلم

ومنهجه في صحيحه

الدكتور محمد عبد الرحمن طوالبة

استاذ الحديث الشريف - جامعة اليرموك









الدكتور محمد عبد الرحمن طوالبه

أستاذ الحديث الشريف

جامعة اليرموك

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الثانية

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م

موافقة دائرة المطبوعات والنشر
رقم الاجازة المتسلسل ٤٥٨٩/١١/١٩٩٧م

رقم التصنيف	:	٢ر٢٣٤
المؤلف ومن هو في حكمه	:	اعداد محمد عبد الرحمن الاحمد المحمد
عنوان الكتاب	:	الامام مسلم ومنهجه في صحيحه
الموضوع الرئيسي	:	١ ـ الديانات
		٢ ـ الحديث النبوي الشريف ـ صحيح مسلم
رقم الايداع	:	١٦٣٠/١١/١٩٩٧
بيانات النشر	:	عمان : دار عمار

* ـ تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

هذا العمل في الأصل رسالة دكتوارة المرحلة الثالثة ، وقد نوقشت بالكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين بالجامعة التونسية بتاريخ ٢٨/٦/١٩٨٨ .



الأردن - عمان - سوق البتراء - قرب المسجد الحسيني
تلفاكس ٤٦٥٢٤٣٧ - ص.ب ٩٢١٦٩١ عمان - الاردن

المقدمة

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فقد دعاني لاختيار هذا الموضوع عدة أسباب منها:

١- مكانة مسلم وصحيحه.

٢- خلو المكتبة الإسلامية من كتاب جامع يتحدث عن مسلم وصحيحه بشمول واستيعاب.

٣- عدم وجود كتاب مستقل يبحث منهج مسلم في صحيحه، فلا نجد إلّا النزر اليسير مبعثراً في ثنايا كتب الشروح ومصطلح الحديث.

٤- الانتقاد الموجه لجملة من أحاديثه ورجاله، واستغلال ذلك ممن لا دراية له للطعن في مسلم وصحيحه.

٥- الرغبة الملحة في الكشف عن مناهج[١] المحدثين في مصنفاتهم.

لهذه الأسباب وغيرها اخترت موضوع أطروحتي لنيل دكتوراة مرحلة ثالثة من جامعة الزيتونة بعنوان «الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه».

---

(١) والذي قصدته بمنهج مسلم في هذه الأطروحة أي طريقته التي سار عليها فيه وهو معنى المنهج في اللغة حسبما ذهب إليه الجوهري في الصحاح: ١/٣٤٦، وابن فارس في مجمل اللغة: ٢/٨٤٥، والرازي في مختار الصحاح: ٥٤٠، والفيومي في المصباح المنير: ٢/٣٣٦.

وقد اعترضتني في هذا البحث صعوبات كثيرة منها:

١- فقدان المصادر الأصلية التي ترجمت لمسلم بتوسع ككتاب «تاريخ نيسابور»، وكتاب «المزكين لرواة الأخبار» كلاهما للحاكم.

٢- أن غالب الكتابات التي عنت بصحيح مسلم إما مفقودة وإما مخطوطة.

٣- الافتقار للدراسات المعمقة في صحيح مسلم كما سبق أن ذكرناه.

٤- ما ظاهره الانبتات بين الصحيح ومقدمته.

٥- خطورة البحث في الصحيح لمكانته وقيمته العلمية.

٦- أن منهج مسلم في الغالب نقدي صامت، يعسر الوقوف عليه لقليلِ البضاعة مثلي إلّا بعد جهد وعناء.

وقد ذللت هذه الصعوبات:

أ- بالاستعانة بالله عز وجل.

ب- وبالصبر والمثابرة والبحث والتنقيب والاعتكاف العلمي.

جـ- وبالرحلة في طلب الحديث للحصول على المؤلفات القريبة في موضوعي ما بين مخطوطة ومطبوعة، ولقاء العلماء المختصين للسؤال وتلقيح الأفكار.

أما المصادر والمراجع التي استخدمتها وأفدت منها في هذا البحث فهي كثيرة، ما بين قديمة وحديثة، وأذكر هنا أهم الكتب التي أفدت منها:

أما القديمة فأهم ما انتفعت به منها:

١- في شرح الحديث:

أ- «صيانة صحيح مسلم» لابن الصلاح.

ب- شرح صحيح مسلم للنووي.

جـ- فتح الملهم شرح صحيح مسلم للديوبندي.

٢- في علوم الحديث:

أ- التتبع للدارقطني.

ب- علوم الحديث لابن الصلاح.

جـ- السنن الأبين لابن رشيد.

د- شرح العراقي لألفيته.

هـ- فتح المغيث للسخاوي.

و- تدريب الراوي للسيوطي.

٣- في التراجم:

أ- المنتظم لابن الجوزي.

ب- مختصر تاريخ نيسابور للخليفة النيسابوري.

جـ- تهذيب الكمال للمزي.

د- سير أعلام النبلاء للذهبي.

وأما **الحديثة**، فأهم ما انتفعت به منها:

أ- «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين».

ب- منهج النقد في علوم الحديث، كلاهما للدكتور نور الدين عتر.

جـ- الإمام مسلم، حياته وصحيحه للأستاذ محمود فاخوري.

د- جهود المحدثين في نقد ومتن الحديث النبوي الشريف لشيخنا الدكتور محمد الطاهر الجوابي.

هـ- الصناعة الحديثية في السنن الكبرى للبيهقي لشيخنا الدكتور نجم عبدالرحمن خلف.

خطة البحث:

قامت خطتي في هذه الأطروحة على تقسيمها إلى ثلاثة أبواب:

الباب الأول: الإمام مسلم حياته وصحيحه.

ويشتمل على فصلين:

الأول: حياة الإمام مسلم.

الثاني: صحيح الإمام مسلم.

الباب الثاني: منهجه في علوم السند، وجعلته في أربعة فصول:

الأول: منهجه في عرض أسانيده ورواية أحاديثه.

الثاني: مقاصده من منهجه في تعداد الأسانيد والمتون.

الثالث: منهجه في علوم السند من حيث الاتصال.

الرابع: منهجه في علوم السند من حيث الانفصال.

الباب الثالث: منهجه في علوم المتن، ويشتمل على فصلين:

الأول: منهجه في علوم المتن من حيث روايته.

الثانية: من حيث درايته.

خاتمة المقدمة:

وأتقدم بخالص الشكر والامتنان ووافر التقدير والعرفان للدكتور محسن عبد الناظر - المشرف الأول - والدكتور عبدالرحمن عون المشرف الثاني، لما بذلاه من جهد وعناء في القراءة والمتابعة والتصحيح والتوجيه والإرشاد فجزاهما الله خيراً.

كما أشكر كل من مدّ لي يد العون والمساعدة.

والله وليّ التوفيق

مفتاح الكتاب

قمت باختصار أسماء المصادر والمراجع لتكرارها تجنباً للتطويل وهي:

البداية: البداية والنهاية.

التاريخ: تاريخ بغداد.

تاريخ الأدب: تاريخ الأدب العربي.

تاريخ التراث: تاريخ التراث العربي.

التذكرة: تذكرة الحفاظ.

التقريب: تقريب التهذيب.

التهذيب: تهذيب التهذيب.

تهذيب الأسماء: تهذيب الأسماء واللغات.

جامع التحصيل: جامع التحصيل في أحكام المراسيل.

الحطة: الحطة في ذكر الصحاح الستة.

الرسالة: الرسالة المستطرفة في بيان مشهور كتب السنة المشرفة.

السنن الأبين: السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين البخاري ومسلم في السند المعنعن.

السير: سير أعلام النبلاء.

الشذرات: شذرات الذهب في أخبار من ذهب.

شرح مسلم: شرح صحيح مسلم.

العبر: العبر في خبر من غبر.

فتح الباقي: فتح الباقي شرح ألفية العراقي.

فتح المغيث: فتح المغيث شرح ألفية الحديث.

فتح الملهم: فتح الملهم شرح صحيح مسلم.

الكاشف: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة.

الكشف: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.

الكفاية: الكفاية في علم الرواية.

اللباب: اللباب في تهذيب الأنساب.

المختصر: المختصر في أخبار البشر.

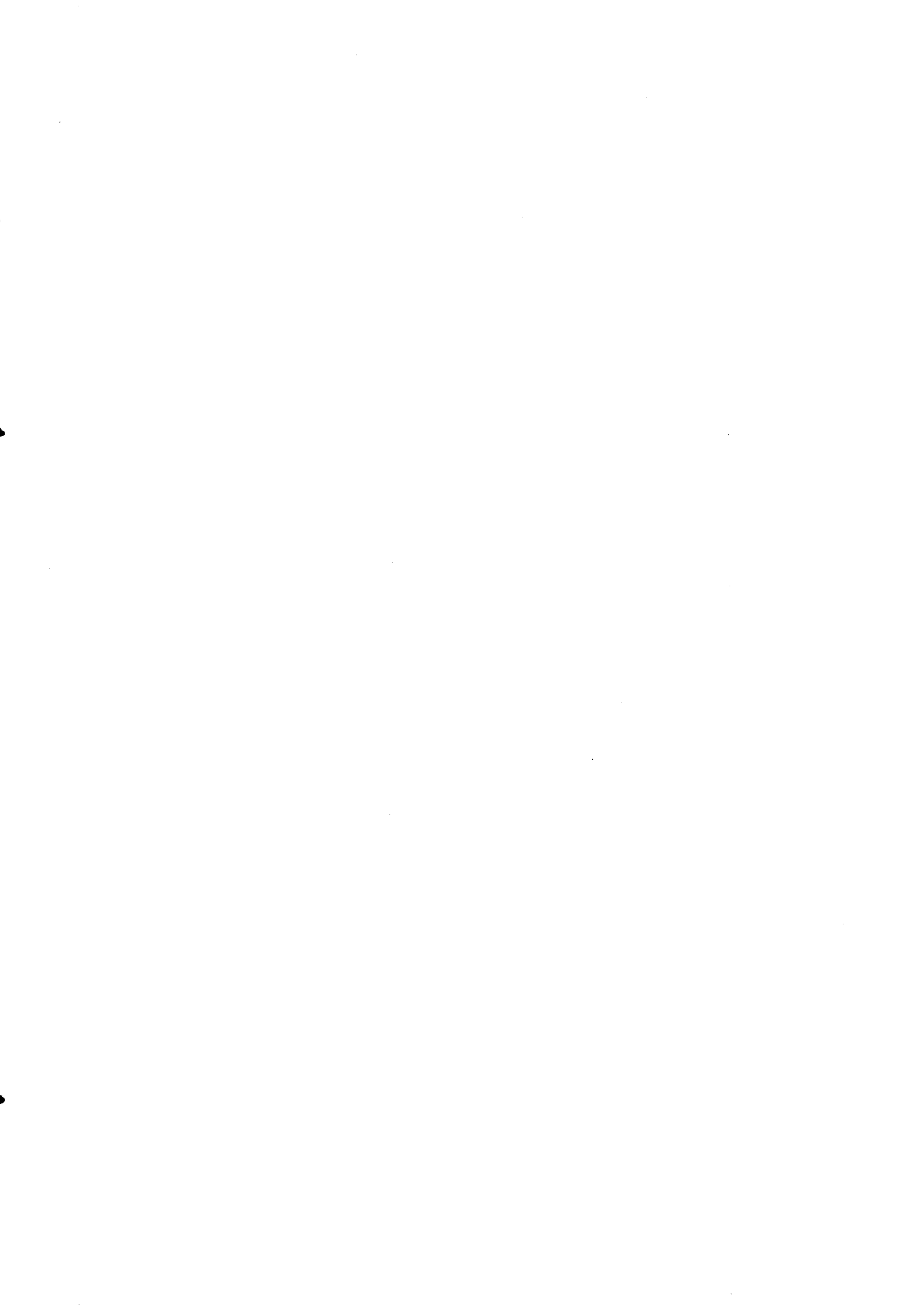
المعرفة: معرفة علوم الحديث.

معرفة الرواة: معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الردّ.

الوفيات: وفيات الأعيان.

الباب الأول

الإمام مسلم حياته وصحيحه



الفصل الأول

حياة الإمام مسلم

المبحث الأول

نشأته وعصره

أولاً: نشأته:

١- اسمه:

مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ أبو الحسين[١].

---

(١) مصادر ترجمته: ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل: ٨/ ١٨٢-١٨٣، ابن النديم الفهرست: ٢٨٦، الخطيب - التاريخ: ١٣/ ١٠٠-١٠٤، والسابق واللاحق: ٢٦٦-٢٦٧، ابن أبي يعلى - طبقات الحنابلة: ٢/ ٣٣٧-٣٣٩ (١)، السمعاني الأنساب: ١٠/ ١٥٥، ابن عساكر - المعجم المشتمل على ذكر الشيوخ النبل: ٢٩١، ابن خير - الفهرست: ١٠٠/ ١٠٢، ابن الجوزي - المنتظم: ٥/ ٣٢- ٣٣، الخليفة النيسابوري - مختصر تاريخ نيسابور: ٦/ب - ١٧أ، ابن الأثير - جامع الأصول: ١/ ١٠٩ - ١١١، ابن الأثير - اللباب: ٣/ ٣٨، ابن الصلاح - الصيانة: ٥٦-٦٦، النووي - تهذيب الأسماء: ٢/ ٨٩-٩٢، شرح مسلم: ١/ ١٠/ ١١، ابن خلكان - الوفيات: ٥/ ١٩٤-١٩٥، أبو الفداء - المختصر: ٢/ ٥١، المزي - تهذيب الكمال: ٣/ ١٣٢٤-١٣٢٥، الذهبي - التذكرة: ٢/ ٥٨٨-٥٩٠، السير ١٢/ ٥٥٧- ٥٨٠، وتهذيب الكمال: ٤/ ١٣٧، ودول الإسلام: ١/ ١٥٨، والعبر ٢/ ٢٣، والكاشف: ٣/ ١٢٣، والمعين في طبقات المحدثين: ١٠٣ (٢)، اليافعي - مرآة الجنان: ٢/ ١٧٤-١٧٥، ابن كثير - =

٢- نسبه:

اتفق المؤرخون على أن الإمام مسلماً - رحمه الله - قشيري النسب، وهذه النسبة إلى بني قشير إحدى القبائل العربية المعروفة التي ينسب إليها كثير من العلماء، فهو بهذا عربي خالص النسب[1].

٣- موطنه:

استوطن - رحمه الله - أعلى الزمجار- بنيسابور- وكان مسكنه بها[2]

= البداية: ١١/٣٣-٣٥ (٣)، ابن حجر - التقريب: ٢/٢٤٥، والتهذيب: ١٠/١٢٦- ١٢٨، ابن تغري بردي - النجوم الزاهرة: ٣/٣٣-٣٤، السخاوي - ذيل دول الإسلام: ٢٩ب، السيوطي طبقات الحفاظ: ٢٦٠-٢٦١، الخزرجي - خلاصة تذهيب الكمال: ٣٧٥، العليمي - المنهج الأحمد: ٢/٢٢١ (٤)، طاش كبري زاده - مفتاح السعادة: ٢/٨-٩، حاجي خليفة - الكشف: ١/٥٥٥، ابن العماد - الشذرات: ١/١٤٤-١٤٥، القنوجي - الحطة: ٢٤٧-٢٤٨، الموسوي - روضات الجنات: ٦٧٠، البغدادي - هدية العارفين: ٢/٤٣١-٤٣٢، الديوبندي - فتح الملهم: ١/١٠٠-١٠١، بروكلمان - تاريخ الأدب: ٣/١٧٩- ١٨٥، الزركلي - الأعلام: ٧/٢٢١-٢٢٢، كحالة - معجم المؤلفين: ١٢/٢٣٢-٢٣٣، فاخوري - الإمام مسلم، حياته وصحيحه: ٣٥-٥٧، سزكين - تاريخ التراث: ١/٢٦٣-٢٧٧.

(١) عياض - إكمال المعلم: ١/٣أ-٣ب.

(٢) الصفدي - الوافي بالوفيات: ٢٣٧ب - ٢٣٨ب.

(١) انظر: السمعاني- الأنساب: ١٠/١٥٥، ابن الأثير- اللباب: ٣/٣٧-٣٨، ابن الصلاح- الصيانة: ٥٦، والنووي- تهذيب الاسماء: ٢/٨٩.

(٢) الخليفة النيسابوري- مختصر تاريخ نيسابور: ١٦ب. أفدت من هذا الكتاب من نسخ شيخنا الدكتور نجم خلف - حفظه الله، والتي نسخها بنفسه سنة ١٩٧٤م.

وهي إذ ذاك من المراكز العلمية المهمة سيما في علوم الحديث، وقد اشتهرت بعلو أسانيدها حتى وصفها السخاوي بـ: دار السنة والعوالي[1]، فكثرت الرحلة إليها طلباً للعلم إذ بلغ عدد علمائها والواردين عليها في القرن الثالث الهجري (١٣٧٥) عالماً[2]، وتخرج منها من أئمة العلم من لا يحصى، فهي كما قال ياقوت: معدن الفضلاء ومنبع العلماء[3].

٤- ولادته:

بالرغم من اتفاق المؤرخين على تأريخ وفاة مسلم- رحمه الله- إلا أنهم اختلفوا في تأريخ ولادته حتى قال ابن خلكان: ولم أر أحداً من الحفاظ ضبط مولده[4]. وبعد البحث والتنقيب تحصّل لي- في ذلك - أربعة أقوال:

الأول: أن ولادته سنة ٢٠١هـ، وهو ما يفيده قول الذهبي في «العبر» حيث ذكر وفاة مسلم - رحمه الله - في رجب، ثم قال: وله ستون سنة[5]، ووافقه ابن العماد الحنبلي في «الشذرات»[6]، فقد نقل ما في «العبر» واكتفى بذلك ولم يعقب عليه.

والثاني: أن ولادته سنة ٢٠٢هـ، وقال به بروكلمان وسزكين حيث قالا: ولد سنة ٢٠٢هـ، وقيل سنة ٢٠٦هـ[7]. فأورد الأول أصلاً والثاني

---

(١) السخاوي - الإعلان بالتوبيخ: ٦٦٦.

(٢) نجم خلف - الصناعة الحديثية في السنن الكبرى للبيهقي: ١/ ٤٤.

(٣) ياقوت -معجم البلدان: ٥/ ٣٣١، وانظر القزويني- آثار البلاد: ٤٧٣-٤٧٧.

(٤) ابن خلكان - الوفيات: ٥/ ١٩٥.

(٥) انظر: الذهبي - العبر: ٢/ ٢٣.

(٦) انظر: ابن العماد - الشذرات: ١/ ١٤٥.

(٧) بروكلمان - تاريخ الأدب: ٣/ ١٧٩، سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٦٣.

تبعاً بـ: قيل التي تُفيد التضعيف.

الثالث: أن ولادته سنة ٢٠٤هـ، أورده من غير جزم الذهبي[(١)] في «التذكرة» و«السير» و«الكاشف» وجزم به ابن كثير[(٢)]، وابن حجر[(٣)]، وابن تغري بردي[(٤)] وغيرهم.

الرابع: أنها سنة ٢٠٦هـ، وبه قال الحاكم وذلك فيما سمعه من ابن الأخرم: توفي مسلم بن الحجاج - رحمه الله - عشية يوم الأحد، ودفن يوم الاثنين لخمس بقين من رجب، سنة إحدى وستين ومائتين، وهو ابن خمس وخمسين سنة. وهذا يتضمن - كما قال ابن الصلاح: أن مولده كان في سنة ست ومائتين[(٥)].

والصحيح - فيما يبدو لي - القول الأخير، وأن ولادته كانت سنة ٢٠٦هـ/ ٨٢١م في خلافة المأمون، لأن أول من ذكر سنة وفاته وتقدير سنه ابن الأخرم (ت٣٤٤هـ) - صاحب «المستخرج على صحيح مسلم»، ونقله عنه تلميذه الحاكم (ت٤٠٥هـ) في كتاب «علماء الأمصار» وكتاب «المزكين لرواة الأخبار»، وعن كتاب «علماء الأمصار» نقل ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) وابن خلكان (ت٦٨١هـ)، وقال إنه تملك من نفس النسخة

---

(١) الذهبي - التذكرة: ٥٨٨، والسير: ١٢/٥٥٨، والكاشف: ٣/١٢٣.
(٢) ابن كثير - البداية والنهاية: ١١/٣٤، قال: وكان مولده في السنة التي توفي فيها الشافعي وهي سنة أربع ومائتين.
(٣) ابن حجر - التهذيب: ١٠/١٢٧.
(٤) ابن تغري بردي - النجوم الزاهرة: ٣/٣٣.
(٥) ابن الصلاح - الصيانة: ٦٤.

التي نقل منها شيخه ابن الصلاح[1]، وابن الصلاح[2] والنووي[3] عن كتاب «المزكين لرواة الأخبار». وبه جزم طاش كبري زاده حيث قال: والصحيح أنه ولد في سنة ست ومائتين[4]، ويلاحظ أن ابن الأخرم والحاكم وابن الصلاح والنووي ممن اشتدت عنايتهم بالإمام مسلم - رحمه الله - ومصنفاته وهذا أدعى إلى التحقيق والتدقيق.

٥- نشأته:

نشأ مسلم - رحمه الله - وفي وسط علمي طيب فقد كان والده متصدراً لتربية الناس وتوجيههم، قال محمد بن عبدالوهاب الفراء (ت٢٧٢هـ) - تلميذ الإمام مسلم -: «وكان أبوه الحجاج بن مسلم من المشيخة»[5]، ولا شك أن خير والده في التعليم قد عمّ أهل بيته فهم أولى الناس بخيره - وهذا الوسط العلمي المباشر من شأنه أن يغرس البذرة الأولى من بذر التعليم الأولية، ويكون دافعاً نحو حلقات التعليم واستكمال العلم من جهة أخرى.

وقد كانت عادة أهل ذلك العصر أن يبعثوا بأبنائهم إلى الكتّاب لتعلم القرآن الكريم وحفظه، وما يلزم ذلك من علوم اللغة العربية، وكانت هذه مرحلة ضرورية لا بدّ لطالب العلم من تحصيلها، وبعد الفراغ منها ينتقل الطالب إلى مرحلة أخرى موالية فيخرج من الكتّاب ويبدأ الاختلاف إلى الشيوخ والسماع منهم، ولا أظن أن مسلماً - رحمه الله - شذّ عن ذلك

---

(١) انظر: ابن خلكان - الوفيات: ٥/١٩٥.

(٢) ابن الصلاح - الصيانة: ٦٤.

(٣) النووي - تهذيب الأسماء: ٢/٩٢، وشرح مسلم: ١/١١.

(٤) طاش كبرى زاده - مفتاح السعادة: ٢/٨.

(٥) ابن حجر - التهذيب: ١٠/١٢٧.

المنهج. وقد كان شيخه البخاري - رحمه الله - يفاخر بأنه ألهم حفظ الحديث وهو في الكتّاب، ومع ذلك فلم يخرج من الكتّاب إلّا بعد العشر[1].

٦- طلبه للحديث:

أقبل مسلم - رحمه الله - منذ صغره على سماع الحديث وحفظه، وكان أول سماع له: سنة ثماني عشرة ومائتين[2]، أي وعمره اثنتي عشرة سنة، فطاف على شيوخ بلاده - وهم المورد الأقرب - وسمع الكثير من مروياتهم، وأول من سمع منه يحيى بن يحيى بن بكير التميمي النيسابوري[3] (ت٢٢٦هـ)، وممن سمع منه بنيسابور إسحاق بن راهويه[4] (ت٢٣٨هـ) وقتيبة بن سعيد[5] (ت٢٤٠هـ) فلعله سمع منهم في هذه الفترة أو بعدها بقليل، وقد أدام الاختلاف إلى من حوله من الشيوخ سواء في ذلك شيوخ مدينته نيسابور أو شيوخ بلاده خراسان عامة التي برز فيها ابتداء من القرن الثالث «أغلب أئمة الحديث، وصارت أنشط مدارسه رواية ونقداً وتدويناً»[6].

وصنيع مسلم - رحمه الله - في السماع من شيوخ بلاده قبل السماع من غيرهم ينسجم مع آداب طالب الحديث في البدء بالمدن القريبة قبل

---

(١) انظر: الخطيب - التاريخ: ٢/ ٦-٧.
(٢) الذهبي - التذكرة: ٥٨٨.
(٣) الذهبي - السير: ١٢/ ٥٥٨.
(٤) ابن الجوزي - المنتظم: ٥/ ٣٢، ابن الأثير - اللباب: ٣/ ٣٨، ابن الصلاح - الصيانة: ٥٧.
(٥) ابن الجوزي - المنتظم: ٣٢.
(٦) الجوابي - جهود المحدثين في نقد المتن: ١/ ٣٤.

الرحلة إلى الآفاق، وهو أيسر وأقل كلفة، وأقوى في التثبت والضبط، ومن حفظ وفهم في المكان القريب السهل بغير عناء فإن ذلك يساعده على الحفظ والفهم في المكان البعيد الصعب.

٧- مهنته:

عاش مسلم من كسب يده، فهو «صاحب تجارة»[١] ومتجره بخان محمش[٢]، يبيع فيه البزّ. قال محمد بن عبدالوهاب الفراء (٢٧٢هـ): كان - رحمه الله - بزّازاً»[٣].

وفي هذا حسن اختيار منه لمهنته، فنيسابور آنذاك دائمة التجارة، قال ابن حوقل: «ويرتفع منها من أصناف البزّ وفاخر الثياب ما ينقل إلى بلاد الشام، وبعض بلدان الشرك لكثرته وجودته ولإيثار الملوك لكسوته[٤].

وكانت «له أملاك وضياع وثروة بأستواء وكان يعيش منها»[٥].

ولم تكن التجارة عائقة له عن تعليم الناس وإشاعة حديث رسول الله ﷺ بينهم، بل كان يحدث الناس حيث كان متجره. قال الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ): وسمعت أبي يقول: رأيت مسلم بن الحجاج

---

(١) الذهبي - العبر: ٢/ ٢٣، ابن العماد - الشذرات: ١/ ١٤٥.

(٢) الخليفة النيسابوري - مختصر تاريخ نيسابور: ٦/ب، الذهبي - السير: ١٢/ ٥٧٠.

(٣) ابن حجر - التهذيب: ١٠/ ١٢٧، والبزار - بائع البزّ، أي الثياب أو متاع البيت عامة من الثياب ونحوها. انظر: الزاوي - ترتيب القاموس: ١/ ٢٦٥.

(٤) وجدي - دائرة المعارف: ٥/ ٤٣٥.

(٥) الخليفة النيسابوري - مختصر تاريخ نيسابور: ١٦ب، الذهبي - العبر: ٢/ ٢٣ وأستواء: ناحية من نواحي نيسابور تشتمل على (٩٣) قرية، خرج منها خلق من العلماء والمحدثين. انظر: ياقوت - معجم البلدان: ١/ ١٧٥.

يحدّث بخان محمش[1].

وهذا العمل المبارك وتلك الأملاك والضياع درّت على الإمام مسلم ثروة طائلة أحسن استخدامها والتصرف بها وبذلها في وجوه الخير فكان «محسن نيسابور»[2]، هذا من ناحية. وكان لها الأثر الهام في اتّساع رحلاته العلمية وتكرارها حتى «طاف البلاد الإسلامية عدة مرات»[3] لما تستدعيه تلك الرحلات من الزاد والنفقة والراحلة - من ناحية أخرى -.

٨- صفات مسلم:

أما صفاته الخلقية فقال الحاكم: وسمعت أبي يقول: رأيت مسلم بن الحجاج يحدث في خان محمش، فكان تام القامة، أبيض الرأس واللحية[4].

وكان عالي الهمة كثير النشاط والحركة وليس أدل على ذلك من كثرة رحلاته وتطوافه في البلاد الإسلامية - كما سيأتي -.

وأما الخلقية فكثيرة، منها ما قاله الشيخ عبدالعزيز الدهلوي في «بستان المحدثين»: «إنه ما اغتاب أحداً في حياته، ولا ضرب ولا شتم»[5].

وكان كثير الإحسان إلى الناس حتى وصفه الذهبي بأنه: «محسن نيسابور»[6] وساعده على ذلك تجارته وأملاكه وضياعه.

---

(١) الذهبي - السير: ١٢/ ٥٧٠.

(٢) الذهبي - العبر: ٢/ ٢٣.

(٣) سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٦٣.

(٤) الذهبي - السير: ١٢/ ٥٧٠، ابن حجر - التهذيب: ١٠/ ١٢٧.

(٥) الديوبندي - فتح الملهم: ١/ ١٠٠ باختصار قليل.

(٦) الذهبي - العبر: ٢/ ٢٣.

وله ملكة حسنة ويضع الأشياء في مواضعها فهو يتصف بما وصف به أهلُ نيسابور من أنهم[1]: أهل رئاسة وسياسة، وحُسْنِ مَلَكة، ووضعٍ للأشياء في مواضعها[2].

٩- عقب مسلم:

أغفلت المصادر - التي وقفت عليها - حياة مسلم العائلية، ولم أجد إلاّ قول الحاكم: رأيت من أعقابه من جهة البنات في داره[3]، ولم يعقب ذكراً»[4].

١٠- مذهبه في الفروع:

ذكر حاجي خليفة المتوفى سنة ١٠٦٧هـ، أن مسلماً شافعي المذهب[5]، وكذلك القنوجي[6] المتوفى سنة ١٣٠٧هـ، فلعله نقل ذلك عنه. ولا أرى أن الأمر كذلك، فقد وقفت على ما يزيد على (٣٤) مصدراً - سبقت حاجي خليفة - ممن ترجم أصحابها لمسلم فلم يذكروا ذلك البتة، وفيهم من هم من كبار أئمة الشافعية كالنووي وغيره. كما أن السبكي صاحب «طبقات الشافعية» لم يذكر مسلماً مع توسعه واستقصائه.

وترجم له ابن أبي يعلى في: «طبقات الحنابلة»[7] والعليمي في:

---

(١) اقتباس عن شيخنا نجم خلف - الصناعة الحديثية: ١/ ٥٠.

(٢) ابن عبدالبر - القصد والأمم: ٣١، وانظر: المقدسي - أحسن التقاسيم: ٣٤.

(٣) الذهبي - السير: ١٢/ ٥٧٠.

(٤) الحاكم - المعرفة: ٥٢.

(٥) انظر: حاجي خليفة - كشف الظنون: ١/ ٥٥٥.

(٦) انظر: القنوجي - الحطة: ١٩٨.

(٧) ابن أبي يعلى - طبقات الحنابلة: ١/ ٢٣٧-٢٣٨.

«المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد»[1] بناء على سماعه من إمامهم أحمد بن حنبل ونَصًّا على ذلك فقط ولم يقولا إنه حنبلي.

والذي أراه أن مسلماً كان على مذهب أهل الحديث، ليس مقلداً لأحد من العلماء، ولا مجتهداً على الإطلاق - مع أنه كان من العلماء بالحديث والفقه[2] - بل كان يميل إلى رأي الفقهاء من أهل الحديث كمالك والشافعي وأحمد بن حنبل - رحمهم الله[3] -.

ثانياً: عصره:

عاش الإمام مسلم - رحمه الله - في القرن الثالث الهجري (٢٠٦هـ-٢٦١هـ)، وشهد هذا القرن حركة علمية واسعة ونشيطة، فانتشرت الثقافة الإسلامية فيه انتشاراً يدعو إلى الإعجاب بفضل تمسّك المسلمين بدينهم وسعيهم لأن يُمَسِّكوا الناس به وتقديمه لهم في أجمل صورة وأبهى حلة، فنضجت ملكات المسلمين في البحث والتأليف واتّسعت آفاق الفكر الإسلامي بارتحال المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها لا سيّما الأقطار الإسلامية، فإن الصلات بينها لم تنقطع على الرغم من أنها لم تكن تدين كلها لحاكم واحد، وعلى رغم ما بينها من تباعد وما في أطرافها في اتساع، إضافة إلى الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، وتشجيع كثير من الخلفاء والأمراء وإعطائهم الأعطيات الجزيلة لأهل العلم مما ساهم في دفع عجلة الثقافة وإذكاء الفكر بتنوّع المعارف والمشارب[4].

---

(١) العليمي - المنهج الأحمد: ١/ ٢٢١.

(٢) انظر ما قاله الديوبندي - فتح الملهم: ١/ ١٠١.

(٣) انظر: ابن النديم - الفهرست: ٣٧٨.

(٤) انظر: حسن إبراهيم - تاريخ الإسلام: ٣/ ٣٢٣.

وكان لهذه الحركة العلمية الواسعة الأثر الهام في ازدهار العلوم الإسلامية عامة وعلوم الحديث خاصة، فشهد هذا القرن «قمة ما بدأه الصحابة ومَنْ بعدهم من الأئمة من أجل المحافظة على السنة من حيث التدوين والنقد والتأليف فيهما»[1] فازدهر فيه الحديث وعلومه وبلغ الذروة ودوّن تدويناً كاملاً حتى صار هذا العصر بحق «أزهى عصور السنة وأسعدها بأئمة الحديث وتآليفهم الخالدة»[2] فهو عصر «كبار المحدثين وحذاق الناقدين ومهرة المؤلفين»[3] من أمثال يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) وعلي بن المديني (ت٢٣٤هـ) وإسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ) وأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) والبخاري (ت٢٥٦هـ) وأبو زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ) وابن ماجه (ت٢٧٥هـ) وأبي داود (ت٢٧٥هـ) وأبي حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ) وغيرهم.

وقد تنوعت جهود المحدثين في هذا القرن في تدوين السنة وخدمتها، وصيانتها، وتمييز صحيحها من سقيمها، وتحديد اصطلاحاتها، والكلام في ناقليها تجريحاً وتعديلاً، فمنهم من ارتأى إفراد حديث رسول الله ﷺ بالاقتصار في التصنيف على الحديث المرفوع دون ما أضيف إلى الصحابة والتابعين، وقصروا همتهم على تدوين الحديث مطلقاً، فصنفوا المسانيد ورتبوا الأحاديث فيها على ترتيب الصحابة، وهي كثيرة جداً في هذا العصر[4] ومما وصلنا منها مسند الحميدي (ت٢١٩هـ) ومسند الإمام أحمد (ت٢٤١هـ)، ومما يزال مخطوطاً مسند إسحاق بن راهويه

---

(١) رأفت فوزي - المدخل إلى توثيق السنة: ٦٢.

(٢) السباعي - السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: ١٠٥- ١٠٦.

(٣) أبو زهو - الحديث والمحدثون: ٣٦٧.

(٤) انظر: الطوالبة - معجم المصنفات التي أودعها الزركلي في «الأعلام»: ١٠٧٢/٢-١٠٧٥. يسر الله نشره.

(ت٢٣٨هـ).

ولما كانت الإفادة من المسانيد عسيرة، وكان التمييز بين صحيح أحاديثها من سقيمه لا يتيسَّر إلاّ للعارف، وكان كثير من القصاص يلقون بالأحاديث المنكرة على العوام من غير اقتصار على الأحاديث الصحيحة - مع أن فيها غنية - فقد ارتأى البخاري - رحمه الله - أن يصنف في الصحيح المجرد مفصولاً عن غيره، وأن يستنبط من هذه الأحاديث الصحيحة الفقه والسيرة... وغير ذلك حتى يأخذ الناس من الحديث ما صحّ بسهولة ويسر، فألف جامعه الصحيح مرتباً له على الكتب والأبواب حتى يوافق مقصده، واقتدى به من بعده، وفي مقدمة هؤلاء الإمام مسلم.

ومنهم مَنْ كتب في تواريخ الرجال وأحوالهم وطبقاتهم معدّلاً من عدّل ومجرّحاً من جرّح كابن سعد (ت٢٣٠هـ) في «طبقاته» وابن معين (ت٢٣٣هـ) في «تاريخه» وابن حنبل (ت٢٤١هـ) في «العلل ومعرفة الرجال»، والبخاري (ت٢٥٦هـ) في تواريخه الثلاث «الكبير» و«الأوسط» و«الصغير». وكان الإمام مسلم - رحمه الله - مشاركاً في ذلك فصنف «التاريخ» و«رواة الاعتبار» و«معرفة رواة الأخبار».

وبرزت ها هنا مرحلة مهمة من مراحل التصنيف الحديثي وهي مرحلة التصنيف التخصصي الدقيق، فبعد أن كان كثير من المباحث مبثوثاً في ثنايا الكتب والمصنفات فإذا بالعلماء يفردونها بالبحث والتصنيف استقلالاً. فكتب الرجال كانت تشتمل على الثقات، والضعفاء، والمتروكين من جهة، وتشتمل على الصحابة والتابعين ومن بعدهم من جهة ثانية، وتشتمل على الأسماء والكنى والألقاب من جهة ثالثة، فأفردها العلماء بالتصنيف كما فعل البخاري (ت٢٥٦هـ) والجوزجاني

(ت٢٥٩هـ) والبرذعي (ت٢٩٢هـ) فصنف كل منهم كتاباً مستقلاً في «الضعفاء».

وقل مثل هذا في المصنفات الحديثية فقد كانت تشتمل على عدد وفير من الكتب بلغت - كما في صحيح البخاري - ٩٧ كتاباً، فصار كثير منها أو حتى أبواباً منها مصنفات مستقلة كما فعل البخاري نفسه في «كتاب الأشربة» و«بر الوالدين» و«رفع اليدين» و«القراءة خلف الإمام» وصنف كل من ابن معين (ت٢٣٣هـ) ومسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ) والقباني (ت٢٣٩هـ) كتاباً مستقلاً في «الكنى».

وصنف ابن سعد (ت٢٣٠هـ) «طبقات الصحابة» والبخاري (ت٢٥٦هـ) «أولاد الصحابة».

وصنف الإمام مسلم (ت٢٦١هـ) وأبو حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ) «طبقات التابعين».

هذا فيما يتعلق بعصره عموماً. أما نيسابور - موطن الإمام مسلم - خاصة فعمرت وكبرت في حكم بني طاهر لها وتوطنهم بها بين سنتي (٢٠٥- ٢٥٩هـ) وصارت دار إمارتهم «فانتابها الأدباء والعلماء والكتّاب والمحدثون لما بها من النشاط والحركة العلمية ولما اشتهرت به من العناية بالحديث وعلوّ الأسانيد فيه حتى وصفها السخاوي بأنها: دار السنة والعوالي[1] وكانت تزخر بالعلماء البارعين من أمثال: يحيى بن يحيى النيسابوري (ت٢٢٦هـ) وإسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ) ومحمد بن يحيى الذهلي (ت٢٥٨هـ) وغيرهم من ثقات أئمة المحدثين من شيوخ مسلم الذين عاصرهم وتلمذ عليهم وغيرهم من العلماء القاطنين بها والواردين

---

(١) السخاوي - الإعلان بالتوبيخ: ٦٦٦.

عليها وبلغ «عدد علمائها والواردين عليها في القرن الثالث الهجري (١٣٧٥) عالماً[١]، فكانت كما قال ياقوت: منبع العلماء[٢].

ثالثاً: وفاته وسببها:

١- وفاته:

توفي مسلم - رحمه الله - عشية يوم الأحد الخامس والعشرين من رجب[٣] سنة إحدى وستين ومائتين[٤] هجرية/ السادس من مايو سنة خمس وسبعين وثمان مائة ميلادية، وعمره خمس وخمسون سنة[٥]، ومقبرته في رأس ميدان زياد[٦] - بنصر أباد ظاهر نيسابور[٧] - وكان قبره

---

(١) د. نجم خلف - الصناعة الحديثية: ١/ ٤٤.

(٢) ياقوت - معجم البلدان: ٥/ ٣٣١.

(٣) ممن نص على وفاة مسلم بهذه الدقة: الخليفة النيسابوري - مختصر تاريخ نيسابور: ١٦ب، ابن أبي يعلى - طبقات الحنابلة: ١/ ٣٣٩، النووي - تهذيب الأسماء: ٢/ ٩٢، ابن كثير - البداية: ١١/ ٣٤، طاش كبري زاده - مفتاح السعادة: ٢/ ٩. وممّن أرخ وفاته في رجب - فقط - من السنة المذكورة: ابن الجوزي - المنتظم: ٥/ ٣٣، ابن الأثير - اللباب: ٣/ ٣٨، الذهبي - السير: ١٢/ ٥٨٠، والعبر: ٢/ ٢٣، السيوطي - طبقات الحفاظ: ٢٦١.

(٤) اتفق العلماء - الذين وقفت على مصادرهم - على أنّ تأريخ وفاة مسلم في هذه السنة.

(٥) هذا بناء على ما رجحته في تأريخ ولادته. وممّن قدّر سنه هكذا: ابن الصلاح: الصيانة: ٦٤، النووي - تهذيب الأسماء: ٢/ ٩٢ وشرح مسلم: ١/ ١١، ابن خلكان - الوفيات: ٥/ ١٩٥، الدياربكري - تاريخ الخميس: ٢/ ٣٤٣، القنوجي - الحطة: ٢٤٧.

(٦) انظر: الخليفة النيسابوري - مختصر تاريخ نيسابور: ١٦ب.

(٧) انظر: ابن خلكان - الوفيات: ٥/ ١٩٥.

يزار[1].

٢- سببها[2]:

كان لوفاته - رحمه الله - سبب غريب، فقد عقد له مجلس للمذاكرة، فذكر له حديث فلم يعرفه، فرجع إلى منزله، وقال لمن في الدار: لا يدخلّن أحد منكم عليَّ. فقالوا له: أهديت لنا سلة فيها تمر. فقدموها إليه. فكان يطلب الحديث ويأخذ تمرة تمرة، حتى أصبح ووجد الحديث، قال الحاكم - بعد أن ساق هذه القصة بطولها - أخبرنا الثقة من أصحابنا أنه منها مرض ومات. فكان سبب وفاته ناشئاً عن غمرة فكرية علمية[3].

المبحث الثاني

رحلاته ومكانته العلمية

أولاً: رحلاته:

قام الإمام مسلم - رحمه الله - بعدة رحلات في موطنه نيسابور خاصة وبلاده خراسان[4] عامة سمع خلالها جملة كبيرة من مرويات

---

(١) انظر: ابن الصلاح - الصيانة: ٦٦، الذهبي - التذكرة: ٥٩٠، والسير: ١٢/ ٥٨٠.

(٢) انظر: الخطيب - التاريخ: ١٣/١٠٣، ابن الصلاح - الصيانة: ٦٦، المزي - تهذيب الكمال: ٣/١٣٢٥، الذهبي - تذهيب الكمال: ٤/٣٧أ والسير: ١٢/٥٦٤، الديوبندي - فتح الملهم: ١/١٠١.

(٣) ابن الصلاح - الصيانة: ٦٦.

(٤) إنما قلت بلاده خراسان عامة لأن خراسان كانت تطلق على الإقليم الواسع الذي ينقسم إلى أربعة أرباع لكل ربع عاصمة: الأول: عاصمته نيسابور، =

شيوخه وتخرج بمدرستهم الحديثية - التي كانت ابتداء من القرن الثالث أنشط مدارس الحديث رواية ونقداً وتدويناً[1] - فنضج علمه وتوسعت مداركه فاتّجه إلى الرحلة الخارجية، فكان كما قال النووي: أحد الرحالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان[2]. وكانت رحلاته واسعة[3] جداً طاف خلالها البلاد الإسلامية عدة مرات[4]، وساعده على ذلك علوّ همته وفرط ذكائه وماله الوفير التي حَصَّله من تجارته.

وقد بدأ الرحلة - الخارجية - في سن مبكرة وذلك سنة عشرين ومائتين - أي وعمره إذ ذاك أربعة عشر عاماً - وكانت إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، وللسماع من العلماء القاطنين بها والوافدين عليها ومن في طريقه ذهاباً وإياباً، قال الذهبي: وحج في سنة عشرين ومائتين وهو أمرد[5]. واستطاع بهذه الرحلة المبكرة أن يلقى جماعة من كبار المحدثين أمثال القعنبي (ت٢٢١هـ) وطبقته ويسمع منهم ويدرك بهم إسناداً عالياً، وأجمل ابن الصلاح والنووي سماعه بالحجاز فقالا: وبالحجاز - أي وسمع بالحجاز - سعيد بن منصور (ت٢٢٧هـ) وأبا مصعب الزهري

= الثاني: عاصمته مرو، الثالث: عاصمته هراة، الرابع عاصمته: بلخ، انظر الجوابي - جهود المحدثين في نقد المتن: ١/٣١-٣٢. وممّن نص على رحلته إلى خراسان: ابن الأثير - اللباب ٣/٣٨.

(١) انظر ما كتبه شيخنا الدكتور الجوابي في كتابه: جهود المحدثين في نقد المتن: ١/٣١-٣٥ عن مدرسة خراسان الحديثة.

(٢) النووي - تهذيب الأسماء: ٢/٩١.

(٣) انظر: ابن الصلاح - الصيانة: ٥٦.

(٤) سزكين - تاريخ التراث: ١/٢٦٣.

(٥) الذهبي - السير: ١٢/٥٥٨، والعبر: ٢/٢٣.

(ت٢٤٢هـ) وغيرهما[١]. قال الذهبي وابن كثير: وسمع بالحرمين[٢]: أي المدينة ومكة.

١- الحجاز:

أ- المدينة:

سمع بها إسماعيل بن أبي أويس (ت٢٢٦هـ) وغيره[٣].

ب- مكة:

سمع بها القعنبي (ت٢٢١هـ) - فهو أكبر شيخ له[٤] - ومن سعيد بن منصور[٥] (ت٢٢٧هـ) وغيرهما. وبعد أن حج - رحمه الله - سمع من الشيوخ في البلاد التي مرّ بها، ثم عاد مسرعاً إلى وطنه، وبعد بضعة سنين ارتحل - قبل الثلاثين ومائتين[٦] - رحلة واسعة طاف فيها البلاد الإسلامية.

---

(١) ابن الصلاح - الصيانة: ٥٧، النووي - تهذيب الأسماء: ٢/ ٩١. وممّن ذكر رحلته إلى الحجاز عموماً: الخطيب - التاريخ: ١٣/ ١٠٠، ابن أبي يعلى - طبقات الحنابلة: ١/ ٣٣٧، ابن الأثير - اللباب: ١/ ٣٨، ابن خلكان - الوفيات: ٥/ ١٩٤.

(٢) الذهبي - السير: ١٢/ ٥٥٨، ابن كثير - البداية: ١١/ ٣٣.

(٣) انظر: ابن الجوزي - المنتظم: ٥/ ٣٢.

(٤) كما قال الذهبي في السير: ١٢/ ٥٥٨.

(٥) انظر: ابن الجوزي - المنتظم: ٥/ ٣٢.

(٦) الذهبي - السير: ١٢/ ٥٥٨.

٢- العراق[١]:

رحل الإمام مسلم إلى بلاد العراق الواسعة، ونص العلماء على رحلته إلى أربعة مراكز علمية من مراكزها المهمة وسماعه بها وهي:

أ- البصرة:

قال الذهبي في ترجمة أحمد بن سلمة (ت٢٨٦هـ): رفيق مسلم في الرحلة إلى بلخ وإلى البصرة[٢]. وسمع بها من القعنبي وغيره[٣]، ومن المعلوم أن القعنبي توفي سنة ٢٢١هـ، وبناء عليه أستطيع أن أقول: إما أن يكون مسلم سمع منه في أواخر أيام حياته أي في السنة التي توفي فيها، وإما أن يكون سمع منه وهو في طريقه إلى الحج أو في عودته منه. وإما أن يكون رحل إليه رحلة خاصة قبل سنة ٢٢١هـ أو فيها، وكلام الذهبي يشعر بأنه خص البصرة برحلة مع رفيقه أحمد بن سلمة.

ب- بغداد:

قدم الإمام مسلم إلى بغداد مرات عديدة[٤] لأنها «مركز الخلافة والحضارة والعلوم فكان العلماء يأتونها من كل مكان»[٥] لينهلوا من علم علمائها أهل الثقة والعدل والإتقان والضبط كخالد بن خداش (ت٢٢٣هـ)

---

(١) ممن قال أنه رحل إلى العراق: الخطيب - التاريخ: ١٣/ ١٠٠، ابن الصلاح - الصيانة: ٥٨، ابن أبي يعلى - طبقات الحنابلة: ١/ ٣٣٧، ابن الأثير - اللباب ٣٨/٣، ابن كثير - البداية: ١١/ ٣٣، العليمي - المنهج الأحمد: ١/ ٢٢١.

(٢) الذهبي - التذكرة: ٦٣٧.

(٣) ابن الجوزي - المنتظم: ٥/ ٣٢.

(٤) انظر: الخطيب - التاريخ: ١٠١/١٣، ابن أبي يعلى - طبقات الحنابلة: ١/ ١٣٧، ابن خلكان - الوفيات: ٥/ ١٩٤.

(٥) د. نجم خلف - مقدمة الصمت وآداب اللسان: ٦٠.

وأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) وأحمد بن منيع (ت٢٤٤هـ) وغيرهم من العلماء القاطنين بها والوافدين عليها.

وكان قدومه إليها للتعلم والتعليم، فسمع بها من الإمام أحمد بن حنبل وغيره[١]، وممّن سمع منه من أهلها وروى عنه يحيى بن صاعد (ت٣١٨هـ)، ومحمد بن مخلد (ت٣٣١هـ) وغيرهم[٢].

واستمرّ قدومه إليها إلى قبيل وفاته بعامين، فكان آخر قدومه بغداد سنة تسع وخمسين ومائتين[٣].

جـ- بلخ:

رحل إليها بصحبة رفيقه أحمد بن سلمة[٤] (ت٢٨٦هـ).

د- الكوفة:

رحل إليها وسمع بها من أحمد بن يونس[٥] (ت٢٢٧هـ) وغيره. وفي «المنتظم» لابن الجوزي: أنه سمع من حفص بن غياث[٦] ولعل في الكتابة سقطاً لأن حفص بن غياث متوفى سنة ١٩٤هـ، قبل ولادة مسلم وأظن أن صوابه عمر بن حفص بن غياث (ت٢٢١هـ) الذي روى عنه

---

(١) انظر ابن أبي يعلى - طبقات الحنابلة: ١/ ٣٣٧، ابن الجوزي - المنتظم: ٥/ ٣٢.

(٢) الخطيب - التاريخ: ١٣/ ١٠١، ابن أبي يعلى - طبقات الحنابلة: ١/ ٣٣٧.

(٣) انظر ابن خلكان - الوفيات: ٥/ ١٩٤، ابن العماد الحنبلي - الشذرات: ١/ ١٤٤.

(٤) انظر الذهبي - التذكرة: ٢/ ٦٣٧.

(٥) انظر الذهبي - السير: ١٢/ ٥٥٨.

(٦) انظر ابن الجوزي - المنتظم: ٥/ ٣٢.

مسلم وبهذا يستقيم الكلام.

٣- الشام:

رحل إليها مسلم وسمع في مدنها، ولم يفصل المؤرخون ذكر هذه المدن واكتفوا بقولهم: رحل إلى الشام[١]، هكذا إجمالاً من غير تفصيل ما عدا ابن عساكر (ت٥٧١) الذي ذكر مسلماً - في تاريخ دمشق - وترجم له بناء على سماعه من محمد بن خالد السكسكي، قال الذهبي: والظاهر أنه لقيه في الموسم فلم يكن مسلم ليدخل دمشق فلا يسمع إلاّ من شيخ واحد، والله أعلم[٢]. قلت: وليس بمستغرب ولا مستنكر في عرف المحدثين أن يدخل مسلم دمشق ليسمع من شيخ واحد، فهذا كتاب الخطيب البغدادي «الرحلة في طلب الحديث»[٣] طافح برحلات العلماء الذين رحلوا من أجل سماع الحديث الواحد أو السماع من الشيخ الواحد.

وذكر الأستاذ فاخوري أن مسلماً سمع بالشام من الوليد بن مسلم[٤] وهذا ذهول منه - رحمنا الله وإياه - عن وفاة الوليد بن مسلم، فقد توفي سنة (١٩٥هـ)[٥] فلم يكن الإمام مسلم ليسمع منه وقد ولد بعد وفاته بإحدى عشرة سنة، أما قول ابن عساكر: حدثني أبو نصر اليونيني قال: دفع إليّ صالح بن أبي صالح ورقة من لحاء شجرة بخط مسلم،

---

(١) الخطيب - التاريخ: ١٣/ ١٠٠، ابن أبي يعلى - طبقات الحنابلة: ١/ ٣٣٧، ابن الأثير - اللباب: ١/ ٣٨، ابن كثير - البداية: ١/ ٣٣.
(٢) الذهبي - السير: ١٢/ ٥٦٢.
(٣) انظره بتحقيق الدكتور نور الدين عتر حفظه الله.
(٤) انظر فاخوري - الإمام مسلم، حياته وصحيحه: ٤٤.
(٥) انظر ترجمته في تهذيب الكمال - للمزي: ٣/ ١٤٧٦.

قد كتبها بدمشق من حديث الوليد بن مسلم[1]. فلا يفهم منه أنه سمع من الوليد بن مسلم، فقد يكون كتب حديثه عن أحد الشيوخ، هذا لو صحت هذه الحكاية، والحال أنها لم تصح فإسنادها «منقطع لا يثبت» كما قال الذهبي[2].

٤- مصر:

صرح الإمام مسلم - رحمه الله - برحلته إليها حيث قال: إنما نقموا عليه - أي أحمد بن عبدالرحمن الوهبي (ت٢٦٤هـ) بعد خروجي من مصر[3]. وكانت رحلته إليها قبل خمسين ومائتين لأن أحمد بن عبدالرحمن الوهبي اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر كما قال الحاكم[4]، بل كانت قبل ذلك، فقد سمع بمصر من حرملة بن يحيى[5] (ت٢٤٤هـ) وعمر بن سواد[6] (ت٢٥٤هـ) فإما أن يكون رحل إليها قبل هذا التأريخ (٢٤٤هـ) أو سمع من حرملة في السنة التي توفي فيها، وإما أن يكون رحل إليها بعد هذا التاريخ (٢٤٤، ٢٤٥هـ) فيكون رحل إلى مصر عدة مرات.

٥- الري:

دخل مسلم - رحمه الله - إليها أكثر من مرة، فدخلها قبل سنة

---

(١) نقلاً عن الذهبي - السير: ١٢/٥٦٣.
(٢) المصدر السابق.
(٣) ابن الصلاح - الصيانة: ٩٧.
(٤) انظر المصدر السابق: ٩٦.
(٥) انظر: ابن الجوزي - المنتظم: ٥/٣٢، ابن الصلاح - الصيانة: ٥٧.
(٦) انظر: النووي - تهذيب الأسماء: ٢/٩١، وشرح مسلم: ١/١٠.

(٢٤٠هـ) لسماعه من محمد بن مهران الجمال[١] (ت٢٣٩هـ) ومحمد بن عمرو زنيجا[٢] (ت٢٤٠هـ)، ودخلها بعد سنة خمسين ومائتين عقب تأليف «صحيحه» الذي فرغ منه سنة ٢٥٠هـ[٣]، وشيوعه بين العلماء وعرضهم له على محك الدرس والنقد، ودليل ذلك ما حكاه سعيد بن عمرو البرذعي (ت٢٩٢هـ) من إنكار أبي زرعة الرازي (٢٦٤هـ) على الإمام مسلم في روايته عن أسباط بن نصر وغيره، وقول سعيد بن عمرو بعد ذلك: وقدم مسلم بعد ذلك الري. ثم معاتبة ابن وارة (ت٢٧٠هـ) في هذه القدمة للإمام مسلم في روايته عن أسباط بن نصر وغيره، فاعتذر إليه الإمام مسلم فقبل عذره وحدّثه[٤].

ولم تقتصر رحلة الإمام مسلم - رحمه الله - إلى الري على السماع فقط بل كان يذاكر العلماء ويعلم الناس. قال أبو قريش الحافظ (ت٣١٣هـ): كنت عند أبي زرعة الرازي فجاء مسلم بن الحجاج فسلّم عليه وجلس ساعة وتذاكرا[٥]. وقال ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ): كتبت عنه بالري[٦] - أي عن مسلم -.

ومن خلال هذا العرض لرحلات الإمام مسلم - رحمه الله - نرى أنها قد تعددت أغراضها وكانت واضحة الأهداف والغايات فمنها:

---

(١) انظر: ابن الجوزي - المنتظم: ٥/ ٣٢، ابن الصلاح - الصيانة: ٥٧.
(٢) انظر: ابن الصلاح - الصيانة: ٥٧، النووي - شرح مسلم: ١/ ١٠.
(٣) كما سيأتي تحقيقه.
(٤) انظر تفصيل ذلك في: ابن الصلاح - الصيانة: ٩٧-٩٨، الذهبي - السير: ١٢/ ٥٧١.
(٥) ابن الصلاح - الصيانة: ٩٩، الذهبي - السير: ١٢/ ٥٧٠- ٥٧١.
(٦) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل: ٨/ ١٨٢.

١- التعبدية لأداء فريضة عينية، وتُمثِّلها رحلتهُ إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، وقد شهد فيها منافع كسماعه من علمائها القاطنين بها والواردين عليها.

٢- العلمية - وهي الغالبة على رحلاته - وتنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: وتمثله مرحلة التحصيل والطلب التي كان همه فيها منصباً على تحصيل الحديث والتثبت منه والبحث عن أحوال رواته ومروياتهم كرحلاته في داخل بلاده ورحلاته إلى الحجاز والشام ومصر، فلم تذكر المصادر التي وقفت عليها أنه حدث بها، وإنما ذكرت فقط سماعه من علمائها، ولو حدث بها لما أهملت ذكر ذلك لما فيه من الرفعة لمسلم - رحمه الله -.

القسم الثاني: وتمثله مرحلة العطاء والأستاذية، وقد رأيت أن نشاطه في هذه المرحلة خلال رحلاته يبدو جلياً في ناحيتين:

الأولى: مذاكرة العلماء في نقد الأحاديث وعللها وذلك مع جهابذة هذا الفن كأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين وغيرهما، فقد جاء إلى أبي زرعة الرازي وجلس معه وتذاكرا[1].

الثانية: تحديث الناس وإسماعهم ونشر العلم الذي حَصَّله بينهم كما في رحلاته المتأخرة إلى الري، فقد قال ابن أبي حاتم: «كتبتُ عنه بالري»[2]، وكما في رحلاته المتأخرة إلى بغداد، قال الخطيب: وقدم بغداد غير مرة وحدث بها، فروى عنه من أهلها يحيى بن صاعد،

---

(١) انظر: الذهبي - السير: ١٢/ ٥٧٠-٥٧١.

(٢) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل: ٨/ ١٨٢.

ومحمد بن مخلد[1]، وغيرهم.

ومما لا شك فيه أن هذه الرحلات العلمية الحافلة بالحركة والنشاط والتي طاف خلالها على عدد وافر من المراكز العلمية في العالم الإسلامي وسمع فيها من كثير من علمائها، ساهمت في تكوين الإمام مسلم - رحمه الله - واتّساع ثقافته وتمكنه من الجوانب العلمية لأن «حصول الملكات عن المباشرة والتلقي أشد استحكاماً وأقوى رسوخاً» كما يقول ابن خلدون[2].

ثانياً: مكانته العلمية وأقوال العلماء في توثيقه:

كانت علامات الذكاء والنبوغ بادية على مسلم - رحمه الله - وهو في حلق العلم، مما جعل أستاذه إسحاق بن راهويه يتنبأ له بمستقبل عظيم فقال عنه: «أيّ رجلٍ يكونُ هذا»[3]، بل إن أساتذته كانوا يتوسمون فيه الخير والصلاح والنفع العام للمسلمين، فقد كان ينتخب على أبي عمرو المستملي فنظر إليه أبو عمرو وقال له: «لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين»[4]، قال اليافعي: «ومناقبه مشهورة، وسيرته مشكورة»[5].

وقد ظهرت مكانة مسلم واشتهرت بعد تأليفه «صحيحه» الذي حصل له فيه حظ عظيم لم يحصل لأحد مثله»[6]، «فرفعه الله - تبارك وتعالى -

---

(١) الخطيب - التاريخ: ١٣/ ١٠١، وانظر ابن أبي يعلى - طبقات الحنابلة: ١/ ٣٣٧، وابن الجوزي - المنتظم: ٥/ ٣٢.

(٢) ابن خلدون - المقدمة: ٢/ ٧٠٥.

(٣) انظر: الذهبي - التذكرة: ٥٨٩ والسير: ١٢/ ٥٦٤.

(٤) انظر: ابن الصلاح - الصيانة: ٦٣-٦٤. الذهبي - تذهيب الكمال: ٤/ ٣٧أ.

(٥) اليافعي - مرآة الجنان: ٢/ ١٧٤.

(٦) ابن حجر - التهذيب: ١٠/ ١٢٧.

به إلى مناط النجوم، وصار إماماً حجة يبدأ ذكره ويعاد في علم الحديث وغيره من العلوم»[1]. وأثنى عليه الأئمة خيراً.

فقال الخطيب: أحد الأئمة من حفاظ الحديث[2]. وقال السمعاني: أحد أئمة الدنيا[3]. ووصفه النووي بأنه أحد أئمة هذا الشأن، وكبار المبرزين فيه، وأهل الحفظ والإتقان[4]. وقال ابن خلكان: أحد الأئمة الحفاظ وأعلام المحدثين[5].

وقال الذهبي في «التذكرة»: الإمام الحافظ حجة الإسلام[6]: وفي «السير»: الإمام الكبير الحافظ المجوّد الحجة الصادق[7]. وفي «العبر»: أحد أركان الحديث[8]. ووصفه أبو بكر الجارود بأنه: من أوعية العلم[9]. وقال فيه محمد بن عبدالوهاب الفراء: كان مسلم بن الحجاج من علماء الناس، ومن أوعية العلم، ما علمته إلّا خيراً[10]. وكيف لا يكونُ من أوعية العلم وهو أحد حفّاظ الدنيا. قال شيخه محمد بن بشار: «حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بنيسابور، وعبد الله

---

(١) ابن الصلاح - الصيانة: ٦١.
(٢) الخطيب - التاريخ: ١٣/١٠٠.
(٣) السمعاني - الأنساب: ١٠/١٥٥.
(٤) النووي - تهذيب الأسماء: ٢/٩١، وشرح مسلم: ١/١٠.
(٥) ابن خلكان - الوفيات: ٥/١٩٤.
(٦) الذهبي - التذكرة: ٥٨٨.
(٧) الذهبي - السير: ١٢/٥٥٧.
(٨) الذهبي - العبر: ٢/٢٣.
(٩) ابن حجر - التهذيب: ١٠/١٢٨.
(١٠) الذهبي - السير: ١٢/٥٧٩، ابن حجر - التهذيب: ١٠/١٢٧.

الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى»[1]. بل هو: «إمام خراسان في الحديث بعد البخاري»[2] وكان من الثقات[3].

ولم تقتصر إفادة مسلم على الحديث والبراعة فيه، بل كان عالماً بالفقه كما قال ابن النديم[4]، ومما يدل على ذلك قول مسلم في مقدمة صحيحه: «والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه، فقد يجتمعان في معظم معانيها»[5]. فإنه من الدلائل الصريحة على كثرة فقهه كما قال النووي[6]، إلاّ أنّ شهرة مسلم قامت على تضلعه في الحديث وتقدمه فيه حتى كان أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان يقدمانه في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما[7].

المبحث الثالث

شيوخه

كان مسلم مكثراً من الشيوخ، حتى بلغ عدد مَنْ أخرج عنهم في

---

(١) الذهبي - التذكرة: ٥٨٩، والسير: ١٢/٤٢٣، ٥٦٤، ابن حجر - التهذيب: ١٠/١٢٨.

(٢) طاش كبري زاده - مفتاح السعادة: ٢/٨.

(٣) انظر: ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل: ٨/١٨٢، ابن خير - الفهرست: ١٠٢، ابن الأثير - اللباب: ٣/٣٨، ابن خلكان - الوفيات: ٥/١٩٤، ابن العماد - الشذرات: ١/١٤٥.

(٤) ابن النديم - الفهرست: ٢٨٦، وانظر: سزكين - تاريخ التراث: ١/٢٦٣.

(٥) مسلم - صحيح: ١/٩ من المقدمة.

(٦) انظر: النووي - شرح مسلم: ١/٦١.

(٧) انظر: الخطيب - التاريخ: ١٣/١٠١، ابن أبي يعلى - طبقات الحنابلة: ٢/٣٣٨، المذي - تهذيب الكمال: ٣/١٣٢٥.

صحيحه وحده مائتين وعشرين شيخاً[١]، وبعد البحث في تراجمهم تبيّن لي أن منهم أربعة وثمانين شيخاً من حفاظ الحديث ترجم لهم الذهبي في «التذكرة»[٢]، وأما مراتبهم في التوثيق فمنهم مائة واثنان وخمسون شيخاً ممن وُصِفُوا بالثقة، وستة وخمسون وصفوا بـ«صدوق» وستة بـ«مقبول» واثنان بـ«لا بأس به» وواحد «ليس بالقوي».

وله شيوخ سوى هؤلاء لم يخرج عنهم في «صحيحه» كالبخاري، وعلي بن الجعد، وعلي بن المديني، ومحمد بن يحيى الذهلي، ومحمد بن مسلم بن وارة وغيرهم[٣].

والحديث عن شيوخ المترجم لهو أمر ذو بال لما للتلقي عن الشيوخ ومخالطتهم من الفوائد والتي أجملها فيما يلي:

١- إن من يتعلم من الشيوخ العارفين يبعد عن الوقوع في الوهم والخطأ الفاحش، بخلاف الذي يتعلم من الكتب مباشرة، فإنه يكثر منه الوقوع في ذلك.

وقد كان مسلم يؤكد على هذه المنهجية - وهي الحرص على أخذ العلم عن طريق التلقي والمشافهة - وينتقد الأخذ مباشرة من الكتب من غير سماع من ذلك قولُه في نقد ابن لهيعة[٤]: وابن لهيعة إنما وقع في

---

(١) انظر: المزي - تهذيب الكمال: ٣/ ١٣٢٤-١٣٢٥، الذهبي - السير: ١٢/ ٥٥٨-٥٦١، وقد رتبا أسماءهم على حروف المعجم.

(٢) انظر: الذهبي - التذكرة: ٣٨٣-٦١٤.

(٣) انظر: ابن الصلاح - الصيانة: ٩٨، الذهبي - السير: ١٢/ ٥٧١ في محمد بن مسلم بن وارة. والذهبي - السير: ١٢/ ٥٦١ للبقية.

(٤) قال ابن لهيعة: كتب إليّ موسى بن عقبة بقول: حدثني بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد. =

الخطأ من هذه الرواية أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر، وهي الآفة التي نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث أو عرض عليه. فإذا كان أحد هذين - السماع أو العرض - فخليق أن لا يأتي صاحبه التصحيف القبيح وما أشبه ذلك من الخطأ الفاحش[1].

وقد علّل ابن عقدة وقوع البخاري في الغلط في أهل الشام بأنه: «أخذ كتبهم فنظر فيها» قال «فربما ذكر الواحد منهم بكنيته، ويذكره في موضع آخر باسمه، يتوهم أنهما اثنان»[2].

٢- إن من يتعلم من الشيخ تتسع ثقافته ومعرفته، وذلك لأن لكل شيخ ثقافته وخبرته ويوجد عند هذا ما لا يوجد عند ذاك، فإذا انتقل المتعلم بين أولئك يكون كالنحلة تنتقل من زهرة إلى زهرة تجني منها الرحيق ليزداد مخزونها من العسل، وكذلك المتعلم ينتقل من شيخ إلى شيخ ليأخذ خلاصة ما عنده وأطيبه - فيستمع القول ويتبع أحسنه - ليزداد محصوله من العلم ويبرع فيه. فما بالك إذا كان للمتعلم كالإمام مسلم - رحمه الله - مائتان وعشرون شيخاً[3] من بلاد شتّى وأصقاع مختلفة طاف عليهم وأخذ منهم، فلا شك أن لهم خبراتهم وطرائقهم

= وهذه الرواية فيها خطأ فاحش في الإسناد والمتن، أما خطأ الإسناد في رواية ابن لهيعة فقوله: كتب إليّ موسى بن عقبة يقول: حدثني بسر بن سعيد. والصواب أن موسى بن عقبه سمع هذا الحديث من أبي النضر عن بسر بن سعيد.

(١) مسلم - التمييز: ١٤٠.

(٢) الخليفة النيسابوري - مختصر تاريخ نيسابور: ١٦ب، الخطيب - التاريخ: ١٣/ ١٠٢، الذهبي - التذكرة: ٥٨٩ والسير: ١٢/ ٥٦٥.

(٣) انظر: المذي - تهذيب الكمال: ٣/ ١٣٢٤- ١٣٢٥.

المختلفة في حلّ المعضلات، وتعلموا من الأيام تجارب، وصار عندهم علم بارع شاف، وكل هذه تصب في عقلية المتعلم فتتسع ثقافته وينضج علمه وتتنوع مشاربه.

٣- إن للشيخ الفضل في تمكين المتعلم من الجوانب العلمية المختلفة، فبعضهم بارع في العربية، وبعضهم بارع في القرآن، وبعضهم بارع في الحديث إما في جمعه أو فهمه أو علله أو تاريخ رواته... فعندما ينتقل المتعلم بين يدي هؤلاء الشيوخ أصحاب النبوغ في المجالات العلمية فلا شك أن تلك المجالات تتمكن عنده وترسخ ما دامت قد أخذت من أهلها، وكلما استكثر المتعلم من الشيوخ رسخ أكثر، فهم بمثابة المصادر المكتوبة بل هم أهم: لأنهم قد علموا ما في تلك المصادر فيوقفون المتعلم على خباياها ويرشدونه إلى الصالح منها، فهذا الإمام أحمد بن حنبل يقول لرجل: ارحل إلى أحمد بن عبدالله بن يونس فإنه شيخ الإسلام[١].

ب- ولأنهم أقدر على تتبع الخواطر والأفكار ومناقشتها إلى النهاية، وهذا ما لا تستطيعه المصادر المكتوبة.

حـ- ولأن الشيخ العارف المربي المتضلع بالعلم يكون مع المتعلم كما يكون الطبيب مع المريض يعالجه ويستأصل ما عنده من أمراض ويرشده إلى ما يصلح له بالقدر الذي يصلحه، ولعمري إن كثيراً من علل المتعلمين لا تستطيع المصادر المكتوبة أن تعالجها - كالغيبة والكذب والحقد والحسد والرياء، والنقص في الجوانب العلمية - وإنما تعالجها المصادر الحية (الشيوخ)، وهنا تظهر فائدة الشيوخ واضحة جلية كما

---

(١) انظر: الذهبي - التذكرة: ٤٠١.

تظهر فائدة الطبيب للمريض.

٤- إن للشيوخ بأحوالهم الطيبة وشمائلهم الحميدة الأثر الهام في المتعلمين في التأسي بهم والسير على نهجهم، فلم يكن الطلبة والمتعلمون يأخذون العلم فقط بل يأخذون العلم المليح والفعل الحسن فهذا يحيى بن يحيى الليثي (ت٢٣٤هـ) بعد أن أتمّ تعليمه على الإمام مالك - رحمه الله - أقام عنده وقال: «أقمت عنده لأستفيد من شمائله»[١]، وقد استفاد فعلاً من شمائله، وصارت له شمائل، ومن أجل ذلك حث الأئمة على أخذها وتعلمها منه فقالوا: «لو أن رجلاً جاء عامداً ليتعلم منه شمائله كان ينبغي له أن يفعل»[٢]. وهذا أحمد بن عبدالله بن يونس (ت٢٢٧هـ) - شيخ الإمام مسلم - يقول: «كنت إذا رجعت من عند الثوري أحدث نفسي بخير ما علمت، وإذا أتيت شريكاً رجعت بعقل تام، وإذا أتيت مالك بن مغول تحفظت من لساني، وإذا أتيت مندل بن علي أَهَمَّتني نفسي من حُسْنِ صلاته»[٣].

ولا يزال للشيوخ الأثر البارز والفضل العميم في توجيه الطلبة وإرشادهم واختصار الطريق عليهم، بل إن الأعمال العلمية لا بدّ من عرضها على الشيوخ - أي اللجان العلمية - شيوخ كل فن لنقدها وتمحيصها وتخليتها مما دخلها من الأخطاء.

وقد كان الإمام مسلم - رحمه الله - راغباً في العلم وتحصيله، باحثاً

---

(١) انظر: الخطيب - الرحلة في طلب الحديث: ٢٧ مقدمة الدكتور عتر.
وفي مقدمة عبدالباقي للموطأ ص ب ي نقلاً عن الزرقاني: إنما رحلت لأشاهدك - وأتعلم من علمك وهديك.

(٢) ابن حجر - التهذيب: ١١/ ٢٦١.

(٣) الذهبي - التذكرة: ٤٠١.

عنه في مظانه، محباً لأهله وملازماً لهم، مع التوقير والتبجيل لشيوخه وأساتذته، وقد عبّر عن أدبه الجم هذا مع أستاذه البخاري - رحمه الله - بعد أنْ قَبَّلَ بين عينيه بقوله له: «دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين»[1].

ولعل من المناسب هنا أن أتحدث عن بعض شيوخ الإمام مسلم - رحمه الله - وفي مقدمتهم:

أ- الإمام البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ):

لما كان الإمام البخاري - رحمه الله - من الشهرة بمكان، فلا أجدني بحاجة إلى أن أترجم له، ولذا أقتصر على علاقة الإمام مسلم به.

كان مسلم تلميذ البخاري - رحمهما الله -حتى قال محمد بن يعقوب الحافظ: «رأيت مسلم بن الحجاج بين يدي البخاري يسأله سؤال الصبي»[2]. فمسلم مع حذقه ومشاركته للبخاري في كثير من شيوخه كان أحد المستفيدين منه والمُقِرِّينَ له بالأستاذية[3]، فقد جاء إلى البخاري وقَبَّلَ بين عينيه، وقال: دعني أقبل رجليك. ثم قال: حدثك محمد بن سلام، حدثنا مخلد بن يزيد الحراني، أخبرنا ابن جريح، عن موسى بن عقبة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي - ﷺ - في كفارة المجلس، فما عِلَّتُه؟ قال محمد بن إسماعيل: هذا حديث مليح، ولا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا حديثاً غير هذا الحديث الواحد في هذا

---

(١) انظر: الخطيب - التاريخ: ١٣/١٠٢-١٠٣، الذهبي - السير: ١٢/٤٣٦-٤٣٧.

(٢) الخطيب - التاريخ: ٢/٢٩.

(٣) انظر: ابن الصلاح - الصيانة: ٦٧.

الباب، إلا أنه معلول. حدثنا به موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، حدثنا سهيل، عن عون بن عبد الله قوله: قال محمد: هذا أولى، فإنه لا يُذْكَرُ لموسى بن عقبة سماع من سهيل، فقال له مسلم: لا يبغضك الاّ حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك[١]. فهذا الخبر يصور لنا طالباً يسأل أستاذه، وبعد أن أجابه أثنى الطالب عليه وشهد له بالعلم، على أن هذه العلة قد خفيت على مسلم حتى بيَّنها له إمامه[٢].

وقد كان لاقتناع مسلم بالبخاري وتعلقه به: «أن البخاري عندما ورد نيسابور في آخر أمره سنة (٢٥٠هـ) لازمه مسلم وأدام الاختلاف إليه»[٣]، بل إنه لم ينقطع عن البخاري حتى في أصعب الظروف التي مرّ بها - حين وقع بينه وبين محمد بن يحيى الذهلي ما وقع - ومنع الناس من الاختلاف إليه حتى هجر وسافر من نيسابور، فقطعه أكثر الناس غير مسلم، فإنه لم يتخلف عن زيارته وأدام الاختلاف إليه[٤]، وكان يناضل عنه حتى أوحش ما بينه وبين الذهلي بسببه[٥].

وهكذا نرى أن مسلماً - رحمه الله - كان كثير الانتفاع بالبخاري - رحمه الله -حتى قال الدارقطني: «لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء»[٦]. وقد كان للبخاري الفضل الكبير على مسلم فهو أستاذه وهو السابق - وفضل السابق على اللاحق لا يُنسى - فقد مهد له الدرب وأنار

---

(١) انظر: الذهبي - السير: ١٢/٤٣٦ - ٤٣٧.

(٢) السخاوي - فتح المغيث: ١/٢٢٧.

(٣) ابن كثير - البداية: ١١/٣٤.

(٤) انظر: ابن خلكان - الوفيات: ٥/١٩٤، الذهبي - السير: ١٢/٤٦٠.

(٥) انظر: الخطيب - التاريخ: ١٣/١٠٣، ابن خلكان - الوفيات: ٥/١٩٤، ابن العماد - الشذرات: ١/١٤٤.

(٦) ابن الأثير - جامع الأصول: ١/١١٠، ابن كثير - البداية: ١١/٣٣.

له السبيل «فقفا مسلم طريقَ البخاري ونظر في علمه، وحذا حذوه»[1] - كما قال الخطيب - إلّا أن مسلماً لم يرو عنه في «صحيحه» ولعلَّ ذلك يرجع لكونِ لقياه الأخير وملازمته له بشكل كبير كان بعد إتمامه لـ: «صحيحه» أو لأنه أفاد منه كثيراً في جوانب أخرى «كالعلل»، وهذا ما يشعر به قول مسلم المتقدم له: وأظن أن لو وصلنا كتاب «العلل» لمسلم لوجدناه حافلاً بالرواية عنه، ولصنع كما صنع الترمذي الذي قال عن «جامعه»: ما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجته من كتاب «التاريخ» - أي للبخاري - وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل[2] - أي البخاري - فقد نص الأئمة على أنه روى عنه خارج الصحيح كالمزي[3].

وأوّد أن أُنبِّه على مسألة وهى: أن البخاري عندما قدم نيسابور سنة (٢٥٠هـ) كان مسلم قد أنهى تأليف كتابه[4] ولا شك أنه قد قرأه على الناس بعد ذلك، واشتهر أمره وذاع صيته وعلم به البخاري سيّما وأن مسلماً أحد طلابه النجباء الملازمين له - بل إن مسلماً هجر من سواه لأجله - فهل يمكن أن يخفى على أستاذه كتاباً مثل «الصحيح» الذي كان يقول عنه مسلم: «لو أن أهل الحديث يكتبون الحديث مائتي سنة فمدارهم على هذا المسند»[5]. فإن لم يخبره مسلم أخبره غيره من الناس. فلو أن البخاري كره صنيع مسلم في عدم روايته عنه في «الصحيح» لما أدناه منه ولما أسمعه الحديث فضلاً عن أن يجعله من

---

(١) الخطيب - التاريخ: ١٣/١٠٢.

(٢) ابن رجب - شرح علل الترمذي: ٥٧

(٣) كالمزي في تهذيب الكمال: ٣/ ١١٧٠.

(٤) انظر: الفصل الثاني - مكان تأليف الصحيح وزمنه.

(٥) الذهبي - السير: ١٢/٥٦٨.

المقربين الملازمين له ست سنوات. فإذا كان البخاري لم يتعصب لنفسه بل ولا عاتب مسلماً - فكيف نتعصب لما لم يتعصب له؟

ولذا فإني أرى: «أن ما قاله الذهبي: ثم إن مسلماً لحدَّةٍ في خلقه انحرف أيضاً عن البخاري ولم يذكر له حديثاً، ولا سماه في صحيحه»[1] ليس بجيد لما قدمته من أن البخاري لم يتعصب لنفسه ولم تكن المسألة مطروحة تماماً، ولأن قول الذهبي: «ثم... انحرف أيضاً عن البخاري»، يشعر أنه بعد ما انحرف عن محمد بن يحيى الذهلي وبعث إليه ما كتبه عنه على ظهر حمال، انحرف أيضاً عن البخاري ولم يذكر له حديثاً، ولا سماه في «صحيحه» فكأن مسلماً ألَّفه في ذلك الوقت وليس الأمر كذلك، فإن هذه القصة وقعت في أواخر أيام البخاري بنيسابور وقبل خروجه منها بقليل. ثم إن مسلماً لو كانت فيه حدّة لما قال له: «دعني أقبل رجليك»[2]، ولما أثنى عليه ذاك الثناء العطر: «أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله»[3] وقوله: «لا يبغضك إلّا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك»[4] وقد أوردها الذهبي نفسه، بل إن مثل هذا لا يصدر إلّا من متواضع عرف قدر نفسه وملكها فألزمها حدودها واعترف لأهل الفضل بفضلهم، مع أن مسلماً «تلميذه الأول الذي لحق بشيخه أو أقاربه، وارتقى إلى ما يقرب من مرتبته، وأصبح كتابه قرين كتاب البخاري.... وقيل لهما في عرف المحدثين: الشيخان[5].

---

(١) الذهبي - السير: ١٢/٥٧٣.

(٢) المصدر السابق: ١٢/٤٣٢.

(٣) المصدر السابق: ١٢/٤٣٢.

(٤) المصدر السابق: ٤٣٧.

(٥) الحسيني - الإمام البخاري محدثاً وفقيهاً: ١٢٠.

أقول هذا لا دفاعاً عن مسلم فكل نفس ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴿٢٨٦﴾﴾ [البقرة] وإنما لأُنفر من مرض ابتليت به أمتنا وهو التعصبُ المقيت إما للفقهاء وإما للمحدثين وإما للمفسرين... مع أنهم عليهم - الرحمة والرضوان - كانوا أبعدَ الناس عن ذلك، وإنما هذا صنيع العاطلين عن العمل والعطاء، والعاطل يجيد المشاغبات.

٢- يحيى بن يحيى بن بكير النيسابوري (١٤٢-٢٢٦هـ)(١).

الإمام الحافظ شيخ خراسان، سمع من الليث بن سعد، وسليمان بن بلال، والحمادين، وإسماعيل وحفص ابني عياش. ومن أجل شيوخه الإمام مالك بن أنس الذي رحل إليه وسمع منه. وكان من نجباء من تلمذ على الإمام مالك حتى إن من العلماء من فضل قراءته على الإمام مالك على سماع غيره منه. وأثنى عليه العلماء خيراً، فقال أحمد بن سيار: «وكان خيراً فاضلاً صائناً لنفسه». وقال أبو أحمد الفراء: «وكان إماماً وقدوة ونوراً وضوءاً للإسلام. بل قالوا: لو أن رجلا جاء عامداً ليتعلم من شمائله كان ينبغي له أن يفعل. وقال الإمام أحمد: إنه ثقة وزيادة.

روى عنه البخاري بلا واسطة، والترمذي والنسائي بواسطة، ومحمد بن يحيى الذهلي، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن سلمة النيسابوري، وأبو أحمد الفراء.

أما مسلم فقد أكثر الرواية عنه فهو ابن بلدته وشيخها وإمام عصره بلا

---

(١) انظر ترجمته في: القاضي عياض - ترتيب المدارك: ٣/٢١٦ - ٢١٨، المزي - تهذيب الكمال: ٣/١٥٢٤- ١٥٢٥، ابن فرحون - الديباج المذهب: ٢/٢٥٩.

مدافعة، وأول سماعه منه سنة ثماني عشرة ومائتين وهي أول سنة سمع فيها مسلم من المحدثين فكان أول شيخ له. ومن جملة الطرق التي أخذ منها مسلم «الموطأ» وأدخلها في «صحيحه» طريق يحيى بن يحيى هذا، بل إنه ينقل عنه من هذا الطريق أكثر من بقية الطرق الأخرى كالقعنبي عن مالك، أو إسماعيل بن أبي أويس عن مالك، أو خلف بن هشام عن مالك، أو عبدالله بن وهب عن مالك.

ومن أراد العناية بـ«موطأ مالك» من رواية يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري هذا، فعليه بالاعتماد على «صحيح مسلم».

٣- القعنبي[(١)] (ت٢٢١):

عبدالله بن مسلمة القعنبي المدني نزيل البصرة ثم مكة، كان مُجابَ الدعوة وله فضل وعبادة. وكان خاشعاً يحدّث لله، سمع من الإمام مالك وكان من أجلّ أصحابه، وعندما قيل للإمام مالك: قدم القعنبي، قال لأصحابه: قوموا بنا إلى خير أهل الأرض. بل قال العجلي: قرأ مالك عليه نصف «الموطأ»، وقرأ هو على مالك النصف الثاني. وبعد هذه المنزلة الرفيعة التي تبوأها عند الإمام مالك - بحق وجدارة - صار لا يقدّم عليه من رواة الموطأ أحد كما قال ابن المديني، فهو من أثبت الناس في الموطأ كما قال نصر بن مرزوق، بل إن ابن معين كان لا يقدم عليه في مالك أحداً.

روى عنه البخاري ومسلم فأكثرا، فالبخاري مائة وثلاثة وعشرين

---

(١) انظر: المقدسي - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/ ٢٦٠، القاضي عياض - ترتيب المدارك: ٣/ ١٩٨- ٢٠١، ابن فرحون - الديباج المذهب: ١/ ٤١١- ٤١٣، الذهبي - التذكرة: ٣٨٣-٣٨٤، ابن حجر - التهذيب: ٦/ ٣١-٣٣.

حديثاً، ومسلم سبعين حديثاً، وكان لقاء مسلم معه وسماعه منه بمكة سنة عشرين ومائتين عندما حج مسلم في تلك السنة، فهو أكبر شيخ له، ولذا فقد أدرك به أحاديث عوالي، كما استفاد من معرفته وتجاربه وحنكته في التعليم والدرس مما يختصر عليه الطريق ويقيه العثرات ويرسم له النهج السليم، فقد التقى به قبل وفاته بعام.

٤- أبو زرعة الرازي[1] (٢٠٠-٢٦٤هـ):

عبيد الله بن عبدالكريم بن يزيد القرشي المخزومي الرازي، طلب الحديث وهو حَدَث، وارتحل إلى الحجاز والشام ومصر والعراق والجزيرة وخراسان، وصار حافظ العصر بلا منازع حتى قال إسحاق بن راهويه: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة الرازي ليس له أصل. وقال الخطيب: كان إماماً ربانياً حافظاً مكثراً صادقاً. وعندما قدم أبو زرعة الرازي بغداد نزل عند الإمام أحمد بن حنبل، فكان كثير المذاكرة له وقال: ما صليت غير الفرض، استأثرت بمذاكرة أبي زرعة عنها.

روى مسلم عن أبي زرعة الرازي في «صحيحه» حديثين، وأفاد منه فكانت له معه مجالس للمذاكرة، قال أبو قريش الحافظ: كنت عند أبي زرعة الرازي فجاء مسلم بن الحجاج فسلم عليه وجلس ساعة وتذاكرا. وتظهر إفادة مسلم من أبي زرعة بصورة جلية في «صحيحه» فقد عرضه عليه وكل ما أشار عليه أبو زرعة أن له علة تركه، قال الإمام مسلم: عرضتُ كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار عليّ في هذا الكتاب أن له علة وسبباً تركته، وكل ما قال أنه صحيح ليس له علة فهو

---

(١) انظر: المقدسي - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/٣٠٦-٣٠٧، ابن الصلاح - الصيانة: ٦٨، ٩٩، الذهبي - التذكرة: ٥٥٧-٥٥٩، ابن حجر - التهذيب: ٧/ ٢٠-٣٤.

الذي أخرجت.

وبعد أن ترجمت لأربعة من شيوخه، أذكر جماعة من الشيوخ الذين أكثر الرواية عنهم وهم:

١- عبدالله بن محمد بن أبي شيبة. روى عنه: ألفاً وخمسمائة وأربعين حديثاً[١].

٢- زهير بن حرب. روى عنه: ألف حديث ومائتين وواحداً وثمانين حديثاً[٢].

٣- محمد بن المثنى. روى عنه: سبعمائة واثنين وسبعين حديثاً[٣].

٤- قتيبة بن سعيد. روى عنه: ستمائة وثمانية وستين حديثاً[٤].

٥- محمد بن عبدالله بن نمير. روى عنه: خمسمائة وثلاثة وسبعين حديثاً[٥].

٦- محمد بن العلاء الهمداني. روى عنه: خمسمائة وستة وخمسين حديثاً[٦].

٧- محمد بن بشار. روى عنه: أربعمائة وستين حديثاً[٧].

---

(١) ابن حجر - التهذيب: ٦/ ٤.
(٢) المرجع السابق: ٣/ ٣٤٤.
(٣) المرجع السابق: ٩/ ٤٢٧.
(٤) ابن حجر - التهذيب: ٨/ ٣٦١.
(٥) المرجع السابق: ٩/ ٢٨٣.
(٦) المرجع السابق: ٩/ ٣٨٦.
(٧) المرجع السابق: ٩/ ٧٣.

وفي ختام الحديث عن شيوخه أذكرهم مرتبين على حروف المعجم مع بيان درجة كل منهم وتاريخ وفاته:

١- إبراهيم بن خالد اليشكري[1]. ثقة (ت٢٤٠).

٢- إبراهيم بن دينار التمار[2]. ثقة (ت٢٣٢).

٣- إبراهيم بن زياد البغدادي المعروف بسبلان[3]. ثقة (ت٢٥٣).

٤- إبراهيم بن سعيد الجوهري[4]. ثقة (ت٢٤٤).

٥- إبراهيم بن محمد بن عرعرة[5]. ثقة (ت٢٣١).

٦- إبراهيم بن المنذر بن عبدالله الحزامي[6]. صدوق (ت٢٣٦).

٧- إبراهيم بن موسى بن يزيد الرازي[7]. ثقة (ت٢٣٠).

٨- أحمد بن إبراهيم الدورقي[8]. ثقة (ت٢٤٦).

٩- أحمد بن جعفر المعقري[9]. مقبول (ت٢٥٥).

---

(١) الذهبي - التذكرة: ٢/٥١٢-٥١٣، والسير: ١٢/٧. ابن حجر - التقريب: ١/٣٥.

(٢) الخطيب - التاريخ: ٦/٧٠، ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/٢١. ابن حجر - التقريب: ١/٣٥.

(٣) الخطيب - التاريخ: ٦/٧٧، ابن حجر - التقريب: ١/٣٥.

(٤) الذهبي - السير: ٢/١٤٩، التذكرة: ٢/٥١٥، ابن حجر - التقريب: ١/٣٥.

(٥) الذهبي - التذكرة: ٤٣٥، ابن حجر - التقريب: ١/٤٢.

(٦) الذهبي - التذكرة: ٤٧٠، ابن حجر - التقريب: ١/٤٣-٤٤.

(٧) الذهبي - التذكرة: ٤٤٩، ابن حجر - التقريب: ١/٤٤.

(٨) الذهبي - التذكرة: ٥٠٥، ابن حجر - التقريب: ١/٩-١٠.

(٩) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/١٤، ابن حجر - التقريب: =

١٠- أحمد بن جناب بن المغيرة المصيصي[١]. صدوق (ت٢٣٠).

١١- أحمد بن جوّاس الحنفي[٢]. ثقة (ت٢٣٨).

١٢- أحمد بن الحسن بن خراش البغدادي[٣]. صدوق (ت٢٤٢).

١٣- أحمد بن سعيد بن إبراهيم الرباطي[٤]. ثقة (ت٢٤٦).

١٤- أحمد بن سعيد بن صخر الدّارمي[٥]. ثقة (ت٢٥٣).

١٥- أحمد بن سنان بن أسد القطان[٦]. ثقة (ت٢٥٩).

١٦- أحمد بن عبدالرحمن بن وهب المصري[٧]. صدوق (ت٢٦٤).

١٧- أحمد بن عبدالله بن الحكم الكردي[٨]. ثقة (ت ٢٤٧).

١٨- أحمد بن عبدالله بن يونس اليربوعي، شهر بأحمد بن يونس اليربوعي[٩]. ثقة (ت٢٢٧).

= ١/١٢.

(١) الخطيب - التاريخ: ٤/٧٧، ابن حجر - التقريب: ١/١٢.

(٢) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/١٤، ابن حجر - التقريب: ١/١٣.

(٣) الذهبي - السير: ١٢/١٥٧، ابن حجر - التقريب: ١/١٣.

(٤) الذهبي - التذكرة: ٥٣٨، ابن حجر - التقريب: ١/١٥.

(٥) الذهبي - التذكرة: ٥٤٨، ابن حجر - التقريب: ١/١٥.

(٦) الذهبي - التذكرة: ٥٢١، ابن حجر - التقريب: ١/١٦.

(٧) الذهبي - التذكرة: ٥٥٨، ابن حجر - التقريب: ١/١٩.

(٨) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/١٥، ابن حجر - التقريب: ١/١٨.

(٩) الذهبي - التذكرة: ٤٠١، ابن حجر - التقريب: ١/١٩.

١٩- أحمد بن عبدة بن موسى الضبي[١]. ثقة (ت٢٤٥).

٢٠- أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي[٢]. ثقة (ت٢٦١).

٢١- أحمد بن عثمان بن عبد النور النوفلي[٣]. ثقة (ت٢٤٦).

٢٢- أحمد بن عمر بن حفص الوكيعي[٤]. ثقة (ت٢٣٥).

٢٣- أحمد بن عيسى بن حسان التستري[٥]. صدوق (ت٢٤٣).

٢٤- أحمد بن محمد بن حنبل[٦]. ثقة (ت٢٤١).

٢٥- أحمد بن المنذر بن الجارود القزاز[٧]. صدوق (ت٢٣٥).

٢٦- أحمد بن منيع بن عبدالرحمن البغوي[٨]. ثقة (ت٢٤٤).

٢٧- أحمد بن يوسف بن خالد السّلمي[٩]. ثقة (ت٢٦٤).

٢٨- إسحاق بن إبراهيم بن مخلد، أبو محمد بن راهويه[١٠]. ثقة

---

(١) المزي - تهذيب الكمال: ١/٣٠، الذهبي - التذكرة: ٥٤٠.

(٢) الخطيب - التاريخ: ٤/٢٩٦، ابن حجر - التقريب: ١/٢١.

(٣) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/١٤، ابن حجر - التقريب: ١/٢٢.

(٤) الخطيب - التاريخ: ٤/٢٨٤، ابن حجر - التقريب: ١/٢٢.

(٥) الذهبي - السير: ١٢/٧٠، ابن حجر - التقريب: ١/٢٣.

(٦) الذهبي - التذكرة: ٤٣١، ابن حجر - التقريب: ١/٢٤.

(٧) ابن القيسراني - الجمع بين الصحيحين: ١/١٥، ابن حجر - التقريب: ١/٢٦.

(٨) الذهبي - التذكرة: ٤٨١، ابن حجر - التقريب: ١/٢٧.

(٩) نفس المرجع، ٥٦٠، نفس المرجع: ١/٢٩.

(١٠) نفس المرجع: ٤٣٣، نفس المرجع: ١/٥٤.

(ت٢٣٨).

٢٩- إسحاق بن عمر بن سليط[١]. صدوق (ت٢٢٩).

٣٠- إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج[٢]. ثقة (ت٢٥١).

٣١- إسحاق بن موسى الأنصاري[٣]. ثقة (ت٢٤٤).

٣٢- إسماعيل بن سالم الصائغ[٤]. ثقة.

٣٣- إسماعيل بن الخليل الخزّاز[٥]. ثقة (ت٢٢٥).

٣٤- إسماعيل بن عبدالله بن أبي أويس[٦]. صدوق (ت٢٢٦).

٣٥- أمية بن بسطام العيشي[٧]. صدوق (ت٢٣١).

٣٦- بشر بن الحكم بن حبيب العبدي[٨]. ثقة (ت٢٣٧).

٣٧- بشر بن خالد العسكري[٩]. ثقة (ت٢٥٥).

---

(١) ابن القيسراني - الجمع بين الصحيحين: ١/٣٣، ابن حجر - التقريب: ١/٥٩.

(٢) الذهبي - التذكرة: ٥٢٤، ابن حجر - التقريب: ١/٦١.

(٣) نفس المرجع: ٥١٣، ابن حجر - التقريب: ١/٦١.

(٤) الخطيب - التاريخ: ٦/٢٧٤، ابن حجر - التقريب: ١/٧٠.

(٥) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/٢٤، ابن حجر - التقريب: ١/٦٩.

(٦) الذهبي - التذكرة: ٤٠٩، ابن حجر - التقريب: ١/٧١.

(٧) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/٤٦، ابن حجر - التقريب: ١/٨٣.

(٨) الذهبي - السير: ١٢/٣٤٤، ابن حجر - التقريب: ١/٩٩.

(٩) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/٥٢، ابن حجر - التقريب: =

٣٨- بشر بن هلال الصوّاف[١]. ثقة (ت٢٤٧).

٣٩- جعفر بن حميد الكوفي[٢]. ثقة (ت٢٤٠).

٤٠- حاجب بن الوليد بن ميمون[٣]. صدوق (ت٢٢٨).

٤١- حامد بن عمرو بن حفص البكراوي[٤]. ثقة (ت ٢٣٣).

٤٢- حبان بن موسى بن سوار المروزي[٥]. ثقة (ت٢٣٣).

٤٣- حجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ[٦]، والد الإمام مسلم، لم يرو عنه في الصحيح.

٤٤- حجاج بن أبي يعقوب يوسف بن حجاج الثقفي البغدادي، ثقة حافظ[٧] (ت٢٦٩).

= ١/ ٩٩.

(١) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/ ٥٤، ابن حجر - التقريب: ١/ ١٠٢.

(٢) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/ ٧١، ابن حجر - التقريب: ١/ ١٣٠.

(٣) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/ ١١٤، ابن حجر - التقريب: ١/ ١٣٨.

(٤) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/ ١١٥، ابن حجر - التقريب: ١/ ١٤٦.

(٥) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/ ١١٦، ابن حجر - التقريب: ١/ ١٤٧.

(٦) الفارسي - مختصر تاريخ نيسابور: ١١أ.

(٧) الذهبي - التذكرة: ٥٤٩، ابن حجر - التقريب: ١/ ١٥٤.

٤٥- حرملة بن يحيى بن حرملة التجيبي، صدوق[١] (ت٢٤٣).

٤٦- الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الحراني، ثقة[٢] (ت٢٥٠).

٤٧- الحسن بن الربيع البورائي، ثقة[٣] (ت٢٢١).

٤٨- الحسن بن علي بن محمد الخلال، ثقة، حافظ[٤] (ت٢٤٢).

٤٩- الحسن بن عيسى بن ماسرجس النيسابوري، ثقة[٥] (ت٢٤٠).

٥٠- الحسين بن حريث المروزي، ثقة[٦] (ت٢٤٤).

٥١- الحسين بن عيسى بن حمران البسطامي، صدوق[٧] (ت٢٤٧).

٥٢- الحكم بن موسى القنطري، صدوق[٨] (ت٢٣٢).

٥٣- حماد بن إسماعيل بن علية البصري ثقة[٩] (ت٢٤٤).

٥٤- حميد بن مسعدة السامي، صدوق[١٠] (ت٢٤٤).

---

(١) الذهبي - التذكرة: ٤٨٦، ابن حجر - التقريب: ١/١٥٨.
(٢) الخطيب - التاريخ: ٧/٢٦٦، ابن حجر - التقريب: ١/١٦٣.
(٣) الذهبي - التذكرة: ٤٥٨، ابن حجر - التقريب: ١/١٦٦.
(٤) الذهبي - التذكرة: ٥٢٢، ابن حجر - التقريب: ١/١٦٨.
(٥) الذهبي - السير: ١٢/٢٧، ابن حجر - التقريب: ١/١٧٠.
(٦) الخطيب - التاريخ: ٨/٣٦، ابن حجر - التقريب: ١/١٧٥.
(٧) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/٨٧، ابن حجر - التقريب: ١/١٧٨.
(٨) الذهبي - التذكرة: ٤٧٤، ابن حجر - التقريب: ١/١٩٣.
(٩) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/١٠٤، ابن حجر - التقريب: ١/١٩٥.
(١٠) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/٩١، ابن حجر - التقريب: =

٥٥- خالد بن خداش البصري، صدوق يخطىء[١] (ت٢٢٤).

٥٦- خلف بن هشام البزار، ثقة[٢] (ت٢٢٩).

٥٧- داود بن رشيد الخوارزمي، ثقة[٣]، (ت٢٣٩).

٥٨- داود بن عمرو الضبي، ثقة[٤] (ت٢٢٨).

٥٩- رفاعة بن الهيثم الواسطي، مقبول[٥].

٦٠- زكريا بن يحيى بن صالح القضاعي، كاتب العمري، ثقة[٦] (ت٢٤٢).

٦١- زهير بن حرب بن شداد النسائي، ثقة ثبت[٧] (ت٢٣٤).

٦٢- زياد بن يحيى الحساني، ثقة[٨] (ت٢٥٤).

= ١/ ٢٠٣.

(١) الذهبي - معرفة الرواة: ٩٤، ابن حجر - التقريب: ١/ ٢١٢.

(٢) الخطيب - التاريخ: ٨/ ٣٢٢، ابن حجر - التقريب: ١/ ٢٢٦.

(٣) الخطيب - التاريخ: ٨/ ٣٦٧، ابن حجر - التقريب: ١/ ٢٣١.

(٤) الخطيب - التاريخ: ٨/ ٣٦٣، ابن حجر - التقريب: ١/ ٢٣٣.

(٥) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/ ١٣٩، ابن حجر - التقريب: ١/ ٢٥١.

(٦) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/ ١٥٢، ابن حجر - التقريب: ١/ ٢٦٢.

(٧) الخطيب - التاريخ: ٨/ ٢٨٢، ابن حجر - التقريب: ١/ ٢٦٤.

(٨) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/ ١٤٧، ابن حجر - التقريب: ١/ ٢٧٠.

٦٣- سريج بن يونس البغدادي، ثقة عابد[١] (ت٢٣٥).

٦٤- سعيد بن عبدالجبار الكرابيسي، صدوق[٢] (ت٢٣٦).

٦٥- سعيد بن عمرو الأشعثي، ثقة[٣] (ت٢٣٠).

٦٦- سعيد بن محمد الجرمي، صدوق رمي بالتشيع[٤].

٦٧- سعيد بن منصور الخراساني، ثقة مصنف[٥] (ت٢٢٧).

٦٨- سعيد بن يحيى بن الأزهر الواسطي، ثقة[٦].

٦٩- سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي، ثقة ربما أخطأ[٧] (ت٢٤٩).

٧٠- سليمان بن داود بن رشيد الختّلي الأحول، ثقة[٨] (ت٢٣١).

٧١- سهل بن عثمان العسكري، أحد الحفاظ، صدوق له غرائب[٩]

---

(١) الخطيب - التاريخ: ٩/ ٢١٩، ابن حجر - التقريب: ١/ ٢٨٥.

(٢) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/ ١٧٥، ابن حجر - التقريب: ١/ ٢٩٩.

(٣) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/ ١٧٥، ابن حجر - التقريب: ١/ ٣٠٢.

(٤) الذهبي - معرفة الرواة: ١١٥، ابن حجر - التقريب: ١/ ٣٠٤.

(٥) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١٧٠-١٧١، ابن حجر - التقريب: ١/ ٣٠٦.

(٦) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/ ١٧٣-١٧٤، ابن حجر - التقريب: ١/ ٣٠٨.

(٧) الخطيب - التاريخ: ٩/ ٩٠، ابن حجر - التقريب: ١/ ٣٠٨.

(٨) الخطيب - التاريخ: ٩/ ٣٧، ابن حجر - التقريب: ١/ ٣٢٣.

(٩) المزي - تهذيب الكمال: ١/ ٥٥٥-٥٥٦، الذهبي - التذكرة: ٤٥٢، ابن حجر =

(ت٢٣٥).

٧٢- سويد بن سعيد الحدثاني، صدوق في نفسه[1] (ت٢٤٠).

٧٣- شجاع بن مخلد الفلاّس، صدوق[2] (ت٢٣٥).

٧٤- شهاب بن عباد العبدي، ثقة[3] (ت٢٢٤).

٧٥- شيبان بن فروخ الحبطي، صدوق يهم[4] (ت٢٣٥).

٧٦- صالح بن حاتم بن وردان البصري[5] صدوق (ت٢٣٦).

٧٧- صالح بن مسمار المروزي، صدوق[6].

٧٨- الصلت بن مسعود الجحدري، ثقة ربما وهم[7] (ت٢٤٠).

٧٩- عاصم بن النضر بن المستر الأحول، صدوق[8].

٨٠- عباد بن موسى الختّلي، ثقة[9] (ت٢٣٠).

= - التقريب: ١/ ٢٣٧.

(١) الذهبي - التذكرة: ٤٥٤، ابن حجر - التقريب: ١/ ٢٤٠.

(٢) الخطيب - التاريخ: ٩/ ٢٥١، ابن حجر - التقريب: ١/ ٢٤٧.

(٣) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/ ٢١٩، ابن حجر - التقريب: ١/ ٣٥٥.

(٤) الذهبي - التذكرة: ٤٤٣، ابن حجر - التقريب: ١/ ٢٥٦.

(٥) الخطيب - التاريخ: ٩/ ٣٤٤، ابن حجر - التقريب: ١/ ٣٥٨.

(٦) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/ ٢٢٣، ابن حجر - التقريب: ١/ ٣٦٣.

(٧) المزي - تهذيب الكمال: ٢/ ٦١٢، ابن حجر - التقريب: ١/ ٣٧٠.

(٨) الذهبي - معرفة الرواة: ١٢٢. ابن حجر - التقريب: ٣٨٦.

(٩) الخطيب - التاريخ: ١١/ ١٠٧، ابن حجر - التقريب: ١/ ٣٩٣.

٨١- عباس بن عبدالعظيم القشيري، ثقة حافظ[١] (ت٢٤٠).

٨٢- عباس بن الوليد النرسي، ثقة[٢] (ت٢٣٨).

٨٣- عبد الله بن برّاد الأشعري، صدوق[٣].

٨٤- عبد الله بن جعفر البرمكي، ثقة[٤].

٨٥- عبد الله بن الصباح العطار، ثقة[٥] (ت٢٥٠).

٨٦- عبد الله بن عامر بن زرارة الحضرمي، صدوق[٦] (ت٢٣٧).

٨٧- عبد الله بن عبدالرحمن بن الفضل الدارمي، ثقة فاضل متقن[٧] (ت٢٥٥).

٨٨- عبد الله بن عمر بن أبان القرشي، صدوق فيه تشيع[٨] (ت٢٣٩).

---

(١) الخطيب - التاريخ: ١٢/١٣٧، ابن حجر - التقريب: ١/٣٩٧.
(٢) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/٣٦١، ابن حجر - التقريب: ١/٤٠٠.
(٣) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/٢٥٠، ابن حجر - التقريب: ١/٤٠٣.
(٤) الخطيب - التاريخ: ٩/٤٢٧، ابن حجر - التقريب: ١/٤٠٧.
(٥) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/٢٥٣، ابن حجر - التقريب: ١/٤٢٤.
(٦) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/٢٧٦، ابن حجر - التقريب: ١/٤٢٥.
(٧) الذهبي - التذكرة: ٥٣٤، ابن حجر - التقريب: ١/٤٢٩.
(٨) الذهبي - معرفة الرواة: ١٢٨، ابن حجر - التقريب: ١/٤٣٥.

٨٩- عبد الله بن عون الحزاز، ثقة[١] (ت٢٣٨).

٩٠- عبد الله بن محمد بن أسماء الضبعي، ثقة جليل[٢] (ت٢٣١).

٩١- عبد الله بن محمد الزهري، صدوق[٣] (ت٢٥٦).

٩٢- عبد الله بن محمد اليمامي، ابن الرومي، صدوق[٤] (ت٢٣٦).

٩٣- عبد الله بن مسلمة القعنبي، ثقة عابد[٥]، (ت٢٢١).

٩٤- عبد الله بن مطيع النيسابوري، ثقة[٦] (ت٢٣٧).

٩٥- عبد الله بن هاشم بن حيان الطوسي، ثقة[٧].

٩٦- عبد الجبار بن العلاء العطار، لا بأس به[٨] (ت٢٤٨).

٩٧- عبد الحميد بن بيان السكري، صدوق[٩].

---

(١) الخطيب - التاريخ: ١٠/٣٤، ابن حجر - التقريب: ١/٤٣٩.

(٢) الذهبي - التذكرة: ٤٨٩، ابن حجر - التقريب: ١/٤٤٦.

(٣) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/٢٧٨، ابن حجر - التقريب: ١/٤٤٧.

(٤) المزي - تهذيب الكمال: ٢/٧٣٩، ابن حجر - التقريب: ١/٤٤٩.

(٥) الذهبي - التذكرة: ٣٨٣، ابن حجر - التقريب: ١/٤٥١.

(٦) الخطيب - التاريخ: ١٠/١٧٧، ابن حجر - التقريب: ١/٤٥٢.

(٧) الذهبي - التذكرة: ٥٣٦، ابن حجر - التقريب: ١/٤٥٧.

(٨) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/٣٢٧، ابن حجر - التقريب: ١/٤٦٦.

(٩) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/٣١٩، ابن حجر - التقريب: ١/٤٦٧.

٩٨- عبد الرحمن بن بشر بن الحكم العبدي، ثقة[١] (ت٢٦٠).

٩٩- عبد الرحمن بن بكر بن الربيع بن مسلم القرشي، صدوق[٢] (ت٢٣٠).

١٠٠- عبد الرحمن بن سلام الجمحي، صدوق[٣] (ت٢٣١).

١٠١- عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد الفهمي، ثقة[٤] (ت٢٤٣).

١٠٢- عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث، صدوق[٥] (ت٢٥٢).

١٠٣- عبد بن حميد الكشي، ثقة حافظ[٦] (ت٢٤٩).

١٠٤- عبيد الله بن عمر القواريري، ثقة ثبت[٧] (ت٢٣٥).

١٠٥- عبيد الله بن محمد بن يزيد بن خنيس المكي، مقبول[٨] (ت٢٥٢).

---

(١) الخطيب - التاريخ: ١٠/ ٢٧١، ابن حجر - التقريب: ١/ ٤٧٣.
(٢) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/ ٢٨١، ابن حجر - التقريب: ١/ ٤٧٣.
(٣) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/ ٢٩٧، ابن حجر - التقريب: ١/ ٤٨٣.
(٤) المزي - التهذيب: ٢/ ٨٥٤، ابن حجر - التقريب: ١/ ٥١٩.
(٥) الذهبي - التذكرة: ٥١١، ابن حجر - التقريب: ١/ ٥٢٧.
(٦) الذهبي - التذكرة: ٥٣٤، ابن حجر - التقريب: ١/ ٥٢٩.
(٧) الخطيب - التاريخ: ١٠/ ٣٢٠، ابن حجر - التقريب: ١/ ٥٣٧.
(٨) المزي - تهذيب الكمال: ٢/ ٨٨٩، ابن حجر - التقريب: ١/ ٥٣٨-٥٣٩.

١٠٦- عبيد الله بن معاذ العنبري، ثقة حافظ[١] (ت٢٣٧).

١٠٧- عبيد بن يعيش المحاملي، ثقة[٢] (ت٢٢٨).

١٠٨- عثمان بن محمد بن أبي شيبة، ثقة حافظ شهير[٣] (ت٢٣٩).

١٠٩- عقبة بن مكرم العَمِّي، ثقة[٤].

١١٠- علي بن الجعد الجوهري، ثقة ثبت[٥] (ت٢٣٣) لم يرد عنه في الصحيح.

١١١- علي بن حجر السعدي، المروزي، ثقة حافظ[٦] (ت٢٤٤).

١١٢- علي بن الحسن بن سليمان الحضرمي، ثقة[٧].

١١٣- علي بن حكيم الأودي، ثقة[٨] (ت٢٣١).

١١٤- علي بن خشرم المروزي، ثقة[٩] (ت٢٥٧).

---

(١) الذهبي - التذكرة: ٤٩٠، ابن حجر - التقريب: ٥٣٩.
(٢) المزي - تهذيب الكمال: ٢/٨٩٧، ابن حجر - التقريب: ١/٥٤٦.
(٣) المزي - تهذيب الكمال: ٢/٩١٩، ابن حجر - التقريب: ٢/١٤.
(٤) الخطيب - التاريخ: ١٢/٢٦٦، ابن حجر - التقريب: ٢/٢٨.
(٥) الخطيب - التاريخ: ١١/٣٦٠، ابن حجر - التقريب: ٢/٣٣.
(٦) الذهبي - التذكرة: ٤٥٠، ابن حجر - التقريب: ٢/٣٣.
(٧) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/٣٥٨، ابن حجر - التقريب: ٢/٣٣.
(٨) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/٣٥٨، ابن حجر - التقريب: ٢/٣٦.
(٩) الذهبي - التذكرة: ٥٠٢، ابن حجر - التقريب: ٢/٣٦.

١١٥- علي بن عبد الله السعدي، ابن المديني، ثقة ثبت إمام[١] (ت٢٣٤) لم يرو عنه في الصحيح.

١١٦- علي بن نصر بن علي الجهضمي، ثقة حافظ[٢] (ت٢٥٧).

١١٧- عمر بن حفص بن غياث بن الطلق الكوفي، ثقة ربما وهم[٣] (ت٢٢٢).

١١٨- عمرو بن حماد بن طلحة القنّاد، صدوق رمي بالرفض[٤] (ت٢٢٢).

١١٩- عمرو بن زرارة النيسابوري، ثقة ثبت[٥] (ت٢٣٨).

١٢٠- عمرو بن سواد العامري، ثقة[٦] (ت٢٤٥).

١٢١- عمرو بن علي بن بحر بن كنيز، أبو حفص الفلاس الصيرفي، ثقة حافظ[٧] (ت٢٤٩).

١٢٢- عمرو بن محمد بن بكير الناقد، ثقة حافظ[٨] (ت٢٣٢).

١٢٣- عون بن سلاّم الهاشمي، ثقة[٩] (ت٢٣٠).

---

(١) الذهبي - التذكرة: ٤٢٨، ابن حجر - التقريب: ٢/ ٣٩-٤٠.
(٢) الذهبي - التذكرة: ٥٤١، ابن حجر - التقريب: ٢/ ٤٥.
(٣) المزي - تهذيب الكمال: ٢/ ١٠٠٥، ابن حجر - التقريب: ٢/ ٥٣.
(٤) المزي - تهذيب الكمال: ٢/ ١٠٣٠، ابن حجر - التقريب: ٢/ ٦٨.
(٥) المزي - تهذيب الكمال: ٢/ ١٠٣٣، ابن حجر - التقريب: ٢/ ٧٠.
(٦) المزي - تهذب الكمال: ٢/ ١٠٣٦، ابن حجر - التقريب: ٢/ ٧٢.
(٧) الذهبي - التذكرة: ٤٨٧، ابن حجر - التقريب: ٢/ ٧٥.
(٨) الذهبي - التذكرة: ٤٤٥، ابن حجر - التقريب: ٢/ ٧٨.
(٩) الخطيب - التاريخ: ١٢/ ٢٩٣، ابن حجر - التقريب: ٢/ ٩٠.

١٢٤- عيسى بن حماد بن مسلم التجيبي، زغبة[١]، ثقة (ت٢٤٨).

١٢٥- الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج، صدوق[٢] (ت٢٥٥).

١٢٦- القاسم بن دينار الكوفي، ثقة[٣].

١٢٧- قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي، أبو رجاء البَغْلاني، ثقة ثبت[٤] (ت٢٤٠).

١٢٨- قطن بن نسير الغبري، صدوق يخطىء[٥] له عند مسلم حديث واحد.

١٢٩- مالك بن إسماعيل النهدي، ثقة متقن[٦] (ت٢١٧).

١٣٠- مجاهد بن موسى الخوارزمي، وهو الختّلي، ثقة[٧] (ت٢٤٤).

١٣١- محرز بن عون الهلالي، صدوق[٨] (ت٢٣١).

١٣٢- محمد بن أحمد بن أبي خلف السلمي، أبو عبدالله القطيعي[٩] ثقة (ت٢٣٧).

---

(١) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/٣٩٢، ابن حجر - التقريب: ٢/٩٧.

(٢) الذهبي - التذكرة: ٥٢٢، ابن حجر - التقريب: ٢/١١٠.

(٣) المزي - تهذيب الكمال: ٢/١١٠٨، ابن حجر - التقريب: ٢/١١٦.

(٤) المزي - تهذيب الكمال: ٢/١١٢٣، ابن حجر - التقريب: ٢/١٢٣.

(٥) المزي - تهذيب الكمال: ٢/١١٣٠، ابن حجر - التقريب: ٢/١٢٦.

(٦) الذهبي - التذكرة: ٤٠٢، ابن حجر - التقريب: ٢/٢٢٣.

(٧) الخطيب - التاريخ: ١٣/٢٦٥، ابن حجر - التقريب: ٢/٢٢٩.

(٨) الخطيب - التاريخ: ١٣/٢٦٢، ابن حجر - التقريب: ٢/٢٣١.

(٩) الخطيب - التاريخ: ١/٣٣٥، ابن حجر - التقريب: ٢/١٤٣.

١٣٣- محمد بن إسحاق بن جعفر الصاغاني، ثقة ثبت[١] (ت٢٧٠).

١٣٤- محمد بن إسحاق بن محمد المسيبي، صدوق[٢] (ت٢٣٦).

١٣٥- محمد بن بشار بن عثمان العبدي، بندار، ثقة[٣] (ت٢٥٢).

١٣٦- محمد بن بكار بن الريان الهاشمي، ثقة[٤] (ت٢٣٨).

١٣٧- محمد بن بكار بن الزبير العيشي الصيرفي، ثقة[٥] (ت٢٣٧).

١٣٨- محمد بن أبي بكر المقدّمي، ثقة[٦] (ت٢٣٤).

١٣٩- محمد بن جعفر بن زياد الوركاني، ثقة[٧] (ت٢٢٨).

١٤٠- محمد بن حاتم بن ميمون السمين، صدوق ربما وهم[٨] (ت٢٣٥ أو ٢٣٦).

١٤١- محمد بن حرب الواسطي النشائي، صدوق[٩] (ت٢٥٥).

١٤٢- محمد بن خالد السكسكي[١٠] لم يرو عنه في الصحيح.

---

(١) الذهبي - التذكرة: ٥٧٣، ابن حجر - التقريب: ٢/ ١٤٤.
(٢) الخطيب - التاريخ: ١/ ٢٣٦، ابن حجر - التقريب: ٢/ ١٤٤.
(٣) الذهبي - التذكرة: ٥١١، ابن حجر - التقريب: ٢/ ١٤٧.
(٤) الخطيب - التاريخ: ٢/ ١٠٠، ابن حجر - التقريب: ٢/ ١٤٧.
(٥) المزي - تهذيب الكمال: ٣/ ١١٧٨، ابن حجر - التقريب: ٢/ ١٤٧.
(٦) الذهبي - التذكرة: ٤٦٧، ابن حجر - التقريب: ٢/ ١٤٨.
(٧) الخطيب - التاريخ: ٢/ ١١٦، ابن حجر - التقريب: ٢/ ١٥٠.
(٨) الذهبي - التذكرة: ٤٥٥، ابن حجر - التقريب: ٢/ ١٥٢.
(٩) الذهبي - التذكرة: ٥٣٦، ابن حجر - التقريب: ٢/ ١٥٣.
(١٠) الذهبي - السير: ١٢/ ٥٦٢.

١٤٣- محمد بن رافع بن سابور النيسابوري، ثقة عابد[١] (ت٢٤٥).

١٤٤- محمد بن رمح التجيبي المصري، ثقة ثبت[٢] (ت٢٤٢).

١٤٥- محمد بن سلمة المرادي، الجمكي، ثقة ثبت[٣] (ت٢٤٨).

١٤٦- محمد بن سهل بن عسكر التميمي، ثقة[٤] (ت٢٥١).

١٤٧- محمد بن الصباح الدولابي، ثقة حافظ[٥] (ت٢٢٧).

١٤٨- محمد بن طريف البجلي، صدوق[٦] (ت٢٤٢).

١٤٩- محمد بن عباد المكي، صدوق يهم[٧] (ت٢٣٤).

١٥٠- محمد بن عبدالله بن قهزاذ المروزي، ثقة[٨] (ت٢٦٢).

١٥١- محمد بن عبدالله بن نمير الهمداني، ثقة حافظ فاضل[٩]

---

(١) الذهبي - التذكرة: ٥٠٩، ابن حجر - التقريب: ٢/ ١٦٠.

(٢) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ٢/ ٤٧١، ابن حجر - التقريب: ٢/ ١٦١.

(٣) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ٢/ ٤٧١، ابن حجر - التقريب: ٢/ ١٦٥.

(٤) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ٢/ ٤٧٢، ابن حجر - التقريب: ٢/ ١٦٧.

(٥) الذهبي - التذكرة: ٢/ ٤٤١، ابن حجر - التقريب: ٢/ ١٧١.

(٦) الخطيب - التاريخ: ٥/ ٣٨٤، ابن حجر - التقريب: ٢/ ١٧٢.

(٧) الخطيب - التاريخ: ٢/ ٣٧٤، ابن حجر - التقريب: ٢/ ١٧٤.

(٨) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ٢/ ٤٧٣، ابن حجر - التقريب: ٢/ ١٧٩.

(٩) الذهبي - التذكرة: ٤٣٩، ابن حجر - التقريب: ٢/ ١٨٠.

(ت٢٣٤).

١٥٢- محمد بن عبدالله الرّزي، ثقة يهم[١] (ت٢٣١).

١٥٣- محمد بن عبدالأعلى الصنعاني، ثقة[٢]، (ت٢٤٥).

١٥٤- محمد بن عبدالرحمن بن سهم الأنطاكي، ثقة يغرب[٣] (ت٢٤٣).

١٥٥- محمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب، صدوق[٤] (ت٢٤٤).

١٥٦- محمد بن عبيد بن حساب الغبري، ثقة[٥] (ت٢٣٨).

١٥٧- محمد بن عمرو بن بكر الرّازي، زينج، ثقة[٦] (ت٢٤٠).

١٥٨- محمد بن عمرو بن عباد بن جبلة بن أبي روّاد العتكي، صدوق[٧] (ت٢٣٤).

١٥٩- محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، ثقة حافظ[٨] (ت٢٤٧).

١٦٠- محمد بن الفرج بن عبدالوارث القرشي، مولى بني هاشم،

---

(١) الخطيب - التاريخ: ٥/٤١٥، ابن حجر - التقريب: ٢/١٨١.
(٢) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ٢/٤٧٣، ابن حجر - التقريب: ٢/١٨٢.
(٣) الخطيب - التاريخ: ٢/٣١٠، ابن حجر - التقريب: ٢/١٨٣.
(٤) الخطيب - التاريخ: ٢/٣٤٤، ابن حجر - التقريب: ٢/١٨٦.
(٥) المزي - تهذيب الكمال: ٣/١٢٣٨، ابن حجر - التقريب: ٢/١٨٨.
(٦) المزي - تهذيب الكمال: ٣/١٢٥١، ابن حجر - التقريب: ٢/١٩٥.
(٧) المزي - تهذيب الكمال: ٣/١٢٥١، ابن حجر - التقريب: ٢/١٩٥.
(٨) المزي - تهذيب الكمال: ٣/١٢٥٥، ابن حجر - التقريب: ٢/١٩٧.

صدوق[1] (ت٢٣٦).

١٦١- محمد بن قدامة البخاري، مقبول[2].

١٦٢- محمد بن المثنى بن عبيد العنزي، ثقة ثبت[3] (ت٢٥٢).

١٦٣- محمد بن مرزوق الباهلي، صدوق له أوهام[4] (ت٢٤٨).

١٦٤- محمد بن مسكين اليمامي، ثقة[5].

١٦٥- محمد بن معاذ العنبري، صدوق يهم[6] (ت٢٢٣).

١٦٦- محمد بن معمر البحراني، صدوق[7] (ت٢٥٠).

١٦٧- محمد بن منهال الضرير، ثقة حافظ[8] (ت٢٣١).

١٦٨- محمد بن مهران الرازي، ثقة حافظ[9] (ت٢٣٩).

---

(١) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ٢/٤٧٦، ابن حجر - التقريب: ٢/٢٠٠.

(٢) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ٢/٤٧٦، ابن حجر - التقريب: ٢/٢٠١.

(٣) الخطيب - التاريخ: ٣/٢٨٣، ابن حجر - التقريب: ٢/٢٠٤.

(٤) الخطيب - التاريخ: ٣/١٩٩، ابن حجر - التقريب: ٢/٢٠٥.

(٥) الخطيب - التاريخ: ٣/٣٠١، ابن حجر - التقريب: ٢/٢٠٧.

(٦) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ٢/٤٧٧، ابن حجر - التقريب: ٢/٢٠٨.

(٧) الذهبي - التذكرة: ٥٦٣، ابن حجر - التقريب: ٢/٢٠٩.

(٨) الذهبي - التذكرة: ٤٤٧، ابن حجر - التقريب: ٢/٢١٠.

(٩) الذهبي - التذكرة: ٤٤٨، ابن حجر - التقريب: ٢/٢١١.

١٦٩- محمد بن النضر بن مساور المروزي، صدوق[١] (ت٢٣٩).

١٧٠- محمد بن الوليد البسري، ثقة[٢] (ت٢٥٠).

١٧١- محمد بن يحيى بن أبي حزم القطعي، صدوق[٣] (ت٢٥٣).

١٧٢- محمد بن يحيى بن عبدالله الذهلي، ثقة حافظ جليل[٤] (ت٢٥٨) لم يرو عنه في الصحيح.

١٧٣- محمد بن يحيى بن عبدالعزيز المروزي الصائغ، ثقة[٥] (ت٢٥٢).

١٧٤- محمد بن يحيى بن أبي عمرو العدني، صدوق[٦] (ت٢٤٣).

١٧٥- محمود بن غيلان المروزي، ثقة[٧] (ت٢٣٩).

١٧٦- مخلد بن خالد الشعيري، أبو محمد العسقلاني، ثقة[٨].

١٧٧- منجاب بن الحارث التميمي، ثقة[٩] (ت٢٣١).

---

(١) ابن حجر - التقريب: ٢/ ٢١٣.
(٢) ابن حجر - التقريب: ٢/ ٢١٦.
(٣) الذهبي - التذكرة: ٥٤٨، ابن حجر - التقريب: ٢/ ٢١٧.
(٤) الذهبي - التذكرة: ٥٣٠، ابن حجر - التقريب: ٢/ ٢١٧.
(٥) ابن حجر - التقريب: ٢/ ٢١٧.
(٦) الذهبي - التذكرة: ٥٠١، ابن حجر - التقريب: ٢/ ٢١٨.
(٧) الذهبي - التذكرة: ٤٧٥، ابن حجر - التقريب: ٢/ ٢٣٣.
(٨) ابن حجر - التقريب: ٢/ ٢٣٥.
(٩) ابن حجر - التقريب: ٢/ ٢٧٤.

١٧٨- منصور بن أبي مزاحم، ثقة[١] (ت٢٣٥).

١٧٩- موسى بن قريش البخاري، مقبول[٢] (ت٢٥٢).

١٨٠- نصر بن علي بن نصر الجهضمي، ثقة ثبت[٣] (ت٢٥٠).

١٨١- هارون بن سعيد الأيلي السعدي، ثقة فاضل[٤] (ت٢٥٣).

١٨٢- هارون بن عبد الله بن مروان الحمال، ثقة[٥] (ت٢٤٣).

١٨٣- هارون بن معروف المروزي، أبو علي الخزاز، ثقة[٦] (ت٢٣١).

١٨٤- هدبة بن خالد الأزدي، ثقة عابد[٧].

١٨٥- هريم بن عبد الأعلى الأسدي، ثقة[٨] (ت٢٣٥).

١٨٦- هناد بن السري التميمي، ثقة[٩] (ت٢٤٣).

---

(١) ابن حجر - التقريب: ٢/٢٧٦.
(٢) الذهبي - التذكرة: ٦١٤، ابن حجر - التقريب: ٢/٢٨٧.
(٣) الذهبي - التذكرة: ٥١٩، ابن حجر - التقريب: ٢/٣٠٠.
(٤) الذهبي - التذكرة: ٥٤٨، ابن حجر - التقريب: ٢/٣١٢.
(٥) الذهبي - التذكرة: ٤٧٨، ابن حجر - التقريب: ٢/٣١٢.
(٦) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ٢/٥٥٠، ابن حجر - التقريب: ٢/٣١٢.
(٧) الذهبي - التذكرة: ٤٦٥، ابن حجر - التقريب: ٢/٣١٥.
(٨) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ٢/٥٥٥، ابن حجر - التقريب: ٢/٣١٧.
(٩) الذهبي - التذكرة: ٥٠٧، ابن حجر - التقريب: ٢/٣٢٠.

١٨٧- الهيثم بن خارجة المروزي، صدوق[١] (ت٢٢٧).

١٨٨- واصل بن عبدالأعلى الأسدي، ثقة[٢] (ت٢٤٤).

١٨٩- الوليد بن شجاع السكوني، ثقة[٣] (ت٢٤٣).

١٩٠- وهب بن بقية الواسطي، ثقة[٤] (ت٢٣٩).

١٩١- يحيى بن أيوب المقابري، ثقة[٥] (ت٢٣٤).

١٩٢- يحيى بن بشر الحريري، صدوق[٦] (ت٢٢٧).

١٩٣- يحيى بن حبيب بن عربي البصري، ثقة[٧] (ت٢٤٨).

١٩٤- يحيى بن محمد بن معاوية اللؤلؤي المروزي، مقبول[٨] (ت٢٥٧).

١٩٥- يحيى بن معين بن عون الغطفاني، ثقة حافظ مشهور[٩] (ت٢٣٣).

---

(١) الذهبي - التذكرة: ٤٦٩، ابن حجر - التقريب: ٢/٣٢٦.

(٢) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ٢/٥٤٣، ابن حجر - التقريب: ٢/٣٢٨.

(٣) الخطيب - التاريخ: ١٣/٤٧٣، ابن حجر - التقريب: ٣/٣٩٣.

(٤) الخطيب - التاريخ: ١٣/٤٨٧، ابن حجر - التقريب: ٢/٣٣٧.

(٥) الخطيب - التاريخ: ١٤/١٨٨، ابن حجر - التقريب: ٢/٣٤٣.

(٦) الذهبي - التذكرة: ٤٤٢، ابن حجر - التقريب: ٢/٣٤٣.

(٧) المزي - تهذيب الكمال: ٣/١٤٩٢، ابن حجر - التقريب: ٢/٣٤٥.

(٨) المزي - تهذيب الكمال: ٣/١٥١٧، ابن حجر - التقريب: ٢/٣٥٧.

(٩) الذهبي - التذكرة: ٤٢٩، ابن حجر - التقريب: ٢/٣٥٨.

١٩٦- يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري، ثقة ثبت إمام[١] (ت٢٢٦).

١٩٧- يعقوب بن إبراهيم بن كثير الدورقي، ثقة[٢] (ت٢٥٢).

١٩٨- يوسف بن حماد المعني، ثقة[٣] (ت٢٤٥).

١٩٩- يوسف بن عيسى المروزي، ثقة[٤] (ت٢٤٩).

٢٠٠- يوسف بن يعقوب الصفار، ثقة[٥] (ت٢٣١).

٢٠١- يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصدفي، ثقة[٦] (ت٢٦٤).

٢٠٢- أبو الأحوص البغوي محمد بن حيان، ثقة[٧] (ت٢٢٧).

٢٠٣- أبو أيوب سليمان بن عبيدالله الغيلاني، صدوق[٨] (ت٢٢٦).

---

(١) الذهبي - التذكرة: ٤١٥، ابن حجر - التقريب: ٢/ ٣٦٠.
(٢) الذهبي - التذكرة: ٥٠٥، ابن حجر - التقريب: ٢/ ٣٧٤.
(٣) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ٢/ ٥٨٣، ابن حجر - التقريب: ٢/ ٣٨٠.
(٤) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ٢/ ٥٨٢، ابن حجر - التقريب: ٢/ ٣٨٢.
(٥) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ٢/ ٥٨١، ابن حجر - التقريب: ٢/ ٣٨٤.
(٦) الذهبي - التذكرة: ٥٢٧، ابن حجر - التقريب: ٢/ ٣٨٥.
(٧) الذهبي - التذكرة: ٤٢٢، ابن حجر - التقريب: ٢/ ١٥٧.
(٨) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ٢/٦١٨، ابن حجر - التقريب: ١/ ٣٢٨.

٢٠٤- أبو بكر بن خلاد محمد بن خلاد الباهلي، ثقة[١] (ت٢٤٠).

٢٠٥- أبو بكر بن عبدالله بن أبي شيبة، ثقة حافظ[٢] (ت٢٣٥).

٢٠٦- أبو بكر بن محمد بن أحمد بن نافع العبدي، صدوق[٣].

٢٠٧- أبو بكر بن النضر بن أبي النضر، ثقة[٤] (ت٢٤٥).

٢٠٨- أبو بكر الأعين، محرز بن أبي عتاب البغدادي، صدوق[٥] (ت٢٤٠).

٢٠٩- أبو داود سليمان بن معبد السبخي، ثقة[٦] (ت٢٥٧).

٢١٠- أبو داود سليمان بن داود المباركي، صدوق[٧].

٢١١- أبو الربيع الزهراني، سليمان بن داود العتكي، ثقة[٨] (ت٢٣٤).

---

(١) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ٢/٦١٩، ابن حجر - التقريب: ٢/١٥٩.

(٢) الذهبي - التذكرة: ٤٨٢، ابن حجر - التقريب: ١/٤٤٥.

(٣) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ٢/٥٩٤، ابن حجر - التقريب: ٢/١٤٣.

(٤) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ٢/٥٩٤، ابن حجر - التقريب: ٢/٤٠٠.

(٥) الخطيب - التاريخ: ٢/٢٩٤، المزي - تهذيب الكمال: ٣/١١٩١-١١٩٢.

(٦) الذهبي - التذكرة: ٥٠٢، ابن حجر - التقريب: ١/٣٣٠.

(٧) الخطيب - التاريخ: ٩/٣٨، ابن حجر - التقريب: ١/٣٢٤.

(٨) الذهبي - التذكرة: ٤٦٨، ابن حجر - التقريب: ١/٣٢٥.

٢١٢- أبو زرعة الرازي، عبيدالله بن عبدالكريم، إمام حافظ مشهور[(١)] (ت٢٦٤).

٢١٣- أبو سعيد الأشج، عبدالله بن سعيد بن حصين الكندي، ثقة[(٢)] (ت٢٥٧).

٢١٤- أبو الطاهر بن السرح المصري، أحمد بن عمرو بن عبدالله، ثقة[(٣)]. (ت٢٥٥).

٢١٥- أبو غسان السمعي، مالك بن عبدالواحد، ثقة[(٤)] (ت٢٣٠).

٢١٦- أبو قدامة السرخسي، عبيدالله بن سعيد بن يحيى اليشكري، ثقة مأمون[(٥)] (ت٢٤١).

٢١٧- أبو كامل الجحدري، فضيل بن حسين، ثقة حافظ[(٦)] (ت٢٣٧).

٢١٨- أبو مصعب الزهري، أحمد بن أبي بكر، صدوق[(٧)] (ت٢٤٢).

---

(١) الذهبي - التذكرة: ٥٥٧، ابن حجر - التقريب: ١/٥٣٦.
(٢) الذهبي - التذكرة: ٥٠١، ابن حجر - التقريب: ١/٤١٩.
(٣) الذهبي - التذكرة: ٥٠٤، ابن حجر - التقريب: ١/٢٣.
(٤) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ٢/٤٨٢، ابن حجر - التقريب: ٢/٢٢٥.
(٥) الذهبي - التذكرة: ٥٠٠، ابن حجر - التقريب: ١/٥٣٣.
(٦) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ٢/٤١٤، ابن حجر - التقريب: ٢/١١٢.
(٧) الذهبي - التذكرة: ٤٨٢، ابن حجر - التقريب: ١/١٢.

٢١٩- أبو معمر الهذلي، إسماعيل بن إبراهيم القطيعي، ثقة مأمون[(١)] (ت٢٣٦).

٢٢٠- أبو معن الرقاشي، زيد بن يزيد الثقفي، ثقة[(٢)].

٢٢١- أبو نصر التمار، عبدالملك بن عبدالعزيز القشيري، ثقة عابد[(٣)] (ت٢٢٨).

٢٢٢- أبو هشام الرفاعي، محمد بن يزيد بن محمد، ليس بالقوي[(٤)] (ت٢٤٨).

المبحث الرابع

اثاره

آثاره العلمية:

بعد أن تشبع الإمام مسلم بالعلوم الإسلامية عامة وبعلوم الحديث خاصة، تكونت له حصيلة علمية راقية كانت لها الآثار العظيمة في العصر الذي عاش فيه وفي العصور التالية على حدّ سواء، وذلك من خلال طريقين اثنين هما:

١- التلاميذ.

٢- المصنفات.

---

(١) الذهبي - التذكرة: ٤٧١، ابن حجر - التقريب: ١/ ٦٥.

(٢) ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين: ١/١٤٦، ابن حجر - التقريب: ١/ ٢٧٧.

(٣) الخطيب - التاريخ: ١٠/ ٤٢٠، ابن حجر - التقريب: ١/ ٥٢٠.

(٤) الخطيب - التاريخ: ٣/ ٣٧٥، ابن حجر - التقريب: ٢/ ٢١٩.

أولاً: تلاميذه:

كان لنبوغ الإمام مسلم في الحديث وعلومه واشتهاره به أنْ أقبل عليه طلاب العلم من كل حدب وصوب ينهلون من علمه، ويغترفون من حوضه - سواء داخل بلاده نيسابور أم خارجها - في أثناء رحلاته وجولاته العلمية، فها هو يدخل الري ويحدث بها ويسمع أهلها، وممن سمع منه بها وكتب عنه ابن أبي حاتم الرازي[١]. ومثل هذا في رحلاته المتكررة إلى بغداد، التي حدث بها وسمع منه أهلها، فروى عنه يحيى بن صاعد، ومحمد بن مخلد وغيرهم[٢].

وقد تجمع لديّ بعد البحث والتنقيب من تلاميذه ثمانية وثلاثون تلميذاً، من أصقاع شتى وبلاد مختلفة، حملوا علمه، ونشروا مؤلفاته، فعمَّ النفعُ بها. وبعد الاطلاع على تراجم هؤلاء التلاميذ وجدت منهم ستة وعشرين حافظاً، وقد ترجم لهم الذهبي في «التذكرة»[٣]. وهم من كبار أئمة عصره وحفاظه وفيهم جماعات في درجته»[٤] كما قال النووي. ومنهم من هو من شيوخه كمحمد بن عبدالوهاب الفراء[٥]، ومن هو أكبر منه كعلي بن الحسين بن أبي عيسى الهلالي[٦].

---

(١) انظر: ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل: ٨/ ١٨٢.

(٢) انظر: الخطيب - التاريخ: ١٣/ ١٠١، ابن أبي يعلى - طبقات الحنابلة: ٢/ ٣٣٧، ابن الجوزي - المنتظم: ٥/ ٣٢.

(٣) انظر: الذهبي - التذكرة: ٥٦٧-٩١٠.

(٤) النووي - شرح مسلم: ١/ ١٠.

(٥) انظر: الذهبي - السير: ١٢/ ٥٦٢.

(٦) انظر - المزي تهذيب الكمال: ٣/ ١٣٢٥.

فروى عنه من الأكابر:

أبو بكر بن خزيمة[1] (٢٢٣-٣١١هـ) صاحب «الصحيح».

وأبو حاتم الرازي[2] (١٩٥-٢٧٧هـ).

وابن أبي حاتم الرازي[3] (٢٤٠-٣٢٧هـ) صاحب «الجرح والتعديل».

وأبو عوانة الأسفراييني[4] (ت٣١٦هـ) صاحب «المستخرج على صحيح مسلم».

وأبو عيسى الترمذي[5] (٢٠٩-٢٧٢هـ) صاحب السنن.

وهذا سرد لأسماء تلامذته وبيان مرتبتهم وتاريخ وفياتهم مرتبين على حروف المعجم:

١- إبراهيم بن إسحاق الصيرفي[6].

٢- إبراهيم بن أبي طالب[7]. حافظ مجود (ت٢٩٥).

٣- إبراهيم بن محمد بن حمزة[8]. ثبت حافظ (ت٣٥٣هـ).

---

(١) انظر ترجمته: الذهبي - التذكرة: ٧٢٠، والسير: ١٤/ ٣٦٥-٣٨٢.

(٢) انظر ترجمته: الذهبي - التذكرة: ٥٦٧، والسير: ١٣/ ٢٤٧-٢٦٣.

(٣) انظر ترجمته: الذهبي - التذكرة: ٨٢٩، والسير: ١٣/ ٢٦٣-٢٦٩.

(٤) انظر ترجمته: الذهبي - التذكرة: ٧٧٩.

(٥) انظر ترجمته: الذهبي - السير: ١٢/ ٢٧٠-٢٧٧، د. عتر - الترمذي والقيسراني ٩-٢٤.

(٦) لم أقف له على ترجمة.

(٧) الذهبي - التذكرة: ٦٣٨، السير: ١٣/ ٥٤٧.

(٨) الذهبي - التذكرة: ٩١٠. ابن العماد - الشذرات: ٢/ ٢٥٢.

٤- إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه[1]، راوي الصحيح. فقيه مجتهد (ت٣٠٨هـ).

٥- أحمد بن حمدون بن رستم الأعمشي[2]. ثقه (ت٣٢١هـ).

٦- أحمد بن سلمة الحافظ، أبو الفضل[3]. حافظ (ت٢٨٦هـ).

٧- أحمد بن علي بن الحسين بن حسنويه المقرىء[4]. ليس ثقه.

٨- أحمد بن المبارك المستملي، أبو عمرو[5]. حافظ عالم (ت٢٨٤هـ).

٩- أحمد بن محمد بن الحسن الشرقي، أبو حامد[6]. ثقة مأمون (ت٣٢٥هـ).

١٠- أحمد بن نصر الخفاف الحافظ، أبو عمرو[7]. إمام حافظ (ت٢٩٩هـ).

١١- حاتم بن أحمد بن محمود الكندي، البخاري[8].

١٢- الحسين بن محمد بن زياد القباني[9]. حافظ ثقة (ت٢٨٩هـ).

---

(١) النووي - شرح مسلم: ١/ ١٠.
(٢) الذهبي - التذكرة: ٨٠٥.
(٣) المرجع نفسه: ٦٣٧. ابن العماد - الشذرات: ٢/ ١٩٢.
(٤) الذهبي - الميزان: ١/ ١٢١.
(٥) الذهبي - التذكرة: ٦٤٤، السير: ١٣/ ٣٧٣.
(٦) الذهبي - التذكرة: ٨٢١.
(٧) الذهبي - التذكرة: ٦٥٤، السير: ١٣/ ٥٦٠.
(٨) لم أقف له ترجمة.
(٩) الذهبي - التذكرة: ٦٨٠، السير: ١٣/ ٤٩٩.

١٣- زكريا بن داود الخفاف[1]. ثقة (ت٢٨٦هـ).

١٤- سعيد بن عمرو البردعي، الحافظ[2]. ثقة (ت٢٩٢هـ).

١٥- صالح بن محمد البغدادي[3]. ثقة (ت٢٩٣هـ).

١٦- عبدالله بن أحمد بن عبدالسلام الخفاف النيسابوري[4].

١٧- عبدالله بن محمد بن الحسن الشرقي[5]. تكلم فيه (ت٣٢٨هـ).

١٨- عبدالله بن محمد بن علي البلخي[6]. ثقة (ت٢٩٤هـ).

١٩- عبدالله بن يحيى السرخسي القاضي[7].

٢٠- عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي[8]. حافظ ناقد ثقة (ت٣٢٧هـ).

٢١- علي بن إسماعيل الصفار[9].

٢٢- علي بن الحسن بن أبي عيسى الهلالي[10].

---

(١) الخطيب - التاريخ: ٨/٤٦٢، الذهبي - التذكرة: ٦٧٦.
(٢) الذهبي - التذكرة: ٧٤٣.
(٣) الذهبي - التذكرة: ٦٤١، الخطيب - التاريخ: ٩/٣٣١.
(٤) لم أقف له على ترجمة.
(٥) ابن العماد - الشذرات: ٢/٣١٣.
(٦) الذهبي - التذكرة: ٦٩٠، السير: ١٣/٥٢٩.
(٧) لم أقف له على ترجمة.
(٨) الذهبي - التذكرة: ٨٢٩. ابن العماد - الشذرات: ٢/٢٠٨.
(٩) لم أقف له على ترجمة.
(١٠) لم أقف له على ترجمة.

٢٣- علي بن الحسين بن الجنيد الرازي[١]. حافظ ثبت ثقة (ت٢٩١هـ).

٢٤- الفضل بن محمد بن علي البلخي[٢].

٢٥- محمد بن إدريس بن المنذر، أبو حاتم الرازي[٣]. حافظ ثقة (ت٢٧٧هـ).

٢٦- محمد بن إسحاق بن خزيمة[٤]. حافظ ثبت (ت٣١١هـ).

٢٧- محمد بن إسحاق الفاكهي[٥].

٢٨- محمد بن إسحاق الثقفي السراج[٦]. حافظ ثقة (ت٣١٣هـ).

٢٩- محمد بن عبدالوهاب الفراء[٧]، وهو أكبر منه. حافظ حجة (ت٢٧٢هـ).

٣٠- محمد بن عبد بن حميد[٨].

٣١- محمد بن عيسى الترمذي[٩]. حافظ (ت٢٧٩هـ).

---

(١) الذهبي - التذكرة: ٦٧١.
(٢) لم أقف له على ترجمة.
(٣) الذهبي - التذكرة: ٥٦٧.
(٤) المرجع نفسه: ٧٢٠.
(٥) لم أقف له على ترجمة.
(٦) الذهبي - التذكرة: ٧٣١.
(٧) الذهبي - التذكرة: ٥٩٩، السير: ١٢/ ٦٦٠.
(٨) لم أقف له على ترجمة.
(٩) الذهبي - التذكرة: ٦٣٣، السير: ١٣/ ٢٧٠.

٣٢- محمد بن مخلد الدوري العطار[١]. ثقة (ت٣٣١هـ).

٣٣- محمد بن النضر بن سلمة الجارودي[٢]. حافظ صدوق (ت٢٩١هـ).

٣٤- مكي بن عبدان التميمي[٣]. ثقة مأمون (ت٣٢٥هـ).

٣٥- موسى بن هارون بن عبد الله بن عمران البغدادي البزار[٤]. حافظ حجة.

٣٦- نصر بن أحمد بن نصر المعروف بنصرك[٥]. حافظ مجود ماهر (ت٢٨١هـ).

٣٧- يحيى بن محمد بن صاعد[٦]. حافظ ثقة (ت٣١٨هـ).

٣٨- أبو عوانة الإسفراييني، يعقوب بن إسحاق[٧]. حافظ ثقة (ت٣١٦هـ).

وأنا إذ أتحدث عن تلاميذ مسلم إنما أفعل ذلك لأستنهض همم العلماء للاِتِّساءِ به، فلعلهم يرون في فعله ما يدفعهم إلى نشر العلم في عموم الناس، والتركيز على إنضاج عينات ممن يتوسّمون فيهم الخير من أهل الفطنة والذكاء ليحملوا علمهم وسلوكهم وينشروه بين الناس

---

(١) الخطيب - التاريخ: ٣/٣١٠، الذهبي - التذكرة: ٨٢٨.
(٢) الذهبي - التذكرة: ٦٧٣، السير: ١٣/٥٤١.
(٣) الخطيب - التاريخ: ١٣/١١٩، الذهبي - التذكرة: ٨٢٢.
(٤) الذهبي - التذكرة: ٦٦٩.
(٥) الذهبي - التذكرة: ٦٧٦، السير: ١٣/٥٣٨.
(٦) الخطيب - التاريخ: ١٤/٢٣١، الذهبي - التذكرة: ٧٧٦.
(٧) الذهبي - التذكرة: ٧٧٩.

ويكونوا امتداداً لهم، فيجمعوا بين تأليف الكتب وتأليف الرجال، ويدخلوا تحت قول الرسول ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلاّ من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»[1] أكثر من دخولهم لو اقتصروا على تأليف الكتب.

ثانياً: مؤلفاته:

كان الإمام مسلم مكثراً من التصانيف في الحديث وعلومه المختلفة كالعلل وأوهام المحدثين وأسمائهم وكناهم وطبقاتهم والمنفردات والوحدان، والإخوة والأخوات، والمخضرمين وغير ذلك. إلاّ أنه لسوء حظنا لم يصلنا من تلك المصنفات سوى النزر اليسير، بل إن بعضها لم يصلنا اسمه، فهذا الذهبي بعد أن ذكر جملة من مصنفاته - فيما نقله عن الحاكم - قال: «ثم سرد الحاكم تصانيف له لم أذكرها»[2] ولكن الأيام حبالى ولا تدري بم تجود، فإن المكتبات الخاصة زاخرة بآلاف المخطوطات التي لم يطلع عليها جلُّ الباحثين، ثم إن المكتبات العامة ملأى بالمجاميع والتي يحتوي الواحد منها في بعض الأحيان على عشر رسائل أو يزيد، وكثير منها لم يفهرس[3]. ولي أمل في باحثي اليوم أن يعثروا على مزيد من مصنفات هذا الإمام الجليل، فهذا كتاب «الطبقات» له لم يعرفه بروكلمان - رغم تطوافه وما توافر له من إمكانات، وجاء بعده سزكين واستدرك عليه، فوجد نسخة في مكتبة سراي أحمد الثالث

---

(١) مسلم - صحيح: ٣/١٢٥٤ كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته.

(٢) الذهبي - السير: ١٢/٥٧٩.

(٣) فالمكتبة الوطنية بتونس تحوي على (٢٩٠٠٠) مخطوط تقريباً المفهرس منها لا يزيد على (٨٠٠٠) مخطوط.

باستنبول ضمن مجموع[1]. بل إن الجزء الذي ألفه مسلم في «رجال عروة بن الزبير وجماعة من التابعين وغيرهم» لم تذكره المصادر التي بين أيدينا، وعثر على نسخة منه - بخط الخطيب البغدادي - بدار الكتب الظاهرية بدمشق[2]، وهذا وذاك مما يفتح باب الأمل للباحثين في أن يعثروا على كتب أخرى على شاكلته بحول الله.

والملاحظ على أصحاب كتب التراجم أنهم لم يستقصوا مؤلفات الإمام مسلم - رحمه الله - بل ذكروا بعضها وأغفلوا البعض الآخر، وهم يصرحون بأن: «له مصنفات كثيرة»[3]، ثم يذكرون جملة منها. وكان جلّ اعتمادهم على ما ذكره الحاكم في مصنفاته كـ: «تاريخ نيسابور» و«علماء الأمصار» و«المزكين لرواة الأخبار».

وأقدم المصادر التي ذكرت مصنفات مسلم بتوسع أكثر من غيرها - فيما وقفت عليه - ابن الجوزي في «المنتظم» فقد ذكر له ثلاثة وعشرين مصنفاً، ويليه الخليفة النيسابوري الذي اتفق معه في العدد، غير أنه ذكر مصنفين جديدين، وأغفل اثنين مما ذكرهما ابن الجوزي. ثم الذهبي التي ذكر عشرين مصنفاً مما اتفق في تسميته ابن الجوزي والخليفة النيسابوري، وذكر واحداً مما انفرد به ابن الجوزي عن الخليفة

---

(١) انظر: سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٧٧، وهناك نسخة أخرى لم يعرفها سزكين في المجمع العلمي بدمشق عثر عليها الأستاذ محمد مطيع الحافظ. انظر: الطرابيشي مقدمة الكنى لمسلم: ٢٢.

(٢) انظر: بروكلمان - تاريخ الأدب: ٣/ ١٨٥، الألباني - المنتخب من الحديث: ٤٠٩، سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٧٧.

(٣) ابن الجوزي - المنتظم: ٥/ ٣٢ وانظر: النووي - تهذيب الأسماء: ٢/ ٩٢ وشرح صحيح مسلم: ١/ ١٠.

النيسابوري، فلم يضف شيئاً جديداً في تسمية المصنفات، وإنما أضاف أن الحاكم هو الذي سرد مصنفات مسلم، واقتصر هو - أي الذهبي - على ذكر جملة مما ذكره الحاكم وترك الباقي ولم يذكره. فبعد أن ذكر الذهلي لمسلم واحداً وعشرين مصنفاً مما نقله عن الحاكم قال: «ثم سرد الحاكم تصانيف له لم أذكرها»[1]، وهذا يدل على أن ما أغفله الذهبي من المصنفات ليس بالقليل. وقد أضافت كتب التراجم والفهارس - ممن ذكرت مصنفات مسلم جملة أخرى من هذه المصنفات، فأضاف ابن النديم في «الفهرست» تسمية كتابين، والمالكي في «ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق» تسمية كتابين، والنووي في «شرح صحيح مسلم» كتاباً. وابن حجر في «التهذيب» تسمية كتاب، وفي «فهرس مروياته» تسمية كتاب، وتوضيح اسم كتاب كان غير واضح في «المنتظم» لابن الجوزي. وأضاف السخاوي والديوبندي كتاباً، وفهرس دار الكتب الظاهرية كتاباً آخر. وأذكرها مجتمعة مرتبة، وقد راعيت ما يلي:

١- بدأت بالمطبوع والمنشور وما في حكم المفقود، مراعياً الترتيب على حروف المعجم لكل قسم منهما.

٢- وضعت له أرقاماً مسلسلة بصرف النظر عن كل قسم منها.

٣- في حالة تكرر بعض العناوين مع الاختلاف الجزئي في تسميتها مما تَرَجَّحَ عندي أنه كتاب واحد أشير إلى ذلك، أما إذا سكت فكل عنوان منها كتاب مستقل.

---

(١) الذهبي - السير: ١٢/٥٧٩.

أ- المطبوع:

١- الأسامي والكنى[1]، وورد باسم «الأسماء والكنى»[2] و«الكنى والأسماء»[3] واقتصرت بعض المصادر على «الكنى»[4]، حقق كرسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وطبع بها. ونشرته دار الفكر بسوريا مصوراً سنة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م بعنوان «الكنى والأسماء» وقدم له الأستاذ مطاع الطرابيشي.

٢- التمييز.

كتاب نفيس يوضح منهج المحدثين في نقد الأحاديث، فُقِدَ قسم كبير منه، وطبع الجزء المتبقي بتحقيق الدكتور مصطفى الأعظمي، وصَدَّره بمقدمة في النقد عن المحدثين[5].

٣- الجامع الصحيح.

طبع عدة طبعات، وأيسرها للمراجعة والبحث - فيما أرى - الطبعة التي نشرت بعناية وترتيب وفهرسة محمد فؤاد عبدالباقي - رحمه الله -.

٤- رجال عروة بن الزبير.

نشر في مجلة المجمع العلمي بدمشق مجلد ٥٤ الجزء الأول صفحة

---

(١) ابن الجوزي - المنتظم: ٥/ ٣٢، الذهبي - السير: ١٢/ ٥٧٩، الخليفة النيسابوري - مختصر تاريخ نيسابور: ١٧أ.
(٢) انظر: ابن النديم - الفهرست: ٢٨٦، الذهبي - التذكرة: ٥٩٠، السيوطي - طبقات الحفاظ: ٢٦١ وغيرهم.
(٣) كما هو الثابت على عنوان المخطوطة التي نشرت مصورة.
(٤) انظر: السمعاني - التحبير: ٢/ ٢٠١، ابن حجر - التهذيب: ١٠/ ١٢٧.
(٥) صدر الكتاب عن مطبوعات الجامعة الإسلامية.

١٠٧ وما بعدها[١] منه نسخة خطية بالمكتبة الظاهرية بدمشق بخط الخطيب البغدادي ضمن مجموع من ورقة ١٣٩-١٤٧[٢].

٥- المنفردات والوحدان.

طبع في حيدر أباد بالهند سنة ١٣٢٣هـ مع «الضعفاء الصغير» للبخاري، و«الضعفاء والمتروكين» للنسائي، ويحقق كرسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض[٣].

هذا هو العنوان المثبت في المطبوع، وذكر سزكين أن له نسختين في الهند[٤]، ولا أعرف هل اطلع عليهما ووجد العنوان هكذا، أم تابع الكتاب المطبوع في الاسم لمطابقة محتواهما محتواه، لأني أظن أن هذا الاسم ليس هو الاسم الحقيقي للكتاب لأنه لم يذكره أحد من المصنفين بهذا العنوان، ولأن محتوى الكتاب المطبوع لا يتناسب مع العنوان، والذي يناسبه: «من ليس له إلّا راوٍ واحد» الذي يأتي برقم (٣٦) وهو يتسق مع ما قاله مسلم في مفتتح الكتاب حيث قال: «تسمية من روى عنه رجل أو امرأة حفظ أو حفظت عن رسول الله ﷺ شيئاً من قولٍ أو فعل، ولا يروي عن كل واحد منهم إلّا واحد من مشهور التابعين لا ثاني معه في الرواية عنه في ما حفظ»[٥].

---

(١) مسلم - الكنى والأسماء: ٢٢ مقدمة المحقق مطاع الطرابيشي.

(٢) انظر: بروكلمان - تاريخ الأدب: ٣/ ١٨٥، الألباني - المنتخب من الحديث: ٤٠٩، سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٧٧.

(٣) كما قال الدكتور موفق بن عبدالله في تحقيقه لكتاب «الصيانة»: ٦١، هامش: ٨.

(٤) انظر: سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٧٧.

(٥) مسلم - المنفردات والوحدان: ٢.

٦- الطبقات.

منه نسختان خطيتان: إحداهما في مكتبة سراي أحمد الثالث باستنبول تحت رقم ٢٦/٦٢٤ ضمن مجموع من ورقة ٢٧٩أ- ٢٩٧ب، كتبت سنة ٦٢٨هـ[١].

والثانية: في المجمع العلمي بدمشق بخط الشيخ عبدالغني النابلسي كتبت سنة ١٠٩٧هـ، اطلع عليها الطرابيشي[٢].

ومنه نسخة مصورة على الميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى[٣]، ولا أعرف الأصل الذي صورت عنه.

طبع بتحقيق الأستاذ مشهور حسن.

ب- ما في حكم المفقود:

٧- الإخوة والأخوات:

ذكره المالكي في «تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق»[٤]. ورتبه العش في علوم الأدب، وليس كذلك، بل هذا نوع من أنواع الحديث وهو: معرفة الإخوة والأخوات من العلماء والرواة[٥].

---

(١) انظر - سزكين - تاريخ التراث: ١/٢٧٧.

(٢) انظر: مسلم - الكنى والأسماء: ٢٢ مقدمة الطرابيشي.

(٣) ذكرها الدكتور موفق بن عبدالله في مراجع تحقيقه «للصيانة»: ٢٩١.

(٤) المالكي - تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق: ١٠٤.

(٥) وهو النوع الثالث والأربعون عند ابن الصلاح في علوم الحديث: ٢٧٩ وذكر أمثلة للأخوين وللثلاثة واللأربعة... وللسبعة. وذكر البلقيني - في «محاسن الاصطلاح»: ٤٧٠-٤٧١، أمثلة للأخوين وللثلاثة... وللعشرة إخوة.

٨- أسماء الرجال.

اطلع عليه النووي وأفاد منه، فقال في «شرح صحيح مسلم»: «..هذا هو المشهور في كتب الأسماء، وكذا ذكره مسلم في كتابه في «أسماء الرجال»»[١].

٩- الأفراد.

ذكره ابن الجوزي والخليفة النيسابوري وقال: «كتاب الأفراد»، والذهبي[٢]. قلت: لعل هذا الكتاب في الأسماء والكنى المفردة كأوسط وعجيان وأبو العشراء وأبو المُدِلَّة. أو في الأفراد من الأحاديث التي تقترن بالغرائب.

١٠- أفراد الشاميين من الحديث عن رسول الله ﷺ.

هكذا ذكره الخليفة النيسابوري، وذكره ابن الجوزي إلى كلمةِ (عن) وذكره الذهبي إلى كلمةِ (من)[٣].

١١- الأقران.

ذكره ابن الجوزي، والخليفة النيسابوري، والذهبي[٤]. والأقران: هم المتقاربون في السن والإسناد[٥].

---

(١) النووي - شرح مسلم: ٤/ ٦٤.

(٢) ابن الجوزي - المنتظم: ٥/ ٣٢، الخليفة النيسابوري - مختصر تاريخ نيسابور: ١٧أ، الذهبي - السير: ١٢/ ٢٧٩.

(٣) انظر المصادر السابقة.

(٤) انظر: ابن الجوزي - المنتظم: ٥/ ٣٢، الخليفة النيسابوري - مختصر تاريخ نيسابور: ١٧أ، الذهبي - السير: ١٢/ ٥٧٩.

(٥) انظر: ابن الصلاح - علوم الحديث: ٢٧٨.

١٢- انتخاب مسلم على أبي أحمد الفراء.

ذكر في فهرس مرويات ابن حجر[١]. ومعنى الانتخاب: الانتقاء والاختيار، فهو قد انتقى واختار من أحاديث شيخه ما راق له وجمعه.

١٣- الانتفاع بأُهُبِ السباع.

هكذا سماه ابن الجوزي والخليفة النيسابوري والذهبي[٢]. وسماه ابن حجر والكتاني: «الانتفاع بجلود السباع»[٣].

١٤- الأوحاد.

ذكره ابن النديم[٤] وأظن أن هذا الكتاب عين كتاب «من ليس له إلّا راو واحد».

١٥- أولاد الصحابة ومن بعدهم من المحدثين[٥].

هكذا ذكره ابن الجوزي وقال الخليفة النيسابوري: «فمن» مكان «ومن» واختصره الذهبي والبغدادي فقالا: «أولاد الصحابة».

١٦- أوهام المحدثين[٦].

---

(١) فهرس مرويات ابن حجر: ١١٢.
(٢) ابن الجوزي - المنتظم: ٥/ ٣٢، الخليفة النيسابوري - مختصر تاريخ نيسابور: ١٧أ، الذهبي - السير: ١٢/ ٥٧٩.
(٣) ابن حجر - التهذيب: ١٠/ ١٢٧، الكتاني - الرسالة: ٤٦١.
(٤) ابن النديم - الفهرست: ٢٨٦.
(٥) انظر: ابن الجوزي - المنتظم: ٣/ ٣٢، الخليفة النيسابوري - مختصر تاريخ نيسابور: ١٧أ، الذهبي - التذكرة: ٥٩٠، والسير: ١٢/ ٥٧٩، البغدادي - هدية العارفين: ٢/ ٤٣١.
(٦) انظر: النووي - تهذيب الأسماء: ٢/ ٩١، شرح صحيح مسلم: ١/ ١٠، =

كما سماه النووي والذهبي والعليمي، وأضاف ابن الجوزي وابن الصلاح كلمة «ذكر» في أوله.

١٧- التاريخ.

ذكره ابن النديم والبغدادي[١].

١٨- تفضيل السنين[٢].

هكذا ذكره الخليفة النيسابوري، وفي «المنتظم» لابن الجوزي «تفضيل سنن» كما في المطبوع. فلعلها تصحيف هنا أو تصحفت عند الخليفة النيسابوري بزيادة ياء بين النونين وعند ذلك يكون الكتاب «تفضيل السنن» وهو ما تميل إليه نفسي وتطمئن. وورد اسمه في «مجمع الأخبار» فيما عزاه للحاكم بـ: «تفضيل الحديث عن رسول الله ﷺ».

١٩- الجامع الكبير - على الأبواب[٣].

كما ذكره ابن الجوزي وابن الصلاح والنووي والخليفة النيسابوري والعليمي، وسماه الذهبي والبغدادي «الجامع على الأبواب»، وقد رأى

= الذهبي - التذكرة: ٥٩٠، والسير: ٥٧٩/١٢، العلمي - المنهج الأحمد: ٢٢١/١، ابن الجوزي - المنتظم: ٣٢/٥، ابن الصلاح - الصيانة: ٦١/٥.

(١) ابن النديم - الفهرست: ٢٣٦، البغدادي - هدية العارفين: ٤٣١/٢.

(٢) ابن الجوزي - المنتظم: ٣٢/٥، الخليفة النيسابوري - مختصر تاريخ نيسابور: ١٧أ، الحسيني - مجمع الأخبار: ٢٣٦ب.

(٣) انظر: ابن الجوزي - المنتظم: ٣٢/٥، ابن الصلاح - الصيانة: ٦١، النووي - تهذيب الأسماء: ٩١/٢، وشرح مسلم: ١٠/١، الخليفة النيسابوري - مختصر تاريخ نيسابور: ١٧أ، الذهبي - السير: ٥٧٩/١٢، العليمي - المنهج الأحمد: ٢٢١/١.

الحاكم بعضه فيما نقله عنه الذهبي.

٢٠- ذكر أولاد الحسين.

ذكره الخليفة النيسابوري[١].

٢١- رواة الاعتبار.

ذكره السخاوي والديوبندي والعمري[٢].

قال الديوبندي: ولمسلم في الجرح والتعديل كتاب مستقل سماه «رواة الاعتبار» وموضوعه ظاهر من اسمه»[٣].

وقال الأستاذ الطرابيشي: «تفرد بذكره السخاوي، وكأنما تابعه الدكتور العمري، والظاهر أن السخاوي قد وهم بدليل اضطرابه في النسبة قال: ولمسلم رواة الاعتبار، وللنسائي التمييز، فجعل التمييز للنسائي، مع أنه لمسلم لا غير»[٤].

أقول: لم يتفرد السخاوي بذكره لما قدمت، ولم يهم في نسبة التمييز للنسائي فقد نسبه له أيضاً السيوطي حيث قال: بل ذكر النسائي في التمييز أن محمد بن عجلان لم يسمعه من أبيه، بل رواه عن بكير بن عجلان»[٥] فكأن السيوطي نقل منه.

---

(١) الخليفة النيسابوري - مختصر تاريخ نيسابور: ١٧أ.

(٢) انظر: السخاوي - الإعلان بالتوبيخ: ٥٨٩، الديوبندي - فتح الملهم: ١/١٠٠، العمري - بحوث في تاريخ السنة: ١٠٦.

(٣) الديوبندي - فتح الملهم: ١/١٣.

(٤) مسلم - الكنى والأسماء: ٢٥ مقدمة الطرابيشي.

(٥) السيوطي - تدريب الراوي: ١/٢١٢.

٢٢- سؤالاته أحمد بن حنبل[١].

كما قال ابن الجوزي والذهبي. وقال الخليفة النيسابوري: «سؤالات...» من غيرِ هاء.

٢٣- طبقات التابعين[٢].

ذكره بهذا الاسم ابن الجوزي وابن الصلاح والنووي والخليفة النيسابوري والعليمي والقنوجي.

٢٤- طبقات الرواة[٣].

ذكره حاجي خليفة والبغدادي. وهذا العنوان يختلف عن الذي قبله، فهذا عام وذاك خاص، فلعل مسلماً أفردهما بالتصنيف، ويمكن أن يكون كتاب «طبقات الرواة» هو عين كتاب «الطبقات» المتقدم برقم (٦)، فقد ذكر السخاوي «الطبقات» لمسلم ثم قال: واقتصر فيها على الصحابة والتابعين، وبدأ كل قسم منها بالمدنيين، ثم المكيين... ولم يترجمهم، بل اقتصر على تجريدهم»[٤]. ويمكن أن يكون كتاباً مستقلاً، فالرواة أعم من الصحابة والتابعين - فليتأمل.

---

(١) انظر ابن الجوزي - المنتظم: ٥/ ٣٢، الخليفة النيسابوري - مختصر تاريخ نيسابور: ١٧أ، الذهبي - التذكرة: ٥٩٠، السير: ١٢/ ٥٧٩.

(٢) انظر: ابن الجوزي - المنتظم: ٥/ ٣٢، الخليفة النيسابوري - مختصر تاريخ نيسابور: ١٧أ، ابن الصلاح - الصيانة: ٦١، النووي - تهذيب الأسماء: ٢/ ٩١، شرح مسلم: ١/ ١٠، العليمي - المنهج الأحمد: ١/ ٢٢١، القنوجي: ٢٤٨.

(٣) انظر: حاجي خليفة - الكشف: ١/ ٢/ ١٠٩٩، البغدادي - هدية العارفين: ٢/ ٤٣١.

(٤) السخاوي - الإعلان بالتوبيخ: ٦٨٤.

٢٥- العلل[١].

ذكره ابن الجوزي وابن الصلاح والخليفة النيسابوري والنووي والعليمي والقنوجي والكتاني وغيرهم.

٢٦- كتاب عمرو بن شعيب[٢].

قال ابن الجوزي والخليفة النيسابوري: «كتاب عمرو بن شعيب - يذكر فيه من لم يحتج بحديثه وما أخطأ فيه». وسماه الذهبي في التذكرة: «كتاب حديث عمرو بن شعيب»، وفي السير: بدون كلمة حديث. وسماه المالكي: كتاب مسلم في عمرو بن شعيب.

وفي فهرس مرويات ابن حجر: «جزء فيه ما استنكر أهل العلم من حديث عمرو بن شعيب»، وهو ينسجم مع ما ذكره ابن الجوزي والخليفة من أنه: يذكر من لم يحتج بحديثه وما أخطأ فيه.

٢٧- المخضرمون.

نقل عنه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» فقال: قرأت بخط الإمام مسلم بن الحجاج - رحمه الله - ذكر من أدرك الجاهلية ولم يلق النبي ﷺ ولكنه صحب الصحابة بعد النبي ﷺ منهم... فبلغ عدد من ذكرهم

---

(١) انظر: ابن الجوزي - المنتظم: ٥/ ٣٢، ابن الصلاح - الصيانة: ٦١، الخليفة النيسابوري: مختصر تاريخ نيسابور: ١٧أ، النووي - تهذيب الأسماء: ٢/ ٩١، شرح مسلم: ١/ ١٠، العليمي - المنهج الأحمد: ١/ ٢٢١، القنوجي - الحطة: ٢٤٨، الكتاني - الرسالة: ١٤٧.

(٢) انظر: ابن الجوزي - المنتظم: ٥/ ٣٢، الخليفة النيسابوري - مختصر تاريخ نيسابور: ١٧أ، الذهبي - التذكرة: ٥٩٠، السير: ١٢/ ٥٧٩، المالكي - تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق: ١١٠، فهرس مرويات ابن حجر: ١١٨.

مسلم - رحمه الله - من المخضرمين عشرين رجلاً[1].

ونقل عنه ابن الصلاح في «علوم الحديث» فقال: «وذكرهم مسلم - أي المخضرمون من التابعين - فبلغ بهم عشرين نفساً»[2].

وذكره ابن الجوزي وابن الصلاح والخليفة النيسابوري والنووي والذهبي والعليمي والقنوجي[3].

٢٨- مسند حديث مالك.

هكذا سماه ابن حجر وقال بعده: «وذكره الحاكم في «المستدرك» في كتاب الجنائز استطراداً[4]: قلت: وقد تملكه الحاكم حيث قال في «المستدرك» - في الموطن الذي ذكره ابن حجر -: «وعندي» حديث مالك «جمع مسلم بن الحجاج، بدأ بهذا الحديث من شيوخ مالك»[5]، فدلّ على أنه مرتب على مسانيد شيوخ مالك، ولذا فإني أظن أن ابن الجوزي والخليفة النيسابوري والذهبي والسيوطي ذكروه باسم «مشايخ مالك»[6] لكون الحديث مرتباً فيه على أسماء شيوخه، وإلاّ يكون العنوان

---

(١) الحاكم - المعرفة: ٤٤-٤٥.

(٢) ابن الصلاح - علوم الحديث: ٢٧٣.

(٣) انظر: ابن الجوزي - المنتظم: ٥/٣٢، ابن الصلاح - الصيانة: ٦١، الخليفة النيسابوري - مختصر تاريخ نيسابور: ١٧أ، النووي - تهذيب الأسماء: ٢/٩١، شرح مسلم: ١/١٠، الذهبي - التذكرة: ٥٩٠، السير: ١٢/٥٧٩، العليمي - المنهج الأحمد: ١/٢٢١، القنوجي - الحطة: ٢٤٨.

(٤) ابن حجر - التهذيب: ١٠/١٢٧.

(٥) الحاكم - المستدرك: ١/٣٥٢.

(٦) انظر: ابن الجوزي - المنتظم: ٥/٣٢، الخليفة النيسابوري - مختصر تاريخ نيسابور: ١٧أ، الذهبي - التذكرة: ٢/٥٩٠، السير: ١٢/٥٧٩، السيوطي - =

الأخير الذي ذكروه كتاباً مستقلاً كما هو ظاهره ويحتوي على تراجم شيوخ مالك - رحمه الله -.

٢٩- المسند الكبير على الرجال[١].

قال الحاكم - فيما نقله الذهبي -: «وما أرى أنه سمعه منه أحد» وقال نحوه ابن الجوزي، وقال ابن حجر: لم يتم.

ذكره ابن الجوزي وابن الصلاح والخليفة النيسابوري والنووي والذهبي والسيوطي والعليمي والكتاني. وقال ابن حجر: المسند الكبير على الصحابة.

٣٠- مشايخ الثوري[٢].

ذكره ابن الجوزي والخليفة النيسابوري والذهبي.

٣١- مشايخ شعبة[٣].

ذكره ابن الجوزي والخليفة النيسابوري والذهبي.

= طبقات الحفاظ: ٢٦١.

(١) انظر المصادر السابقة، وابن الصلاح - الصيانة: ٦١، تهذيب الأسماء: ٩١/٢، شرح مسلم: ١٠/١، العليمي - المنهج الأحمد: ٢٢١/١، الكتاني - الرسالة: ٦١.

(٢) انظر: ابن الجوزي - المنتظم: ٣٢/٥، الخليفة النيسابوري - مختصر تاريخ نيسابور: ١٧أ، الذهبي - التذكرة: ٥٩٠، السير: ٥٧٩/١٢.

(٣) انظر: ابن الجوزي - المنتظم: ٣٢/٥، الخليفة النيسابوري - مختصر تاريخ نيسابور: ١٧أ، الذهبي - التذكرة: ٥٩٠، السير: ٥٧٩/١٢.

٣٢- مشايخ مالك[١].

ذكره ابن الجوزي والخليفة النيسابوري والذهبي. وانظر ٢٨.

وقد جعل المالكي هذه الكتب الثلاثة (رقم ٣٠، ٣١، ٣٢) كتاباً واحداً سماه: «معرفة شيوخ مالك والثوري وشعبة»[٢]. ومثله الزركلي وسماه: «تسمية شيوخ مالك وسفيان وشعبة»[٣].

والذي أراه أنها ثلاثة كتب مستقلة لأن الحاكم ذكرها هكذا وهو قريب عهد من الإمام مسلم، وعن الحاكم أخذ الخليفة النيسابوري والذهبي ولعل الذهبي أخذ من تاريخ نيسابور كما فعل الخليفة النيسابوري، فقد اختصر الذهبي تاريخ نيسابور[٤]. وهو على كل حال نقل كل المصنفات التي ذكرها عن الحاكم، وذكرها مستقلة ابن الجوزي وهو متقدم أيضاً.

٣٣- معرفة رواة الأخبار[٥].

هكذا ورد في «فهرس مرويات ابن حجر»، وفي «المنتظم» لابن الجوزي: كتاب معرفة وفي «مجمع الأخبار» للحسيني كتاب المعرفة، فكأن بقية الاسم سقطت منهما.

---

(١) انظر: ابن الجوزي - المنتظم: ٥/ ٣٢، الخليفة النيسابوري - مختصر تاريخ نيسابور: ١٧أ، الذهبي - التذكرة: ٥٩٠، السير: ١٢/ ٥٧٩.

(٢) المالكي - تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق: ١١٠.

(٣) الزركلي - الأعلام: ٧/ ٢٢١.

(٤) انظر: بشار عواد - الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام: ٢٣٥ وقال: إن الكتاب مفقود.

(٥) انظر: فهرس مرويات ابن حجر: ١٤٦، ابن الجوزي - المنتظم: ٥/ ٣٢، الحسيني - مجمع الأخبار: ٢٣٦ب.

٣٤- كتاب المعمر - في ذكر ما أخطأ فيه معمر[١].

كما قال الخليفة النيسابوري، وقال المالكي: كتاب مسلم بن الحجاج في معمر.

٣٥- المفرد.

ذكره ابن النديم[٢].

٣٦- من ليس له إلاّ راو واحد.

هكذا ذكره ابن الصلاح والنووي والعليمي[٣]، وسماه ابن الجوزي والخليفة النيسابوري[٤]: «ذكر من ليس له إلاّ راوٍ واحد من رواة الحديث».

وأظن أنه المطبوع بعنوان «المنفردات والوحدان»، وانظر ما قلته في رقم (٥).

٣٧- الوحدان[٥].

ذكره هكذا ابن الجوزي والخليفة النيسابوري والذهبي والقنوجي والكتاني. وأظنه كتاباً مستقلاً يختلف عما قبله.

---

(١) الخليفة النيسابوري - مختصر تاريخ نيسابور: ١٧أ، المالكي - تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق: ١١٠.

(٢) ابن النديم - الفهرست: ٢٨٦.

(٣) ابن الصلاح - الصيانة: ٦١، النووي - تهذيب الأسماء: ٢/ ٩١، شرح مسلم: ١/ ١٠، العليمي - المنهج الأحمد: ١/ ٢٢١.

(٤) ابن الجوزي - المنتظم: ٥/ ٣٢، الخليفة النيسابوري: ١٧أ.

(٥) المصدرين السابقين، والذهبي - التذكرة: ٥٩٠، والسير: ١٢/ ٥٧٩، القنوجي - الحطة: ٢٤٨، الكتاني - الرسالة: ٨٦.

ولما كانت هذه المصنفات ذات قيمة علمية فقد أقبل العلماء على الأخذ بها والاحتجاج بما ورد فيها، فأفاد الحاكم وابن الصلاح[1] من كتاب «المخضرمين» ونقلا منه، وأفاد ابن الصلاح[2] من كتاب «التمييز»، وابن عبدالبر[3] من «الطبقات» و«الكنى» والنووي[4] من «أسماء الرجال» و«الكنى». وغير ذلك كثير، فضلاً عن صحيحه الذي عمّ نفعه الشرق والغرب.

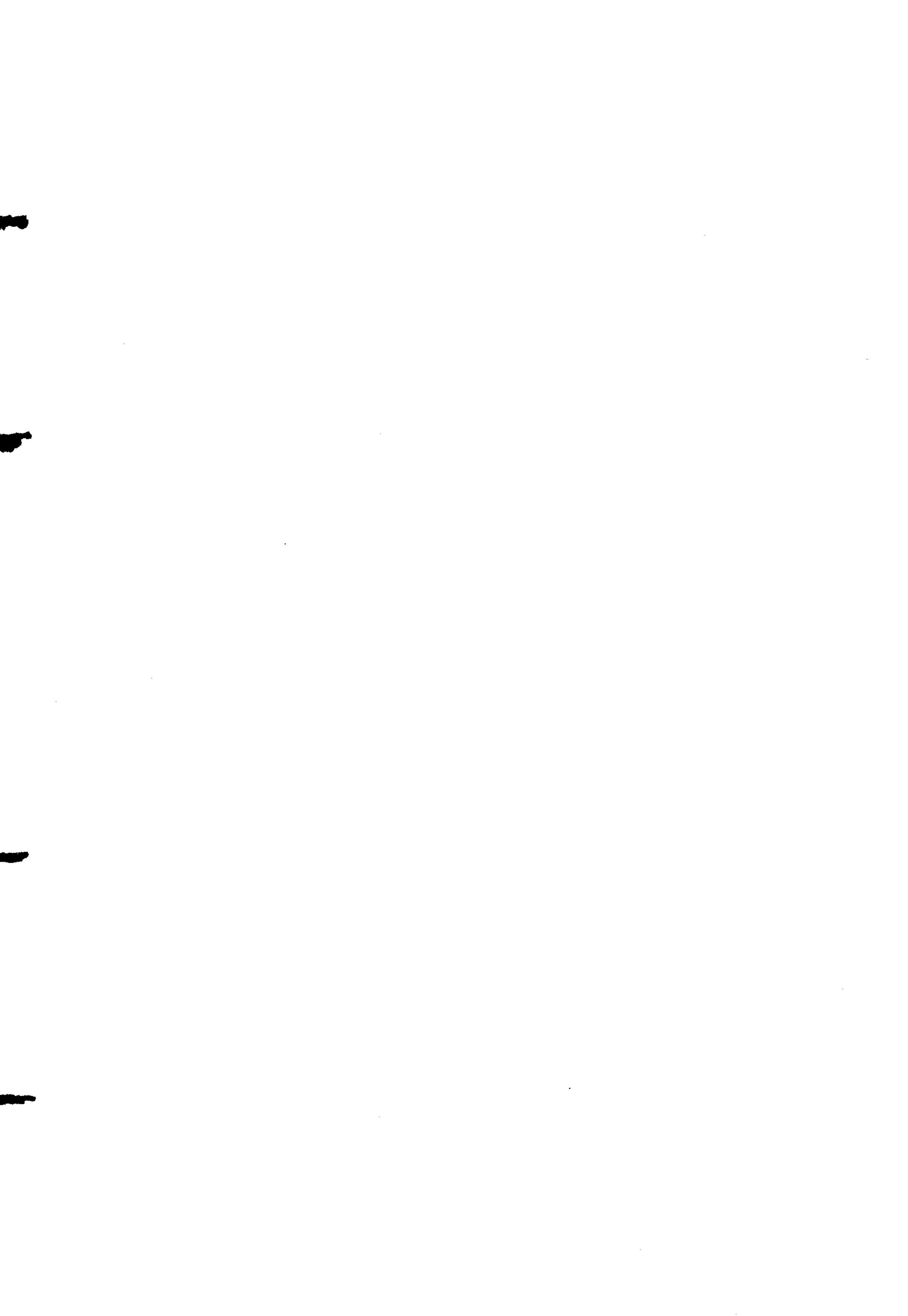
---

(١) انظر: الحاكم - المعرفة: ٤٤-٤٥، ابن الصلاح - علوم الحديث: ٢٧٣.

(٢) انظر: ابن الصلاح - علوم الحديث: ٧٣، ٢٥٣.

(٣) كما نقل ذلك ابن الصلاح في - الصيانة: ٢٦٨.

(٤) انظر: النووي - شرح مسلم: ٤/ ٦٤.



الفصل الثاني

صحيح الإمام مسلم

المبحث الأول

التعريف بالصحيح

١- اسمه وما اشتهر به:

لم ينص الإمام مسلم - في كتابه الصحيح - على تسميته، ولذلك وقع الاختلاف في اسمه، فسماه الفيروزأبادي[١]، وابن حجر، وحاجي خليفة، والقنوجي، والبغدادي، والكتاني، والديوبندي[٢]: «الجامع». وسماه ابن الأثير، والنووي، وابن خلكان، والذهبي، واليافعي، وابن كثير، وابن العماد[٣]، وغيرهم: «الصحيح»، وغلبت هذه التسمية وشاعت في كتب التفسير والحديث والفقه والأصول وغيرها، بين الخاص والعام

---

(١) فيما نقله القنوجي - الحطة: ٦٧، الديوبندي - فتح الملهم: ١/١٠٥.

(٢) انظر: ابن حجر - التهذيب: ١٠/١٢٧، حاجي خليفة - الكشف: ١/٥٥٥، القنوجي - الحطة: ٦٧، البغدادي - هدية العارفين: ٢/٤٣٢، الكتاني - الرسالة: ٤١، الديوبندي - فتح الملهم: ١/١٠٥.

(٣) انظر: ابن الأثير - اللباب: ٣/٣٨، النووي - تهذيب الأسماء: ٢/٨٩، وشرح مسلم: ١/١٠، ابن خلكان - الوفيات: ٥/١٩٥، الذهبي - السير: ١٢/٥٥٨، ٥٧٣، من قوله و١٢/٥٦٦، من قول أحمد بن سلمة تلميذ مسلم، ١٢/٥٧١، من قول أبي زرعة، واليافعي - مرآة الجنان: ٢/١٧٤، ابن كثير - البداية: ١١/٣٣، ابن العماد - الشذرات: ١/١٤٤.

في الشرق والغرب، حتى قال السمعاني: «المشهور كتابه «الصحيح» في الشرق والغرب»[1]، وهذه هي المثبتة على طبعاته.

وقد نصّ مسلم على تسميته - خارج كتابه - فقال: «ما وضعت شيئاً في هذا «المسند» إلّا بحجة[2] وقال: عرضت كتابي هذا «المسند» على أبي زرعة[3]، وقال: لو أن أهل الحديث يكتبون الحديث مائتي سنة فمدارهم على هذا المسند»[4]. وقال أيضاً: «صنفت هذا المسند الصحيح»[5] فسماه «المسند» وسماه «المسند الصحيح» وتبعه على التسمية الأخيرة الحاكم - فيما نقله الذهبي[6]- وابن أبي يعلى، وابن الجوزي، والخليفة النيسابوري، وأبو الفداء، والعليمي[7].

وسماه ابن خير: «المسند الصحيح المختصر من السنة»[8]، وهذه الزيادة من ابن خير وإن كانت تتفق مع ما قاله مسلم - من أنه يعمد إلى

---

(١) السمعاني - الأنساب: ١/ ١٤٤.
(٢) ابن الصلاح - الصيانة: ٦٨، وانظر: الذهبي - التذكرة: ٥٩٠، والسير: ١٢/ ٥٨٠.
(٣) عياض - إكمال المعلم: ١/ ٣ب، ابن خير - الفهرست: ١٠٢، ابن الصلاح - الصيانة: ٦٨.
(٤) عياض - إكمال المعلم: ١/ ٣ب، ابن خير - الفهرست: ١٠٢.
(٥) الخطيب - التاريخ: ١٣/ ١٠١، ابن خلكان - الوفيات: ٥/ ١٩٤، ابن العماد - الشذرات: ١/ ١٤٤.
(٦) انظر: الذهبي - التذكرة: ٥٩٠.
(٧) انظر: ابن أبي يعلى - طبقات الحنابلة: ٢/ ٣٣٧، ابن الجوزي: المنتظم: ٥/ ٣٢، الخليفة، النيسابوري: ١٧أ، أبو الفداء - المختصر: ٢/ ٥١، العليمي - المنهج الأحمد: ١/ ٢٢١.
(٨) ابن خير - الفهرست: ٩٨.

الاختصار وإيراد الأحاديث على غير تكرار[١] - إلاّ أني أرى أن الأولى والأنسب أن يسمى: «المسند الصحيح» كما سماه صاحبه، ولكون الكتاب اشتهر بصحيح مسلم - وهو ما أثبت على غلاف مطبوعاته - فأستحسن إن طبع الكتاب في المستقبل أن يجمع بين الاثنين فيكتب مثلاً: «المسند الصحيح» وتحته: المشهور «بصحيح مسلم»، فيجمع بين المشهور وأصالة التسمية.

٢- الباعث على تصنيفه:

ازدهرت العلوم الإسلامية عامَّة، والحديث خاصَّة - في عصر مسلم - وكان الحديث فيه سلعة رائجة، فقام قوم من الناس ونصبوا أنفسهم محدثين، وبثوا الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة - في مجالسهم - على الناس، وقذفوا بها إليهم، مع معرفتهم وإقرارهم بأن كثيراً مما يبثونه ويقذفون به إلى عوام الناس مستنكر ومنقول عن قوم غير مرضيين عند أهل الحديث وقد ذموا الرواية عنهم[٢].

لهذا وغيره طلب أحد النجباء من مسلم - رحمه الله - أن يوقفَه على جملة الأخبار المروية عن رسول الله - ﷺ - في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب وغير ذلك، وأن تكون مجموعة ملخصة بلا تكرار، بأسانيدها التي نقلت بها وتداولها أهل العلم فيما بينهم، فنظر مسلم في طلبه وما يؤول إليه أمره وتدبره، فوجد عاقبته محمودة ومنفعته موجودة فأجابه إلى طلبه[٣]، فكان هذا هو الباعث على تصنيف «الصحيح».

---

(١) انظر: مسلم - الصحيح: ٣-٨ المقدمة.

(٢) انظر: مسلم - الصحيح: ١-٨ من المقدمة.

(٣) انظر: المصدر السابق: ١/٣-٤.

٣-الغرض من تصنيفه:

كان غرضه - رحمه الله - من تصنيف كتابه: أن يجمع جملة من الأخبار الصحاح في سنن الدين وأحكامه، وغير ذلك من صنوف الموضوعات، لتكون قريبة سهلة المنال من عموم الناس - الراغبين في طلب الحديث - من غير عناء في البحث عن صحة الحديث وسقمه، قال مسلم عن صحيحه: «أخرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعاً عندي، وعند من يكتبه عني فلا يرتاب في صحتها»[(١)]. وهذا يتضمن دعوة منه - رحمه الله - للاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة، وطرح الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة، فقد كان من جملة العوامل التي دفعت مسلماً إلى تصنيف الكتاب وخففت عليه عناء العمل ما رآه «من نشر قوم - ممن نصبوا أنفسهم محدثين - الأخبار المنكرة بالاسانيد الضعاف المجهولة، وقذفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها»[(٢)]. فحرص على حفظ الدين وصيانة عوام المسلمين عما يخاف عليهم من الوقوع في غرر الأخبار المنكرة والروايات الضعيفة.

٤- مكان تأليفه والزمن الذي صنف فيه:

صنف مسلم كتابه في بلده نيسابور، بحضور أصوله، في حياة كثير من مشايخه[(٣)]. أما الزمن الذي استغرقه في تصنيفه فليس بالقليل وذلك لجمعه طرق الأحاديث وتحرّية في سياقها، وتحرّزه في ألفاظها، مع

---

(١) ابن الصلاح - الصيانة: ٩٨، النووي - شرح مسلم: ١/٢٦، فيه: «ولا يرتاب في صحته».

(٢) انظر: مسلم - الصحيح: ١/٨ من المقدمة.

(٣) انظر: ابن حجر - هدي الساري: ١٢.

الاختصار البليغ والإيجاز التام، وحسن الوضع وجودة الترتيب[1]، وهو على ما قاله ابن سلمة: خمس عشرة سنة[2]، وقال النووي: «بقي في تهذيبه وانتقائه ست عشرة سنة»[3]، وهو الزمن الذي استغرقه البخاري في تأليف «صحيحه»[4].

ويبدو لي أن القول الأول أصح، لأن قائله كان ملازماً لمسلم في تأليفه حيث قال: «كنت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة»[5].

وبعد أن عرفنا الزمن الذي استغرق في تأليفه نريد أن نعرف متى بدأه ومتى فرغ منه؟ فذكر العراقي وحاجي خليفة أن مسلماً ألف كتابه سنة مائتين وخمسين[6] هجرية، ولا يفهم منه أنه ابتدأه في تلك السنة وانتهى منه فيها، لما قدمت عن ابن سلمة، وإنما يفهم منه أن مسلماً فرغ من تأليفه في تلك السنة، ويكون قد ابتدأه سنة خمس وثلاثين ومائتين هجرية، «وعمره آنذاك تسعة وعشرون عاماً، وهو قول يسوغه العقل

---

(١) انظر: ابن حجر - هدي الساري: ١٢، السيوطي - التدريب: ١/ ٩٤، والديباج: ١٨٥/ ب.

(٢) انظر: الذهبي - التذكرة: ٥٨٩، السير: ١٢/ ٥٦٦، عند ابن تغري بردي في النجوم الزاهرة: ٣/ ٣٣ عن ابن سلمة أيضاً: «.... اثنتي عشرة سنة» فلعلها تصحفت عنده أو أخطأ.

(٣) النووي - شرح مسلم: ١/ ١٤.

(٤) انظر: الذهبي - السير: ١٢/ ٤٠٥.

(٥) الذهبي - التذكرة: ٥٨٩ وفيه «كتبت مع مسلم ....» والسير: ١٢/ ٥٦٦، والصفدي - الوافي بالوفيات: ٢٣٨أ.

(٦) انظر: العراقي - التقييد والإيضاح: ٢٥، وحاجي خليفة - كشف الظنون: ١/ ٥٥٥.

والمنطق وليس هناك ما يناقضه، لأن مسلماً في هذه السن قد هيأ نفسه وثقفها بهذه الصناعة ثقافة كاملة، وأصبح جديراً بالقيام بمثل هذا العمل، وبمثل هذا التأليف»[١].

٥-عناوين الكتب والأبواب في «الصحيح»:

رتب مسلم - رحمه الله - صحيحه على الكتب كوحدات كلية يشتمل كل كتاب منها على موضوع رئيسي، وقسم الوحدة الكلية هذه إلى وحدات جزئية، وهي الأبواب. فهو مبوب في الحقيقة إلاّ أنه لم يذكر لتلك الأبواب عناوين أو تراجم[٢]. قال الديوبندي: «وقرىء على جامعه مع خلوّ أبوابه من التراجم»[٣]. ومن خلال درسي وسبري للصحيح وجدت أن الأحاديث تأتي متتابعة مضمومة في المسألة الواحدة حتى إن القارىء ليشعر أن هذه الأحاديث وحدة جزئية تبحث موضوعاً معيّناً كأحاديث: «إنما الماء من الماء»[٤] ويتلوها نسخ: «إنما الماء من الماء»[٥] بحيث ليشعر من يتأمل من الحديث الشريف أن المسألة الثانية ناسخة للأولى دون أن يعنون لها بذلك، لأن متن الحديث يصرح به.

ولم يترجم مسلم عناوين الأبواب وترك ذلك لدرس القارىء وفهمه،

---

(١) فاخوري - مسلم، حياته وصحيحه: ٦٢.

(٢) انظر: ابن الصلاح - الصيانة: ١٠١، النووي - شرح مسلم: ١/ ٢١.

(٣) الديوبندي - فتح الملهم: ١/ ١٠٠.

(٤) انظر: مسلم - الصحيح: ١/ ٢٦٩ - ٢٧١ كتاب الحيض، باب «إنما الماء من الماء».

(٥) المصدر السابق: ١/ ٢٧١ - ٢٧٢ كتاب الحيض، باب نسخ «الماء من الماء».

وتحريك ذهنه وعقليته، وشدّ انتباهه، وكان لصنيعه هذا أن تبارى وتسابق شراح «صحيحه» ليترجموا أبوابه بما يليق بها، «فترجم جماعة منهم أبوابه بتراجم بعضها جيد، وبعضها غير جيّد، إما لقصور في عبارة الترجمة وإما لركاكة لفظها وإما لغير ذلك[1]»، وحرص النووي على التعبير عنها بعبارات تليق بها، ورأى الديوبندي أنها لم تترجم إلى يومه بما يليق وشأن هذا المصنف، ثم قال: «ولعل الله يوفق عبداً من عباده لما يؤدي حقه»[2]، فلعله - رحمه الله - رجا أن يكون ذلك العبد، فقد أجاد في تراجمه، وزاد على النووي تراجم لم يذكرها وأبقى على البعض، إلاّ أن المنية اخترمته قبل تمام الكتاب.

ورأى ابن الصلاح أن مسلماً - رحمه الله - ترك تراجم الأبواب «لئلا يزداد بها حجم الكتاب»[3]. قلت: ولا أرى أن هذا سبباً وجيهاً، فماذا تزيد تراجم الأبواب في هذا الكتاب؟! وكأن ابن الصلاح - رحمه الله - لم يقتنع بهذا السبب، فاستدرك قائلاً: «أو لغير ذلك»[4].

وذهب ابن عساكر إلى أن خلوّ الصحيح من التراجم والأبواب ليس عن عمد من مسلم، بل لأنه توفي قبل إتمام كتابه[5] واستيعاب تراجمه وأبوابه[6]. قلت: وما قاله بعيد لأن الراجح أن مسلماً أتمّ كتابه[7]:

---

(١) النووي - شرح مسلم: ١/ ٢١.

(٢) الديوبندي - فتح الملهم: ١/ ١٠٠.

(٣) ابن الصلاح - الصيانة: ١٠١.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) انظر: الذهبي - السير: ١٢/ ٥٧٤.

(٦) انظر: حاجي خليفة - كشف الظنون: ١/ ٥٥٥.

(٧) انظر: النووي - شرح مسلم: ١/ ٥١.

ولسائل أن يسأل:

٦- عدة ما في صحيح مسلم من الكتب والأحاديث:

أما الكتب فهي أربع وخمسون كتاباً من غير خلاف في ذلك، ووقع الخلاف في عدد أحاديث الصحيح - قديماً وحديثاً - لاختلافهم في عدّ الأحاديث الأصول دون المكررات، واختلافهم في عدّ المكررات بالمتابعات والشواهد.

أما قديماً: فقال أبو قريش الحافظ لأبي زرعة الرازي - عن مسلم -: «هذا جمع أربعة آلاف في الصحيح»[(١)] ووضّح ابن الصلاح مراده بقوله: أراد - والله أعلم - أن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات[(٢)]. وقال النووي: «إنها بإسقاط المكرر نحو أربعة آلاف حديث»[(٣)].

وأما بالمكررات فللقدامى فيه قولان:

١- قول أحمد بن سلمة - رفيق مسلم وتلميذه - إنها: «اثنا عشر ألف حديث»[(٤)]. قال الذهبي: «يعني بالمكرر، بحيث أنه إذا قال: حدثنا قتيبة، وأخبرنا ابن رمح يعدّان حديثين اتفق لفظهما، أو اختلف في

(١) انظر: ابن الصلاح - الصيانة: ٩٩ وعلوم الحديث: ١٧ بالهامش. النووي - شرح مسلم: ١/ ٢١، الذهبي - السير: ١٢/ ٥٧٠-٥٧١.

(٢) ابن الصلاح - الصيانة: ١٠١.

(٣) النووي - التقريب: ١/ ١٠٤.

(٤) انظر: الصفدي - الوافي بالوفيات: ٢٣٨أ، العراقي - التقييد والإيضاح: ٢٧، السيوطي - التدريب: ١/ ١٠٤.

كلمة»[1].

٢- قول الميانجي: «إنها ثمانية آلاف حديث»[2]. قال الزركشي: «ولعل هذا أقرب»[3] (أي من قول أحمد بن سلمة). والخلاف في هذين القولين يوضحه ويشرحه قول الذهبي السابق، فلا تعارض بينهما لأن أحمد بن سلمة يعتبر تعدد شيوخ مسلم في الحديث الواحد، والميانجي لا يعتبره.

وأما حديثاً فبلغت حسب عدّ - المرحوم - محمد فؤاد عبد الباقي: ٣٠٣٣ حديثاً من غير تكرار[4] وأما بالمكرر فتتبعت عَدَّهُ - أي عبد الباقي - لأحاديث كل كتاب فبلغت ٥٧٧٠ حديثاً من غير المقدمة، وفيها سبعة أحاديث أصول - في عدّه - فيكون العدد الكلي ٥٧٧٧ حديثاً، وقد أراد أن يطابق في عده ما وضعه فنسك وواضعوا المعجم المفهرس لألفاظ الحديث[5]، ومع ذلك فقد نقص عده عن عدّ فنسك ١١ حديثاً، فكما هو موضح في الجدول التالي بلغت: ٥٧٨١ حديثاً[6] ويضاف إليها السبعة التي في المقدمة فيكون العدد الكلي ٥٧٨٨ حديثاً، فهي بالمكررات كما أوضحت عن عبد الباقي.

---

(١) الذهبي - السير: ١٢/٢٦٦، وانظر: الصفدي - الوافي بالوفيات: ٢٣٨أ.
(٢) السيوطي - تدريب الراوي: ١/١٠٤، زكريا الأنصاري - فتح الباقي: ١/ ٤٨.
(٣) زكريا الأنصاري - فتح الباقي: ١/٤٨.
(٤) انظر: مسلم - الصحيح: ٤/٢٣٢٣ وفيه العدد النهائي الذي أثبته من غير تكرار.
(٥) انظر: مسلم - الصحيح: ١/١ تقديم عبدالباقي.
(٦) انظر: فنسك - مفتاح كنوز السنة. هـ - و.

ولاحظت أن عبد الباقي - رحمه الله - لم يعد المتابعات والشواهد وما إليها وقمت بعدها مفردة فبلغت ١٦١٥ حديثاً يزاد إليها ثلاثة في المقدمة فيكون ١٦١٨ حديثاً وبإضافة هذا إلى ٥٧٧٧ يكون العدد النهائي بالمكرر ٧٣٨٨ حديثاً.

ويلاحظ هنا أن حاجي خليفة والقنوجي والدكتور الحسيني قالوا: «إنها بالمكررات ٧٢٧٥ حديثاً»[١]، فلعلهم أخطأوا فهم عبارة ابن الصلاح الذي أوضح مراد أبي قريش المتقدم فقال: إن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات» وهكذا كتاب البخاري ذكر أنه أربعة آلاف حديث بإسقاط المكررات، وهو بالمكررة سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً»[٢]. فكلامه مخصوص بصحيح البخاري ومعطوف عليه وليس على صحيح مسلم، ومما يدل على الخطأ نسبة القنوجي هذا العدد لابن الصلاح حيث قال: قال ابن الصلاح: جاء مسلم عند أبي زرعة الرازي وجلس ساعة وتذاكرا، فلما قام قيل له: هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح. قال أبو زرعة: فلمن ترك الباقي. قال الشيخ: أراد أن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات، وبالمكررات سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً»[٣]. وعبارة ابن الصلاح إن كان فيها لبس - بحيث يفهم منها أن الكلام الأخير عائد على صحيح مسلم - فإنه يزول بما قاله في «علوم الحديث»، فبعد أن نقل قول البخاري: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح» قال ابن

---

(١) انظر: حاجي خليفة - الكشف: ١/٥٥٦، القنوجي - الحطة: ٢٢١، الدكتور الحسيني - الإمام البخاري محدثاً وفقيهاً: ١٢٢.

(٢) ابن الصلاح - الصيانة: ١٠٠، النووي -شرح مسلم: ١/٢١ حيث نقل كلام ابن الصلاح.

(٣) القنوجي - الحطة: ٢٢١.

الصلاح: «وجملة ما في كتابه الصحيح سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة»[1]. وهو المعروف المشهور عن أحاديث البخاري كما قال ابن حجر[2].

وهذا جدول يوضح أسماء كتب الصحيح حسب ورودها فيه، وتوزيع الأحاديث عليها عند فنسك وعبدالباقي بالمكررات عندهم[3]:

(١) ابن الصلاح - علوم الحديث: ١٦.

(٢) ابن حجر - هدي الساري: ٤٦٥، وزاد ابن حجز - على المعروف والمشهور ١٢٢ حديثاً فصار العدد ٧٣٩٣ حديثاً على ما حرره وأتقنه.

(٣) إنما قلت عندهم لما سبق من أنهم لم يعدوا المتابعات والشواهد.

اسم الكتاب	ما أضفته	عدد الأحاديث		
		فنسك	عبد الباقي	رقم الكتاب
الإيمان	٥٤	٣٨٠	٣٨٠	٣١
الطهارة	٣٢	١١١	١١١	٣٢
الحيض	٢٦	١٢٦	١٢٦	٣٣
المساجد ومواضع الصلاة	٩١	٣١٦	٣١٦	٣٥
صلاة المسافرين وقصرها	٦٨	٣١٢	٣١٢	٣٦
الجمعة	٢٠	٧٣	٧٣	٣٧
صلاة العيدين	٤	٢٢	٢٢	٣٨
صلاة الاستسقاء	٢	١٧	١٧	٣٩
صلاة الكسوف	٤	٢٩	٢٩	٤٠
الجنائز	٣٣	١٠٨	١٠٧	٤١
الزكاة	٥٦	١٧٧	١٧٧	٤٢
الصيام	٦١	٢٢٢	٢٢٢	٤٢
الاعتكاف	١	١٠	١٠	٤٤
الحج	٨٤	٥٢٢	٥٢٢	٤٥
النكاح	٢٤	١١٠	١٤٣	٤٦
الرضاع	١٨	١٣٤	٦٣	٤٧
الطلاق	١٩	٣٢	٦٧	٤٨
اللعان	٧	٢٠	٢٠	٤٩
العتق	٥	٢٦	٢٥	٥٠
البيوع	٣٥	١٢٣	١٢٣	٥١
المساقاة	٣٤	١٤٣	١٤٣	٥٢
الفرائض	٦	٢١	١٧	٥٣
الهبات	٩	٣٢	٣٢	٥٤
الوصية	٩	٢٢	٢٢	٥٥
النذر	٦	١٣	١٣	٥٦
الأيمان	٢٩	٥٩	٥٩	٥٧
اللقطة	٢	١٩	١٩	٥٨
الجهاد والسير	٣٤	١٥٠	٥٠	٥٩
الإمارة	٨٥	١٨٥	٨٥	٦٠
الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان	٣١	٦٠	٦٠	٦١
الأضاحي	١٨	٤٥	٤٥	٦٢

اسم الكتاب	ما أضفته	عدد الأحاديث		
		فنسك	عبد الباقي	رقم الكتاب
الأشربة	٦٧	١٨٨	١٨٨	٦٣
اللباس والزينة	٦٩	١٢٧	٢٧	٦٤
الآداب	١٥	٤٥	٤٥	٦٥
السلام	٥٨	١٥٥	١٥٥	٦٦
الألفاظ من الأدب وغيرها	٢	٢١	٢١	٦٧
الشعر	٢	١٠	١٠	٦٨
الرؤيا	١٧	٢٣	٢٣	٦٩
الفضائل	٥٣	١٧٤	١٧٤	٧٠
فضائل الصحابة	٩٦	٢٣٢	٢٣٢	٧١
البر والصلة والآداب	٥٣	١٦٦	١٦٦	٧٢
القدر	١٨	٣٤	٣٤	٧٣
العلم	١٤	١٦	١٦	٧٤
الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار	٤٥	١٠١	١٠٠	٧٥
التوبة	١١	٦٠	٥٩	٧٦
صفات المنافقين وأحكامهم	٢٢	٨٣	٨٣	٧٧
الجنة وصفة نعيمها وأهلها	١٨	٨٤	٨٤	٧٨
الفتن وأشراط الساعة	٣٤	١٤٣	١٤٣	٧٩
الزهد والرقائق	٧	٣٤	٣٤	٨٠
القسامة والمحاربين والقصاص والديات	١٦	٣٩	٣٩	٨١
الحدود	٢٥	٤٦	٤٦	٨٢
الأقضية	٧	٢١	٢١	٨٣
المجموع	١٦١٥	٥٧٨١	٥٧٧٠	

وبالنظر في عناوين الكتب الواردة في صحيح مسلم - كما في الجدول السابق - يتبيّن أنه من الكتب الجوامع، لأن الجامع في اصطلاح المحدثين كما يقول الدهلوي: «ما يوجد فيه جميع أقسام الحديث، أي أحاديث العقائد، وأحاديث الأحكام، وأحاديث الرقاق، وأحاديث آداب الأكل والشرب، وأحاديث السفر والقيام والقعود، والأحاديث المتعلقة بالتفسير، والتاريخ والسير، وأحاديث الفتن، وأحاديث المناقب والمثالب»[1]. وقد وجدت هذه الأقسام في «صحيح مسلم» وزيادة. والدهلوي مع إقراره بوجود أحاديث تلك الفنون فيه، إلاّ أنه يرى أنه ليس بجامع لقلة التفسير فيه[2].

وقد عبّر عنه «بالجامع» الفيروزأبادي[3] وابن حجر وحاجي خليفة والبغدادي والكتاني واحتج له القنوجي والديوبندي[4]، فكأنهم لم يلتفتوا إلى قلة التفسير فيه. ويمكن أن تعلل هذه القلة في أحاديث التفسير عند مسلم بقلّة الأحاديث الصحيحة الواردة في التفسير المستجمعة لشروط مسلم، وغالب ما عند البخاري وغيره في باب التفسير إما أقوال موقوفة، وإما أقوال لغوية غير مرفوعة، وإما أحاديث أوردوها في صلب الكتاب ثم كرّروها في التفسير وما عدا ذلك قليل، قال ابن حجر - حكاية عن البخاري -: «وإنما يورد ما يورد من الموقوفات ومن فتاوى الصحابة والتابعين ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات على طريق الاستئناس والتقوية

---

(١) نقلاً عن: القنوجي - الحطة: ٦٥.
(٢) انظر: القنوجي - الحطة: ٦٧، الديوبندي - فتح الملهم: ١/ ١٠٥.
(٣) انظر: المصدرين السابقين، نفس الصفحة.
(٤) انظر: ابن حجر - التهذيب: ١٠/ ١٢٧، حاجي خليفة - الكشف: ١/ ٥٥٥، البغدادي - هدية العارفين: ٢/ ٤٣٢، الكتاني - الرسالة: ٤١، القنوجي - الحطة: ٦٧، الديوبندي - فتح الملهم: ١/ ١٠٥، ١١٣.

لما يختاره من المسائل التي فيها خلاف بين الأئمة»[١]، ومسلم - رحمه الله - لا يعرّج على الأقوال والآثار التي ليست بمسندة فلهذا قلّت مادة التفسير عنده.

٧- عدد الأحاديث التي صنف منها الصحيح:

كان مسلم - رحمه الله - أحد حفاظ الدنيا في الحديث، وقد انتخب أحاديث صحيحة وانتقاها من مخزون محفوظاته الضخم. قال النووي: «وقد جمعه من ألوف مؤلفة من الأحاديث الصحيحة»[٢] وأبان مسلم عن عدتها بقوله: «صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مائة ألف حديث مسموعة»[٣]، وليس ذلك بمستغرب، فإن أستاذه - البخاري - قد أخرج كتابه «من زهاء ست مائة ألف حديث»[٤] كما قال عن نفسه.

ويدلّنا هذا بوضوح على أن مسلماً كلّف نفسه جهداً وعملاً جباراً في اختيار أحاديث صحيحه على مدار خمس عشرة سنة كاملة[٥] لإخراجه بهذا المستوى من الصحة والدقة.

وقول مسلم: «صنفت هذا المسند الصحيح...» يرشدنا بوضوح إلى:

---

(١) ابن حجر - هدي الساري: ١٩.
(٢) النووي - شرح مسلم: ١/ ١٤.
(٣) الخطيب - التاريخ: ١٣/ ١٠١، ابن أبي يعلى - طبقات الحنابلة: ١/ ١٩٤، ابن الصلاح - الصيانة: ٦٧، النووي - شرح مسلم: ١/ ١٤، ابن خلكان - الوفيات: ٥/ ١٩٤ وغيرهم.
(٤) الذهبي - السير: ١٢/ ٤٠٢.
(٥) الزمن الذي استغرقه في تأليفه.

٨- موضوح الصحيح:

فموضوعه الحديث الصحيح المجرّد المسند إلى رسول الله ﷺ. قال الدهلوي: «توخّى (أي مسلم) تجريد الصحاح المجمع عليها بين المحدثين، المتصلة المرفوعة»[١]، واقتصر على ذلك ولم يذكر الموقوفات والمعلقات إلاّ نادراً، وخلصه من التفريعات والاستنتاجات الفقهية والأصولية وغيرها. فموضوع الصحيحين واحد إلاّ أن البخاري - رحمه الله - ذكر الموقوفات والمعلقات، وعمد إلى الاستنباطات الفقهية، والفوائد الحديثية، وإيراد الشواهد من الآيات القرآنية.

٩- هل استوعب مسلم كل الأحاديث الصحيحة في كتابه؟

أجاب مسلم - رحمه الله - عن هذا السؤال حيث قال: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا (أي في صحيحه) إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه»[٢]، فهذا تصريح منه بأن صحيحه لم يستوعب كل ما عنده من الأحاديث الصحيحة، فضلاً عن أن يستوعب كل الأحاديث الصحاح، ومما يؤكد هذا ويدعمه قوله أيضاً: «صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مائة ألف حديث مسموعة»[٣]، وقال: «إنما قلت صحاح، ولم أقل ما لم أخرجه ضعيف، وإنما أخرجت هذا من الصحيح ليكون مجموعاً لمن يكتبه»[٤]. بل إن الشيخين لم يستوعبا كل الصحيح في كتابيهما، قال البخاري: «ما أدخلت في هذا الكتاب إلاّ ما صحّ،

---

(١) الدهلوي - حجة الله البالغة: ١/١٥١ والإنصاف في بيان أسباب الاختلاف: ٥٥، وانظر: القنوجي - الحطمة: ٧١.

(٢) مسلم - الصحيح: ١/٣٠٤ كتاب الصلاة، باب التشهد.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) الذهبي - السير: ١٢/٥٧١، وانظر: ابن الصلاح - الصيانة: ٩٨.

وتركت من الصحاح كي لا يطول الكتاب»[1]، وفي رواية الإسماعيلي: «فما تركت من الصحاح أكثر»[2]. قال السخاوي: «بل لو قيل: إنهما لم يستوعبا لكان موجهاً»[3] ومما يؤيد ما قاله السخاوي فعل الدارقطني بإلزامه الشيخين إخراج أحاديث لم يخرجاها مع أنهما أخرجا أحاديث بمثل أسانيدها، فألف في ذلك جزءاً سماه «الإلزامات»[4]، وما ألزمهما به غير لازم لأنهما تجنّبا التطويل، ولم يعمدا إلى استيعاب جميع الأحاديث الصحاح، واعترفا بذلك كما تقدم، قال الحاكم: «ولم يحكيا ولا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما خرجاه»[5]. وقال البيهقي في ذلك: «وبقيت أحاديث صحاح لم يخرجاها»[6] فلم يستوعبا الصحيح ولا التزماه كما قال النووي[7].

وبما قدمته يُرَدُّ على ابن الأخرم قولُه: «قل ما يفوت البخاري ومسلماً مما ثبت من الحديث»[8]. بالإضافة إلى أنه قد فاتهما كثير من الأحاديث الصحيحة والتي توجد في كتب من ألف في الصحيح كابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وفي كتب من ألف على الصحيح وغيره كأبي داود والترمذي والنسائي على ما أداهم إليه اجتهادهم.

---

(١) الذهبي - السير: ١٢/ ٤٠٢.
(٢) المصدر السابق: ١٢/ ٤٧١.
(٣) السخاوي - فتح المغيث: ١/ ٣٠.
(٤) طبع مع كتاب «التتبع» له بتحقيق ودراسة مقبل بن هادي الوادعي.
(٥) الحاكم - المستدرك: ١/ ٢ وانظر: العراقي - شرح الألفية: ١/ ٤٣.
(٦) البيهقي - معرفة السنن والآثار: ١/ ١٠٢.
(٧) النووي - التقريب: ١/ ٩٨، وانظر: ابن كثير - اختصار علوم الحديث: ٢٩، الجزائري - توجيه النظر: ٨٣-٨٤.
(٨) السخاوي - فتح المغيث: ١/ ٣١، السيوطي - التدريب: ١/ ٩٩.

١٠- سمات منهجية الصحيح:

اتصف صحيح مسلم بعدة سمات منهجية - أذكرها باقتضاب، وأعود إلى تفصيلها في الباب الثاني والثالث إن شاء الله - وهي:

١- أنه «ثاني كتاب صنف في صحيح الحديث ووسم به ووضع له خاصة»، كما قال ابن الصلاح[١].

٢- ليس فيه بعد المقدمة غير الحديث المجرد.

٣- ليس فيه من التعليقات إلاّ اثنا عشر حديثاً كما حررها ابن الصلاح وابن حجر والسيوطي[٢].

٤- أنه مرتب على الكتب والأبواب الفقهية وغيرها، مع خلوه من الاستنباطات والآراء الفقهية.

٥- جمع طرق الحديث وأسانيده في مكان واحد، ولهذه الخاصية فوائد حديثية جمة[٣] منها:

أ- حصول الثقة بجميع ما أورده مسلم من الطرق[٤]، لأن تعدّد الطرق يزيد الحديث قوة وثقة، ويؤمن معها من الوهن الحاصل في بعض الأسانيد المعنعنة، حتى إن ابن الصلاح بعدما تكلم عن مذهب مسلم في العنعنة، وأن ذلك يقعد به عن الترجيح على البخاري قال: «وإن لم يلزم

---

(١) انظر: المصدر السابق: ٨١، ابن حجر - النكت على كتاب ابن الصلاح: ١/ ٣٥٢، السيوطي - الديباج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١٩١أ.

(٢) انظر مبحث المعلق.

(٣) انظر: النووي - شرح مسلم: ١/ ١٥.

(٤) ابن الصلاح - الصيانة: ٦٩-٧٠.

منه عمله به فيما أودعه في صحيحه هذا، وفيما يورده من الطرق المتعددة للحديث الواحد ما يؤمن من وهن ذلك»[1].

ب- تسمية من أبهم في الإسناد.

جـ- نسبة من لم ينسب.

د- التصريح بسماع المدلسين.

هـ - بيان اختلاف ألفاظ الرواة في تحمل الحديث (حدثنا، أخبرنا، أن، عن...).

و- معرفة تفرّد الراوي بالحديث أو عدمه.

ز- معرفة الوصل والإرسال، والانقطاع والإعضال، والمزيد في متصل الأسانيد، والوقف والرفع، وغير ذلك.

حـ- معرفة العلة الواقعة في السند.

٦- جمع المتون المتعلقة بالمسألة الواحدة في موطن واحد، ولهذا عدة فوائد حديثية منها:

أ- معرفة اتفاق المتون.

ب- معرفة اختلاف المتون.

جـ- معرفة الزيادة أو النقص الحاصلة في المتون، فيعرف الشاذ من غيره.

د- سهولة الكشف عن الأحاديث المتعلقة بالمسألة الواحدة، والنظر

---

(١) المصدر السابق.

في وجوهها، والإفادة منها.

هـ- تفسير لفظة غريبة في إحدى الروايات، أو زيادة إيضاح لمشكل.

و- الترجيح عند التعارض.

٧- حسن ترتيبه وترصيفه للأحاديث على وضع يشير إلى مقاصد مسلم الإسنادية من المتابعة والاستشهاد، ومقاصده المتنيّة من النسخ والترجيح وغير ذلك.

٨- تقديم أحاديث الثقات المتقنين، ثم مَنْ دونهم، على ما رسمه لنفسه في مقدمة صحيحه[١].

٩- كثرة المتابعات والشواهد.

١٠- المحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع، ولا رواية بمعنى، مع العناية بضبط ألفاظ الرواة في الحديث عند اختلافهم فيها.

١١- التمييز بين صيغ التحمل (التحديث، الإخبار، العنعنة...).

١٢- العناية بالروايات المصرحة بسماع المدلسين.

١٣- اشتماله على مقدمة أوضح فيها مسلم عمله في الكتاب، وتحدث فيها عن أصول علم الحديث.

١٤- خلو أبوابه من التراجم[٢].

---

(١) انظر: مسلم - الصحيح: ١/ ٥ المقدمة.

(٢) رأي شيخي الدكتور عبدالرحمن عون: أن خلو صحيح مسلم من التراجم المعقدة من بين الأسباب التي جعلت سكان إفريقية يقبلون عليه - لبساطة حياتهم وبعدهم عن التعقيد وكرههم له - ويبعدون بعض الشيء عن صحيح =

المبحث الثاني
طبقات الرواة والرواية عن الضعفاء

أولاً: طبقات الرواة المخرّج عنهم في الصحيح:

أوضح مسلم في مقدمة صحيحه أنه: «يعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فيقسمها إلى ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس... قال مسلم:

فأما القسم الأول: فإنّا نتوخّى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش...

فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس، أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المتقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم...

فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله ﷺ.

= البخاري الذي قال فيه ابن أبي جمرة - كما في هدي الساري: ١٣: «..ما ضمنه أبوابه من التراجم التي حيرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار». انظر ما قاله شيخي الدكتور عون في كتابه: «الأُبّي» وكتابه «الإكمال»: ١٠٣-١٠٩.

فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، كعبدالله بن مسور بن أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبدالقدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغياث بن إبراهيم، وسليمان بن عمرو أبي داود النخعي، وأشباههم ممّن اتّهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار.

وكذلك مَن الغالبُ على حديثه المنكر أو الغلط، أمسكنا أيضاً عن حديثهم[1].

وهكذا نلحظ أن مسلماً قَسَّم الأخبار حسب طبقات ناقليها إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما رواه الحافظ المتقنون.

الثاني: ما رواه المستورون، والمتوسطون في الحفظ والإتقان.

وقال بعد هذين القسمين: فعلى نحو ما ذكرنا نؤلف ما سألتَ من الأخبار عن رسول الله ﷺ.

الثالث: ما رواه المتهمون عند بعض أهل الحديث أو الأكثر منهم، وقال: إنه لا يتشاغل بتخريج حديثهم، وعطف عليهم من الغالب على حديثهم المنكر أو الغلط، وأنهم مثلهم فيمسك عن حديثهم فلا يخرجه.

وهذا تصريح من مسلم بأنه يخرج أحاديث القسمين الأولين، وأما القسم الثالث بشقّيه فلا يعرج عليه، ومع هذا فقد اختلف العلماء في مراده بذلك، فقال ابن عساكر في «الأطراف»: إن مسلماً صنف كتابه ورتبه على قسمين، وقصد أن يذكر في القسم الأول أحاديث أهل

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/٤-٧ المقدمة باختصار.

الإتقان، وفي القسم الثاني أحاديث أهل الستر والصدق الذين لم يبلغوا درجة المتثبتين، فحالت المنية بينه وبين هذه الأمنية، فمات قبل إتمام كتابه واستيعاب تراجمه وأبوابه[1].

وقال الحاكم والبيهقي: أراد مسلم أن يخرج «الصحيح» على ثلاثة أقسام، وعلى ثلاث طبقات من الرواة، وقد ذكر هذا في صدر خطبته، فلم يقدر له إلاّ الفراغ من الطبقة الأولى، ومات قبل إخراج القسم الثاني[2]. وهو يتضمن ما قاله ابن عساكر، إلاّ أن ابن عساكر لم يذكر القسم الثالث.

وردّ القاضي عياض على مَنْ قال: إن المنية اخترمت مسلماً قبل استيفاء غرضه إلاّ من الطبقة الأولى، بأن مسلماً قسم الحديث على ثلاث طبقات من الناس، فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ، وأنه إذا انقضى منه أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحذق والإتقان مع كونهم من أهل الستر والصدق وتعاطي العلم، وذكر أنهم لاحقون بالأولى، فهؤلاء مذكورون في كتابه لمن تدبر الأبواب، فذكر أحاديث الطبقتين الأوليين، وأتى بأسانيد الثانية منهما على طريق الإتباع للأولى والاستشهاد، أو حيث لم يجد في الباب للأولى شيئاً، وذكر أقواماً تكلم فيهم قوم وزكاهم آخرون ممن ضُعِّفَ أو اتُّهم ببدعة فخرج لهم ووجدت أحاديثهم في أبواب كتابه، فعندي أنه أتى بطبقاته الثلاث - على ما ذكر ورتب وقسم في كتابه - وطرح الرابعة، فقد وفّى بما وعد به من ذكر علل الأحاديث بما ذكره من اختلاف في الأسانيد كالإرسال والوصل، والزيادة والنقص، وذكر تصحيف المُصَحِّفين وغيرها، وهذا يدل على استيفاء

---

(١) انظر: الذهبي - السير: ١٢/ ٥٧٤، السيوطي - التدريب: ١/ ٩٦.

(٢) انظر: عياض - إكمال المعلم: ١/ ٣ب.

غرضه في تأليفه، وإدخاله كل ما وعد به فيه. ثم قال: أو يكون أراد بالطبقات الثلاث الحفاظ ثم الذين يلونهم والثالثة هي التي طرحها[1].

قال ابن الصلاح: كلام مسلم محتمل لما قاله عياض ولما قاله غيره. نعم رُويَ بالصريح عن إبراهيم بن محمد بن سفيان أنه قال: «أخرج مسلم ثلاثة كتب من المسندات، واحد الذي قرأه على الناس، والثاني يدخل فيه عكرمة ومحمد بن إسحاق صاحب «المغازي» وضرباؤهما والثالث يدخل فيه من الضعفاء». وهذا مخالف لما قاله الحاكم[2]. فكأن ابن الصلاح يميل إلى قول القاضي عياض.

أما النووي: فنقل ما قاله عياض ثم قال: «وهذا الذي اختاره ظاهر جداً»[3]، وقال في شرح مقدمة مسلم: وأما قوله: «فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف أتبعناها...». فقد قدمنا في الفصول بيان الاختلاف في معناه وأنه هل وَفَّى به في هذا الكتاب، أم اخترمته المنية دون تمامه؟ والراجح أنه وفّى به[4].

وإليه ذهب السنوسي، والسيوطي، والديوبندي[5].

قلت: لكن مسلماً لم ينص على الطبقة التي فيها قوم ممّن تكلم فيهم قوم وزكّاهم آخرون، وإنما استدلّ عليها عياض بما وجده من ذكر مسلم

(١) انظر: عياض - إكمال المعلم: ١/ ٤أ- ٤ب.
(٢) ابن الصلاح - الصيانة: ٩١.
(٣) النووي - شرح مسلم: ١/ ٢٣-٢٤.
(٤) النووي - شرح مسلم: ١/ ٥١.
(٥) انظر: السنوسي - مكمل إكمال الأكمال: ١/ ٩، السيوطي - الديباج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١٦٥ب، الديوبندي - فتح الملهم: ١/ ٥٧.

لأحاديث أهل هذه الطبقة في أبواب كتابه - كما قال عياض - فهو يوافق مسلماً في أنه أخرج حديث أهل القسمين الأول والثاني وطرح حديث أهل القسم الثالث الذي يسميه عياض الرابع، وزاد عياض القسم الذي لم ينص عليه مسلم مما استخرجه هو من أبواب كتابه، وقول عياض: «ويحتمل أن يكون أراد بالطبقات الثلاث الحُفَّاظ ثم الذين يَلُونهم والثالثة هي التي طرحها» هو الذي يتبادر إليه كلام مسلم.

وقال الذهبي: «بل أخرج أحاديث الطبقة الأولى، وحديث الثانية إلاّ النزر اليسير مما يستنكره لأهل الطبقة الثانية، ثم خرج لأهل الطبقة الثالثة أحاديث ليست بالكثيرة في الشواهد والاعتبارات والمتابعات، وقلّ أن خرّج لهم في الأصول شيئاً، ولو استوعبت أحاديث أهل هذه الطبقة في «الصحيح» لجاء الكتاب في حجم ما هو مرة أخرى، ولنزل كتابه بذلك الاستيعاب عن رتبة الصحة، وهم كعطاء بن السائب، وليث بن أبي سليم، ويزيد بن أبي زياد، وأبان بن صمعة، ومحمد بن إسحاق، ومحمد بن عمرو بن علقمة وطائفة أمثالهم، فلم يخرج لهم إلاّ الحديث بعد الحديث إذا كان له أصل»[1].

قلت: والذهبي إن أراد بتقسيمه الطبقات ما أراده مسلم فليس الأمر كما قاله الذهبي لأن من مثل لهم من أهل الطبقة الثالثة هم عند مسلم من أهل الثانية.

وإن أراد ما عند غيره كالحازمي وابن رجب فالأمر كما قال، لأن الحازمي وابن رجب قسما طبقات الرواة - عن الشيخ - إلى خمس طبقات[2]:

---

(١) الذهبي - السير: ١٢/٥٧٥.

(٢) انظر: الحازمي - شروط الأئمة الخمسة: ٥٧-٦٠، ابن رجب - شرح علل =

الطبقة الأولى: التي جمعت بين الحفظ والإتقان وطول الملازمة للشيخ.

الطبقة الثانية: من أهل الحفظ والإتقان إلّا أن رجالها دون الطبقة الأولى في ذلك ولم تطل صحبتهم للشيخ.

فهاتان الطبقتان يخرج عنهما البخاري ومسلم.

الطبقة الثالثة: قوم لازموا الشيخ ورووا عنه إلّا أنهم لم يَسْلموا من غوائل الجرح فَتُكلِّم في حفظهم كسفيان بن حسين السلمي، ومحمد بن إسحاق، وجعفر بن برقان، وزمعة بن صالح المكي وغيرهم. فهؤلاء قد يخرج مسلم لبعضهم متابعة.

أما الطبقة الرابعة والخامسة فلم يخرج البخاري ومسلم عنهما شيئاً ألبتة.

وعلى هذا يستقيم قول الذهبي في أهل الطبقة الثانية لأنها كما هي عند الحازمي وابن رجب شرط مسلم - فهو يخرج حديثها إلّا النزر اليسير مما يستنكر لأهلها، ويستقيم في الثالثة، وأنه لا يخرج لهم إلّا الحديث بعد الحديث إذا كان له أصل. فعبّر الذهبي عن مقصوده باصطلاحٍ رآه ولا مشاحة في الاصطلاح[١].

وعمل مسلم الذي لا ينبغي أن يحمل كلامه على غيره أنه أتى بالقسمين الأول والثاني، واجتنب القسم الثالث فلم يعرج عليه ولا تشاغل به، فحديث من مَثَّلَ لهم من رواة القسمين الأوليين موجود في

= الترمذي ٢٩٣-٢٩٤.

(١) وممّا يؤيد هذا، أن الذهبي قسم الطبقات إلى ست. انظر: الذهبي - السير: ١٢/ ٥٧٥-٥٧٦.

كتابه دون الثالث[1]، مع التنبّه إلى أنه يخرج لأهل القسم الثاني في المتابعات والشواهد دون الأصول فيخرج من أحاديثهم ما يرفع به التفرد عن أحاديث القسم الأول، وكذلك إذا كان لحديثهم طرق كثيرة يعضد بعضها بعضاً فإنه قد يخرج ذلك ولم يكثر الرواية عنهم «فمع أن مسلماً لم يورد لفظ ابن السائب إلاّ في المتابعات - مع أنه من المكثرين - ليس له عنده سوى مواضع يسيرة، وكذلك ابن إسحاق فلم يورده، إلاّ في المتابعات، ومع ذلك ليس له إلاّ ستة أحاديث أو سبعة، ولم يخرج لليث بن أبي سليم، ولا لمجالد بن سعيد إلاّ مقروناً كما قال ابن حجر»[2].

ثانياً: الرواية عن الضعفاء في الصحيح:

انتقد على مسلم روايته عن جماعة ممّن نزلوا عن مرتبة الإتقان فخفّ ضبطهم وهم - الواقعين في الطبقة الثانية - الذين ليسوا من شرط الصحيح. وصنيعه هذا يعلّل من وجوه ليس عليه فيها انتقاد:

١- أن يكون ذلك فيمن هو ثقة عنده، ضعيف عند غيره، ولا يقال إن الجرح مقدّم على التعديل، وهذا تقديم للتعديل على الجرح، لأن هذا محمول على ما إذا كان الجرح غير مفسر السبب، فإنه لا يعمل به، أو يكون الجارح بيّن السبب واستبان مسلم بطلانَهُ[3].

٢- أن يكون ذلك واقعاً في الشواهد والمتابعات لا في الأصول، فبعد

---

(١) انظر: العراقي - شرح الألفية: ١/٩٨، السخاوي - فتح المغيث: ١/٩٠، السيوطي - التدريب: ١/١٦٨.

(٢) ابن حجر - النكت على ابن الصلاح: ١/٤٣٤-٤٣٥ باختصار وتصرف.

(٣) انظر: ابن الصلاح - الصيانة: ٩٤-٩٥.

أن ذكر أن القسم الأول ممّن يخرج حديثهم أهل الاستقامة في الحديث والإتقان لما نقلوا قال «فإذا نحن تقصّينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدها من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان - كالصنف المقدم قبلهم - على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم وأضرابهم»[١]، فيذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلاً، ثم يتبع ذلك بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض من ضعّف على وجه التأكيد بالمتابعة والاستشهاد، أو لزيادة فيه تنبّه على فائدة فيما قدمه.

٣- أن يكون الضعف المنتقد قد طرأ على الراوي بعد أخذه عنه، كالاختلاط مثلاً، كما هو الحال في أحمد بن عبدالرحمن الوهبي الذي اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر كما قال الحاكم[٢]، فعندما اعترض على مسلم بروايته عنه أجاب: «إنما نقموا عليه بعد خروجي من مصر»[٣]، فهذا غير قادح فيما رواه عنه من قَبْلُ في زمن سداده واستقامته.

٤- أن يخرج من حديث هؤلاء الضعفاء ما هو معروف عن شيوخهم من طرق أخرى، فيخرج عنهم ما تابعهم عليه غيرهم من الثقات ووافقوهم، إما لأنه لم يقع له عن غيرهم مطلقاً، وإما لأنه لم يقع له عالياً إلّا من طريق هؤلاء، فيخرجه عنهم ويعلو به إسناده، وهو معروف من رواية الثقات عن شيوخهم، ونَصَّ مسلمٌ على هذا في اعتذاره لسعيد

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/ ٥ المقدمة.

(٢) انظر: ابن الصلاح - الصيانة: ٩٦.

(٣) الذهبي - السير: ١٢/ ٥٦٨.

ابن عمر البرذعي - عندما نقل له معاتبة أبي زرعة الرازي له في أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري، فقال له مسلم: «إنما دخلت من حديث أسباط، وقطن، وأحمد، ما رواه الثقات عن شيوخهم، إلاّ أنه ربما وقع إليّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية (من هو) أوثق منهم بنزول، فاقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات»[1].

٥- كان بعض هؤلاء الضعفاء ثبتاً متقناً في حديث بعض شيوخه لكثرة ملازمته لهم وممارسته لحديثهم، مع أنه ضعيف رديء الحفظ في البعض الآخر، فهذا البعض يروي له مسلم ما كان عن شيوخه الذين لازمهم ومارس حديثهم فأتقنه؛ كما في روايته لحماد بن سلمة عن ثابت البناني، فهو أثبت الناس فيه حتى بقيت صحيفة ثابت على ذكره وحفظه بعد الاختلاط كما كانت قبل الاختلاط، وحكى مسلم اجتماع أهل الحديث على ذلك، مع أنه إذا حدث عن غيره كقتادة وأيوب ويونس... وأشباههم، فإنه يخطىء في حديثهم كثيراً[2].

٦- قد يخرج حديث هؤلاء لبيان العلة الواقعة في الحديث، فقد وعد مسلم أن يذكر الأخبار المعلّلة ويشرحها في مواضعها من الكتاب[3].

---

(١) انظر: الحازمي - شروط الأئمة الخمسة: ٧٣-٧٥، ابن رجب - شرح علل الترمذي ٤٧٩- ٤٨٠.

(٢) انظر: مسلم - التمييز: ١٧١- ١٧٢، الحازمي - شروط الأئمة الخمسة: ٦٠، ابن رجب - شرح علل الترمذي: ٤٣٥.

(٣) انظر: مسلم - الصحيح: ١/٢ المقدمة.

المبحث الثالث

العلاقة بين الصحيحين

أولاً: أثر منهج البخاري في صحيح مسلم:

سار البخاري - رحمه الله - في «صحيحه» على منهج قوامه جمع الأحاديث الصحيحة المتصلة المجردة المختصرة من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، مع استنباط الفقه والسيرة والتفسير منها، فرتب كتابه على الأبواب الفقهية وغيرها، وجعل لها عناوين وتراجم، ممّا اضطرّه إلى تجزئة الحديث وتقطيعه، وإيراد كل مطرف منه في الموطن اللائق به. كما أن عمله في التراجم جعله يترجم بآيات كريمة أو بأحاديث مرفوعة ليست على شرطه، أو بمذهب فقهي معين، ثم يبيّن وجه الاستنباط منه أو يشير إليه.

وكان لهذا المنهج الأثر الحسن في منهج مسلم في «صحيحه»، فمسلم تلميذ البخاري وخريجه فأخذ عنه وأفاد منه ومن كتبه، قال الحاكم أبو أحمد النيسابوري: رحم الله ابن إسماعيل فإنه ألف الأصول - يعني أصول الأحكام - من الأحاديث، وبيّن للناس، وكل من عمل بعده فإنما أخذه من كتابه، كمسلم بن الحجاج...»[(١)]. وقال الدارقطني: «وأي شيء صنع مسلم، إنما أخذ كتاب البخاري فعمل عليه مستخرجاً وزاد فيه زيادات»[(٢)] وهذا القول من الدارقطني - مع ما فيه من المبالغة والإفراط - يصور أن مسلماً أفاد إفادة كبيرة من صحيح البخاري وطريقته، وهذا لا شك فيه، لأن مسلماً أول من تأثر بمنهج البخاري - في الاقتصار

(١) ابن حجر - هدي الساري: ١١.

(٢) المصدر السابق.

على الحديث الصحيح في التصنيف - وسار عليه، فجرد الأحاديث الصحيحة المتصلة المرفوعة في سنن الدين وأحكامه وغير ذلك من الأمور التي تستنبط منها السنة، فسار على نهجه واقتفى أثره، إلاّ أنه لم يعمد إلى الاستنباط منها كما فعل أستاذه، بل ترك ذلك لدرس القارىء وفهمه، ولم يقطع الأحاديث في الأبواب، بل جمع الحديث وطرقه في الباب الواحد، فانفرد بهذه أيضاً عنه، فهو وإن سار على منهجه العام - في التصنيف على صحيح الحديث - إلاّ أن منهج مسلم في صحيحه تميز عن منهج أستاذه بخصائص متميّزة تحفظ له ذاتيته، وتعرف بمجهوده وقدرته، وتدل على نباهته وعقليته المبتكرة.

ثانياً: هل كل ما في الصحيحين صحيح؟

لقد قال البخاري: «ما أدخلت في هذا الكتاب إلاّ ما صحّ»[(١)] وقال: «لم أخرّج في هذا الكتاب إلاّ صحيحاً»[(٢)]، وقال مسلم: «إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت هو صحاح... ولكني إنما أخرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعاً عندي، وعند من يكتبه عني فلا يرتاب في صحتها»[(٣)] بل قال مسلم: «إنه لم يضع في «الصحيح» إلاّ ما أجمعوا عليه»[(٤)]. فهل وافقهما المحدثون على قولهما؟

قال البيهقي: «لقد صنف كل واحد منهما أحاديث كلها صحاح»[(٥)] فوافقهما من غير استثناء، ورأى أبو إسحاق الإسفراييني أن صحة الأصول

---

(١) الذهبي - السير: ١٢/٤٠٢، ٤٧١.
(٢) الذهبي - السير: ١٢/٤٠٢، ٤٧١.
(٣) الحازمي - شروط الأئمة الخمسة: ٧٥-٧٦، ابن الصلاح - الصيانة: ٩٨.
(٤) انظر: مسلم - الصحيح: ١/٣٠٤ كتاب الصلاة، باب التشهد.
(٥) البيهقي - معرفة السنن والآثار: ١/١٠٢.

والمتون من أحاديثهما مقطوع به، ولا يحصل الخلاف في ذلك، وإن حصل فهو محصور في طرقها ورواتها، وحكى إجماع أهل الصنعة على ذلك فقال: «أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذات اختلاف في طرقها ورواتها»[1]. وقد تنبّه ابن الصلاح إلى الخلاف الحاصل في ذلك فبعدما قرر أن: «ما رواه الشيخان مقطوع بصحته بالإجماع - لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول استثنى بعض ما تكلم عليه أهل النقد كالدارقطني وغيره[2]، وأكد ذلك بقوله: «فما أخذ عليهما من ذلك وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرنا، لعدم الإجماع على تلقّيه بالقبول»[3]، واستثنى ابن حجر ما وقع التجاذب بين مدلوليه حيث لا ترجيح لأحدهما ولا يمكن الجمع، وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحته[4].

وبهذا يتضح أن قول البيهقي - المتقدم - وقول الدهلوي: «اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح»[5] وقول أحمد شاكر: «إن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها»[6] - قولٌ عام ويحتاج إلى تخصيص، ومن ثمّ فإن قول السخاوي: «إن الذي أورده البخاري ومسلم مجتمعين ومنفردين بإسناديهما المتصل دون ما سيأتي

---

(١) السخاوي - فتح المغيث: ١/ ٥١.
(٢) انظر: ابن الصلاح - علوم الحديث: ٢٤-٢٥.
(٣) ابن الصلاح - الصيانة: ٨٦، وانظر: النووي - شرح صحيح مسلم: ١/ ٢٠.
(٤) انظر: السخاوي - فتح المغيث: ١/ ٥٢-٥٣، السيوطي - التدريب: ١/ ١٣٣، الديوبندي - فتح الملهم: ١/ ١٠٧.
(٥) الدهلوي - حجة الله البالغة: ١/ ١٣٤.
(٦) شاكر - الباعث الحثيث: ٣٣.

استثناؤه من المنتقد والتعاليق وشبهها مقطوع بصحته»[1] في غاية الدقة. ولا يمنع من الاستثناء اجتهاد العلماء في الجواب عنها، ودفع انتقادها - كما فعل ابن حجر فيما وقع في البخاري، والنووي فيما وقع في مسلم - لأنه وإن كان فيهما كفاية ففيهما تكلف في بعض الأحيان[2].

وليس غرضي من هذا المبحث القدح في الصحيحين والحطّ من شأنهما. فالذي أعتقد، وأدين الله به: «أن كل من يهون من أمرهما مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين»، كما قال الدهلوي[3].

ويلاحظ هنا: أن وقوع الإجماع على أصحية ما في الكتابين مما تقدم بيانه ليس معناه أصحية كل حديث فيهما بالنسبة لما في سواهما، بل أصحية الجملة إلى الجملة وتقدمها عليها، كما هو الحال في اتّفاق الجمهور على تفضيل صحيح البخاري على صحيح مسلم، فليس المقصود منه أن كل حديث في صحيح البخاري أصح من كل حديث في صحيح مسلم، بل المقصود أن جملة ما في البخاري أصح، وعلى هذا فلا يستدلّ بكون حديث معين في الصحيحين أصح من سائر الصحاح إلاّ بعد تبيّن وجوه الأصحية في ذلك الحديث بعينه[4].

---

(١) السخاوي - فتح المغيث: ١/ ٥٠، وانظر: ابن حجر - النكت على ابن الصلاح: ١/ ٣٧١-٣٨١.

وهنا مسألة أعرضت عن الخوض فيها وهي: هل تفيد أحاديث الصحيحين العلم اليقيني أو الظن؟ لأن الخلاف في التحقيق لفظي كما قال ابن حجر. انظر: السخاوي - فتح المغيث: ١/ ٥٢.

(٢) انظر: السخاوي - فتح المغيث: ١/ ٥٢.

(٣) الدهلوي - حجة الله البالغة: ١/ ١٣٤.

(٤) انظر: الديوبندي - فتح الملهم: ١/ ١٠٧.

ثالثاً: شرط الصحيحين:

لم يصرح مسلم أن شرطه في كتابه كذا، وإنما عُرِفَ ذلك من منهجه في كتابه وتصرفه فيه - كما هو الحال بالنسبة لأستاذه البخاري. ولهذا فقد كان البحث عن شرطه محل عناية من المحدثين، ومن أجله اختلفت أنظارهم فيه، فقال المقدسي: «اعلم أن شرط البخاري ومسلماً أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نَقَلَتِه إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع، فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن، وإن لم يكن له إلّا راو واحد إذا صح الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه، إلّا أن مسلماً أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة»[(١)].

وقال الحازمي ما حاصله: «إنَّ شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلاً، وأن يكون راويه مسلماً صادقاً غير مدلس ولا مختلط، متصفاً بصفات العدالة، ضابطاً متحفظاً، سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد»[(٢)]، ثم قال: إن مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه، وفيمن روى عنهم، وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمهم إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه إلّا

---

(١) المقدسي - شروط الأئمة الستة: ١٧-١٨. وقد اعترض على قوله: «المتفق على ثقة نقلته» انظر في ذلك: العراقي - شرح الألفية: ١/ ٦٥، السخاوي - فتح المغيث: ١/ ٤٥.

(٢) انظر: الحازمي - شروط الأئمة الخمسة: ٥٢-٥٥، نقلاً عن ابن حجر - هدي الساري: ٩.

في الشواهد والمتابعات»[1] ثم قسم الرواة عن الشيخ إلى خمس طبقات ليبيّن شرط الأئمة من خلال ذلك.

وقال ابن الصلاح: «شرط مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد، بنقل الثقة عن الثقة، من أوله إلى منتهاه، سالماً من الشذوذ، ومن العلة. وهذا هو حدّ الحديث الصحيح في نفس الأمر... فإذا كان الحديث قد تداولته الثقات غير أن في رجاله أبا الزبير المكي مثلاً أو سهيل بن أبي صالح، أو العلاء بن عبدالرحمن، أو حماد بن سلمة قالوا فيه: حديث صحيح على شرط مسلم، وليس بصحيح على شرط البخاري، لكون هؤلاء عند مسلم ممّن اجتمعت فيهم الأوصاف المعتبرة، ولم يثبت عند البخاري ذلك فيهم وكذا حال البخاري فيمن احتجّ بهم ولم يحتج بهم مسلم»[2].

وقال ابن رجب الحنبلي: «وأما مسلم فلا يخرج إلّا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض الشيء، وتكلم فيه لحفظه، لكنه يتحرّى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلّا ما يقال إنه مما وهم فيه. أما البخاري فشرطه أشد من ذلك، وهو أنه لا يخرج إلّا للثقة الضابط، ولِمَنْ نَدَرَ وهمهُ، وإن كان قد اعترض عليه في بعض من خرج عنه»[3].

والذي أراه: أن شرطهما إخراج الحديث الصحيح - كما يدل عليه تسميتهما للكتابين، وقولهما أن ما فيهما صحيح[4]، ويدل عليه صدر قول

---

(١) الحازمي - شروط الأئمة الخمسة: ٥٦-٥٧.

(٢) ابن الصلاح - الصيانة: ٧٢-٧٤ باختصار.

(٣) ابن رجب الحنبلي - شرح علل الترمذي: ٢٩٣.

(٤) قال البخاري: «ما أدخلت في هذا الكتاب إلّا ما صح»، كما عند الذهبي - السير ١٢/٤٠٢، وقال مسلم: إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت هو صحاح... =

كل من المقدسي والحازمي وابن الصلاح حيث جعلوا حدّ الصحيح هو الشرط، إذا ما استثنينا ما زاده المقدسي على حدّه - وتفاوتا (أي البخاري ومسلم) في مراتب الرواة، كما يدل عليه بقية كلام المقدسي والحازمي وابن الصلاح، وقول ابن رجب. ومن أجل ذلك قسم الحازمي وابن رجب طبقات الرواة عن الشيخ الواحد إلى خمس طبقات، وأخذا الزهري كمثال للشيخ ليوضحا عمن يخرج كل إمام من هذه الطبقات:

الطبقة الأولى: جمعت بين الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهري، كمالك وابن عيينة ومعمر وغيرهم، وهذه الطبقة هي الغاية في الصحة، وهي شرط البخاري.

الطبقة الثانية: من أهل الحفظ والإتقان إلّا أنهم دون الطبقة الأولى في ذلك، ولم تطل صحبتهم للزهري فلم يمارسوا حديثه، كالأوزاعي واللّيث والنعمان بن راشد وغيرهم، وهي شرط مسلم.

الطبقة الثالثة: قوم لازموا الزهري وصحبوه ورووا عنه مثل الطبقة الأولى إلّا أنهم لم يَسْلَمُوا من غوائل الجرح فتكلم في حفظهم كسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وزمعة بن صالح وغيرهم، وهذه قد يخرج مسلم لأهلها متابعة.

= وإنما أخرجت هذا من الحديث الصحيح... فلا يرتاب في صحتها». باختصار عن الحازمي - شروط الأئمة الخمسة: ٧٥-٧٦، وابن الصلاح - الصيانة: ٦٨، بل قال مسلم: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا، إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه» وانتقد على هذا لاشتمال كتابه على أحاديث اختلفوا في إسنادها أو متنها لصحتها عنده، وقد استدركت عليه وعللت، انظر تفصيل ذلك عند ابن الصلاح - الصيانة: ٧٤-٧٥.

أما الطبقة الرابعة والخامسة فلا يخرجان عنها شيئاً البتة[١].

وبهذا يتضح تفاوتهما في مراتب الرواة، فالبخاري يخرج حديث الثقة الملازم لشيخه طويلاً وهم الطبقة الأولى، وقد يخرج حديث الثقة الذي لم يلازم شيخه طويلاً وهم الطبقة الثانية. أما مسلم فيخرج حديث هؤلاء (الطبقتين) وقد يخرج عن طبقة ثالثة لم يسلموا من غوائل الجرح إلّا أنهم لازموا شيوخهم طويلاً فمارسوا أحاديثهم حتى أتقنوها، «وهذه الممارسة لحديث الشيخ قد ترفع الراوي من رتبة الصدوق إلى رتبة الثقة، أو إلى رتبة أوثق الناس في هذا الشيخ[٢]، كحماد بن سلمة في ثابت البناني، فقد كان كثير الملازمة له فمارس حديثه حتى أتقنه وضبطه وحسّنه. قال الحازمي: «حتى بقيت صحيفة ثابت على ذكره وحفظه بعد الاختلاط كما كانت قبل الاختلاط»[٣] فكان أثبت الناس في حديثه، مع أنه تكلم في حفظه في روايته عن قتادة وأيوب ويحيى بن سعيد وأشباههم ممن يخطىء في حديثهم كثيراً[٤]، فالملازمة والممارسة تورث سَيِّىء الحفظ إتقاناً - ومع أن مسلماً يقر بأن حماد بن سلمة يخطىء كثيراً في حديثه عن هؤلاء فقد خرج حديثه عنهم، وذلك فيما تابعه عليه غيره من الثقات ووافقوه عليه، ولم يخرج له عن أحد منهم شيئاً تفرد به، والله أعلم[٥].

---

(١) انظر: الحازمي - شروط الأئمة الخمسة: ٥٧-٦٠، ابن رجب - شرح علل الترمذي: ٢٩٣-٢٩٤.

(٢) الدكتور همام سعيد - العلل في الحديث: ١٠٩.

(٣) الحازمي - شروط الأئمة الخمسة: ٦٠.

(٤) انظر: مسلم - التمييز: ١٧٠-١٧١.

(٥) انظر المصدر السابق، وابن رجب - شرح علل الترمذي: ٤٣٥.

وقد شرط الحاكم والميانجي في شرط الشيخين شرطاً زائداً على ما رآه الأئمة، وأخّرت قولهما لبعده عن واقع الكتابين. فقال الحاكم: إن شرط البخاري ومسلم في صحة الحديث أن يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن رسول الله ﷺ وله راويان ثقتان، ثم يرويه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة وله راويان ثقتان، ثم يرويه عن أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور وله رواة من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظاً متقناً مشهوراً بالعدالة في روايته»[1].

وذهب البيهقي إلى نحو ما قاله الحاكم، فبعد أن ساق حديث كتم الزكاة قال: «فأما البخاري ومسلم فإنهما لم يخرجاه جريا على عادتهما في أن الصحابي أو التابعي إذا لم يكن له إلاّ راوٍ واحد لم يخرجا حديثه في الصحيحين»[2].

وقال الميانجي: «إن شرط الشيخين - في صحيحيهما - أن لا يدخلا فيه إلاّ ما صح عندهما، وذلك ما رواه عن رسول الله ﷺ اثنان فصاعداً، وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر، وأن يكون عن كل واحد من التابعين أكثر من أربعة»[3].

---

(١) انظر: الحاكم - المدخل في أصول الحديث: ٧، وانظر: المقدسي - شروط الأئمة الستة: ٢٢، الحازمي - شروط الأئمة الخمسة: ٣٣-٣٤، ابن حجر - النكت على كتاب ابن الصلاح: ١/٢٣٨، ٢٤٠ وقال: إن الحاكم جعل هذا في «المدخل» «شرطاً لأحاديث الصحيحين». عبدالغني عبدالخالق - الإمام البخاري وصحيحه: ١٩٤.

(٢) البيهقي - السنن الكبرى: ٤/١٠٥ كتاب الزكاة، باب ما ورد فيمن كتمه.

(٣) الميانجي - ما لا يسع الحديث جهله: ٩.

فشرط الميانجي أن يرويه عن الرسول ﷺ صحابيان[1]، وهذا منتقض بما في الصحيحين من أحاديث لم يروها إلاّ صحابي واحد كقوله عليه الصلاة والسلام: «يذهب الصالحون أولاً فأولاً»[2] فقد تفرد به البخاري عن مرداس الأسلمي. وحديث: «إنه لَيُغانُ على قلبي، وإني لأستغفرُ الله في اليوم مائة مرة»[3] تفرد به مسلم عن الأغر المزني.

وأما قول الحاكم: «إن شرط الصحيح أن يرويه عن الصحابي راويان ثقتان»، وقول البيهقي: «إن الصحابي أو التابعي إذا لم يكن له إلاّ راو واحد لم يخرجا حديثه»، وقول الميانجي - من باب أولى « - وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين» فمنتقض أيضاً بما في الصحيحين من أحاديث لم يروها إلاّ تابعي واحد، كما في الحديثين المتقدمين أيضاً، فلم يرو الأول عن مرداس الأسلمي غير قيس بن أبي حازم، ولم يرو الثاني عن الأغر المزني غير أبي بردة.

وأخرج مسلم حديث الزهري: «مَنْ حلف منكم فقال في حلفه باللات، فليقل: لا إله إلاّ الله، ومن قال لصاحبه: تعال أقامرك. فليتصدق» ثم قال بعده: هذا الحرف - تعال أقامرك فليتصدق - لا يرويه أحد غير الزهري. وللزهري نحو من تسعين حديثاً يرويه عن النبي ﷺ لا يشاركه فيه أحد بأسانيد جياد[4].

---

(١) ولم أقل قال الحاكم هنا لأنه قال: أن يرويه الصحابي، ولم يقل الصحابيان.

(٢) البخاري (انظر فتح الباري: ١١/ ٣٥١) كتاب الرقائق، باب ذهاب الصالحين.

(٣) مسلم - الصحيح: ٤/ ٢٠٧٥ كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه.

(٤) مسلم - الصحيح: ٣/ ١٢٦٧-١٢٦٨، كتاب الإيمان، باب من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله. وانظر تفصيل الرد على الحاكم والبيهقي والميانجي في المقدسي - شروط الأئمة الستة: ٢٢-٢٣، الحازمي - شروط =

رابعاً: الترجيح بين الصحيحين:

يعتبر الصحيحان للبخاري ومسلم أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز، كما قال ابن الصلاح والنووي وابن كثير والسيوطي وغيرهم[1]، وأما قول الشافعي: «ما على وجه الأرض بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك، فذاك قبل وجود الكتابين»[2]، وقد تلقتهما الأمة بالقبول، وهذه المكانة الرفيعة لا ينقصها ولا يغيرها ما يقال من ترجيح أحد الكتابين على الآخر فيما اختص، والترجيح بين الصحيحين يكون من وجوه:

١- من حيث الصحة:

إن صحة الحديث تدور على ثلاثة أشياء:

أ- الثقة بالرواة. ب- اتصال الإسناد. جـ- السلامة من العلل.

وبعد البحث تبيّن للعلماء أن كتاب البخاري يترجح على كتاب مسلم في هذه النواحي الثلاث.

= الأئمة الخمسة: ٤٥-٤٨، الذهبي - السير: ١٢/ ٥٧٨.

(١) ابن الصلاح - الصيانة: ٦٧ وعلوم الحديث: ١٤، النووي - التقريب: ١/ ٩١ وشرح مسلم: ١/ ١٤، ابن كثير - اختصار علوم الحديث: ٢٥، السيوطي - الألفية ٢٦ والتدريب: ١/ ٩١.

وقال العراقي والسخاوي وزكريا الأنصاري: فكتاباهما أصح كتب الحديث. انظر شرح الألفية: ١/ ٤٠، فتح المغيث: ١/ ٣٠، وفتح الباقي: ١/ ٤٠. بل قال محي الدين بن عبدالحميد: اتفقت كلمة علماء الأمة على أنه ليس بعد كتاب الله تعالى أصح من كتابي البخاري ومسلم». شرح ألفية السيوطي في مصطلح الحديث: ٢٦.

(٢) ابن الصلاح - علوم الحديث: ١٤، العراقي - شرح الألفية: ١/ ٤١، وانظر: ابن حجر - هدي الساري: ١٠.

أ- أما من ناحية الثقة بالرواة فيظهر رجحانه من أوجه:

أولها: أن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وخمسة وثلاثون رجلاً[1]، المتكلم فيهم بالضعف منهم ثمانون رجلاً. والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلاً، المتكلم فيهم بالضعف منهم مائة وستون رجلاً، ضعف المتكلم فيهم في كتاب البخاري، ولا ريب أن التخريج عمن لم يتكلم فيه أصلاً أولى من التخريج عمن تكلم فيه، وإن لم يكن ذلك الكلام قادحاً.

ثانيهما: أن الذين انفرد بهم البخاري ممّن تكلم فيهم لم يكثر من تخريج أحاديثهم، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلّا عكرمة عن ابن عباس، بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ كأبي الزبير عن جابر، وسهيل عن أبيه، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، وغيرهم.

ثالثها: أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيهم أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم رجالهم، وعرف أحوالهم، واطّلع على أحاديثهم، وميّز جيدها من رديئها بخلاف مسلم فإن أكثر من انفرد بتخريج ممّن تكلم فيهم - ممن تقدم عصره من التابعين فمن بعدهم - ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه الذين عاصرهم من حديث غيرهم ممّن تقدم منهم عنه.

رابعها: أن البخاري خرج حديث الطبقة الأولى البالغة في الحفظ والإتقان والتثبت، وجعل جلّ اعتماده عليها، وخرج عن الطبقة الثانية التي تليها انتقاء من غير استيعاب، وأكثره على طريق التعليق - والتعليق

---

(١) ابن حجر - النكت على كتاب ابن الصلاح: ٢٨٦/١.

ليس من شرطه ولا موضوع كتابه - ومسلم يخرج أحاديث هاتين الطبقتين أصولاً واستيعاباً كما قرر الحازمي وابن رجب[١]، وقد يخرج من حديث الطبقة الثالثة لبعضهم متابعة كما قال ابن رجب[٢].

ب- أما من حيث الاتصال:

فمذهب مسلم - بل نقل الاتفاق عليه[٣] - أن الإسناد المعنعن يحمل على الاتصال بمجرد كون الراويين في عصر واحد إذا أمكن تلاقيهما، وإن لم يثبت التلاقي وسماع أحدهما من الآخر، إلّا إذا كان مدلساً. والبخاري لا يحمله على الاتصال إلّا إذا ثبت التلاقي والسماع ولو مرة واحدة، واشتدت عناية البخاري بذلك حتى إنه ربما أخرج الحديث الذي لا تعلق له بالباب جملة ليبيّن سماع راو من شيخه لكونه رواه قبل ذلك معنعناً، فعنده إذا صرح الراوي بالسماع في موضع فإنه يحكم به في سائر المواضع[٤]. قال ابن الصلاح - في قول مسلم في المعنعن -: «وهذا منه توسع يقعد به عن الترجيح»[٥]، وقال النووي: «وهذا المذهب يرجح كتاب البخاري»[٦]، وقال ابن حجر عن رأي البخاري في المعنعن: «وهذا مما ترجح به كتابه»[٧] وعلل ذلك بقوله: «لأنا وإن سلمنا ما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال، فلا يخفى أن شرط البخاري أوضح في

---

(١) انظر: الحازمي - شروط الأئمة الخمسة: ٥٧، ابن رجب - شرح علل الترمذي: ٢٩٤.

(٢) ابن رجب - شرح علل الترمذي: ٢٩٤.

(٣) انظر: مسلم - الصحيح: ١/٢٩ المقدمة.

(٤) انظر الدكتور الحسيني - البخاري محدثاً وفقيهاً: ١٣٢.

(٥) ابن الصلاح - الصيانة: ٦٩-٧٠.

(٦) النووي - شرح مسلم: ١/١٤.

(٧) ابن حجر - هدى الباري: ١٢.

الاتصال»[1].

ويلاحظ أن الأئمة لم يحكموا على مسلم في صحيحه بعمله في هذا المذهب، لما يورده من الطرق الكثيرة للحديث الواحد التي يُؤْمَنُ منها وَهْنُ ذلك، بل يتعذر معها وجود هذا الحكم الذي جوزه[2].

جـ- أما السلامة من العلل:

فإن الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مئتي حديث وعشرة أحاديث، اختصّ البخاري منها بأقل من ثمانين حديثاً، واختصّ مسلم بالباقي، ولا شك أن ما قل فيه الانتقاد أرجح مما كثر فيه ذلك.

ومما تقدم يتضح أن البخاري أعدل رواة وأقوى أسانيد وأشدّ اتصالاً وأقل عللاً، ولهذا رجح كتابه على كتاب مسلم من جهة الأصحية، فكتاب البخاري - كما يقول ابن الصلاح - «أعلى حالاً في الصحيح وانتقاده»[3].

٢- من حيث الفقه:

المعروف أن كتاب البخاري أفقه، كما قال اليافعي[4]، بل إن البخاري كان له منهج مستقل في تدوين فقهه، فلم ينهج نهج الفقهاء في «فرز الأحكام الفقهية عن أصولها ولكنه ترجم بها للحديث، ولذا قالوا: فقه البخاري في تراجمه، وقد يعلق على الأحاديث أحياناً في عقبها بالرأي، ويدعم الحكم بمعلقات الصحابة والتابعين وأقوالهم الفقهية، وقد يكتفي

---

(١) ابن حجر - هدى الباري: ١٢.

(٢) انظر: ابن الصلاح - الصيانة: ٦٩-٧٠، النووي - شرح مسلم: ١/ ١٤.

(٣) ابن الصلاح - الصيانة: ٦٧.

(٤) اليافعي - مرآة الجنان: ٢/ ١٧٤.

بها تعبيراً عن رأيه»[1].

ولعل مسلماً اقتنع بعناية البخاري بالجانب الفقهي في صحيحه ورأى فيها غُنيةً - وإلاّ فإن مسلماً «كان عالماً بالحديث والفقه» كما قال ابن النديم[2] - ولما استلزم ذلك من البخاري أن يقطع متون الأحاديث على الأبواب، وألا يسوقها تامة، وكان يتصرف فيها بالمعنى، فقد صرف مسلم عنايته واهتمامه إلى ترتيب الأحاديث على الكتب والأبواب الفقهية من غير أن يمزجها بالفقه، وترك ذلك لدرس القارىء وفهمه، ومن غير أن يمزج الأحاديث بغيرها من الموقوفات والمقطوعات، وأن يجمع الأسانيد والمتون ويسوقها بألفاظها تامة محررة في أنسب المواطن لها، فيسهل على من أراد الاستنباط من الحديث النظر في وجوه اتفاق المتون واختلافها، ولهذا فقد اعتمد على صحيح مسلم مَنْ صنّف في الأحكام من المغاربة في نقل المتون، لهذه الأسباب المتقدمة[3].

٣- من حيث السهولة واليسر:

أما من حيث السهولة فيترجح كتاب مسلم لكونه أسهل تناولاً حيث جعل لكل حديث موضوعاً واحداً يليق به، وجمع فيه طرقه وأورد أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة، فصار استخراج الحديث منه ومعرفة طرقه المتعددة وألفاظه المختلفة سهلاً ميسوراً، بخلاف البخاري فإنه يورد تلك الوجوه في أبواب متفرقة، وكثير منها في غير الباب الذي يتبادر إلى الذهن أنه أولى به - لدقيقة يفهمها البخاري منه - فصار استخراج الحديث منه صعباً عسيراً، فضلاً عن معرفة طرقه المتعددة وألفاظه

---

(١) الدكتور الحسيني - البخاري محدثاً وفقيهاً: ١٦٥.

(٢) ابن النديم - الفهرست: ٢٨٦، وانظر سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٦٣.

(٣) انظر: ابن حجر - النكت على كتاب ابن الصلاح: ١/ ٢٨٣.

المختلفة، حتى إن كثيراً من الحفاظ المتأخرين نفوا رواية البخاري لأحاديث هي فيه لأنهم لم يجدوها في مظانها[1].

قال اليافعي: «وكتاب مسلم أحسن سياقاً للروايات»[2]، وقال الدكتور سزكين: «إنه يفوق كتاب البخاري في حسن السياقة»[3]، وقال شيخي الدكتور محمد الطاهر الجوابي - حفظه الله -: «وشهد لمسلم كثير من العلماء بامتيازه في جمع طرق الحديث وجودة السياق، والمحافظة على اللفظ، حتى قدموه على البخاري في هذه الناحية»[4]. وهذه الأمور بجملتها راجعة لحسن الصناعة الحديثية عند مسلم، والتي فاق فيها أستاذه، ولله در القائل:

تنازع قوم في البخاري ومسلم لدي فقالوا: أي ذين تقدم؟
فقلت: لقد فاق البخاري صحة كما فاق في حسن الصناعة مسلم[5]

وأختم هذا المبحث بما قال شيخي الدكتور محسن عبد الناظر - حفظه الله -: إن صحيحي الشيخين يمتاز كل منهما بجوانب مهمة، وإن الباحث عن الأحاديث صناعة وفقهاً في حاجة إلى كليهما، فهما يستجيبان لمطلبين مهمين للعالم الإسلامي معرفة الحديث أولاً، وتنزيله إلى الميدان

---

(١) انظر: ابن الصلاح - الصيانة: ٦٩-٧٠، النووي - شرح مسلم: ١/ ١٤- ١٥، ابن حجر - التهذيب: ١٠/ ١٢٧، وهدي الساري: ١٢، السيوطي - الديباج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٨٥/ب، الديوبندي - فتح الملهم: ١/ ٩٨.

(٢) اليافعي - مرآة الجنان: ٢/ ١٧٤.

(٣) سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٦٤.

(٤) الدكتور الجوابي - جهود المحدثين في نقد المتن: ١/ ١٦٦.

(٥) نقلاً عن الديوبندي - فتح الملهم: ١/ ٩٩.

العلمي ثانياً[1].

المبحث الرابع
العناية بالصحيح

لقد اعتنى العلماء المسلمون بالصحيحين عناية فائقة تمثلت في نواح شتّى منها: الاستخراج والاستدراك عليهما، والجمع بينهما والاختصار، والنقد، والرجال، والأطراف، والشرح. وأذكر جملة مما وقفت عليه من أسماء الكتب المصنفة في ذلك، وأقتصر على ما يخص صحيح مسلم إلاّ إذا كان الكتاب المصنف حول الصحيحين فأذكره، مرتباً ذلك حسب الفترات الزمنية لوفاة مصنفيها، ومحيلاً على من ذكرها:

أولاً: أما المستخرجات فمنها:

١- المسند الصحيح المستخرج على صحيح مسلم: محمد بن محمد بن رجاء النيسابوري (ت٢٨٦هـ)[2].

٢- المستخرج على صحيح مسلم: أحمد بن حمدان الحيري (ت٣١١هـ)[3].

٣- المستخرج على صحيح مسلم: يعقوب بن إسحاق (ت٣١٦هـ)[4] مطبوع.

---

(١) الدكتور عبد الناظر - دراسات جولدتسيهر في السنة ومكانتها العلمية: ٢/ ٨٥١.

(٢) ابن الصلاح - الصيانة: ٨٨، الذهبي - التذكرة: ٦٨٦، والسير: ١٢/ ٥٦٩.

(٣) ابن الصلاح - الصيانة: ٨٧، الذهبي - التذكرة: ٧٦٢، والسير: ١٢/ ٥٧٠.

(٤) ابن الصلاح - الصيانة: ٨٨، الذهبي - التذكرة: ٧٧٩، والسير: ١٢/ ٥٦٩- ٥٧٠، الزركلي - الأعلام: ٨/ ١٩٦.

٤- كتاب على صحيح مسلم - وهو مستخرج: موسى بن العباس الجويني النيسابوري (ت٣٢٣هـ)[١].

٥- مستخرج على صحيح مسلم: حسان بن محمد القرشي الفقيه (ت٣٤٤هـ)[٢].

٦- مستخرج على الصحيحين: محمد بن يعقوب ابن الأخرم (ت٣٤٤هـ)[٣].

٧- مستخرج على صحيح مسلم: أحمد بن محمد الشاركي (ت٣٥٠هـ)[٤].

٨- مستخرج على صحيح مسلم: محمد بن عبدالعزيز الزغوري (ت٣٥٩هـ)[٥].

٩- مستخرج على صحيح مسلم: حسين بن محمد الماسرجسي (ت٣٦٥هـ)[٦].

١٠- مستخرج على صحيح مسلم: عبدالله بن محمد ابن حيان

---

(١) السيوطي - التدريب: ١/١١١، الزركلي - الأعلام: ٧/٣٢٤.
(٢) ابن الصلاح - الصيانة: ٨٩، الذهبي - التذكرة: ٨٩٥، والسير: ١٢/٥٧٠، الزركلي - الأعلام: ٢/١٧٧.
(٣) السيوطي - التدريب: ١/١١١، الزركلي - الأعلام: ٧/١٤٥.
(٤) ابن الصلاح - الصيانة: ٨٨-٨٩، الذهبي - السير: ١٢/٥٧٠، الزركلي - الأعلام: ١/٢٠٨.
(٥) ابن الصلاح - الصيانة: ٧١.
(٦) الذهبي - السير: ١٢/٥٧٠، السيوطي - التدريب: ١/١١١، البغدادي - هدية العارفين: ١/٣٠٦.

(ت٣٦٩هـ)[١].

١١- مستخرج على صحيح مسلم: الحسن بن أحمد الشماخي (ت٣٧٢هـ)[٢].

١٢- المسند الصحيح على كتاب مسلم: محمد بن عبدالله الجوزقي (ت٣٨٨هـ)[٣].

١٣- مستخرج على الصحيحين: أحمد بن محمد البرقاني (ت٤٢٥هـ)[٤].

١٤- مستخرج على كتاب مسلم: أحمد بن عبدالله أبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)[٥].

١٥- المسند على الصحيحين: الحسن بن محمد الخلال (ت٤٣٥هـ)[٦].

ثانياً: أما الكتب التي استدركت على الصحيحين فهي كثيرة، وأشهرها وأكثرها تداولاً بين العلماء:

١- المستدرك على الصحيحين: محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، مطبوع.

---

(١) ابن الصلاح - الصيانة: ١٦٠، ابن العماد - الشذرات: ٣/ ٦٩.

(٢) الزركلي - الأعلام: ٢/ ١٧٩.

(٣) ابن الصلاح - الصيانة: ٨٩، الذهبي - التذكرة: ١٠١٣، والسير: ١٢/ ٥٧٨، الزركلي - الأعلام: ٦/ ٢٢٦.

(٤) الذهبي - السير: ١٧-٤٦٥.

(٥) ابن الصلاح - الصيانة: ٨٩، الذهبي - التذكرة: ١٠٩٧، والسير: ١٢/ ٥٧٠.

(٦) الزركلي - الأعلام: ٢/ ٢١٣.

٢- المستدرك على مستدرك الحاكم: محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، مطبوع بهامش مستدرك الحاكم.

٣- الإلزامات[١]: علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، مطبوع مع التتبع له أيضاً.

ثالثاً: أما الكتب التي جمعت بين الصحيحين فمنها:

١- الجمع بين الصحيحين: محمد بن عبدالله الجوزقي (ت٣٨٨هـ)، مخطوط[٢].

٢- الجمع بين الصحيحين: عمر بن علي اللّيثي (ت٤٦٦هـ)[٣].

٣- الجمع بين الصحيحين: محمد بن فتوح الحميدي (ت٤٨٨هـ)[٤]، مخطوط.

٤- الجمع بين الصحيحين: الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٠هـ)[٥].

٥- الجامع بين الصحيحين: عبيدالله بن الحسن ابن الحدّاد

---

(١) وهي ما ألزم به الشيخين من الأحاديث التي تركا إخراجها مع أنهما أخرجا في صحيحيهما أحاديث بمثل أسانيدها، وما ألزمهما به غير لازم، لأنهما لم يقصدا استيعاب جميع الأحاديث الصحاح وتجنّبا التطويل.

(٢) الزركلي - الأعلام: ٦/٢٢٦.

(٣) الذهبي - التذكرة: ١٢٣٤، الزركلي - الأعلام: ٥/٥٥ وفيه «مسند الصحيحين».

(٤) الزركلي - الأعلام: ٦/٣٢٧.

(٥) الزركلي - الأعلام: ٢/٢٥٩.

(ت٥١٧هـ)[١]، مخطوط.

٦- الجمع بين الصحيحين: عمر بن بدر الموصلي (ت٦٢٢هـ)[٢]، مخطوط.

٧- جامع الصحيحين: محمد فؤاد عبدالباقي (ت١٣٨٨هـ)[٣]، مخطوط.

رابعاً: أما المختصرات فمنها:

١- مختصر صحيح مسلم: محمد بن عبدالله بن تومرت (ت٥٢٤هـ)[٤]، مخطوط.

٢- مختصر صحيح مسلم: محمد بن شرف المرسي (ت٥٥٥هـ)[٥].

٣- مختصر صحيح مسلم: أحمد بن عمر القرطبي (ت٦٥٦هـ)[٦]، مخطوط.

٤- الجامع المعلم بمقاصد جامع مسلم: عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري (ت٦٥٦هـ)، مطبوع.

٥- مختصر صحيح مسلم: يحيى بن محمد ابن الكرماني

---

(١) الزركلي - الأعلام: ٤/١٩٣.
(٢) المصدر السابق: ٥/٤٢.
(٣) المصدر السابق: ٦/٣٣٣.
(٤) سزكين - تاريخ التراث: ١/٢٧١.
(٥) القنوجي - الحطة: ٢٠٦.
(٦) ابن فهد - ذيل طبقات الحفاظ: ٢١٦، التنبكتي - نيل الابتهاج: ١٥٨، سزكين - تاريخ التراث: ١/٢٧١ وسماه «تلخيص صحيح مسلم».

(ت٨٣٣هـ)[1].

٦- مختصر صحيح مسلم: إسماعيل بن عبدالله الإسكداري (ت١٠٨٢هـ)[2].

٧- اختصار صحيح مسلم: أحمد بن علي بن مشرف (ت١٢٨٥هـ)[3]، مخطوط.

٨- السراج الوهاج في اختصار صحيح مسلم بن الحجاج: محمد الطيب بن إسحاق الأنصاري (ت١٣٦٣هـ)[4].

خامساً: أما الكتب التي انتقدت الصحيح، والكتب التي أجابت عن ذلك فمنها:

١-الاستدارك والتتبع: علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) مطبوع مع الإلزامات له.

٢-جواب أبي مسعود الدمشقي الدارقطني عن استدراكاته: إبراهيم بن محمد الدمشقي (ت٤٠٠هـ)[5]، مخطوط.

٣- تقييد المهمل وتمييز المشكل: الحسين بن محمد الجياني الغساني

---

(١) الزركلي - الأعلام: ٤/ ٣٠، سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٧٢.
(٢) الزركلي - الأعلام: ١/ ٣١٨.
(٣) المصدر السابق: ١/ ١٨١.
(٤) المصدر السابق: ٦/ ١٧٩.
(٥) ابن الصلاح - الصيانة: ١٧٧ ونقل منه الدكتور موفق بن عبدالله، وقال الشيخ مقبل بن هادي: إنه مصور عن نسخة بتنه بالهند. انظر: الإلزامات والتتبع للدارقطني، بتحقيقه.

(ت٤٩٨هـ)[١]، مخطوط.

٤- غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة: يحيى بن علي الرشيد العطار (ت٦٦٢هـ)[٢]، مخطوط.

٥- السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين البخاري ومسلم في السند المعنعن: محمد بن عمر بن رشيد (ت٧٢١هـ)[٣]، مطبوع.

٦- الأحاديث المخرجة في الصحيحين التي تكلم فيها بضعف أو انقطاع: عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)[٤].

٧- البيان والتوضيح لمن خرج له في الصحيح وقد مس بضرب من التجريح: أحمد بن عبدالرحيم العراقي (ت٨٢٦هـ)[٥].

٨- مبهمات مسلم: أحمد بن إبراهيم سبط ابن العجمي (ت٨٨٤هـ)[٦].

---

(١) الزركلي - الأعلام: ٢/ ٢٥٥.

(٢) بروكلمان - تاريخ الأدب: ٣/ ١٨٢، وذكر له نسختين في برلين، الزركلي - الأعلام: ٨/ ١٥٩ وذكر له نسخة في الرباط.

(٣) طبع بتحقيق الشيخ الدكتور محمد الحبيب بلخوجة.

(٤) ابن فهد - ذيل طبقات الحفاظ: ٢٣١ وقال: إنه لم يبيضه لكونه ذهب من المسودة كراسان، وحاجي خليفة - الكشف: ٢/ ١٤٥٥ وسماه كتاب «ما ضعف من أحاديث الصحيحين والجواب عنها».

(٥) ابن فهد - ذيل طبقات الحفاظ: ٢٨٧، الزركلي - الأعلام: ١/ ١٤٨.

(٦) الزركلي - الأعلام: ١/ ١٨٨.

سادساً: أما الكتب التي اعتنت بالرجال فمنها:

١- تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم: محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)[١]، مخطوط.

٢- الجمع بين رجال الصحيحين: محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ)، مطبوع.

٣- رجال مسلم بن الحجاج: أحمد بن طاهر ابن عبادة (ت٥٣٢هـ)[٢].

٤- المعلم بأسماء شيوخ البخاري ومسلم: محمد بن إسماعيل بن خلفون (ت٦٣٦هـ)[٣]، مخطوط.

٥- رجال البخاري ومسلم: أحمد بن أحمد الهكاري (ت٧٦٣هـ)[٤]، مخطوط.

٦- أسماء رجال مسلم: عبدالله الطيب بن عبدالله بامخرمة (ت٩٤٧هـ)[٥].

٧- المطلب السامي في ضبط ما يشكل في الصحيحين من الأسامي: محمد بن أبي بكر الأشخر (ت٩٩١هـ)[٦]، مخطوط.

---

(١) الزركلي - الأعلام: ٦/ ٢٢٧.
(٢) المصدر السابق: ١/ ١٣٩.
(٣) المصدر السابق: ٦/ ٣٦.
(٤) المصدر السابق: ١/ ٩١.
(٥) المصدر السابق: ٤/ ٩٤.
(٦) فؤاد السيد - فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية، قسم مصطلح الحديث: ٢٩٦.

سابعاً: أما الكتب المؤلفة في أطراف الصحيحين فمنها:

١- أطراف الصحيحين: إبراهيم بن محمد الدمشقي (ت٤٠٠هـ)[١].

٢- أطراف الصحيحين: محمد بن خلف الواسطي (ت٤٠١هـ)[٢]، مخطوط.

٣- أطراف الصحيحين: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)[٣].

٤- أطراف الصحيحين: محمد فؤاد عبد الباقي (ت١٣٨٨هـ)[٤].

ثامناً: كتب الشروح وما إليها ومنها:

١- تفسير غريب ما في الصحيحين: محمد بن أبي نصر الحميدي (ت٤٨٨هـ)[٥]، مخطوط.

٢- شرح صحيح مسلم: محمد بن إسماعيل الأصفهاني (ت٥٢٠هـ)[٦].

٣- الإيجاز والبيان لشرح خطبة مسند مسلم: محمد بن أحمد التجيبي

---

(١) الذهبي - التذكرة: ١٦٠٨، ابن العماد الحنبلي - الشذرات: ٣/ ٧٢.
(٢) فؤاد السيد - فهرس المخطوطات المصورة: ١/ ٥٨.
(٣) ابن العماد الحنبلي - الشذرات: ٧/ ٢٧٢، حاجي خليفة - كشف الظنون: ١/ ١١٦، وانظر الدكتور الزعايري - ابن حجر ومقدمته هدي الساري: ١٦٢.
(٤) الزركلي - الأعلام: ٦/ ٣٣٣.
(٥) سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٧٥.
(٦) ابن قاضي شهبة - طبقات الشافعية: ١/ ٣٣٨-٣٣٩.

(ت٥٢٩هـ)[1] وورد باسم: «الإيجاز والبيان لشرح خطبة كتاب مسلم مع كتاب الإيمان» له نفسه.

٤- المفهم لشرح غريب مسلم: عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (ت٥٢٩هـ)[2].

٥- شرح الصحيحين: إسماعيل بن محمد قوام السنة (ت٥٣٥هـ)[3].

٦- المعلم بفوائد مسلم: محمد بن علي المازري (ت٥٣٦هـ)[4]، مطبوع.

٧- إكمال المعلم بفوائد مسلم: عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ)[5]، مخطوط.

٨- مشارق الأنوار في صحاح الآثار: عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ)[6]، مخطوط.

٩- الإفصاح عن معاني الصحاح: يحيى بن محمد بن هبيرة

---

(١) ابن خير - الفهرست: ١٩٦، ٢١٦.

(٢) الذهبي - التذكرة: ١٢٧٥، القنوجي - الحطة: ٢٠٥، الزركلي - الأعلام: ٣١/٤.

(٣) ابن العماد الحنبلي - الشذرات: ١٠٦/٤، القنوجي - الحطة: ٢٠٦، الزركلي - الأعلام: ٣٢٣/١.

(٤) بروكلمان - تاريخ الأدب: ٣/ ١٨٠-١٨١، سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٦٤، الزركلي - الأعلام: ٦/ ٢٧٧.

(٥) بروكلمان - تاريخ الأدب: ٣/ ١٨١، سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٦٥، الدكتور عون - الأبي وكتابه الإكمال.

(٦) فقد خصه للمشكلات الواقعة في الصحيحين والموطأ.

(ت٥٦٠هـ)[١] طبع قسم منه.

١٠- شرح مشكلات الصحيحين: إبراهيم بن يوسف بن قرقول (ت٥٦٩هـ)[٢]، مخطوط.

١١- كشف مشكل حديث الصحيحين: عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)[٣]، مخطوط.

١٢- الإعلام بفوائد مسلم: أحمد بن عتيق الذهبي (ت٦٠١هـ)[٤].

١٣- اقتباس السراج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: علي بن أحمد الواد آشي (ت٦٠٩هـ)[٥].

١٤- شرح صحيح مسلم: عبد الرحمن بن علي المصري (ت٦٢٤هـ)[٦].

١٥- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)[٧]، مطبوع.

---

(١) الزركلي - الأعلام: ٨/ ٢٧٥.
(٢) بروكلمان - تاريخ الأدب: ٣/ ١٨٤ ونسبه خطأ للقاضي عياض، وهو مستخرج من كتابه وترك المستخرج ما يتعلق بالموطأ، سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٧٥.
(٣) سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٧٥، ومنه نسخة في المكتبة الوطنية بتونس تتضمن المجلد الثاني رقمها ٧٦٤٨.
(٤) الزركلي - الأعلام: ١/ ١٦٧.
(٥) المصدر السابق: ٤/ ٢٥٦.
(٦) حاجي خليفة - الكشف: ١/ ٥٥٥، القنوجي - الحطة: ٢٠٥.
(٧) حققه وقَدَّم له د. موفق عبد الله.

١٦- المفصح الملهم والموضح الملهم لمعاني صحيح مسلم: محمد بن يحيى الأنصاري (ت٦٤٦هـ)[١] مخطوط.

١٧- تعليق على صحيح مسلم: محمد بن عباد الخلاطي (ت٦٥٢هـ)[٢].

١٨- شرح صحيح مسلم: يوسف بن قَزْأُغْلِي سبط ابن الجوزي (ت٦٥٤هـ)[٣].

١٩- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: أحمد بن عمر القرطبي (٦٥٦هـ)[٤]، مخطوط.

٢٠- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، مطبوع.

٢١- إكمال الإكمال على صحيح مسلم: محمد بن إبراهيم البقوري (ت٧٠٧هـ)[٥].

٢٢- مختصر شرح النووي على مسلم: عبدالله بن محمد الأنصاري (ت٧٢٤هـ)[٦]، مخطوط.

---

(١) سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٦٩.
(٢) القنوجي - الحطة: ٢٠٦ وأخطأ في ذكر وفاته، الزركلي - الأعلام: ٦/ ١٨٢.
(٣) حاجي خليفة - الكشف: ١/ ٥٥٨، القنوجي - الحطة: ٢٠٥.
(٤) بروكلمان - تاريخ الأدب: ٣/ ١٨١، الزركلي - الأعلام: ١/ ١٨٦، سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٦٦.
(٥) مخلوف - شجرة النور: ١/ ٢١١، الزركلي - الأعلام: ٥/ ٢٩٧، الدكتور عون - الأبي وكتابه الإكمال: ١٠٩.
(٦) بروكلمان - تاريخ الأدب: ٣/ ١٨٢، سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٦٨.

٢٣- شرح مختصر مسلم للمنذري: عثمان بن علي خطيب جبرين (ت٧٣٠)[١].

٢٤- شرح مسلم: عمر بن عبدالرحيم النابلسي (ت٧٣٤هـ)[٢].

٢٥- شرح مختصر صحيح مسلم للمنذري: عثمان بن عبدالملك الكردي (ت٧٣٨هـ)[٣].

٢٦- إكمال الإكمال على مسلم: عيسى بن مسعود الزواوي (ت٧٤٤هـ)[٤]، مخطوط.

٢٧- مشكل الصحيحين: خليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦١هـ)[٥]، مخطوط.

٢٨- شرح مختصر مسلم للمنذري: محمد بن أحمد الأسنوي (ت٧٦٣هـ)[٦].

٢٩- شرح مسلم: عبدالله بن محمد ابن المهندس (ت٧٦٩هـ)[٧]، مخطوط.

٣٠- شرح مسلم: محمد بن محمود البابرتي (ت٧٧٦هـ)[٨]،

(١) ابن حجر - الدر الكامنة: ٢/ ٤٤٤.
(٢) المصدر السابق: ٣/ ١٧٠.
(٣) حاجي خليفة - الكشف: ١/ ٥٥٨، القنوجي - الحطة: ٢٠٦.
(٤) القنوجي - الحطة: ٢٠٥، بروكلمان - تاريخ الأدب: ٣/ ١٨٢.
(٥) سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٧٥.
(٦) القنوجي - الحطة: ٢٠٦.
(٧) بروكلمان - تاريخ الأدب: ٣/ ١٨٢، سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٦٩.
(٨) سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٦٩.

مخطوط.

٣١- مختصر شرح مسلم للنووي: محمد بن يوسف القونوي (ت٧٨٦هـ)[١].

٣٢- إكمال إكمال المعلم: أبو القاسم الإدريسي السلاوي (ت في حدود ٨٠٠هـ)[٢].

٣٣- شرح زوائد مسلم على البخاري: عمر بن علي ابن الملقن (ت٨٠٤هـ)[٣]، مخطوط.

٣٤- إكمال إكمال المعلم: محمد بن خلفة الأبي (ت٨٢٧هـ)، مطبوع.

٣٥- فضل المنعم في شرح صحيح مسلم: محمد بن عطاالله الرازي (ت٨٢٩هـ)[٤]، مخطوط.

٣٦- شرح الجامع الصحيح لمسلم: يحيى بن محمد ابن الكرماني (ت٨٣٣هـ)[٥].

٣٧- شرح الجامع الصحيح لمسلم: أبو بكر بن محمد الحصني (ت٨٣٩هـ)[٦].

---

(١) حاجي خليفة - الكشف: ١/٥٥٨، القنوجي - الحطة: ٢٠٤.
(٢) التنبكتي - نيل الابتهاج: ٢٢٥، مخلوق - شجرة النور: ١/٢٥٠.
(٣) الزركلي - الأعلام: ٥/٥٧، سزكين - تاريخ التراث: ١/٢٧٦.
(٤) البغدادي - إيضاح المكنون: ١/٣٥٤، ٢/١٩٩، سزكين - تاريخ التراث: ١/٢٦٩.
(٥) البغدادي - هدية العارفين: ٢/٥٢٧.
(٦) القنوجي - الحطة: ٢٠٦، البغدادي - هدية العارفين: ١/٢٣٦.

٣٨- تحفة المنجد المفهم في غريب صحيح مسلم: مجهول المؤلف ومنه نسخة خطية كتبت سنة ٨١٦هـ[١].

٣٩- شرح صحيح مسلم: إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ)[٢]، مخطوط.

٤٠- النكت على شرح صحيح مسلم للنووي: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)[٣].

٤١- مكمل إكمال الإكمال: محمد بن يوسف السنوسي (ت٨٩٥هـ)، مطبوع.

٤٢- فتح المنعم على مسلم: يحيى بن محمد القباني (ت٩٠٠هـ)[٤].

٤٣- غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج: محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)[٥] مخطوط.

٤٤- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج: عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)[٦]، مطبوع.

---

(١) سزكين - تاريخ التراث: ٢٦٩/١ وفيه: قال سبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ) - في شرحه على مسلم - أنه مجهول المؤلف.

(٢) ابن فهد - ذيل طبقات الحفاظ: ٣١٤، بروكلمان - تاريخ الأدب: ١٨٢/٣.

(٣) ابن حجر - النكت على كتاب ابن الصلاح: ٣٥٤/١، وانظر الدكتور الزعايري - ابن حجر ومقدمته هدي الساري: ١٧٠/١.

(٤) البغدادي - هدية العارفين: ٥٢٩/٢، الزركلي - الأعلام: ١٦٨/٨.

(٥) سزكين - تاريخ التراث: ٢٧١/١.

(٦) له نسخ خطية ذكرها بروكلمان وسزكين وهناك أخرى في الوطنية بتونس رقمها: ١٨٢٠٩.

٤٥- منهاج الابتهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج: أحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ)[١].

٤٦- شرح خطبة مسلم: أحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ)[٢]، مخطوط.

٤٧- شرح مسلم: زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ)[٣].

٤٨- ختم صحيح مسلم: عبدالقادر النادمي (ت٩٢٧هـ)[٤]، مخطوط.

٤٩- شرح صحيح مسلم: علي بن محمد المنوفي (ت٩٣٩هـ)[٥].

٥٠- شرح صحيح مسلم: عبدالله الطيب بن عبدالله بامخرمة (ت٧٢٧هـ)[٦].

٥١- بغية القارىء والمتفهم في شرح صحيح مسلم: يحيى بن محمد السنباطي (أتمّ تأليفه سنة ٩٥٨هـ)[٧]، مخطوط.

٥٢- شرح مسلم: أحمد بن عبدالحق (توفي قبل ٢٦٢هـ)، مخطوط[٨].

---

(١) حاجي خليفة - الكشف: ١/٥٥٨، القنوجي - الحطة: ٢٠٦، وسماه (منهاج الديباج).
(٢) سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٧١.
(٣) القنوجي - الحطة: ٢٠٥، كحالة - معجم المؤلفين: ٤/ ١٣٢.
(٤) بروكلمان - تاريخ الأدب: ٣/ ١٨٣.
(٥) الزركلي - الأعلام: ٥/ ١١.
(٦) المصدر السابق: ٤/ ٩٤.
(٧) بروكلمان - تاريخ الأدب: ٣/ ١٨٣، سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٧٠.
(٨) سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٧٠.

٥٣- شرح مسلم: علي بن محمد القاري (ت١٠١٦هـ)[١].

٥٤- شرح صحيح مسلم: عبدالرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ)[٢]، مخطوط.

٥٥- عناية الملك المنعم في شرح صحيح مسلم: عبدالله بن محمد يوسف زاده، (ت١١٦٧هـ)[٣]، مخطوط.

٥٦- حاشية على صحيح مسلم: محمد بن عبدالهادي السندي (ت١١٣٨هـ) مطبوعة.

٥٧- حاشية شرح مسلم: علي بن أحمد السعيدي (كان يعيش سنة ١١٦٨هـ)[٤] مخطوطة.

٥٨- تعليق على صحيح مسلم: محمد التاودي بن محمد بن سودة (ت١٢٠٩هـ)[٥].

٥٩- وشي الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج: علي بن سليمان البجموعتي (ت١٣٠٦هـ) مطبوع.

٦٠- السراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج: صديق حسن خان القنوجي (ت١٣٠٧هـ).

٦١- فتح الملهم بشرح صحيح مسلم: شبير أحمد الديوبندي

---

(١) القنوجي - الحطة: ٢٠٦، الديوبندي - فتح الملهم: ١/ ١٠٠.
(٢) بروكلمان - تاريخ الأدب: ٣/ ١٨٣، سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٧٠.
(٣) بروكلمان - تاريخ الأدب: ٣/ ١٨٣، سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٧٠.
(٤) سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٧٠.
(٥) الزركلي - الأعلام: ٦/ ٦٢.

(ت١٣٣٩هـ) مطبوع.

٦٢- فتح المنعم شرح صحيح مسلم: موسى شاهين لاشين (ما زال حياً)، طبع منه أجزاء.

ومن شروحه بغير العربية:

٦٣- منبع العلم: نور الحق بن عبدالحق الدهلوي (ت١٠٧٣هـ) بالفارسية[١].

٦٤- المطر الثجاج على صحيح مسلم بن الحجاج: ولي الله الفرخ أبادي بالفارسية[٢].

٦٥- شرح صحيح مسلم: مولوي وحيد الزمان. طبع مع ترجمة الصحيح إلى الهندستانية[٣].

٦٦- شرح صحيح مسلم: عبدالعزيز غلام رسول. طبع مع ترجمة إلى لغة البنجاب[٤].

---

(١) البغدادي - إيضاح المكنون: ١/ ٣٥٤، القنوجي - الحطة: ٢٠٦، بروكلمان - تاريخ الأدب: ٣/ ١٨٣، سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٧٠.

(٢) القنوجي - الحطة: ٢٠٦.

(٣) بروكلمان - تاريخ الأدب: ٣/ ١٨٣، سزكين - تاريخ التراث: ١/ ٢٧٠.

(٤) المصدرين السابقين: ٣/ ١٨٣، ١/ ٢٧٠.

الباب الثاني
منهجه في علوم السند



عني مسلم في صحيحه عناية فائقة بالفنون الإسنادية وأولاها اهتماماً كبيراً، فعدّد الشيوخ والطرق، وتفنن في إيراد الأسانيد، فجمع بينها في السياق، وتحرز في الانتقال والتحول بينها في الحديث الواحد، وذكر اختلاف الرواة واتفاقهم، وجمع أحاديث المسألة في مكان واحد، وأبان عن قيمتها النقدية، وأشار إلى علل الروايات، وغير ذلك من الدقائق والنفائس المهمة في صنعة الإسناد الذي اختص كتابه بالتفوق والامتياز فيها، حتى قال النووي: «وعلى الجملة فلا نظير لكتابه في هذه الدقائق وصنعة الإسناد[1]. وقرر أن كتاب البخاري وإن كان أصح وأجلّ وأكثر فوائد في الأحكام والمعاني «فكتاب مسلم يمتاز بزوائد من صنعة الإسناد»[2].

وقال الأبي: اختص مسلم بلطائف من صنعة الإسناد[3].

فما هو الإسناد؟ وما معنى صنعته؟

الإسناد: نسبة الحديث إلى قائله وإضافته إليه، فهو «حكاية طريق المتن»[4] الذي جاء به. والسند: المعتمد[5]، وسند الحديث رجاله الذين رووه، وسمّوا سنداً لاعتماده عليهم. وقد يطلق أحد هذين اللّفظين على

---

(١) النووي - تهذيب الأسماء: ٢/ ٩٠.
(٢) النووي - شرح مسلم: ١/ ١٥١.
(٣) الأبي - إكمال إكمال المعلم: ١/ ٥٠.
(٤) زكريا الأنصاري - فتح الباقي: ١/ ١٣.
(٥) انظر: الزاوي - ترتيب القاموس: ٢/ ٦٢٦.

الآخر ويشتركان في المعنى، فيراد بهما رجال الحديث أنفسهم.

وصنعة الإسناد: جمع طرق الحديث وسبرها، وكيفية إخراجها، والتفنن في سياقها، مع ما يشير إليه ذلك من دقائق علم الإسناد ومراتب الرواة، وبيان القيمة النقدية لتلك الطرق، وما يتبع ذلك من الفوائد الإسنادية الأخرى كعلوم الرواة من الجرح والتعديل، والأسماء والكنى... وغير ذلك[1].

فكيف كان منهج مسلم في هذه الصنعة؟ وما السنن الذي سار عليها فيها؟

وهذا الباب يكشف إن شاء الله عن المنهج النقدي في صناعة الإسناد عند مسلم والسنن التي سار عليه فيها. ومن أجل ذلك قسمت هذا الباب إلى:

الفصل الأول: منهجه في عرض أسانيده، ورواية أحاديثه.

الفصل الثاني: مقاصده من تعداد الأسانيد والمتون.

الفصل الثالث: منهجه في علوم السند من حيث الاتصال.

الفصل الرابع: منهجه في علوم السند من حيث الانفصال.

---

(١) انظر: د. عتر - الترمذي والموازنة: ٧٠.

الفصل الأول

منهجه في عرض أسانيده ورواية أحاديثه

نهج المحدثون - ممن سبق مسلماً - على إيراد الأحاديث بأسانيدها، وجعلوا الإسناد من الدين، وشددوا النكير على من يورد الأحاديث من غير أسانيد لأن ذلك مدعاة إلى التزيّد والكذب على رسول الله ﷺ(١).

وسار مسلم على هذا المنهج فأورد أحاديث كتابه بأسانيدها، وتفنّن في عرضها، ويمكن حصر منهجه في ذلك بالطرق التالية:

١- أن يفرد كل إسناد مع متنه بالرواية.

٢- أن يعدّد أسانيد الحديث ويجمعها في قالب إسناد واحد ويسوق المتن عقبها.

٣- أن يعدّد أسانيد الحديث ويذكر المتن عقب الإسناد الأول ويحيل عليه.

الطريقة الأولى: إفراد كل إسناد مع متنه بالرواية:

وذلك بأن يروي مسلم الحديث بأسانيد متعددة، ويلحق كل إسناد بلفظ المتن الذي روي به. فيذكر المتن من جديد مع كل إسناد، إما لزيادة ألفاظ فيه، وإما لاختلاف بين الرواة في سياقه، وإما لعلة في الحديث، أو لغير ذلك. ومن أمثلته:

---

(١) انظر: مسلم - الصحيح: ١/ ١٥ من المقدمة.

حدثنا قتيبة بن سعيد، عن مالك بن أنس، فيما قرأ عليه، عن نافع، عن عبدالله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال وهو على المنبر وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسألة: «اليد العليا خير من اليد السفلى. واليد العليا المنفقة. والسفلى السائلة».

حدثنا محمد بن بشار، ومحمد بن حاتم وأحمد بن عبدة، جميعاً عن يحيى القطان، قال ابن بشار: حدثنا يحيى، حدثنا عمرو بن عثمان، قال: سمعت موسى بن طلحة يحدث، أن حكيم بن حزام حدثه، أن رسول الله ﷺ قال: «أفضل الصدقة (أو خير الصدقة) عن ظهر غنى، واليد العليا خير من السفلى وابدأ بمن تعول».

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، قالا: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن عروة بن الزبير وسعيد، عن حكيم بن حزام، قال: سألت رسول الله ﷺ فأعطاني، ثم سألته فأعطاني، ثم سألته فأعطاني، ثم قال: «إن هذا المال خضرة حلوة. فمن أخذه بطيب نفس بورك له فيه. ومن أخذه بإشراف نفس لم يُبارَكْ له فيه. وكان كالذي يأكل ولا يشبع. واليد العليا خير من اليد السفلى».

حدثنا نصر بن علي الجهضمي وزهير بن حرب وعبد بن حميد قالوا: حدثنا عمر بن يونس، حدثنا عكرمة بن عمار، حدثنا شداد قال: سمعت أبا أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «يا ابن آدم إنك إن تبذل الفضل خير لك. وإن تمسكه شر لك. ولا تلام على كفاف. وابدأ بمن تعول، واليد العليا خير من اليد السفلى»[1].

---

(١) مسلم - الصحيح: ٧١٨-٧١٧/٢ كتاب الزكاة، باب إن اليد العليا خير من اليد السفلى...

فذكر مسلم كل إسناد من الأسانيد الأربعة مع متنه لزيادة ألفاظ في كل متن، ولاختلاف الرواة في سياق الحديث، والشواهد على ذلك كثيرة[1].

ومما أورده لبيان العلة في الحديث ما جاء في كتاب الصيام - باب جواز الصوم في الفطر في شهر رمضان للمسافر، من حديث الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: كنّا نغزو مع رسول الله ﷺ في رمضان فمنّا الصائم ومنّا المفطر. فلا يجد الصائم على المفطر. ولا المفطر على الصائم. يرون أن من وجد قوةً فصام فإن ذلك حسن. ويرون أن من وجد ضعفاً فأفطر فإن ذلك حسن.

والعلة فيه قوله: يرون أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن، ويرون أن من وجد ضعفاً فأفطر فإن ذلك حسن. فإن هذه الزيادة تفرّد بها الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد، ولم تأت في رواية أحد من أصحاب أبي نضرة عن أبي سعيد كما هو واضح من الأحاديث التالية التي ساقها مسلم في المسألة.

قال مسلم: حدثنا هداب بن خالد، حدثنا همام بن يحيى، حدثنا قتادة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: غزونا مع رسول الله ﷺ لست عشرة مضت من رمضان فمنّا من صام ومنّا من أفطر. فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم.

حدثنا محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي، حدثنا يحيى بن سعيد التيمي، ح وحدثنا محمد بن المثنى، حدثنا ابن مهدي، حدثنا شعبة، وقال ابن

---

(١) انظر: مسلم - الصحيح: ٢/٨١٨ كتاب الصيام، باب استحباب ثلاثة أيام من الشهر، ٤/٢١٥٨ كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب انشقاق القمر.

المثنى: حدثنا أبو عامر، حدثنا هشام، وقال ابن المثنى: حدثنا سالم بن نوح، حدثنا عمر - يعني ابن عامر -، ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا محمد بن بشر عن سعيد كلهم عن قتادة بهذا الإسناد نحو حديث همام.

غير أن في حديث التيمي وعمر بن عامر وهشام: لثمان عشرة خلت، وفي حديث سعيد: في اثنتي عشرة، وشعبة: لسبع عشرة أو تسع عشرة.

حدثنا نصر بن علي الجهضمي، حدثنا بشر - يعني ابن مفضل -، عن أبي مسلمة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد - رضي الله عنه - قال: كنّا نسافر مع رسول الله ﷺ فما يُعَابُ على الصائم صومه ولا على المفطر إفطاره.

حدثني عمرو الناقد، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: كنّا نغزو مع رسول الله ﷺ في رمضان فمنّا الصائم ومنّا المفطر، فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم. يرون أن من وجد قوة فصام فذلك حسن، ويرون أن من وجد ضعفاً فأفطر فذلك حسن.

حدثنا سعيد بن عمرو الأشعثي وسهل بن عثمان وسويد بن سعيد وحسين بن حريث كلهم عن مروان، قال سعيد: أخبرنا مروان بن معاوية، عن عاصم، قال: سمعت أبا نضرة يحدث عن أبي سعيد الخدري وجابر بن عبدالله - رضي الله عنهم - قال: قالا: سافرنا مع رسول الله ﷺ فيصوم الصائم ويفطر المفطر فلا يعيب بعضهم على بعض.

حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا أبو خيثمة، عن حميد، قال: سئل أنس - رضي الله عنه - عن صوم رمضان في السفر؟ فقال: سافرنا مع رسول الله ﷺ في رمضان فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم[1].

فقد أورد مسلم الحديث من خمس طرق عن أبي نضرة عن أبي سعيد وليس فيها تلك الزيادة. ثم أورده من طريق الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد وفيه الزيادة، ثم أورده من طريق آخر عن أبي نضرة عن أبي سعيد بدون تلك الزيادة مشيراً إلى أن هذه الزيادة غير محفوظة من حديث أبي نضرة عن أبي سعيد وكأنها من قول الجريري نفسه، أراد أن يفسر بها صنيعهم في عدم إعابة الصائم على المفطر أو المفطر على الصائم. بل أشار مسلم إلى أنها غير محفوظة من حديث غيره، فقد ختم هذه الأحاديث بإيراده من طريق أنس - رضي الله عنه - وليس فيه الزيادة، مما يؤكد أنها من قول الجريري.

وهذا الصنيع من مسلم يتسق مع منهجه في تقديم الروايات التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى، وتأخير ما فيه علّة، كما سيأتي بسطه.

الطريقة الثانية: تعداد أسانيد الحديث وجمعها في قالب إسناد واحد، وسياقة المتن عقبها:

وذلك بأن يجمع مسلم الأسانيد المتعدّدة للحديث ويسوقها في قالب إسناد واحد، إما بالعطف بين الشيوخ وإما بالتحويل بين الأسانيد وإما

---

(١) مسلم - الصحيح: ٢/٧٨٦-٧٨٧. كتاب الصيام - باب جواز الصوم والفطر..

بهما معاً.

١- العطف بين الشيوخ:

بأن يروي الحديث الواحد عن شيخين من شيوخه أو أكثر ويجمع بينهم في سياق واحد عاطفاً بينهم بالواو في حالتي الاتفاق في السند والمتن، والاختلاف فيهما.

أ- العطف بين الشيوخ عند الاتفاق في المتن مثاله:

حدثنا عبدالله بن مسلمة بن قعنب وقتيبة بن سعيد قالا: حدثنا المغيرة وهو الحزامي، عن أبي الزناد، عن الأعرج عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «الصيام جنّة»[١].

فشيخاه في هذا الحديث كلاهما ثقة واتفقا في اللفظ فساق المتن من غير تعيين لأحدهما - والأمثلة على ذلك كثيرة[٢] -.

وأحياناً يعيّن صاحب اللّفظ مع اتفاقهم فيه، مثاله:

حدثنا قتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد وزهير بن حرب وابن نمير كلهم عن ابن عيينة واللّفظ لزهير، قال: حدثنا سفيان - وهو ابن عيينة - عن ابن المنكدر، سمع عروة بن الزبير يقول: حدثتني عائشة أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ فقال: «ائذنوا له. فبئس ابن العشيرة، أو بئس رجل العشيرة». فلما دخل عليه ألان له القول قالت

---

(١) مسلم - الصحيح: ٨٠٦/٢ كتاب الصيام - باب فضل الصيام.

(٢) انظر: مسلم - الصحيح: ١٢٦٢/٣ كتاب الجهاد والسير - باب كراهة تمنّي لقاء العدوّ، ١٨٧٩/٤ كتاب فضائل الصحابة - باب من فضائل طلحة والزبير.

عائشة: فقلت: يا رسول الله! قلت له الذي قلت ثم ألنتَ له القول؟ قال: «يا عائشة إن شرَّ الناس منزلة عند الله يوم القيامة من ودعه الناس، أو تركه الناس اتقاء فحشه»[1]. وأمثلته كثيرة[2].

ب- العطف بين الشيوخ عند الاختلاف في المتن، مثاله:

حدثنا زهير بن حرب ومحمد بن المثنى وعبيدالله بن سعيد قالوا: حدثنا يحيى - يعنون ابن سعيد -، عن عبيدالله، أخبرني نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٦﴾ [المطففين]، قال: «يقوم أحدهم في رشحه إلى أنصاف أذنيه».

وفي رواية ابن المثنى قال: «يقوم الناس»، لم يذكر «يوم»[3].

فعند الاتفاق يورد الرواية المتفق عليها ويكتفي بذلك، وعند الاختلاف يوردها ويبيّن ما ينفرد به كل راو عن الآخر، وأمثلته كثيرة[4].

جـ- العطف بين الشيوخ عند الاختلاف في السند دون المتن، كقوله:

حدثنا يحيى بن يحيى وأبو كريب وابن نمير واتفقوا في اللفظ، قال يحيى: أخبرنا أبو معاوية وقال ابن نمير: حدثنا أبي، وقال أبو كريب:

---

(١) مسلم - الصحيح: ٤/٢٠٠٢ كتاب البر والصلة والآداب - باب مداراة من يتقي فحشه.

(٢) انظر المصدر السابق: ٤/٢٠٣٤ كتاب البر والصلة والآداب - باب إذا أثنى على الصالح فهي بشرى ولا تضره.

(٣) مسلم - الصحيح: ٤/٢١٩٥ كتاب الجنة وصفة نعيمها - باب صفة يوم القيامة.

(٤) انظر: المصدر السابق: ٤/٢٠٠٢ كتاب السلام - باب وقت انقضاء الصوم -..

حدثنا أبو أسامة، جميعاً عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عاصم بن عمرو، عن عمر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أقبل الليل وأدبر النهار وغابت الشمس فقد أفطر الصائم»[1].

فاتفق شيوخ مسلم الثلاثة في شيخ شيوخهم وهو هشام واختلفوا في شيوخهم عنه، فجمع مسلم بينهم في نسق جميل وعطف رائع واختصار بديع.

٢- التحويل بين الأسانيد:

بأن يجمع مسلم الأسانيد المتعددة للحديث الواحد ويخرجها في قالب إسناد واحد عاطفاً بين هذه الأسانيد على نقطة الالتقاء بينها، مستعملاً في ذلك الحاء المهملة (ح) للدلالة على الانتقال والتحوّل من إسناد إلى آخر[2]، وله في ذلك مسالك:

أ- التحويلة الواحدة في الإسناد، كقوله:

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا غندر، عن شعبة، ح وحدثنا محمد بن المثنى وابن بشار قالا: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن الحكم، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه قال: «نُصرت بالصبا، وأُهلكتْ عاد بالدّبور»[3].

وإذا كان اللفظ لواحد بعينه نص على ذلك، كقوله:

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ٢٧٢ كتاب الصيام - باب وقت انقضاء الصوم -...

(٢) انظر: النووي - شرح مسلم: ١/ ٣٨، الديوبندي - فتح الملهم: ١/ ٨٥.

(٣) مسلم - الصحيح: ٢/ ٦١٧ كتاب صلاة الاستسقاء - باب في ريح الصبا والدبور.

حدثنا عبيدالله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، ح، وحدثنا محمد بن المثنى وابن بشار واللّفظ لابن المثنى، قالا: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة: وأُتي النبي ﷺ بلحم بقر فقيل: هذا ما تصدق به على بريرة، فقال: «هو لها صدقة ولنا هدية»[١].

وإذا كان بين الرواة اختلاف في السند أبان عنه، ومن أمثلته قوله:

وحدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، ح، وحدثني هارون بن سعيد الأيلي، حدثنا ابن وهب، حدثني عمرو بن الحارث (في رواية أبي الطاهر) أن أبا علي الهمداني حدثه، (وفي رواية هارون) أن ثمامة بن شفي حدثه قال: كنّا مع فضالة بن عبيد بأرض الروم برودس فتوفي صاحب لنا فأمر فضالة بن عبيد بقبره فسوّي ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها[٢].

ومثله إذا كان بينهم اختلاف في المتن فإنه يبيّنه ويفصح عنه أيضاً، كقوله:

حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث، ح، حدثنا محمد بن رمح، أخبرنا اللّيث، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة أنها قالت: اختصم سعد بن أبي وقاص، وعبد بن زمعة في غلام، فقال سعد: هذا يا رسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إليّ أنه ابنه انظر شبهه، وقال عبد بن زمعة: هذا أخي يا رسول الله ولد على فراش أبي من وليدته. فنظر رسول الله ﷺ إلى شبهه فرأى شبهاً بيّناً بعتبة فقال: هو

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ٧٥٥ كتاب الزكاة، باب إباحة الهدية للنبي ﷺ.

(٢) المصدر السابق: ٢/ ٦٦٦ كتاب الجنائز - باب الأمر بتسوية القبور.

لك يا عبد، الولد للفراش وللعاهر الحجر، واحتجبي منه يا سودة بنت زمعة، قالت: فلم ير سودة قط[1].

ولم يذكر محمد بن رمح قوله: يا عبد.

بل لشدة عناية مسلم وتحرّيه ينص على المقاربة في اللفظ، فبعد أن ساق حديثاً بهذه الطريقة السابقة قال: هذا حديث أبي حازم وحديث يعقوب يقاربه في اللفظ[2].

ب- التحويلة المتعددة في الإسناد، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، فمثال التحويلتين:

وحدثنا محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي، حدثنا ابن علية وحماد بن زيد ح وحدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا حماد بن زيد ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب واللّفظ لهما قالا: حدثنا إسماعيل بن علية، عن أيوب، عن محمد، عن عبيدة، عن علي قال: ذكر الخوارج فقال: فيهم رجل مخدج اليد أو مؤدن أو مثدون اليد، لولا أن تبطروا لحدثتكم بما وعد الله الذين يقاتلونهم على لسان محمد ﷺ، قال: قلت: آنت سمعته من محمد ﷺ؟ قال: إي ورب الكعبة، أي ورب الكعبة، إي ورب الكعبة[3].

ومثال الثلاث تحويلات:

حدثنا يحيى بن أيوب، حدثنا هشيم، ح وحدثنا ابن نمير، حدثنا

---

(١) مسلم - الصحيح: ٢/ ١٠٨٠ كتاب الرضاع - باب الولد للفراش، وتوق الشبهات.

(٢) المصدر السابق: ٢/ ١٠٤٠ - ١٠٤١ كتاب النكاح - باب الصداق.

(٣) مسلم - الصحيح: ٢/ ٧٤٧ كتاب الزكاة - باب التحريض على قتل الخوارج.

وكيع ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو خالد الأحمر ح وحدثنا محمد بن المثنى، حدثنا يحيى - وهو القطان -، عن عبدالحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب، عن مرثد بن عبدالله اليزني، عن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أحق الشروط أن يوفّى به ما استحللتم به الفروج»[1].

بل إن مسلماً لتمكنه من منهجه في عرض أسانيده، وبراعته في ذلك جمع بين سبع تحويلات في قالب إسناد واحد مما يصوّر المجهود الكبير والعناء الضخم الذي بذله في جمع نصوصه وإخراجها بهذا المنهج المجوّد الذي يصوّر لنا عناية مسلم بصناعة الإسناد ونبوغه فيها. ومن أمثلة ذلك:

وحدثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن رمح واللّيث سعد ح وحدثنا شيبان بن فروخ، حدثنا جرير بن حازم ح وحدثنا أبو الربيع وأبو كامل قالا: حدثنا حماد، حدثنا أيوب ح وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، حدثنا عبيدالله ح وحدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبدالوهاب قال: سمعت يحيى بن سعيد ح وحدثني إسحاق بن منصور، أخبرنا عبدالرزاق، عن ابن جريج، أخبرني إسماعيل بن أمية ح وحدثنا هارون بن سعيد الأيلي، حدثنا ابن وهب، أخبرني أسامة ح وحدثنا محمد بن رافع، حدثنا ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب. كل هؤلاء عن نافع عن ابن عمر بمعنى حديث مالك عن نافع[2].

---

(١) المصدر السابق: ٢/١٠٣٥-١٠٣٦ كتاب النكاح - باب الوفاء بالشروط في النكاح.

(٢) مسلم - الصحيح: ٢/١١٣٩ كتاب العتق.

٣- الجمع بين العطف بين الشيخ والتحويل في الأسانيد، ومن أمثلة ذلك:

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب قالا: حدثنا ابن عيينة ح وحدثنا يحيى بن أيوب، وقتيبة وابن حجر قالوا: حدثنا إسماعيل بن جعفر ح وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، حدثنا سفيان بن سعيد ح وحدثنا ابن المثنى، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة ح وحدثنا ابن المثنى قال: حدثنا عبدالوهاب، حدثنا عبيدالله ح وحدثنا ابن رافع، حدثنا ابن أبي فديك، أخبرنا الضحاك - يعني ابن عثمان - كل هؤلاء عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ بمثله، غير أن الثقفي ليس في حديثه إلّا البيع ولم يذكر الهبة[١].

فقد ساق مسلم الحديث في أول السند عن شيخين له، وفي التحويلة الأولى عن ثلاثة شيوخ، فجمع بين العطف بين الشيوخ والتحويل في الأسانيد، فها هنا خمس تحويلات.

الطريقة الثالثة: تعداد الأسانيد وذكر المتن عقب الإسناد الأول والإحالة عليه:

فيذكر مسلم أولاً الإسناد والمتن تاماً ثم يذكر إسناداً آخر أو أسانيد أخر ويعطفها على الأول مبيّناً ما فيها من تفاوت وما بينها من اختلاف، وله في ذلك مسلكان:

أ- أن يورد إسناداً تاماً ويعطف به بقوله: مثله، نحوه، وساق الحديث، واقتص الحديث، إلى غير ذلك من الألفاظ، ومن أمثلته:

---

(١) المصدر السابق: ٢/١١٤٥ كتاب العتق - باب النهي عن بيع الولاء وهبته.

١- حدثني محمد بن المثنى، حدثنا عبدالرحمن، عن سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر، وابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «المؤمن يأكل في معى واحد. والكافر يأكل في سبعة أمعاء».

وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، حدثنا سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر عن النبي ﷺ بمثله، ولم يذكر ابن عمر(١).

٢- حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا ابن أبي عدي وعبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، أن النبي ﷺ كان لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلّا في الاستسقاء حتى يرى بياض إبطيه. غير أن عبد الأعلى قال: بياض إبطه أو بياض إبطيه.

وحدثنا ابن المثنى، حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، أن أنس بن مالك حدثهم عن النبي ﷺ نحوه(٢).

٣- وحدثني علي بن حجر، حدثنا إسماعيل بن جعفر، حدثنا محمد بن عمرو بن حلحلة، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ جمع عليه ثيابه ثم خرج إلى الصلاة فأتي بهدية خبز ولحم فأكل ثلاث لقم ثم صلى بالناس وما مسّ ماء.

وحدثنا أبو كريب، حدثنا أبو أسامة، عن الوليد بن كثير، حدثنا محمد بن عمرو بن عطاء قال: كنت مع ابن عباس. وساق الحديث بمعنى حديث ابن حلحلة، وفيه أن ابن عباس شهد ذلك مع النبي ﷺ

---

(١) مسلم - الصحيح: ١٦٣١/٣ كتاب الأشربة - باب المؤمن يأكل في معى واحد...

(٢) المصدر السابق: ٦١٢/٢ كتاب الاستسقاء - باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء.

وقال: صلّى. ولم يقل: بالناس[1].

٤- وحدثني محمد بن رافع، حدثنا شبابة، حدثني ورقاء، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «تحاجّت النار والجنة، فقالت النار: أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين. وقالت الجنة: فمالي لا يدخلني إلاّ ضعفاء الناس وسقطهم وعجزهم. فقال الله للجنة: أنت رحمتي أرحم بك من أشاء من عبادي، وقال للنار: أنت عذابي أعذب بك من أشاء من عبادي، ولكل واحدة منكم ملؤها. فأما النار فلا تمتلىء، فيضع قدمه عليها فتقول: قط، قط، فهنالك تمتلىء ويزوى بعضها إلى بعض».

حدثنا عبدالله بن عون الهلالي، حدثنا أبو سفيان - يعني محمد بن حميد -، عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «احتجت الجنة والنار».

واقتص الحديث بمعنى حديث أبي الزناد[2].

ب- أن يورد إسناداً مختصراً إلى نقطة الالتقاء مع الإسناد الأول ويعطف عليه بقوله بهذا الإسناد، أو بهذا الإسناد مثله، أو نحوه، أو زاد في الحديث. . .، إلى غير ذلك من الألفاظ، ومن أمثلة ذلك:

١- حدثنا عثمان بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم كلاهما عن جرير قال عثمان: حدثنا جرير، عن حصين بن عبدالرحمن، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر بن عبدالله، أن النبي ﷺ كان يخطب قائماً يوم الجمعة

---

(١) المصدر السابق: ١/ ٢٧٥ كتاب الحيض - باب نسخ الوضوء مما مسّت النار.

(٢) مسلم - الصحيح: ٤/ ٢١٨٦، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء.

فجاءت عِيرٌ من الشام فانفتل الناس إليها حتى لم يبق إلّا اثنا عشر رجلاً، فنزلت هذه الآية التي في الجمعة ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا ۚ (١١)﴾ [الجمعة].

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبدالله بن إدريس، عن حصين بهذا الإسناد قال: ورسول الله ﷺ يخطب. ولم يقل قائماً[١].

٢- وحدثنا يحيى بن يحيى ومحمد بن رمح قالا: أخبرنا الليث ح وحدثنا قتيبة، حدثنا ليث، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير وعمرة بنت عبدالرحمن أن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يهدي من المدينة فأفتل قلائد هدية ثم لا يجتنب شيئاً مما يجتنب المحرم.

وحدثنيه حرملة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب بهذا الإسناد مثله[٢].

٣- حدثنا قتيبة بن سعيد، عن مالك بن أنس فيما قرىء عليه، عن ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد اللّيثي، عن أبي سعيد الخدري أن ناساً من الأنصار سألوا رسول الله ﷺ فأعطاهم، ثم سألوه فأعطاهم، حتى إذا نفد ما عنده قال: «ما يكن عندي من خير فلن أدخره عنكم، ومن يستعفف يعفه الله، ومن يستغن يغنه الله، ومن يصبر يصبّره الله، وما أعطي أحد من عطاء خيراً وأوسع من الصبر».

حدثنا عبد بن حميد، أخبرنا عبدالرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري

---

(١) مسلم - الصحيح: ٥٩٠/٢ كتاب الجمعة - باب قوله تعالى: ﴿وإذا رأوا تجارة...﴾.

(٢) المصدر السابق: ٩٥٧/٢ كتاب الحج - باب استحباب بعث الهدي...

بهذا الإسناد نحوه[1].

٤- حدثنا أبو كريب، حدثنا أبو أسامة، عن هشام، عن أبيه، قال: مرّ هشام بن حزام على أناس من الأنباط بالشام قد أقيموا في الشمس. فقال ما شأنهم؟ قالوا: حبسوا في الجزية. فقال هشام: أشهد لَسمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إن الله يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا».

حدثنا أبو كريب، حدثنا وكيع وأبو معاوية ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا جرير كلهم عن هشام بهذا الإسناد، وزاد في حديث جرير، قال: وأميرهم يومئذ عمير بن سعد على فلسطين، فدخل عليه فحدثه فأمر بهم فخلّوا[2].

ومن الأمثلة الرائعة والشواهد القوية على تمكن مسلم من منهجه النقدي في عرض أسانيده وتفننه في ذلك قوله:

حدثنا زهير بن حرب، حدثنا جرير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مولود إلاّ يُولَدُ على الفطرة فأبواه يهوّدانه وينصّرانه ويشرّكانه» فقال رجل: يا رسول الله، أرأيت لو مات قبل ذلك؟ قال: «الله أعلم بما كانوا عاملين».

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالا: حدثنا أبو معاوية ح وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، كلاهما عن الأعمش بهذا الإسناد.

وفي حديث ابن نمير: «ما من مولود يولد إلاّ وهو على الملة».

---

(١) المصدر السابق: ٢/٧٢٩ كتاب الزكاة - باب فضل التعفف والصبر.

(٢) مسلم - الصحيح: ٤/٢٠١٨ كتاب البر والصلة والآداب - باب الوعيد الشديد لمن عذّب الناس بغير حق.

وفي رواية أبي بكر، عن أبي معاوية: «إلّا على هذه الملة حتى يبين عنه لسانه».

وفي رواية أبي كريب، عن معاوية: «ليس من مولود يولد إلّا على هذه الفطرة حتى يعبّر عنه لسانه»[1].

وهذا من الدلائل القوية على تيقظه وانتباهه في تحمّل مروياته ودقة تمييزه بينها وحسن عرضه وبراعة نقده لها، فقد جاء بالإسناد الأول مع متنه ثم أتبعه بإسنادين في قالب إسناد واحد، - الإسناد الأول جمع فيه بين شيخين له - وعطف بين الإسناد الثاني والأول باستعمال التحويلة ح وأورد الإسنادين إلى نقطة الالتقاء مع الإسناد الأول، وأحال عليه قائلاً: بهذا الإسناد - فقط لاتفاقهم بالسند دون المتن. ثم فصّل الخلاف بينهم في المتن، فذكر لفظ ابن نمير، ثم ذكر لفظ شيخيه - أبو بكر وأبو كريب - ولما كانت روايتهما عن نفس الشيخ - أبو معاوية - إلّا أن لفظيهما مختلف أبان مسلم عن ذلك، وكأنه ينقد هذه الرواية، وهذا مايشعر به صنيعه حيث قال: وفي رواية أبي بكر، عن معاوية...، وفي رواية أبي كريب، عن أبي معاوية...، فإما أن يكون أبو كريب وأبو بكر تصرفا في اللّفظ وإما أن شيخهما - أبو معاوية - هو الذي رواه على الوجهين.

خصائص المنهج النقدي لمسلم في عرض أسانيده ورواية أحاديثه:

ومنهج مسلم في عرض أسانيده لم يكن تجميعياً تراكمياً بل كان منهجياً نقدياً، له أبعاده ومراميه، وذلك للأسباب التالية:

---

(١) مسلم - الصحيح: ٢٠٤٨/٤ كتاب القدر - باب معنى: كل مولود يولد على الفطرة.

١- التنبيه على علل الأسانيد والمتون.

٢- التنبيه على مسائل تتعلق برجال الإسناد.

٣- التنبيه على اختلاف الرواة في ألفاظ المتون.

٤- الاختصار في إيراد الأسانيد والمتون.

٥- الجمع بين شيوخه في الحديث الواحد على أساس اتفاق مراتبهم.

٦- التنبيه على الاختلاف في طرق تلقّي الحديث وصيغها.

٧- التنظيم المنهجي النقدي في سائر الكتاب.

أولاً: التنبيه على علل الأسانيد والمتون، ومثال ذلك:

أ- وحدثنيه محمد بن رافع، حدثنا عبدالرزاق، أخبرنا ابن جريج، أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبدالرحمن بن أيمن مولى عروة يسأل ابن عمر، وأبو الزبير يسمع بمثل حديث حجاج وفيه بعض الزيادة. قال مسلم: أخطأ حيث قال عروة إنما هو مولى عزّة[1]، وما قاله مسلم هو الأصح والذي صار إليه الأئمة، قال المزي: إن من قال مولى عزّة هو الأصح[2].

ب- حدثنا عبدالله بن مسلمة القعنبي، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن حفص بن عاصم، عن عبدالله بن مالك ابن بحينة أن رسول الله ﷺ مرّ برجل يصلي وقد أقيمت صلاة الصبح، فكلّمه بشيء لا ندري ما هو، فلما انصرفنا أحطنا نقول: ماذا قال لك رسول الله ﷺ؟ قال:

---

(١) مسلم - الصحيح: ١٠٩٨/٢ كتاب الطلاق - باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها.

(٢) المزي - تهذيب الكمال: ٧٧٦/٢.

قال لي: «يوشك أن يصلي أحدكم الصبح أربعاً».

قال القعنبي: عبدالله بن مالك ابن بحينة، عن أبيه.

قال أبو الحسين مسلم: وقوله عن أبيه في هذا الحديث خطأ[١].

ج- وحدثني حرملة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، أخبرني سهل بن سعد الأنصاري، أن عويمراً الأنصاري من بني العجلان أتى عاصم بن عدي، وساق الحديث بمثل حديث مالك، وأدرج في الحديث قوله: وكان فراقه إياها بعد سنة في المتلاعنين، وزاد فيه: قال سهل: فكانت حاملاً، فكان ابنها يدعى إلى أمه، ثم جرت السنة أنه يرثها وترث منه ما فرض الله لها[٢].

د- وحدثنيه علي بن حجر السعدي، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن داود بهذا الإسناد إلى قوله: وآثار نيرانهم. قال الشعبي: وسألوه الزاد وكانوا من جن الجزيرة. إلى آخر الحديث من قول الشعبي مفصلاً من حديث عبدالله[٣].

فأشار مسلم بذلك إلى أن هذه الزيادة ليست مروية نسقاً مع باقي الحديث عن ابن مسعود بل هي من قول الشعبي مرسلاً. وما قاله مسلم تابعه عليه الدارقطني وغيره[٤].

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/٤٩٣-٤٩٤ كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن.

(٢) مسلم - الصحيح: ٢/١١٣٠ كتاب اللعان.

(٣) المصدر السابق: ١/٣٣٢ كتاب الصلاة - باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن.

(٤) انظر: الدارقطني - التتبع: ٢٣٤-٢٣٥.

ثانياً: التنبيه على مسائل تتعلق برجال الإسناد، ومن أمثلة ذلك:

أ- حدثني حجاج بن الشاعر، حدثنا محاضر أبو المورع، حدثنا سعد بن سعيد، قال: أخبرني ابن مرجانة قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «ينزل الله في السماء الدنيا لشطر الليل أو لثلث الليل الآخر، فيقول: مَنْ يدعوني فأستجيب له، أو يسألني فأعطيه ثم يقول: من يقرض غير عديم ولا ظلوم».

قال مسلم: ابن مرجانة هو سعيد بن عبد الله، ومرجانة أمه[١].

ب- وحدثنيه محمد بن حاتم، حدثنا محمد بن بكر، أخبرنا ابن جريج بهذا الإسناد، وقال: إن العباس الشاعر أخبره.

قال مسلم: أبو العباس السائب بن فروخ من أهل مكة ثقةٌ عدل[٢].

جـ- حدثني زهير بن حرب، حدثنا أبو صفوان، عن يونس بن يزيد، ح وحدثني حرملة بن يحيى واللفظ له، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ في المدينة: «ليتركنها أهلها على خير ما كانت مذللة للعوافي».

قال مسلم: أبو صفوان هذا هو عبدالله بن عبدالملك يتيم ابن جريج كان في حجره عشر سنين[٣].

---

(١) مسلم - الصحيح: ٥٢٢/١ كتاب صلاة المسافرين وقصدها - باب الترغيب في الدعاء...

(٢) مسلم - الصحيح: ٨١٥/٢ كتاب الصيام - باب النهي عن صوم الدهر.

(٣) المصدر السابق: ١٠٠٩/٢ كتاب الحج - باب في المدينة حين يتركها أهلها.

د- حدثنا قتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة كلاهما عن ابن عيينة واللّفظ لقتيبة، حدثنا سفيان، عن ابن محيصن شيخ من قريش، سمع محمد بن قيس بن مخرمة، يحدث عن أبي هريرة قال: لما نزلت: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، بلغت من المسلمين مبلغاً شديداً، فقال رسول الله ﷺ: «قاربوا وسددوا، ففي كل ما يُصابُ به المسلم كفارة، حتى النكبة ينكبها و الشوكة يشاكها».

قال مسلم: هو - أي ابن محيصن - عمر بن عبدالرحمن بن محيصن من أهل مكة[1]. فعرّف بها مَنْ نُسِبَ إلى جدّه..

هـ- حدثنا محمد بن بشار العبدي، حدثنا عبدالكبير بن عبدالمجيد أبو بكر الحنفي، حدثنا عبدالحميد بن جعفر، قال: سمعت عمر بن الحكم، يحدث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا تذهب الليالي والأيام حتى يملك رجل يقال له الجهجاه».

قال مسلم: هم أربعة إخوة: شريك وعبيدالله وعمير وعبدالكبير بنو عبدالمجيد[2].

ثالثاً: التنبيه على اختلاف الرواة في ألفاظ المتون:

اشتدت عناية مسلم في صحيحه ببيان اختلاف ألفاظ الرواة وتمييزها، مع أن ظاهر منهجه تجويز الرواية بالمعنى إذا كان الاختلاف يسيراً لا يغير المعنى، كما في قوله:

---

(١) مسلم - الصحيح: ٤/١٩٩٣ كتاب البر والصلة والآداب - باب ثواب المؤمن فيما يصيبه...

(٢) مسلم - الصحيح: ٤/٢٢٣٢ - ٢٢٣٣ كتاب الفتن وأشراط الساعة - باب لا تقوم الساعة حتى يمرّ الرجل...

وحدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ومحمد بن أبي عمر وتقاربا في لفظ الحديث[1]... وقوله:

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبدالله بن نمير **واتفقا في سياق الحديث إلاّ ما يزيد أحدهما** من الحرف بعد الحرف قالا: حدثنا[2]...

وقوله:

وحدثني أمية بن بسام، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا روح، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ **بمعنى حديث أبي زرعة** عن أبي هريرة[3].

فسلك طريق الاحتياط وحرر ألفاظ الرواة وميّز بينها، وله في ذلك مسالك:

أ- التنبيه على اختلاف اللفظ إجمالاً، كقوله:

حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث، ح وحدثنا محمد بن رمح **واللّفظ متقارب**، أخبرنا الليث، عن ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن عبيدالله بن عدي بن الخيار، عن المقداد بن الأسود أنه أخبره أنه قال: يا رسول الله، أرأيت إن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها، ثم لاذ مني بشجرة، فقال: أسلمت لله، أفأقتله يا رسول الله بعد أن قالها؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا تقتله». قال: فقلت: يا رسول الله، إنه قطع يدي، ثم قال ذلك بعد أن قطعها أفأقتله؟ قال

---

(١) مسلم - الصحيح: ٢/١١١١ كتاب الطلاق - باب الإيلاء.

(٢) المصدر السابق: ١/١٨٤ كتاب الإيمان - باب أدنى أهل الجنة منزلة.

(٣) المصدر السابق: ٢/٩٤٦ كتاب الحج - باب تفضيل الحلق على التقصير...

رسول الله ﷺ: «لا تقتله، فإنْ قتلته فإنه بمنزلتك قبل أن تقتله، وإنك بمنزلته قبل أن يقول كلمته التي قالها»[1].

ب- أن يعيّن صاحب اللفظ وينسبه إليه، كقوله:

حدثنا قتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد وزهير بن حرب وابن نمير كلهم عن ابن عيينة **واللّفظ لزهير**، قال: حدثنا سفيان - وهو ابن عيينة، - عن ابن المنكدر، سمع عروة بن الزبير يقول: حدثتني عائشة أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ فقال: «ائذنوا له فلبئس ابن العشيرة، أو بئس رجل العشيرة»، فلما دخل عليه ألانَ له القولَ. قالت عائشة: فقلت: يا رسول الله، قلت له الذي قلت ثم ألنتَ له القول؟ قال: إن شرّ الناس منزلة عند الله يوم القيامة مَنْ وَدَعه أو تركه الناس اتقاء فحشه»[2].

ولمسلم في إضافة اللفظ لأحد الرواة بعينه عبارة طيبة استحسنها ابن الصلاح[3]، وهي أن يذكر مسلم رجلاً واحداً من شيوخه الذين جمعهم في الرواية ويضيف بقية الكلام إليه، كقوله:

حدثنا سعيد بن عمرو الأشعثي وسهيل بن عثمان وسويد بن سعيد وحسين بن حريث كلهم عن مروان. قال سعيد: أخبرنا مروان بن معاوية، عن عاصم قال: سمعت أبا نضرة يحدث عن أبي سعيد الخدري وجابر بن عبدالله - رضي الله عنهم - قالا: سافرنا مع رسول الله ﷺ

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/ ٩٥ كتاب الإيمان - باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله.

(٢) المصدر السابق: ٤/ ٢٠٠٢ كتاب البر والصلة والآداب - باب مداراة من يتقى فحشه.

(٣) انظر: ابن الصلاح - الصيانة: ١٠١-١٠٢، علوم الحديث: ٢٠٠.

فيصوم الصائم ويفطر المفطر، فلا يعيب بعضهم على بعض[1].

فابن الصلاح يرى أن ذكر أحدهم خاصة إشعارٌ بأن اللفظ المذكور له[2]، وهذا هو المتبادر إلى الذهن، وقد يكون ذكر أحدهم خاصة لبيان أن هذا الراوي الذي أعيد ذكره صرّح بالتحديث أو الإخبار دون الذين لم يعد ذكرهم[3]، أو لبيان أنه نسب شيخه دونهم[4]، فمنهج مسلم ألا يزيد في اسم شيخ أو نسبه أو صفته إلاّ أن يبيّن ذلك، فإذا كان أحد شيوخه الذين جمع بينهم في الرواية كفاه ذلك أعاد ذكر اسمه - دونهم - لبيان الفائدة.

وله عبارة أخرى حسنة يحسن التفطن إليها ولمقصده منها، كقوله:

حدثني أبو خيثمة زهير بن حرب، حدثنا وكيع، عن كهمس، عن ابن بريدة، عن يحيى بن يعمر ح وحدثنا عبيدالله بن معاذ العنبري **وهذا حديثه**[5]. . .

فمقصد مسلم «أن الراويين اتفقا في المعنى واختلفا في بعض الألفاظ وهذا لفظ فلان والآخر بمعناه والله أعلم»[6].

جـ- أن يذكر لفظ كل واحد من الرواة بعينه، كقوله:

---

(١) مسلم - الصحيح: ٢/ ٧٨٧ كتاب الصيام: باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر.
(٢) انظر: ابن الصلاح - الصيانة: ١٠١-١٠٢، علوم الحديث: ٢٠٠.
(٣) انظر: السخاوي - فتح المغيث: ٢/ ٢٧٨.
(٤) انظر: الديوبندي - فتح الملهم: ١/ ١٢٨.
(٥) مسلم - الصحيح: ١/ ٣٦ كتاب الإيمان - باب بيان الإيمان والإسلام. . .
(٦) النووي - شرح مسلم: ١/ ١٥٢.

حدثني أبو الطاهر وحرملة بن يحيى وهارون بن سعد الأيلي، **واللّفظ لهارون وحرملة**، قال هارون: حدثنا، وقال الآخران: أخبرنا ابن وهب، وأخبرني يونس، عن ابن شهاب قال: حدثني عبدالرحمن بن هرمز الأعرج، أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من شهد الجنازة حتى يصلى عليها فله قيراط، ومن شهدها حتى تدفن فله قيراطان»، قيل: وما القيراطان؟ قال: «مثل الجبلين العظيمين».

انتهى حديث أبي الطاهر، وزاد الآخران: قال ابن شهاب: قال سالم بن عبدالله بن عمر، وكان ابن عمر يصلي عليها ثم ينصرف، فلما بلغه حديث أبي هريرة، قال: لقد ضيعنا قراريط كثيرة.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبدالأعلى ح وحدثنا ابن رافع وعبد بن حميد، كلاهما عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إلى قوله: «الجبلين العظيمين» ولم يذكر ما بعده.

وفي حديث عبدالأعلى: حتى يفرغ منها.

وفي حديث عبدالرزاق: حتى توضع في اللحد[١].

بل إنه لشدة تحرزه وتحفظه نبّه على الاختلاف حتى في الحرف الواحد من المتن ممّا لا يتغير ببعضه المعنى أو يتغير، لكنه خَفِيٌّ يعسرُ التفطن له. قال السخاوي: وقد اشتدت عناية مسلم ببيان ذلك (اختلاف ألفاظ الشيوخ) حتى في الحرف الواحد من المتن، وصفة الراوي ونسبه، وربما كان بعضه لا يتغير به معنى، وربما كان في بعضه تغيّر، ولكنه

---

(١) مسلم - الصحيح: ٦٥٣-٦٥٢/٢ كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها.

خفي لا يتفطن له إلّا من هو في العلم بمكان[1].

ومن أمثلة ذلك:

حدثنا يحيى بن يحيى التميمي، أخبرنا أبو الأحوص، ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن موسى بن طلحة، عن أبي أيوب، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: دلّني على عمل أعمله يُدنيني من الجنة ويباعدني من النار؟ قال: «تعبد الله لا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة، وتصل ذا رحمك». فلما أدبر، قال رسول الله ﷺ: «إنْ تَمسَّكَ بما أمر به دخل الجنة».

وفي رواية أبي بكر بن ابي شيبة: «إن تمسك به»[2].

وفي حديث وفد عبد القيس بعد أن علمهم الرسول ﷺ، قال لهم: «احفظوه وأخبروا به مَن ورائكم»[3].

نبّه مسلم فيه على الاختلاف في حركة الحرف حيث قال: قال أبو بكر في روايته: «مِن ورائكم». مع أن المعنى واحد، فيحسن أن يدقق النظر في فهم مراد مسلم من التنبيه على مثل هذا.

رابعاً: الاختصار في إيراد الأسانيد والمتون:

سلك مسلم سبيل الاختصار في إيراد الأسانيد وتلخيصها والتحويل بينها، والعطف على المتون والإحالة عليها وهذا واضح في صحيحه،

---

(١) السخاوي - فتح المغيث: ٢/ ٢٧٧ باختصار قليل، وانظر: النووي - شرح مسلم: ١/ ٢٢.

(٢) مسلم - الصحيح: ١/ ٤٣ كتاب الإيمان - باب الإيمان الذي يدخل به الجنة.

(٣) المصدر السابق: ١/ ٤٧-٤٨ كتاب الإيمان - باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله. . . وانظر: النووي - شرح مسلم: ١/ ١٨٨.

ودليل ذلك:

أ- اختصار مسلم لأسماء شيوخه - وليس معنى ذلك أنه لا يسميهم - فهو يسميهم أحياناً، ولكنه لكثرة تكرارهم يختصر أسماءهم، وله في ذلك مسالك منها:

١- أن يذكرهم بكناهم: كأبي كريب وأبي غسان المسمعي وأبي الربيع الزهراني بدلاً من محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، ومالك بن عبد الواحد المسمعي، وسليمان بن داود العتكي الزهراني.

٢- أن ينسبهم إلى آبائهم: كابن بشار وابن المثنى وابن مسهر، بدلاً من محمد بن بشار، ومحمد بن المثنى، وعلي بن مسهر.

٣- أن ينسب الراوي إلى جده: كابن نمير عوضاً عن محمد بن عبدالله بن نمير.

٤- أن يذكرهم بألقابهم: كبندار، أبي محمد بن بشار.

٥- أن يذكر الاسم الأول مع الشهرة: كعمرو الناقد بدلاً من عمرو بن محمد بن بكير الناقد. وإضافة إلى ما في هذا من الاختصار فإنه يحرك ذهن الطالب وينشطه ويشدّ انتباهه ويبعده عن السآمة والملل لما فيه من التنويع والتغيير.

ب- الاختصار في الأسانيد، ويلحظ ذلك في:

- الجمع بين الشيوخ.

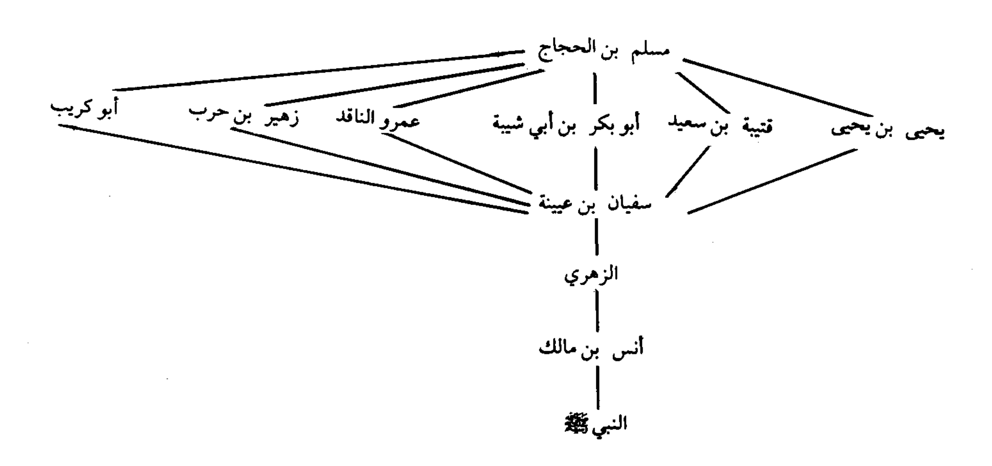
- التحويل بين الأسانيد.

- الجمع بين الشيخ والتحويل بين الأسانيد معاً.

فيجمع بين عدة شيوخ في الإسناد الواحد قد يصل إلى ستة أحياناً ولا يفرد كل واحد في إسناد ومتن مستقل - مع أنه سمع من كل واحد منهم على انفراد، وقد يكونون من بلاد شتّى وأمصار بعيدة - فينظمهم نظماً محكماً في سياق واحد طلباً للاختصار، فمثال الستة شيوخ:

حدثنا يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد وزهير بن حرب وأبو كريب جميعاً عن سفيان، قال أبو بكر: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: سقط النبي ﷺ عن فرس، فجحش شقه الأيمن، فدخلنا عليه لنعوده، فحضرت الصلاة فصلى بنا قاعداً، فصلينا وراءه قعودا[1]...

فحتى لا يذكر مسلم كل واحد من مشايخه على انفراد مع بقية الإسناد والمتن فتطول المسألة بذكر السند والمتن ست مرات ذكرها مرة واحدة في هذا النسق الجميل.



(١) مسلم - الصحيح: ٣٠٨/١ كتاب الصلاة - باب ائتمام المأموم بالإمام.

وقد بلغ من براعة مسلم في تلخيصه للأسانيد والمتون وتفنّنه في عرضها وحسن سياقها أن ساق الحديث من ثماني طرق في قالب إسناد واحد، مستعملاً التحويل بينها والعطف بين الشيوخ فيها، - كما في الطريق الأول والثالث من المثال التالي - على نسق بديع واختصار بليغ مع الدقة والتحرّي، فبعد أن ساق الطرق كلها إلى نقطة الالتقاء عطف على المتن السابق قائلاً: بمعنى حديث مالك عن نافع وصورة المثال:

حدثنا يحيى بن يحيى قال: قلت لمالك: حدثك نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوّم عليه قيمة العدل فأعطي شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد، وإلاّ فقد عتق منه ما عتق».

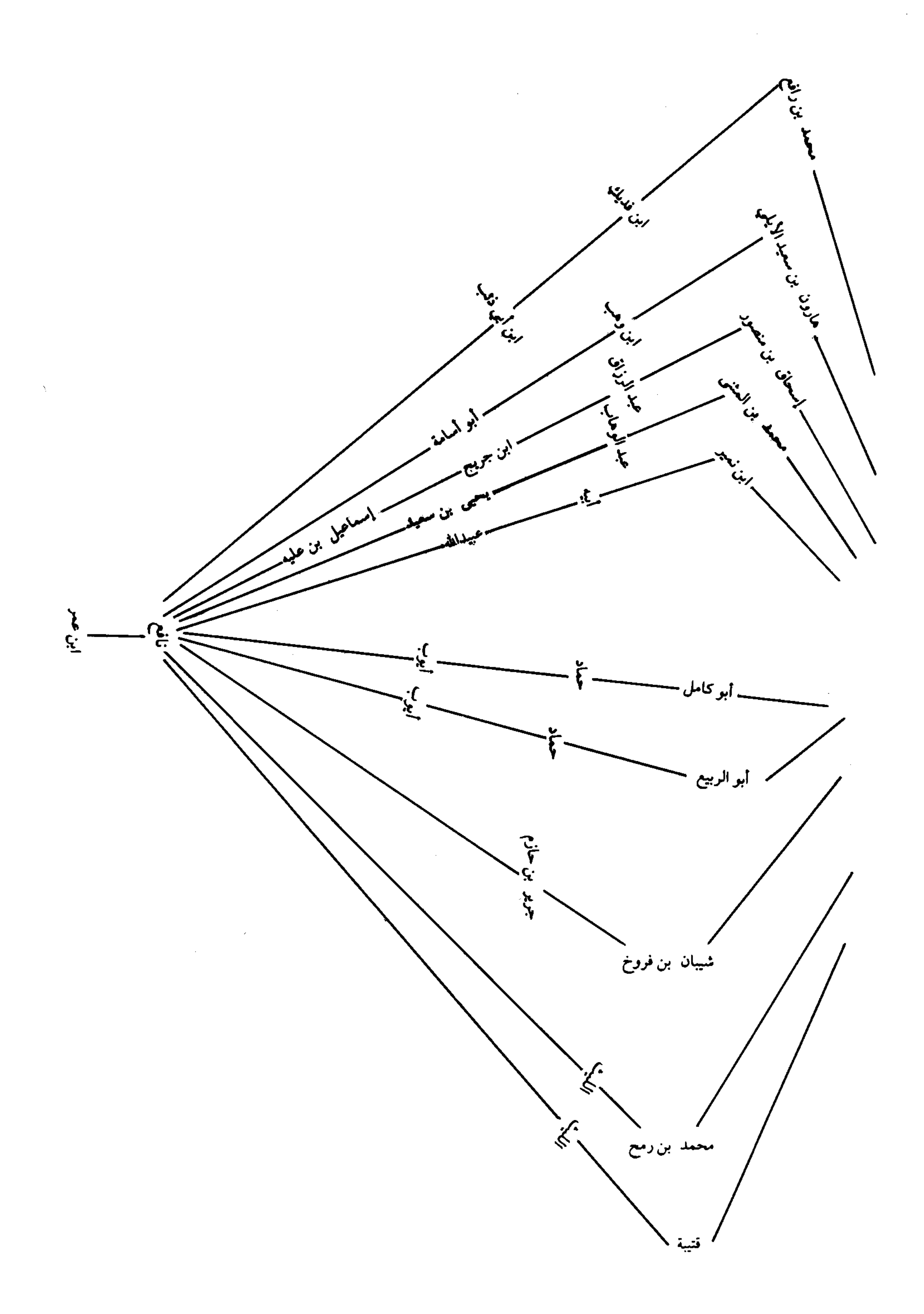
وحدثنا، قتيبة بن سعيد ومحمد بن رمح جميعاً عن الليث بن سعد، ح وحدثنا شيبان بن فروخ، حدثنا جرير بن حازم، ح وحدثنا أبو الربيع وأبو كامل قالا: حدثنا حماد، حدثنا أيوب، ح وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، حدثنا عبيد الله، ح وحدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبد الوهاب، قال: سمعت يحيى بن سعيد، ح وحدثني إسحاق بن منصور، أخبرنا عبد الرزاق، عن ابن جريج، أخبرني إسماعيل بن أمية، ح وحدثنا محمد بن رافع، حدثنا ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب.

كل هؤلاء عن نافع عن ابن عمر بمعنى حديث مالك عن نافع[1].

وهذا شكل توضيحي لطرق الحديث:

---

(١) مسلم - الصحيح: ١١٣٩/٢ كتاب العتق.



ابن عمر
نافع
ابن أبي ذئب
ابن أبي فديك
محمد بن رافع
أبو أسامة
ابن وهب
هارون بن سعيد الأيلي
ابن جريج
عبد الرزاق
إسحاق بن منصور
إسماعيل بن علية
يحيى بن سعيد
عبد الوهاب
محمد بن المثنى
عبيد الله
أبي
ابن نمير
أيوب
حماد
أبو كامل
أيوب
حماد
أبو الربيع
جرير بن حازم
شيبان بن فروخ
ليث
محمد بن رمح
ليث
قتيبة

وقد تكرر إيراد مسلم للحديث من عدة طرق - اثنين[1]، ثلاث[2]، أربع[3]، خمس[4]، ست[5]، سبع[6] - على النحو السابق.

ومسلم - رحمه الله - يسلك سبيل الاختصار حيث لا يحصل خللاً ولا يفوّت مقصوداً، وإلاّ فإنه يعمد إلى ترك الاختصار، مثال ذلك قوله:

حدثني أبو خثيمة زهير بن حرب، حدثنا وكيع، عن كهمس، عن عبدالله بن بريدة، عن يحيى بن يعمر، ح وحدثنا عبدالله بن معاذ العنبري وهذا حديثه، حدثنا أبي، حدثنا كهمس، عن ابن بريدة، عن يحيى بن يعمر[7]...

فقد يقول قائل: لم أعاد مسلم الرواية عن كهمس، عن ابن بريدة، عن يحيى ولم يختصرها؟

والجواب على ذلك: أن مسلماً لو اختصرها لكان في صنيعه خلل في

---

(١) انظر: مسلم - الصحيح: ٣/ ١٣٦٥ كتاب الجهاد... باب جواز قطع أشجار الكفار، ٤/ ٢١٢٩ كتاب التوبة - باب في حديث الإفك.

(٢) المصدر السابق: ١/ ٤٥٩ كتاب المساجد.. باب فضل صلاة الجماعة، ٢/ ١٢١ كتاب الطلاق - باب جواز خروج المعتدة.

(٣) المصدر السابق: ١/ ٥٤٢ كتاب صلاة المسافرين... باب أمر من نعس...، ٤/ ٢٢١٨ كتاب الفتن... باب الفتنة التي تموج...

(٤) المصدر السابق: ٢/ ١٠٣٦ كتاب النكاح - باب استئذان الثيب، ٤/ ٢٠٩٦، كتاب الرقائق - باب أكثر أهل الجنة الفقراء...

(٥) المصدر السابق: ٢/ ١٠٤٥ كتاب النكاح - باب فضيلة إعتاقه أمة...

(٦) المصدر السابق: ٣/ ١٦٣٤ كتاب اللباس... باب تحريم استعمال أواني الذهب...، ٤/ ٢٠٥٨ كتاب العلم، باب رفع العلم...

(٧) المصدر السابق: ١/ ٣٦ كتاب الإيمان - باب الإيمان والإسلام.

الرواية[1] وذلك:

١- لأن وكيعاً قال: عن كهمس، ومعاذ قال: حدثنا كهمس، وقد اختلف العلماء في الاحتجاج بالمعنعن ولم يختلفوا في الاحتجاج في المتصل بحدثنا. فأتى مسلم بالروايتين كما سمعتا ليعرف المتفق عليه من المختلف فيه، ولا يخل بلفظ أحدهما.

قال الأبي: وهذا من أظهر الدلائل على شدة ورعه فإن مذهبه أن المعنعن والمتصل بلفظ حدثنا واحد، بل قدّم الإجماع على ذلك، ومع هذا لم يتركه الورع أن يبدل لفظ الراوي بما هو بمعناه عنده، فلله درّه ما أزكاه من ورع[2].

٢- لأن في رواية وكيع قال: عن عبدالله بن بريدة، وفي رواية معاذ: عن ابن بريدة، فلو اقتصر على أحد اللفظين لحصل خلل من وجهين:

أ- لأنه إما أن يقول: ابن بريدة وعند ذلك لم يدر ما اسمه، وهل هو عبدالله أم أخوه سليمان بن بريدة؟

ب- وإما أن يقول: عبدالله بن بريدة وعند ذلك يكون كاذباً على معاذ، لأنه ليس في روايته عبدالله.

وفي الختام أقول: إن مسلماً لو لم يجعل الاختصار من صلب منهجه فيما يورده من الأسانيد والمتون لجاء الكتاب ضِعفَ ما هو عليه على الأقـل، ولكان ذلك مدعاة إلى إغفاله وتركه، وقلّة الانتفاع والعناية به - كما هو الشأن في الكتب الضخمة - وكأن مسلماً - رحمه الله - تفطن

---

(١) انظر: النووي - شرح مسلم: ١/ ١٥١-١٥٢.

(٢) الأبي - إكمال إكمال المعلم: ١/ ٥٠.

لذلك فتحاشاه، وعمد إلى الاختصار البلغ والإيجاز التام مع عدم الإخلال، حتى صار ذلك سمة لكتابه.

قال النووي: اعلم أن مسلماً - رحمه الله - سلك في هذا الكتاب طريقة في الاحتياط والإتقان والتدقيق والتحقيق، مع الاختصار البليغ والإيجاز التام، في نهاية من الحسن مصرحة بغزارة علومه ودقة نظره وحذقه، وذلك يظهر في الإسناد تارة وفي المتن تارة، وفيهما تارة، والناظر في كتابه يجد عجائب من النفائس والدقائق. واعلم أنه لا يعرف أحد شارك مسلماً في هذه النفائس التي يشير إليها من دقائق علم الإسناد[١].

وهذا مثال على لطائف الإسناد التي يشير إليها مسلم ويجدر التنبّه لها:

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو سعيد الأشج قالا: حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة...

وحدثني زهير بن حرب، حدثنا جرير ح.

وحدثني سعيد بن عمرو الأشعثي، حدثنا عبثر ح.

وحدثني يحيى بن حبيب الحارثي، حدثنا خالد - يعني ابن الحارث - حدثنا شعبة، كلهم بهذا الإسناد مثله.

وفي رواية شعبة عن سليمان قال: سمعت ذكوان[٢].

---

(١) النووي - شرح مسلم: ١٥١/١ باختصار وتصرّف يسير.

(٢) مسلم - الصحيح: ١٠٣/١-١٠٤ كتاب الإيمان - باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه.

واللّطيفة في هذا الإسناد أن الأعمش سليمان بن مهران مدلس، والمدلس لا يحتج بحديثه إلاّ إذا صرّح بالسماع: إما بالتحديث وإما بالإخبار وإما بغيرهما من الصيغ الدالة على السماع. ورواية الأعمش عن أبي صالح - ذكوان - في الطريق الأول بالعنعنة، وعطف عليها مسلم ثلاث طرق أخرى قائلاً: كلهم بهذا الإسناد مثله، وفي رواية شعبة، عن سليمان، قال: سمعت ذكوان. ومراد مسلم أن هؤلاء الجماعة المذكورين بهذه الطرق الثلاث وهم جرير وعبثر وشعبة رووه عن الأعمش، كما رواه وكيع في الطريق الأولى، إلاّ أن شعبة من بينهم زاد فائدة حسنة ولطيفة مهمة وهي تصريح سليمان الأعمش بالسماع من ذكوان حيث قال: سمعت ذكوان، فصحَّ سماعه في رواية شعبة، وبهذه اللطيفة المهمة التي أشار إليها مسلم يصح الحديث ويحتج به[1].

خامساً: الجمع بين شيوخه - في الحديث الواحد - على أساس اتفاق مراتبهم:

وهنا فائدة نقدية خفية تظهر بعد البحث والتنقيب في كتب الجرح والتعديل - وهي أن مسلماً لا يجمع بين شيوخه إلاّ إذا اتحدت مراتبهم، مثال ذلك:

أ- حدثنا يحيى بن يحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر، قال يحيى: أخبرنا، وقال الآخرون: حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن شريك بن أبي نمر، عن أنس بن مالك أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة[2]...

---

(١) انظر: النووي - شرح مسلم: ٢/ ١٢٠.

(٢) مسلم - الصحيح: ٢/ ٦١٦ كتاب صلاة الاستسقاء - باب الدعاء في الاستسقاء.

فيحيى بن يحيى النيسابوري[1] ويحيى بن أيوب الغافقي[2] وقتيبة بن سعيد[3] وعلي بن حجر[4] أربعتهم ثقات، لذا جمع مسلم بينهم في الرواية عن إسماعيل بن جعفر.

ب- حدثنا قتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد وزهير بن حرب وابن نمير كلهم عن ابن عيينة واللّفظ لزهير. قال: حدثنا سفيان - وهو ابن عيينة -، عن ابن المنكدر، سمع عروة بن الزبير يقول: حدثتني عائشة[5]...

وشيوخه هنا خمستهم ثقات؛ قتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة[6] وعمرو بن محمد بن بكير الناقد[7] وزهير بن حرب[8] ومحمد بن عبدالله بن نمير[9].

جـ- حدثنا يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد وزهير بن حرب وأبو كريب جميعاً عن سفيان[10]...

---

(١) انظر ترجمته في: المزي - تهذيب الكمال: ٣/ ١٥٢٤- ١٥٢٥.

(٢) المصدر السابق: ٣/ ١٤٩٠.

(٣) المصدر السابق: ٣/ ١١٢٣.

(٤) المصدر السابق: ٢/ ٩٥٠.

(٥) مسلم - الصحيح: ٤/ ٢٠٠٢ كتاب البر والصلة والآداب - باب مداراة من يتقى فحشه.

(٦) انظر ترجمته في: المزي - تهذيب الكمال: ٢/ ٧٣٢- ٧٣٣.

(٧) المصدر السابق: ٢/ ١٠٤٨.

(٨) المصدر السابق: ١/ ٤٣٤.

(٩) المصدر السابق: ٣/ ١٢٢٧.

(١٠) مسلم - الصحيح: ١/ ٣٠٨ كتاب الصلاة - باب ائتمام المأموم بالإمام.

فشيوخه الستة كلهم ثقات وأبو كريب هو محمد بن العلاء الهمداني[1].

سادساً: **التنبيه على الاختلاف في طرق تلقّي الحديث وصيغها:**

عني مسلم في صحيحه بالتمييز بين طرق الحديث وصيغها حتى في الحديث الواحد المتلقّى من عدة شيوخ، ونص على ذلك. فعندما يتلقّى الحديث من عدة شيوخ وبينهم مغايرة في كيفية تحملهم وتلقيهم له يبيّن كيف كان ذلك لكل واحد منهم وينص عليه، مثال ذلك:

أ- وحدثنا حسن الحلواني وعبد بن حميد، قال الحلواني: حدثنا، وقال عبد: حدثني يعقوب - وهو ابن إبراهيم بن سعد، حدثنا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب، قال: أخبرني عروة بن الزبير[2]...

ب- وحدثنا يحيى بن يحيى وحسن بن الربيع وقتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة، قال يحيى: أخبرنا، وقال الآخرون: حدثنا أبو الأحوص، عن سماك، عن جابر بن سمرة[3]...

هذا في حالة الاختلاف، أما في حالة الاتفاق وعندما تتحد طرق تلقيهم للحديث فإنه ينص عليه أيضاً، مثال ذلك:

أ- وحدثنا محمد بن المثنى وابن بشار واللّفظ لابن المثنى **قالا:** حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن زبيد الأيامي، عن الشعبي،

---

(١) انظر ترجمته في: المزي - تهذيب الكمال: ٣/ ١٢٥٥.
(٢) مسلم - الصحيح: ١/ ١١٤ كتاب الإيمان - باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم.
(٣) المصدر السابق: ٢/ ٦٠٤ كتاب صلاة العيدين.

عن البراء بن عازب[1].

ب- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وسعيد بن عمرو الأشعثي وزهير بن حرب وابن أبي عمر **قالوا**: **حدثنا** سفيان، عن الزهري، بهذا الإسناد[2]..

وكان هذا منهجاً مطرداً في الصحيح كله، وعمّمه على كل الإسناد، ولم يخص ذلك بشيوخه بل عدّاه إلى من فوقهم إلى آخر السند، ومن أمثلة ذلك:

أ- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى وابن بشار قالوا: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، قال: كان زيد[3]...

ب- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير قالا: حدثنا محمد بن بشر، حدثنا زكريا، **حدثني** سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة...

وفي رواية أبي بكر: زكريا، عن سماك[4].

جـ- حدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك، عن ابن شهاب، عن عبيدالله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن **الصعب** بن جثامة اللّيثي أنه...

حدثنا يحيى بن يحيى ومحمد بن رمح وقتيبة جميعاً عن اللّيث بن سعد، ح وحدثنا عبد بن حميد، أخبرنا عبدالرزاق، أخبرنا معمر، ح

---

(١) مسلم - الصحيح: ١٥٥٣/٣ كتاب الأضاحي - باب وقتها.
(٢) المصدر السابق: ٢٢٠٧/٤ كتاب الفتن وأشراط الساعة - باب اقتراب الفتن.
(٣) المصدر السابق: ٦٥٩/٢ كتاب الجنائز - باب الصلاة على القبر.
(٤) المصدر السابق: ٥٩١/٢ كتاب الجمعة - باب تخفيف الصلاة والخطبة.

وحدثنا حسن الحلواني، حدثنا يعقوب، حدثنا أبي، عن صالح، كلهم عن الزهري، بهذا الإسناد. . .

وفي حديث الليث وصالح: **أن الصعب** بن جثامة أخبره[1].

د- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب وإسحاق بن إبراهيم جميعاً عن وكيع، قال أبو بكر: حدثنا وكيع، عن زكريا بن إسحاق، قال: حدثني يحيى بن عبدالله بن صيفي، عن أبي معبد، عن ابن عباس، **عن معاذ** بن جبل.

قال أبو بكر: ربما قال وكيع: عن ابن عباس **أن معاذاً** قال: بعثني رسول الله ﷺ.

حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا بشر السري، حدثنا زكريا بن إسحاق، ح وحدثنا عبد بن حميد، حدثنا أبو عاصم، عن زكريا بن إسحاق، عن يحيى بن عبدالله بن صيفي، عن أبي معبد، عن ابن عباس أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن. . . بمثل حديث وكيع[2].

وأختم هذه الأمثلة بما فرّق فيه مسلم نفسه في صيغ تلقيه للحديث الواحد على مشايخه، كقوله:

وحدثني سويد بن سعيد، قال: حدثني حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري أن ناساً في زمن رسول الله ﷺ قالوا: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟. . .

قال مسلم: قرأت على عيسى بن حماد زُغْبَة المصري هذا الحديث

---

(١) مسلم - الصحيح: ٢/ ٨٥٠ كتاب الحج - باب تحريم الصيد للمحرم.

(٢) المصدر السابق: ١/ ٥٠-٥١ كتاب الإيمان - باب الدعاء إلى الشهادتين. . .

في الشفاعة، وقلت له: أحدث بهذا الحديث عنك أنك سمعت من اللّيث بن سعد؟ فقال: نعم. فقلت لعيسى بن حماد أخبركم اللّيث بن سعد، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري قال: قلنا يا رسول الله، أنرى ربنا؟ . . . فأقرّ به عيسى بن حماد[1].

فقد ساق الحديث من طريقين: الأولى: بسماعه من شيخه لوحده مباشرة لقوله: حدثني، والثانية: بالقراءة على الشيخ لقوله: قرأت.

وكل هذه التنبيهات الدقيقة على اختلاف الألفاظ في طرق تلقّي الحديث وتحمّله حتى في الحديث الواحد المتلقّى من عدة شيوخ والسير على ذلك كمنهج في الصحيح صدق على مساهمة مسلم المبكرة في علوم الحديث وتحديده لمصطلحاته ووضوحها لديه، «فكان مذهب مسلم الفرق بين حدثنا وأخبرنا وأن حدثنا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة، وأخبرنا لما قرىء على الشيخ»[2].

والفرق بينهما صار هو الغالب الشائع على أهل الحديث[3].

وللتمييز بين هذه المصطلحات أهميته، فهناك تفاوت بين طرق التحمل، فأعلاها وأرفعها عن الجماهير السماع من لفظ الشيخ[4]. وبعض ألفاظ التحمل في إفادتها اتصال السند خلاف، كما قال، وأن الجمهور على أن المروي بقال يُحْمَلُ على الاتصال، كما في سمعت وحدثنا.

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/١٦٧-١٧١ كتاب الإيمان - باب معرفة طريق الرؤية.
(٢) ابن الصلاح - الصيانة: ١٠١، وانظر: علوم الحديث: ١٢٣.
(٣) انظر: ابن الصلاح - علوم الحديث: ١٢٤، النووي - شرح مسلم: ١/٢١.
(٤) انظر: ابن الصلاح - علوم الحديث: ١١٨.

وذهبت طائفة إلى أنه لا يحمل على الاتصال إلّا بدليل يدل عليه، وكذلك الحال في أن، فالجمهور قالوا: إنها كعن فتحمل على الاتصال، وقال جماعة: لا تلتحق بعن بل تحمل على الانقطاع[١].

فكان مسلم يبيّن ألفاظ الرواة في كيفية تحملهم الحديث ليعرف المتفق عليه من المختلف فيه، ولتعرف الصيغة القوية من الأقوى، ولعله كان يهدف من هذا المنهج الذي سار عليه في كافة صحيحه - مع ما فيه من العناء - إلى الاتساع والاقتداء به في تحديد المصطلحات الحديثية وحملها على المعنى اللائق بها حتى لا تشتبه بغيرها وتختلط، فقعّد بمنهجه هذا لتقنين المصطلحات الحديثية وتمييز معانيها.

سابعاً: **التنظيم المنهجي النقدي في سائر الكتاب:**

فقد سار مسلم على منهجه الثابت الذي رسمه لنفسه في مقدمة صحيحة[٢] من تقديمه حديث الثقات المتقنين ثم من دونهم. وتبدو هذه الخطة جلية في إيراده لأحاديث المسألة الواحدة في الباب الواحد، وذلك لأنه يجمع الأحاديث الواردة فيها بطرقها في مكان واحد، فيبدأ في إيراد الحديث الذي هو أصل في الباب ويكون عن الثقات المتقنين، ثم يورد الحديث من طرق أخرى قد يقع في أسانيدها من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان ممن خَفَّ ضبطهم وإتقانهم إلّا أنهم من أهل الستر والصدق وتعاطي العلم - وعذر مسلم في ذلك أنه يأتي بهم في المتابعات والشواهد، ففي حديث الدعوة إلى العرس أورده مسلم من طريقين عن ابن عمر، الطريق الأول إسناده نقي، فرجاله كلهم ثقات، والطريق الثاني ليس مثله ففيه عيسى بن المنذر وهو مقبول، وبقية بن

(١) انظر: النووي - شرح مسلم: ١/١٩٦، ٢/٩٥.

(٢) انظر: مسلم - الصحيح: ١/٥ المقدمة.

الوليد[1] وهو صدوق كما قال ابن المبارك[2]، وقال ابن حجر: صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء[3]. وصورة المثال:

وحدثني محمد بن رافع، حدثنا عبدالرزاق، أخبرنا معمر، عن أيوب، عن نافع، أن ابن عمر كان يقول عن النبي ﷺ: «إذا دعا أحدكم أخاه فَلْيُجِبْ عرساً كان أو نحوه».

وحدثني إسحاق بن منصور، حدثني عيسى بن المنذر، حدثنا بقية، حدثنا الزبيدي، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من دعي إلى عرس أو نحوه فليجب»[4].

فأورد مسلم الأول أصلاً والثاني شاهداً.

ثم إن مسلماً يراعي الحديث الأتم والأكمل في الباب من رواية الحفاظ المتقنين، ثم يعطف عليه الأحاديث الأخرى ويبيّن ما فيها من نقص عن الحديث الأول، أو ما بينها وبينه من تفاوت، مثاله:

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا الحسن بن موسى، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك أنه قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ ۝٢﴾ [الحجرات] إلى آخر الآية جلس ثابت بن قيس في بيته وقال: أنا من أهل النار، واحتبس عن النبي ﷺ، فسأل النبي ﷺ سعد بن معاذ فقال:

---

(١) يلاحظ أن مسلماً روى له هذا الحديث الواحد فقط شاهداً لما قبله كما قال ابن حجر في التهذيب: ١/٤٧٨.

(٢) انظر: مسلم - الصحيح: ١/١٩ المقدمة.

(٣) ابن حجر - التقريب: ١/١٠٥.

(٤) مسلم - الصحيح: ٢/١٠٥٣ كتاب النكاح، الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة.

«يا أبا عمرو ما شأن ثابت؟ أشتكى»؟ قال سعد: إنه لجاري، وما علمت له بشكوى. قال: فأتاه سعد فذكر له قول رسول الله ﷺ فقال ثابت: أنزلت هذه الآية وقد علمتم أني من أرفعكم صوتاً على رسول الله ﷺ فأنا من أهل النار، فذكر ذلك سعد للنبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «بل هو من أهل الجنة».

وحدثنا قطن بن نسير، حدثنا جعفر بن سليمان، حدثنا ثابت، عن أنس بن مالك قال: كان ثابت بن قيس بن شماس خطيب الأنصار، فلما نزلت هذه الآية، نحو حديث حماد وليس في حديثه ذكر سعد بن معاذ.

وحدثنيه أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي، حدثنا حبان، حدثنا سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس قال: لما نزلت: ﴿لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ ﴿٢﴾﴾ [الحجرات] ولم يذكر سعد بن معاذ في الحديث.

وحدثنا هريم بن عبدالأعلى الأسدي، حدثنا المعتمر بن سليمان، قال: سمعت أبي، يذكر عن ثابت، عن أنس قال: لما نزلت هذه الآية واقتص الحديث. ولم يذكر سعد بن معاذ، وزاد: فكنّا نراه يمشي بين أظهرنا رجل من أهل الجنة[1].

وهذه المنهجية التنظيمية النقدية في عمل مسلم في الباب الواحد بل في الحديث الواحد ساهمت في وفرة تعليقاته الإسنادية والمتنية التي كان يعقب بها على الأحاديث.

ثم إن مسلماً يقدم الإسناد العالي على الإسناد النازل في إيراده لهذه

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/ ١١٠-١١١ كتاب الإيمان - باب مخافة المؤمن أن يحبط عمله.

الأحاديث، لأن الإسناد العالي الذي قلّ رجاله أقرب إلى الضبط والإتقان وأبعد عن الخطأ والخلل.

ومن أمثلة تقديمه الإسناد العالي على النازل:

أ- حدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها».

وحدثنا محمد بن المثنى، حدثنا خالد بن الحارث، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليجب»[1].

فقدّم الإسناد الرباعي على الإسناد الخماسي.

ب- وحدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا اللّيث بن سعد ح وحدثنا قتيبة بن سعيد وتقاربا في اللّفظ، قال: حدثنا ليث، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن عياض بن عبدالله بن سعد، أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: . . .

حدثني أبو الطاهر، أخبرنا عبدالله بن وهب، أخبرني مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ قال: . . .

حدثني علي بن حجر، أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم، عن هشام - صاحب الدستوائي -، عن يحيى بن كثير، عن هلال بن أبي ميمونة، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري قال: جلس رسول الله

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ١٠٥٢ كتاب النكاح - باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة.

ﷺ[1]. . . . فكأن مسلماً يقدّم الإسناد العالي بالرواة المتقنين مع المتن الأتم الأكمل على الإسناد النازل بالرواة المتقنين أو الأقل إتقاناً من الصنف المتقدم مع المتن الأخصر الأنقص، وهذا هو الغالب، وأحياناً يعدل عن هذا إلاّ أن ذلك قليل.

(١) مسلم - الصحيح: ٢/٧٢٧-٧٢٨ كتاب الزكاة، باب تخوف ما يخرج من زينة الدنيا.

الفصل الثاني

مقاصد مسلم من تعداد الأسانيد والأحاديث في الباب

إن الدارس لصحيح مسلم يلحظ بوضوح تعداد الأسانيد والأحاديث في الباب الواحد، لسير مسلم على منهجه في جمع الأحاديث الواردة في الباب الواحد بل في المسألة الواحدة بطرقها ورواياتها في مكان واحد. وقد اطّرد عمله في هذا المنهج في صحيحه كله مما يسترعي الانتباه ويستوقف النظر، ويجعل الدارس يتساءل عن أهداف مسلم وأغراضه من هذا المنهج في تكثير المتون وتعداد الأسانيد في المسألة الواحدة.

ومن البداية أقول: إن منهج مسلم في تكثير المتون وتعداد الأسانيد قام على تخطيط دقيق ونظام محكم، محدد الغايات والأهداف، واضح المعالم. فقد كان لمسلم من ورائه مقاصد حديثية فنية وأغراض علمية جليلة، فبعد أن بيّن مسلم أنه لا يكرّر الحديث استثنى فقال: إلاّ أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث، فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلّة تكون هناك، لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلا بدّ من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يفصّل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن، ولكن تفصيله ربما عسر من جملته، فإعادته بهيئته إذا ضاق أسلم. فأما ما وجدنا بداً من إعادته بجملته من غير حاجة منّا إليه فلا نتولى فعله إن شاء الله - تعالى[1] -.

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/ ٤-٥ المقدمة.

فقد أجمل مسلم في هذا القول الغايات والمقاصد المرجوة من تكرار الأسانيد والمتون، والمتمثلة في إظهار الفوائد الإسنادية والمتنية، وما تشتمل عليه من أنواع علوم الحديث الناتجة من النظر في الطرق والأحاديث الواردة في المسألة الواحدة، حيث يعرف أن الحديث قد تفرد به بعض الرواة أو لم يتفرد، حيث تعددت رواته، وفي حالة التعدد نعلم اتفاقهم في رواية الحديث أو اختلافهم، وهل الاختلاف بالزيادة والنقصان أو التباين، كما يعرف تصريح المدلسين بالسماع وصيغ تحمل الحديث، والمبهم والمشكل في السند، وسأعمل على تجلية مقاصد مسلم الإسنادية والمتنية بما يعين على فهمها وإدراكها.

١- معرفة تفرّد الراوي بالحديث:

وبها يعرف الحديث الفرد متناً وإسناداً، والحديث الفرد إسناداً لا متناً:

أ- أما الفرد متناً وإسناداً، ويقال له الغريب متناً وإسناداً، فهو الذي تفرد بمتنه راو واحد إمّا الصحابي أو من دونه[١]، مثاله: حديث النهي عن بيع الولاء وهبته، فقد تفرد بروايته عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، حتى قال مسلم: الناس كلهم عيال على عبدالله بن دينار في هذا الحديث[٢]. وبعد أن ساق الحديث من طريق سليمان بن بلال، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عطف عليه ست طرق أخرى، قائلاً: كل هؤلاء عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر عن النبي ﷺ بمثله، وصورة المثال:

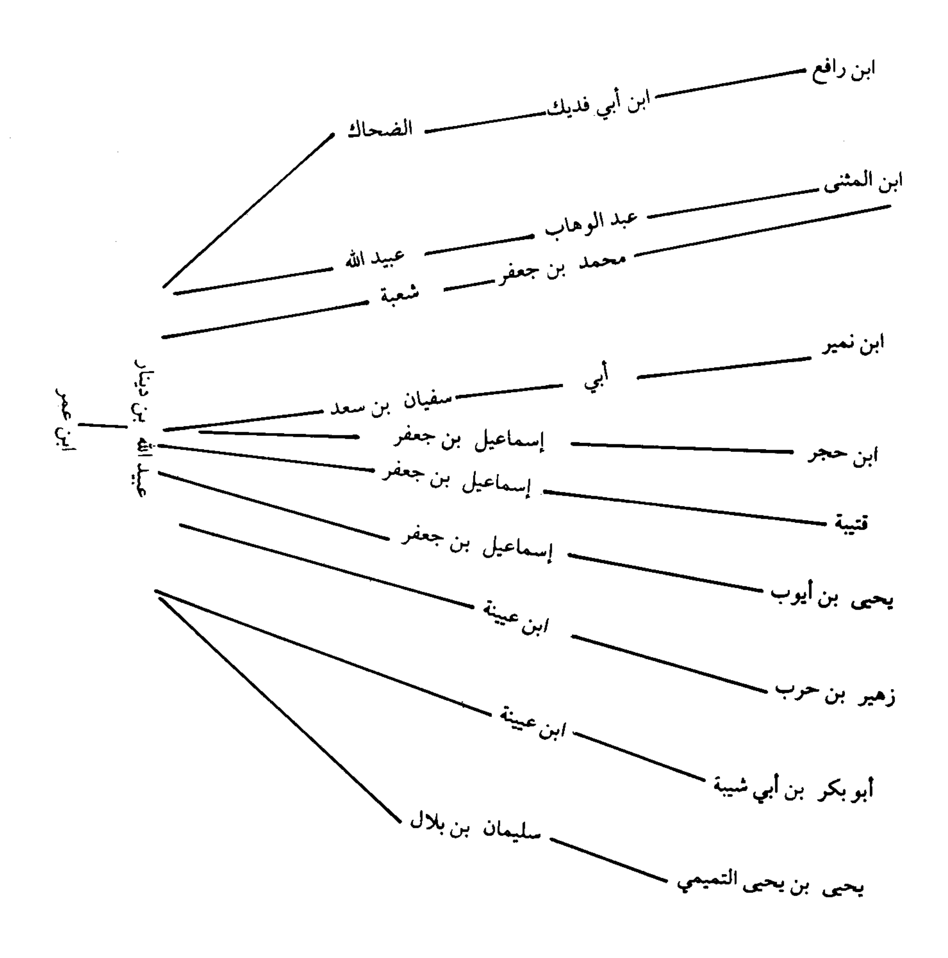
حدثنا يحيى بن يحيى التميمي، أخبرنا سليمان بن بلال، عن

---

(١) انظر: ابن الصلاح - علوم الحديث: ٧٠، الديوبندي - فتح الملهم: ١/٩.

(٢) مسلم - الصحيح: ٢/١١٤٥ كتاب العتق - باب النهي عن بيع الولاء وهبته.

عبدالله بن دينار، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته[1].



(١) مسلم - الصحيح: ١١٤٥/٢ كتاب العتق - باب النهي عن بيع الولاء وهبته.

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن
حرب قالا: حدثنا ابن عيينة ح
وحدثنا يحيى بن يحيى وقتيبة وابن حجر
قالا: حدثنا إسماعيل بن جعفر ح
وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي،
حدثنا سفيان بن سعيد ح
وحدثنا ابن المثنى، حدثنا محمد بن
جعفر، حدثنا شعبة ح
وحدثنا ابن المثنى، حدثنا
عبدالوهاب، حدثنا عبيدالله ح
وحدثنا ابن رافع، حدثنا ابن أبي
فديك، أخبرنا الضحاك - يعني ابن
عثمان -.

عبد الله بن دينار،
عن ابن عمر

فهذا الحديث غريب متناً وإسناداً ولا يصح عن النبي ﷺ إلاّ من طريق عبدالله بن دينار، عن عبدالله بن عمر[1]. وهذا من المواطن التي صرّح فيها مسلم بتفرد الراوي بالحديث، وهو هنا عبدالله بن دينار، إلاّ أن مسلماً في الغالب يشير إليها إشارة لطيفة من غير تصريح، وهذا الأخير هو المسيطر على منهجه، ومن أمثلته: حديث مالك بن أنس في دخول رسول الله ﷺ مكة وعلى رأسه المغفر، فقد أورده مسلم من طريق واحد عن مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، وفيها: أن رسول الله ﷺ دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه مغفر. ثم أورده من أربع طرق وفيها: أنه دخلها وعليه عمامة سوداء، فأشار مسلم بصنيعه هذا إلى

(١) انظر: ابن رجب - شرح علل الترمذي: ٣٠٤.

تفرد مالك بها وأنه لم يتابع عليها من وجه صحيح، وترك مسلم معرفة ذلك لدرس القارىء وفهمه واكتفى بإشارة لطيفة.

لكن ما حكم ما يتفرد به المحدث؟

شرط مسلم في قبول ما يتفرد به المحدث أن يكون راويه قد شارك الثقات في بعض ما رووا، فإذا كان كذلك ثم تفرد بشيء ليس عندهم قبل ما انفرد به، قال مسلم: لأن مذهب أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا - وأمعن في ذلك على الموافقة لهم - فإذا زاد بعد ذلك شيئاً قبلت زيادته[1].

وهذا الراوي المتفرد الذي يقبل تفرده، يشترط فيه أن يكون «عدلاً حافظاً ومتقناً ضابطاً»[2] كما في عبدالله بن دينار ومالك بن أنس في المثالين السابقين - ومَنْ كان كذلك كان ما انفرد به صحيحاً، ولهذا أشباه في الصحيح غير قليلة، فبعد أن ساق مسلم قول الرسول ﷺ: «من حلف منكم فقال في حلفه: باللات، فليقل: لا إله إلّا الله»، وفيه: «ومن قال لصاحبه تعال أقامرك فليتصدق»، - من أربع طرق عن الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبي هريرة - قال، هذا الحرف يعني قوله: تعال أقامرك فليتصدق، لا يرويه أحد غير الزهري، وللزهري نحو من تسعين حديثاً يرويه عن النبي ﷺ لا يشاركه فيه أحد بأسانيد جياد[3].

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/ ٧ المقدمة.

(٢) انظر: الخطيب - الكفاية: ٤٢٥، ابن الصلاح - علوم الحديث: ٧١.

(٣) مسلم - الصحيح: ٣/ ١٢٦٧ كتاب الإيمان - باب من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله.

أما إذا كان المتفرد به لا يوثق بحفظه وإتقانه، وقد خف ضبطه، ولا يبعد عن درجة الضابط المقبول تفرده، قبل ما انفرد به، وكان حديثه حسناً. وإذا كان بعيداً من ذلك وليس في راويه من الثقة والضبط ما يجبر تفرده ردّ ما انفرد به ولم يقبل منه[1].

ب- أما الفرد إسناداً لا متناً: فهو الحديث المعروف متنه بروايته عن أحد الصحابة أو عن عدد منهم وانفرد أحد الرواة بروايته عن صحابي آخر كحديث أبي كريب، عن أبي أسامة، عن بريد، عن جده، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: «المؤمن يأكل في معى واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء».

فهذا المتن معروف من رواية عدة من الصحابة كأبي هريرة وابن عمر وجابر بن عبدالله عن النبي ﷺ وهكذا أخرجه مسلم عن ثلاثتهم بطرقه ومتابعاته[2]، ثم أخرجه من طريق واحد عن أبي كريب[3]... عن أبي موسى عن النبي ﷺ فأشار بصنيعه هذا إلى أن هذا الطريق الأخير ليس له متابع من وجه صحيح عنده.

وقد وافق الحفاظ مسلماً في هذا واستغربوا الحديث من أبي كريب وذكروا أنه تفرد به، منهم البخاري وأبو زرعة. وأعلّ البخاري هذا

---

(١) انظر: ابن الصلاح - علوم الحديث: ٧١، النووي - التقريب: ١/ ٢٣٦، الصنعاني - توضيح الأفكار: ١/ ٣٨٣.

(٢) مسلم - الصحيح: ٣/ ١٦٣١ - ١٦٣٢ كتاب الأشربة، باب المؤمن يأكل في معى واحد، وهو عند البخاري عن ابن عمر وأبي هريرة انظر: فتح الباري: ٩/ ٥٣٦ كتاب الأطعمة - باب المؤمن يأكل في معى واحد.

(٣) مسلم - الصحيح: ٣/ ١٦٣٢ كتاب الأشربة - باب المؤمن يأكل في معى واحد.

الحديث بأن أبا كريب أخذه، عن أبي أسامة في المذاكرة[١].

قال ابن رجب: وظاهر كلام أحمد يدل على استنكار هذا الحديث[٢].

وتعليل البخاري لهذا الحديث واستنكار أحمد إنما هو من جهة السند لا من جهة المتن، وليس ذلك بقادح في صحة المتن كما هو معلوم، فالمتن صحيح على كل حال من الطرق الثابتة كما هي عند البخاري ومسلم.

وقد نبّه مسلم على عدم التلازم بين صحة الإسناد وصحة المتن، فقد يكون المتن صحيحاً والسند غير صحيح كما في حديث عمرو بن عبيد، عن الحسن أن رسول الله ﷺ قال: «من حمل علينا السلاح فليس منّا»[٣].

فقد نقل مسلم عن عوف بن أبي جميلة تكذيبه لعمرو بن عبيد في نسبة هذا الحديث إلى الحسن لكونه ليس من حديثه أو لأنه لم يسمع منه[٤]، مع أن الحديث صحيح أخرجه مسلم في صحيحه من ثلاث طرق صحيحة عن النبي ﷺ[٥].

ومعرفة تفرد الراوي بالحديث تظهر - كما قال الدكتور عتر -: فيما إذا كان في رواية المتفرد عنه قيد زائد أو نقص يخل بالمعنى[٦].

---

(١) انظر: ابن رجب - شرح علل الترمذي: ٣١٨-٣١٩.
(٢) المصدر السابق: ٣١٩.
(٣) مسلم - الصحيح: ١/ ٢٢ المقدمة.
(٤) مسلم - الصحيح: ١/ ٢٢ المقدمة.
(٥) المصدر السابق: ١/ ٩٨، كتاب الإيمان - باب قوله ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس منّا».
(٦) د. عتر - الترمذي والموازنة: ١٢٦.

٢- معرفة تعدد رواة الحديث مع اتفاقهم في المتن:

وبها يعرف أن التعدد وقع في الصحابي أو من دونه من الرواة، وأن اتفاقهم وقع في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط.

وهذه المعرفة لها فوائد تظهر جلية في حالتين:

الأولى: في حالة التعدد مع وجود الضعف في الحديث، حيث يتقوى الحديث وينجبر ما فيه من ضعف كخفة ضبط أو غيرها، ويؤمن وهن ذلك لوروده من طرق أخرى.

الثانية: في حالة التعدد مع صحة الحديث، ولهذا ثلاثة فوائد:

أ- زيادة الطمأنينة إلى أن هذا الحديث صدر من رسول الله ﷺ، فإذا روى الحديث راو فقط كان الحديث غريباً[1]، وإذا ما رواه راويان فإن الغرابة تزول عنه فيرتقي إلى العزيز[2]، وإذا ما رواه ثلاثة فأكثر صار مشهوراً[3]. وهكذا حتى يبلغ التواتر[4].

---

(١) فالغريب: ما تفرّد الراوي بروايته عمن يجمع حديثه لضبطه وعدالته كالزهري وقتادة وأشباههما. انظر: ابن الصلاح - علوم الحديث: ٢٤٣، والنووي - التقريب: ٢/ ١٨٠-١٨١.

(٢) والعزيز: خصه ابن حجر برواية الاثنين عن الاثنين، انظر: السيوطي - التدريب: ٢/ ١٨١.

(٣) والمشهور: ما رواه ثلاثة، قال السيوطي: والذي رواه ثلاثة مشهورنا، الألفية: ٩٧.

(٤) والمتواتر: ما نقله الجمع التي تحيل العادة تواطؤهم على الكذب عن مثلهم من أول الإسناد إلى منتهاه، انظر: النووي - التقريب: ٢/ ١٧٦، السيوطي - التدريب: ٢/ ١٧٦.

ب- زيادة قوة تفيد في الترجيح عند التعارض، فإذا كان عندنا حديثان صحيحان، وتعارضا، وجاء أحدهما من طريق آخر أو طرق أخرى، فإنه يتقوّى بهذه الطريق أو هذه الطرق ويترجح على الحديث الآخر، ولم أقف له على شاهد.

جـ- زيادة ألفاظ في الصحيح.

د- إيضاح معنى جاء مبهماً في إحدى الروايات.

وكل هذه الفوائد من المقاصد المهمة التي سعى إليها مسلم في عمله وأكثر لأجلها من المتابعات والشواهد حتى صارت من السمات البارزة في كتابه.

أما المتابعة فهي أن يشارك راوي الحديث الذي يظن تفرّده بالحديث راو آخر فيرويه عن شيخه أو من فوقه إلى آخر الإسناد عن نفس الصحابي أو غيره على أن تكون الرواية باللّفظ(١).

فإن شاركه في الرواية عن شيخه فهي المتابعة التامة، وإن حصلت المشاركة لشيخه فهي المتابعة القاصرة، وكلما بعدت المتابعة عن الشيخ وقربت إلى الصحابي كانت أقصر.

وأما الشاهد فهو أن يروى حديث آخر بمعنى الحديث الذي يظن تفرّده عن ذلك الصحابي أو غيره(٢).

فكأنهم خصوا التابع بما كان في اللفظ، سواء أكان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما كان بالمعنى. ورجح ابن حجر أنه لا

---

(١) انظر: السخاوي - فتح المغيث: ٢٠٨/١، السيوطي - التدريب: ٢٤٣/١.
(٢) انظر: السخاوي - فتح المغيث: ٢٠٨/١، النووي - التقريب: ٢٤٣/١.

اقتصار في التابع على اللفظ ولا في الشاهد على المعنى وإن افترقا في الصحابي فقط، فما كان عن الصحابي فتابع، وما كان عن غيره فشاهد، ورأى «أن المتابعة قد تطلق على الشاهد وبالعكس»[1].

ولا انحصار للمتابعات والشواهد في الثقة بل قد يدخل فيهما من لا يحتج بحديثه على انفراده، ويكون معدوداً في الضعفاء، فقد ذكر البخاري ومسلم في المتابعات والشواهد جماعة من الضعفاء، وليس كل ضعيف يصلح لذلك، وإنما يخرّج مسلم لهؤلاء الضعفاء في المتابعات والشواهد لينجبر القصور الذي في رواية مَنْ هم من أهل الطبقة الثانية عنده، ممن خف ضبطهم وإتقانهم.

وقد خص مسلم هذا الفن بمزيد عناية وبحث عمن يصلح لأن يكون في المتابعات والشواهد التي يعتد بها ويعتبر، وألف كتابه «رواة الاعتبار»[2]. ولهذا كان الدارقطني يقول: فلان يُعتَبَرُ به وفلان لا يعتبر به[3]. وهذا مثال للمتابعة والشاهد:

روى مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ: «فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل

---

(١) انظر: السخاوي - فتح المغيث: ١/٢٠٨.

(٢) الاعتبار هي الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد.
وطريق الاعتبار أن يتتبع المحدث طرق الحديث ليعرف هل شارك الراوي في الحديث الذي تتبع طرقه راو غيره فرواه عن شيخه أو من فوقه إلى الصحابي، فإن وجد، فذلك التابع، وإن لم يجد من رواه هكذا، ينظر هل رواه راو بمعناه من غير طريق ذلك الصحابي فإن وجد فذلك الشاهد. فالاعتبار هي الطريق لمعرفة التابع والشاهد. انظر: الصنعاني - توضيح الأفكار: ٢/١٣-١٤.

(٣) ابن الصلاح - علوم الحديث: ٧٦، وانظر السخاوي - فتح المغيث: ١/٢٠٩.

حرّ أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين».

وقد تفرّد مالك بزيادة: من المسلمين، إلاّ أنه توبع على الحديث من أربع طرق عن نافع، حيث تابعه:

١- عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل عبد أو حر صغير أو كبير.

٢- أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: فرض النبي ﷺ صدقة رمضان على الحر والعبد والذكر والأنثى صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير، قال: فعدل الناس به نصف صاع من بُرٍّ.

٣- الليث، عن نافع، أن عبدالله بن عمر قال: إن رسول الله ﷺ أمر بزكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير، قال ابن عمر: فجعل الناس عدله مُدَّيْن من حنطة.

٤- الضحاك، عن نافع، عن عبدالله بن عمر أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على كل نفس من المسلمين حر أو عبد أو رجل أو امرأة صغير أو كبير صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير[1].

وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري، وقد أخرجه مسلم أيضاً من أربع طرق أقتصر على واحدة منها:

حدثنا محمد بن رافع، حدثنا عبدالرزاق، عن معمر، عن إسماعيل بن

(١) مسلم - الصحيح: ٢/٦٧٧- ٦٧٨ كتاب الزكاة - باب زكاة الفطر على المسلمين... وعند مالك في الموطأ: ١/ ٢٨٤ كتاب الزكاة - باب مكيلة زكاة الفطر، الحديث الأول.

أمية قال: أخبرني عياض بن عبدالله بن سعد بن أبي سرح، أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: كنّا نخرج زكاة الفطر، ورسول الله ﷺ فينا، عن كل صغير وكبير حرّ ومملوك من ثلاثة أصناف صاعاً من تمر، صاعاً من أقط، صاعاً من شعير، فلم نزل نخرجه كذلك حتى كان معاوية فرأى أن مدّين من بُرٍّ تعدل صاعاً من تمر. قال أبو سعيد: أما أنا فلا أزال أخرجه كذلك[1].

ومن أمثلة ما جاء لجبر الوهن في الحديث قول مسلم:

حدثني قتيبة بن سعيد، حدثنا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن حميد بن عبدالرحمن الحميري، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم، وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل». وأخرجه مسلم بعد هذا من وجهين آخرين عن أبي هريرة بمعناه:

الأول: وحدثني زهير بن حرب، حدثنا جرير، عن عبدالملك بن عمير، عن محمد بن المنتشر، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - يرفعه، قال: سئل: أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة، وأي الصيام أفضل بعد شهر رمضان؟ فقال: «أفضل الصلاة بعد المكتوبة في جوف الليل وأفضل الصيام بعد شهر رمضان صيام شهر الله المحرم.

الثاني: وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا حسين بن علي، عن زائدة، عن عبدالملك بن عمير بهذا الإسناد في ذكر الصيام عن النبي ﷺ بمثله[2].

---

(١) مسلم - الصحيح: ٢/٦٧٩ كتاب الزكاة - باب زكاة الفطر...، وانظر: الموطأ: ١/٢٨٤ كتاب الزكاة، باب مكيلة زكاة الفطر.

(٢) مسلم - الصحيح: ٢/٨٢١ كتاب الصيام - باب فضل صوم المُحَرَّم.

وهذا الحديث قد أخرجه الترمذي بسنده تماماً كما هو عند مسلم وليس في متنه و«أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل»، وقال عنه الترمذي: حديث أبي هريرة حسن[1].

والحديث الحسن - أي لذاته - هو الحديث المتصل الإسناد برواة معروفين بالصدق، في ضبطهم قصور عن ضبط رواة الصحيح، ولا يكون معلولاً ولا شاذاً[2]. فلما جاء الحديث من هذين الطريقين عند مسلم انجبر القصور في رواة الحديث الأول وزال ما كان يخشى من ضبطهم، وارتقى الحديث إلى الصحيح لغيره.

٣- معرفة تعدّد الرواة مع اختلافهم بالزيادة والنقصان:

وذلك بأن يروي الحديث جماعة من الرواة ويزيد بعضهم في الحديث زيادة ليست في رواية الآخرين سواء في السند أو في المتن.

وتنقسم هذه الزيادة بحسب الرواة إلى قسمين:

أ- الزيادة من الضعفاء: فلا يُعتَدُّ بها ولا يلتفت إليها، قال ابن عبدالبر: فإن كانت من غير حافظ ولا متقن فلا التفات إليها[3]. ونحو هذا ما يفهم من قول الخطيب: إن الزيادة الواردة مقبولة على كل الوجوه ومعمول بها إذا كان راوياً عدلاً حافظاً ومتقناً ضابطاً[4].

ب- الزيادة من الثقات: وقد اهتم بها العلماء وأولوها عناية كبيرة وفصلوا أحكامها في السند وفي المتن.

---

(١) الترمذي - السنن: ٣/ ١١٧ كتاب الصوم - باب ما جاء في صوم المُحَرَّم.
(٢) السخاوي - فتح المغيث: ١/ ٦٩.
(٣) نقلاً عن السخاوي - فتح المغيث: ١/ ٢١٣.
(٤) الخطيب - الكفاية: ٤٢٥.

١- الزيادة في السند: وذلك بأن يروي أحدهم الحديث موصولاً وبعضهم يرويه منقطعاً أو مرسلاً، أو أن يرويه بعضهم مرفوعاً ويرويه بعضهم موقوفاً، فهل يحكم للموصول والمرفوع على المرسل والموقوف أم العكس؟

اختلف علماء الحديث في ذلك فمنهم من قال: إن الحكم للمرسل وحكاه الخطيب عن أكثر أصحاب الحديث. وحكى عن بعضهم أن الحكم للأحفظ، فإذا كان من أرسله أحفظ من الذي وصله فالحكم للمرسل، ولا يقدح ذلك فيمن وصله. وحكى عن بعضهم أن الحكم للأكثر فإذا كان عدد الذين أرسلوه أكثر من عدد الذين وصلوه فالحكم لهم. والصحيح الذي عليه المحققون من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول أن الحكم لمن رواه موصولاً ومرفوعاً من الثقات الضابطين الذين يعتمد على حفظهم، وعلى هذا الخطيبُ وابنُ الصلاح والنووي والسيوطي وغيرهم[١].

ووجه هذا القول أن زيادة الثقة بالوصل والرفع فيها زيادة علم فقدمت على الإرسال والانقطاع لأن فيهما نقص في الحفظ لما جبل عليه الإنسان من النسيان، والناسي لا يقضى له على الذاكر، ولعل المرسل أيضاً مسند عنه الذين رووه مرسلاً أو عند بعضهم إلّا أنهم أرسلوه لغرض من الأغراض[٢].

ورأى ابن حجر أن هذا القول فيما إذا لم يكن هناك مرجح، أما إذا

---

(١) انظر: الخطيب - الكفاية: ٤١١، ابن الصلاح، علوم الحديث: ٦٤-٦٥، النووي - التقريب: ١/ ٢٢١-٢٢٢، وشرح مسلم: ١/ ٣٢-٣٣، السيوطي - التدريب: ١/ ٢٢١-٢٢٢.

(٢) انظر: الخطيب - الكفاية: ٤١١، السخاوي - فتح المغيث: ١/ ٢١٨.

كان هناك مرجح فإن الحكم لا يستمر هكذا بل يختلف باختلاف قرائن الأحوال، ولا يحكمون بها حكماً مطرداً، وإنما الحكم دائر مع الترجيح، فتارة يترجح الوصل، وتارة يترجح الإرسال، وتارة يترجح عدد الذوات على عدد الصفات، وتارة العكس[1].

ومنهج مسلم أن يروي من الحديث ما ترجَّح وصلُه ورفعه لا ما ترجح انقطاعه وإرساله ووقفه، وقد يخرج الحديث على الحديث مشيراً للخلاف في وصله وإرساله أو وقفه ورفعه، وأن ذلك لا يضره، ومثال ما ترجح وصله ورفعه على إرساله ووقفه قول مسلم:

حدثني إسحاق بن منصور، أخبرنا أبو جعفر محمد بن جهضم الثقفي، حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن عمارة بن غزية، عن خبيب بن عبدالرحمن بن إسحاق، عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، عن أبيه، عن جده عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قال المؤذن: الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم: الله أكبر الله أكبر...»[2].

فرواه مسلم متصلاً ومرفوعاً مع أنه اختلف في وصله ورفعه على عمارة بن غزية كما قرر الدارقطني في كتابيه «التتبع»[3] و«العلل»[4].

فرواه إسماعيل بن عياش، عن عمارة بن غزية، عن خبيب بن

---

(١) انظر: السخاوي - فتح المغيث: ١/ ١٧٥، الصنعاني - توضيح الأفكار: ١/ ٣٤٣- ٣٤٤.

(٢) مسلم - الصحيح: ١/ ٢٨٩ كتاب الصلاة - باب استحباب القول مثل قول المؤذن.

(٣) الدارقطني - التتبع: ٢٦٤- ٢٦٥.

(٤) أفدت منه في هذه المسألة من هامش محقق كتاب الإلزامات والتتبع، جزاه الله خيراً.

عبدالرحمن، عن النبي ﷺ مرسلاً، ورواه كذلك مرسلاً الدارووردي، ورواه يحيى بن أيوب، عن عمارة بن غزية، عن خبيب بن عبدالرحمن موقوفاً، وروي متصلاً مرفوعاً كما هو عند مسلم.

والظاهر أن مسلماً رجح وصله ورفعه لا إرساله ووقفه، ولولا ذلك لما أخرجه في الصحيح، ولم يبن مسلم وجه الترجيح في ذلك، والظاهر أنه إنما رجح ذلك لأن إسماعيل بن جعفر أحفظ من يحيى بن أيوب وإسماعيل بن عياش، وهذا ما أبان عنه الدارقطني حيث قال - بعد أن ساق الاختلاف في الحديث -: وحديث إسماعيل بن جعفر المتصل قد أخرجه البخاري[1] ومسلم في الصحيح، وإسماعيل بن جعفر أحفظ من يحيى بن أيوب وإسماعيل بن عياش، فقد زاد عليهما، وزيادة الثقة مقبولة[2].

وأورد النووي ما قاله الدارقطني من اتصال الحديث برواية إسماعيل بن جعفر وإخراج الشيخين لهما، ثم قال عنه: هو الصواب، فالحديث صحيح وزيادة الثقة مقبولة[3].

ومن أمثلة ما وقع فيه الإرسال والوصل وأخرجه مسلم على الوجهين قوله:

حدثنا محمد بن مهران الرازي، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، عن عبدة، أن عمر بن الخطاب كان يجهر بهؤلاء الكلمات

---

(١) قال ابن حجر: لم يخرجه البخاري لاختلافٍ وقع في وصله وإرساله، فتح الباري: ٤/ ٩٤.

(٢) الدارقطني - التتبع: ٢٦٤.

(٣) النووي - شرح مسلم: ٤/ ٨٦.

يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك.

فالحديث من هذه الجهة مرسل لأن عبدة (ت١٢٣) لم يسمع من عمر، فروايته عنه مرسلة[١]، لذا أخرجه مسلم من الوجه الثاني متصلاً وهو مقصوده دون الأول، فعطف الإسناد على الأوزاعي قائلاً: وعن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال: صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين. لا يذكرون بسم الله رب العالمين[٢].

ومما تعارض فيه الوقف والرفع حديث: «سأل موسى ربه: ما أدنى أهل الجنة منزلة؟...».

قال مسلم: حدثنا سعيد بن عمرو الأشعثي، حدثنا سفيان بن عيينة، عن مطرف وابن أبجر، عن الشعبي قال: سمعت المغيرة بن شعبة رواية إن شاء الله ح وحدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، حدثنا مطرف بن طريف وعبدالملك بن سعيد، سمعا الشعبي، يخبر عن المغيرة بن شعبة قال: سمعته على المنبر يرفعه إلى رسول الله ﷺ قال:

وحدثني بشر بن الحكم واللفظ له، حدثنا سفيان بن عيينة، حدثنا مطرف وابن أبجر، سمعا الشعبي، يقول: سمعت المغيرة بن شعبة يخبر به الناس على المنبر، قال سفيان: رفعه أحدهما أراه ابن أبجر، قال:

---

(١) انظر: النووي - شرح مسلم: ١١٢/٤، المزي - تهذيب الكمال: ٨٧٣/٢، العلائي - جامع التحصيل: ٢٨/٢.

(٢) مسلم - الصحيح: ٢٩٩/١ كتاب الصلاة - باب حجة من قال: لا يجهر بالبسملة.

«سأل موسى ربه: ما أدنى أهل الجنة منزلة[1]... فقد ساقه مسلم من طريقين عن سفيان بن عيينة مرفوعاً، ثم ساقه من طريق ثالث عنه أيضاً، وفيه أن أحد الراويين اللذان يروي عنهما سفيان - وهما مطرف وابن أبجر - يرفع الحديث إلى النبي ﷺ، ورجح ابن عيينة أنه ابن أبجر، والآخر يوقفه على المغيرة فتحصل فيه الرفع والوقف، وساق مسلم المرفوع محتجاً به، وساق الطريق الموقوف منبهاً للخلاف الواقع فيه[2].

ومثال ما أخرجه متصلاً ومنقطعاً حديث حذيفة بن اليمان: إنّا كنّا بشرٍّ فجاءنا الله بخير...

فقد أخرجه مسلم متابعة قائلاً:

وحدثني محمد بن سهل بن عسكر التميمي، حدثنا يحيى بن حسان ح وحدثنا عبيدالله بن عبدالله الدارمي، أخبرنا يحيى - وهو ابن حسان -، حدثنا معاوية - يعني ابن سلام -، حدثنا زيد بن أسلم، عن أبي سلام قال: قال حذيفة بن اليمان: قلت: يا رسول الله، إنّا كنّا بشرّ[3]...

فهذا منقطع لأن أبا سلام - ممطوراً الحبشي - لم يسمع من حذيفة بن اليمان ولا من نظرائه الذين نزلوا العراق، فروايته عنه مرسلة[4]، والمرسل هنا بمعنى المنقطع لا ما سقط منه الصحابي، فقد

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/١٧٦ كتاب الإيمان - باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها.

(٢) النووي - شرح مسلم: ٣/٤٥.

(٣) مسلم - الصحيح: ٣/١٤٧٦ كتاب الإمارة - باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين.

(٤) انظر: الدارقطني - التتبع: ١٨٢، النووي - شرح مسلم: ١٢/٢٣٧، العلائي - جامع التحصيل: ٣٥٣، السيوطي - التدريب: ١/٢١٠.

قال الدارقطني في هذا الحديث: وهذا عندي مرسل[1].

وقد أخرج مسلم هذا الحديث قبل ذلك من وجه آخر متصلاً عن حذيفة، قال مسلم:

حدثني محمد بن المثنى، حدثني الوليد بن مسلم، حدثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، حدثنا بشر بن عبدالرحمن الحضرمي أنه سمع أبا إدريس الخولاني يقول: سمعت حذيفة بن اليمان يقول[2]...

فأخرج المنقطع في الطريق الثاني متابعة للمتصل في الطريق الأول:

ومسلم - رحمه الله - إنما أورد هذه الأحاديث على وجهيها لجملة أغراض منها:

أ- الاحتجاج بالمتصل منها دون المرسل والمنقطع.

ب- إفادة الخلاف الواقع فيها وأن ذلك لا تأثير له في وصلها.

جـ- تقوية المتصل بالمرسل.

د- تقوية المرسل بالمتصل.

قال السيوطي: وقع في صحيح مسلم أحاديث مرسلة فانتقدت عليه، وفيها ما وقع الإرسال في بعضه، فأما هذا النوع فعذره فيه أنه يورده محتجاً بالمسند منه لا بالمرسل... والحكمة في إيراد ما أورده مرسلاً بعد إيراده متصلاً إفادة الاختلاف الواقع فيه[3].

---

(١) الدارقطني - التتبع: ١٨٢.

(٢) مسلم - الصحيح: ٣/١٤٧٥ كتاب الإمارة - باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين.

(٣) السيوطي - التدريب: ١/٢٠٦.

وقد ذكر ابن حجر في فوائد تكرار الحديث عند البخاري نحوه حيث قال: ومنها أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال ورجح عنده الوصل فاعتمده، وأورد الإرسال منبهاً على أنه لا تأثير له عنده في الوصل، ومنها أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع والحكم فيها كذلك[1].

ورأى النووي أن المرسل إذا روي من طريق آخر متصلاً يتبيّن به صحة المرسل حيث قال: إن الحديث المرسل إذا روي من طريق آخر متصلاً تبيّنا به صحة المرسل وجاز الاحتجاج به، ويصير في هذه المسألة حديثان صحيحان[2].

٢- الزيادة في المتن «بأن يتفرد الراوي بزيادة في الحديث عن بقية الرواة عن شيخ لهم»[3]. فإذا روى الرواة الحديث عن شيخ لهم، ثم انفرد أحدهم في ذلك الحديث ليست عندهم فإن مسلماً لا يقبلها، ففي حديث غسل المستحاضة، قال مسلم:

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالا: حدثنا وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني امرأة أستحاض فلا أطهر، أفأضع الصلاة؟ فقال: «لا إنما ذلك عرق وليس بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلّي».

ثم أتبعه بأربع روايات أخر قائلاً:

حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا عبدالعزيز بن محمد وأبو معاوية ح

---

(١) ابن حجر - هدي الساري: ١٥.

(٢) انظر: النووي - شرح مسلم: ١٢/٢٣٧.

(٣) ابن كثير - اختصار علوم الحديث: ٦١.

وحدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا جرير ح وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي ح وحدثنا خلف بن هشام، حدثنا حماد بن زيد، كلهم عن هشام بن عروة بمثل حديث وكيع وإسناده. . .

ثم قال: وفي حديث حماد بن زيد زيادة حرف تركنا ذكره[1]. فأومأ مسلم إلى أن حماد بن زيد تفرد بهذه الزيادة عن بقية أصحاب هشام بن عروة، ولهذا أعرض عنها وطرحها ولم يذكرها في صحيحه.

والزيادة في قوله: «وتوضئي»[2] كما هي عند النسائي من طريق حماد بن زيد، عن هشام بن عروة. . .

فقد أخرج النسائي الحديث من هذا الطريق وفيه: «وإذا أدبرت فاغسلي عنك أثر الدم وتوضئي»[3].

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/٢٦٢-٢٦٣ كتاب الحيض - باب المستحاضة وغسلها وصلاتها.

(٢) النسائي - السنن: ١/١٢٣-١٢٤ كتاب الطهارة - باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة. ويلاحظ أن البخاري روى هذا الحديث من طريق أبي معاوية عن هشام بن عروة، عن أبيه وفيه: ثم قال أبي: (وتوضئي لكل صلاة. . .)، وردّ ابن حجر على من قال: إنه مدرج وعلى من قال: إنه موقوف على عروة - أي من قوله -، ورجح أنه موصول، فعلى هذا لم يتفرد حماد بالزيادة كما ادعاه النسائي وأومأ إليه مسلم، فقه رواه أيضاً الدارمي من طريق حماد بن سلمة والسراج من طريق يحيى بن سليم كلاهما عن هشام. انظر: ابن حجر - فتح الباري: ١/٤٠٩ كتاب الحيض - باب الاستحاضة، وأخرج البخاري الحديث تاماً في كتاب الوضوء - باب غسل الدم. انظر: الفتح: ١/٣٣١-٣٣٢.

(٣) انظر ما قبله.

ثم قال النسائي: لا أعلم أحداً ذكر في هذا الحديث: «وتوضئي» غير حماد بن زيد. وقرر تفرد حماد بهذه الزيادة عن بقية أصحاب هشام حيث قال: وقد روى غير واحد عن هشام ولم يذكر فيه «وتوضئي»[1].

وسار مسلم على منهجه الذي رسمه في مقدمة صحيحه من عدم قبول مثل هذه الزيادة، لأن من يعمد إلى مثل هشام بن عروة وحديثه مبسوط عند أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه الذين رووه على الاتفاق فيما بينهم، فيروي عنه الحديث أو الجزء من الحديث ويزيد في ذلك على ما عندهم فلا يجوز قبوله، قال مسلم: فأما من تراه يعمد إلى مثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه ولحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عن أهل العلم مبسوط مشترك قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما... فغير جائز قبول هذا الضرب من الناس[2].

وهذا ما يفسر توقف الإمام أحمد في زيادة الإمام مالك: «من المسلمين» في حديث زكاة الفطر حتى وجد له متابعاً من حديث العمري. قال ابن رجب: وهذه الرواية تدل على توقفه في زيادة واحدة من الثقات ولو كان مثل مالك حتى يتابع على تلك الزيادة، وتدل على أن متابعة مثل العمري لمالك مما يقوي رواية مالك ويزيل عن حديثه الشذوذ والإنكار[3].

وإنما قال: ليزيل عنه الشذوذ والإنكار لأنه لو لم يكن متابعاً لكان

---

(١) انظر الهامش الآنف.

(٢) مسلم - الصحيح: ١/٧ المقدمة.

(٣) ابن رجب - شرح علل الترمذي: ٣٠٧.

مخالفاً لجميع من رواه عن نافع، عن ابن عمر بدون تلك الزيادة، فتكون روايته لذلك شاذة ومنكرة وبالتالي مردودة كما فعل مسلم في رواية حماد، فلما وجد المتابع لرواية مالك من طريق شيخه نافع، عن ابن عمر وهو عند مسلم: الضحاك، فقد زال عن روايته الشذوذ والإنكار ولهذا أخرجها مسلم في صحيحه، قال مسلم:

حدثنا عبدالله بن مسلمة بن قعنب وقتيبة بن سعيد قالا، حدثنا مالك ح وحدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال: قرأت على مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير، على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين[1].

وحدثنا محمد بن رافع، حدثنا ابن أبي فديك، **أخبرنا الضحاك، عن نافع**، عن عبدالله بن عمر أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر[2]...

وقد اقتصر ابن كثير على هذا النوع من زيادة الثقات المقصور على الزيادة في حديث الشيخ الواحد، وهناك زيادة أخرى ذكرها مسلم وبيّن حكمها وهي ما يتفرد به المحدث من الزيادة التي لا توجد عند غيره من الرواة لكن ليس عن شيخهم - وهي أشبه ما يتفرد به المحدث من الحديث - وحكمها القبول عند مسلم وأكثر أهل العلم فيما حكاه عنهم قائلاً: لأن حكم أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا... فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً

---

(١) مسلم - الصحيح: ٢/٦٧٧ كتاب الزكاة - باب زكاة الفطر على المسلمين...

(٢) المصدر السابق: ١/٦٧٨ كتاب الزكاة - باب زكاة الفطر على المسلمين...

ليس عند أصحابه قبلت زيادته[1].

وعلى هذا القسم يتنزل قول الخطيب: قال الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث: زيادة الثقة مقبولة إذا انفرد بها[2].

وعلى هذا - سار مسلم في صحيحه وأورد زيادات الثقات لما لها من الأهمية في الحديث، فبالزيادة يُخَصَّصُ المُطْلَقُ، أو يطلق المقيد، أو يكون لها حكماً خاصاً... إلى غير ذلك.

فقد احتج بقوله ﷺ: «جعلت لي الأرض طيبة طهوراً»[3] مالكٌ وأبو حنيفة - رحمهما الله تعالى - وغيرهما ممن يجوّز التيمم بجميع أجزاء الأرض، واحتج بالزيادة الواردة في هذا الحديث عن أبي مالك الأشجعي، عن ربعي، عن حذيفة، عن رسول الله ﷺ: «جعلت تربتها لنا طهوراً». الشافعي وأحمد - رحمهما الله - وغيرهما ممن لا يجوّز التيمم إلّا بالتراب خاصة، وحملوا ذلك المطلق على هذا المقيد[4].

وقد تفرد بهذه الزيادة أبو مالك الأشجعي، عن ربعي، عن حذيفة، ولم يتابعه غيره عليها عن حذيفة، وأخرج مسلم هذا الحديث بدون هذه الزيادة من رواية جابر وأبي هريرة عن الرسول ﷺ، فهذه الزيادة حديث صحيح مستقل وقد أخذ به الأئمة.

وظاهر صنيع مسلم أنه يقبل هذه الزيادة:

١- سواء أنشأت حكماً كما في هذا الحديث أم لم تنشىء كما في

---

(١) المصدر السابق: ١/١٧ المقدمة.

(٢) الخطيب - الكفاية: ٤٢٤.

(٣) مسلم - الصحيح: ١/٣٧٠ كتاب المساجد ومواضع الصلاة.

(٤) انظر: النووي - شرح مسلم: ٥/٤.

حديث أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ: «إن أدنى أهل الجنة منزلة رجل صرف الله وجهه عن النار قبل الجنة...». قال مسلم: وساق الحديث بنحو حديث ابن مسعود ولم يذكر فيه... وزاد فيه: «ويذكره الله سل كذا وكذا، فإذا انقطعت به الأماني، قال الله: هو لك وعشرة أمثاله»[1].

٢- **وسواء أكانت الزيادة ممن رواه ناقصاً ثم رواه تاماً** كما في حديث حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن صهيب، عن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة» قال: يقول الله تعالى: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار؟ قال: فكشف الحجاب، فما أُعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم - عز وجل -»[2]. ثم أخرجه مسلم من طريق حماد بن سلمة بهذا الإسناد وزاد ثم تلا هذا الآية: ﴿۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴿٢٦﴾﴾ [يونس].

فالحديث من نفس طريق حماد بن سلمة إلاّ أنه في الطريق الأول رواه ناقصاً وفي الطريق الثاني رواه تاماً، ومن أجل هذا وغيره قرر السخاوي أن قبول زيادة الثقة مطلقاً: «ظاهر تصرف مسلم في صحيحه»[3].

ولمنهج مسلم في بيان الزيادة مسلكين:

المسلك الأول: الإشارة اللطيفة بأن يخرج الأحاديث التي فيها الزيادة

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/١٧٥ كتاب الإيمان - باب أدنى أهل الجنة منزلة.

(٢) مسلم - الصحيح: ١/١٦٣ كتاب الإيمان - باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم...

(٣) السخاوي - فتح المغيب: ١/٢١٣.

والأحاديث التي ليست فيها زيادة مكتفياً بذلك، تاركاً إدراكها ومعرفتها لفهم القارىء واجتهاده، كما في أحاديث زكاة الفطر وأحاديث ما فضّل النبي ﷺ على الأنبياء التي فيها زيادة «وجعلت تربتها» - السابقة -.

المسلك الثاني: التصريح بالنص عليها كما في المثالين الأخيرين.

٤- معرفة تعدد الرواة مع اختلافهم على وجه التباين:

وبها يعرف هل كان الاختلاف بمخالفة الراوي المقبول لمن هو أرجح منه، أو بمخالفة الضعيف الثقة، أو أن الاختلاف كان مع تساوي الرواة في الرتبة أو أن المخالفة كانت بسبب خفي يظهر من تتبع الطرق.

ومعرفة اختلاف الرواة على هذه الأوجه تُفيدنا أنواعاً من علوم الحديث منها:

أ- معرفة الشاذ: وهو ما يرويه المقبول مخالفاً من هو أَوْلى منه إما لكثرة عدد وإما لزيادة حفظ، وما يقابله هو الراجح ويسمى محفوظاً[(١)]، ومثاله: ما أخرجه مسلم من حديث المرأة التي قالت لرسول الله ﷺ: إني تصدقت على أمي بجارية، فقال لها: «وجب أجرك، وردها عليك الميراث...»[(٢)].

فقد أخرجه مسلم من رواية عبدالملك بن أبي سليمان، عن عبدالله بن عطاء المكي، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه - رضي الله عنه - قال: أتت امرأة إلى النبي ﷺ...[(٣)].

---

(١) انظر: السخاوي - فتح المغيث: ١/١٩٦-١٩٧.
(٢) مسلم - الصحيح: ٢/٨٠٥ كتاب الصيام - باب قضاء الصيام عن الميت.
(٣) المصدر السابق: ٢/٨٠٥ كتاب الصوم - باب قضاء الصوم عن الميت.

فرواية عبدالملك بن أبي سليمان في ابن بريدة وأنه سليمان رواية شاذة لمخالفته من رواه عن عبدالله بن عطاء، وهم: علي بن مسهر[١] وابن نمير[٢] وسفيان الثوري[٣] وكلهم ثقات وفي رواياتهم أنه عبدالله بن بريدة - ورواية سفيان الثوري وإن كانت عند مسلم عن ابن بريدة من غير تعيين، فقد جاءت على التعيين في مسند أحمد[٤] -، فمخالفته لهؤلاء الثقات تدل على شذوذ روايته وأن ما رواه الجماعة هو المحفوظ وهم أضبط منه وأحفظ وأكثر عدداً، وهو «صدوق له أوهام»[٥] وقد شذّ عنهم.

وقد اعترض الدارقطني على إخراج مسلم لهذا الطريق الشاذ[٦]، سيما وقد أخرجه صحيحاً.

والذي أراه أنه لا اعتراض على مسلم في صنيعه لأنه إنما أخرجه لبيان العلة الواقعة فيه، فقدّم الطريق الصحيحة السليمة ثم أتبعها بالطريق الشاذة السقيمة.

ب- معرفة الحديث المعلّ: والعلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فقدحت في صحته[٧]، والحديث المعلّ: الذي

---

(١) انظر ترجمته: المزي - تهذيب الكمال: ٢/ ٩٩١.

(٢) المصدر السابق: ٣/ ١٢٢٧.

(٣) المصدر السابق: ١/ ٥١٢-٥١٣.

(٤) انظر: أحمد - المسند: ٥/ ٣٥١، ٣٦١.

(٥) قاله ابن حجر - التقريب: ١/ ٥١٩.

(٦) انظر: الدارقطني - التتبع: ٣٦٦-٣٦٧.

(٧) العراقي - شرح الألفية: ١/ ٢٢٦، وانظر: د. همام - العلل في الحديث: ١٧.

ظاهره السلامة من العلة، اطلع فيه بعد التفتيش على قادح[1].

وتدرك العلة - بعد جمع طرق الحديث والفحص عنها - بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنبّه الناقد فيطَّلعُ على إرسالٍ في الموصول أو وقفٍ في المرفوع أو دخول حديث في حديث، أو غير ذلك. وأكثر ما تكون العلة في السند وقد تكون في المتن.

والفرق بين الحديث المعلّ والأنواع الأخرى من الحديث كالمنقطع والشاذ وغيرهما أن إعلال الحديث يكون مجملاً، وبعد الوقوف على العلة وتحديدها يلحق الحديث المعلّ بالنوع الذي يندرج تحته من تلك الأنواع.

ومنهج مسلم في إيراده للحديث المعلّ أن يسوق الحديث السالم من العلّة أولاً - إما من طريق واحد أو من عدة طرق - ثم يأتي بالحديث المعلّ، وقد يصرّح بالعلة أحياناً، أو يكتفي بإخراج الحديث على الوجهين من غير تصريح مكتفياً بالإشارة إلى العلة، وهو الأغلب كما في الأمثلة السابقة.

وهذا المنهج الإشاري - إن صح التعبير - يوعّر الطريق على السالك ولا يصلح إلاّ للعالم الدرب، اما من قلّ علمه ومعرفته فيعسر عليه أن يدرك مقصد مسلم وغرضه من إيراد الأحاديث بهذه الطريقة التي تقوم على اللمحة الذكية في التقديم والتأخير.

---

(١) انظر: العراقي - شرح الألفية: ١/٢٢٦، وانظر: د. همام - العلل في الحديث: ١٨.

٥- معرفة تصريح المدلسين بالسماع:

والمدلس لا يحتج بحديثه إلاّ إذا قال: حدثنا أو غيرها من الألفاظ المبينة لسماعه. ولذا فقد حرص مسلم على جمع الطرق وإيرادها، فمن خلالها تعرف موارد الحديث ومصادره، وبها تُعرفُ الوجوه التي روي بها الحديث، فإذا كان الرواي مدلساً وجمعت طرق حديثه تعرف كيفية روايته لذلك الحديث بالعنعنة أم بالتحديث والإخبار.

ورأيت أن منهج الإمام مسلم في صحيحه أن يخرج الحديث بإسناده ومتنه من رواية أحد المدلسين، ثم يخرجه مرة أخرى بإسناده فقط لكونه صرح فيه بما يفيد السماع، مثال ذلك قوله:

حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا هشيم، عن سيار، عن يزيد الفقير، عن جابر بن عبدالله الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: «أعطيت خمساً لم يعطهنّ أحد قبلي...»[١]. وهذا السند فيه هشيم بن بشير وهو وإن كان ثقةً ثبتاً إلاّ أنه كثير التدليس والإرسال الخفي[٢].

ومن هذه صفته لا يفرح بروايته المعنعنة ولا يحتج بها، ولذا فقد أخرج مسلم الحديث من طريق آخر عنه مصرحاً فيه بالإخبار، وبهذه الطريقة يصح الإسناد ويعرف اتصاله ويحتج به، قال مسلم:

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا هشيم، أخبرنا سيار، حدثنا يزيد الفقير، أخبرنا جابر بن عبدالله أن رسول الله ﷺ قال، فذكر الحديث[٣]. وأحياناً يجمع بين روايتين عن مدلس، ثم يذكر الرواية التي فيها التصريح

---

(١) مسلم الصحيح: ١/ ٣٧٠-٣٧١ كتاب المساجد ومواضع الصلاة.

(٢) انظر: المزي - تهذيب الكمال: ٣/ ١٤٤٧، ابن حجر - التهذيب: ١١/ ٥٩.

(٣) مسلم - الصحيح: ١/ ٣٧١ كتاب المساجد ومواضع الصلاة.

بما يفيد السماع كما في قوله:

حدثنا سريج بن يونس ويعقوب الدورقي، قالا: حدثنا هشيم، عن سيار، عن الشعبي، عن جرير قال: بايعتُ النبي ﷺ على السمع والطاعة، فلقَّنني: «فيما استطعت والنصح لكل مسلم».

قال يعقوب في روايته: حدثنا سيار[1].

وهذا منهج نقدي إشاري صامت يعسر إدراكه على غير العارف الفهم. فهشيم بن بشير لا يعرف أنه مدلس إلّا من له عناية واهتمام بهذا الشأن، ومن كان كذلك سهل عليه إدراك مقصده من قوله: قال فلان في روايته حكاية عن هشيم أو غيره من المدلسين: حدثنا أو أخبرنا فلان.

٦- معرفة اختلاف ألفاظ الرواة في نقل الحديث وتحمله:

فبعضهم ينقل بالعنعنة وبعضهم بالتحديث إلى غير ذلك من الصيغ، والمحدثون قد اختلفوا في الاحتجاج بالمعنعن ولم يختلفوا فيما صرح فيه بالسماع، وما صرح فيه بالسماع ولم يختلفوا في الاحتجاج به فاوتوا بين درجاته، فأرفعها عند ابن الصلاح ما سمع من الشيخ[2]. فكان مسلم يبيّن تلك الألفاظ ليعرف المتفق عليه من المختلف فيه، ويكون راوياً باللّفظ لا بالمعنى فينسب كل لفظ لصاحبه، وهذه المسألة من الوضوح في صحيح مسلم بمكان، فيسهل الوقوف عليها إضافة لتكرارها وكثرتها. مثاله:

أ- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا يزيد بن هارون، عن همام،

---

(١) المصدر السابق: ١/ ٧٥ كتاب الإيمان - باب بيان أن الدين النصيحة.

(٢) انظر: ابن الصلاح - علوم الحديث: ١١٨.

عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ كان لا يطرق أهله ليلاً ولا يأتيهم غدوة أو عشية.

وحدثنيه زهير بن حرب، حدثنا عبدالصمد بن عبدالوارث، حدثنا همام، حدثنا إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ بمثله. غير أنه قال: كان لا يدخل[١].

ب- حدثنا زهير بن حرب وعثمان بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم، قال إسحاق: أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا جرير، عن منصور، عن أبي وائل، عن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الصدق يهدي إلى البر...»[٢].

٧- إزالة اللبس الحاصل في بعض الأسانيد بما جاء موضحاً له في أسانيد أخرى، ولذلك صور منها:

أ- أن يذكر الراوي بنسبته إلى أبيه في أحد الأسانيد فيقال: ابن فلان، ويُعرَفُ بها أكثر من رجل فلا يدرى من هو، فإذا جاء الحديث من طريق آخر أو طرق أخرى لعله يصرح به فيزول اللبس الحاصل في السند المبهم، كقوله:

حدثني أبو خيثمة زهير بن حرب، حدثنا وكيع، عن كهمس، **عن عبدالله بن بريدة**، عن يحيى بن يعمر ح وحدثنا عبيدالله بن معاذ العنبري وهذا حديثه، حدثنا أبي، حدثنا كهمس، عن **ابن بريدة**، عن يحيى بن

---

(١) صحيح مسلم: ١٥٢٧/٣ كتاب الإمارة - باب كراهة الطروق وهو الدخول ليلاً...

(٢) المصدر السابق: ٢٠١٤/٤ كتاب البر والصلة والآداب - باب قبح الكذب وحسن الصدق...

يعمر، قال: كان أول من قال بالقدر...[1].

ففي الطريق الثاني قال: ابن بريدة ولو اقتصر عليه لم يدر أهو عبدالله أم أخوه سليمان إلاّ بعد جهد ومراجعة في كتب الرجال والحديث، فلما جاء من الطريق الأول عرف أنه عبدالله وليس سليمان.

ب- أن يذكر الراوي بكنيته فيقال أبو فلان، ومثاله:

وحدثني سعيد بن عمرو الأشعثي قال: حدثني أبي، حدثنا أبو بردة ابن عبدالله بن أبي بردة بن أبي موسى...

فيشكل معرفته، ولما جاء في الطريق الثاني قوله:

وحدثنيه إبراهيم بن سعيد الجوهري، حدثنا أبو أسامة، قال: حدثني بريد بن عبدالله بهذا الإسناد[2].

فقد صرح باسمه وزال الإشكال والعسر.

جـ- أن يذكر الرجل بكنية في إحدى الطرق من غير إضافة ويشترك في هذه الكنية أكثر من راو فيحصل لبس في معرفته ولا يدرك إلاّ بعد جهد كبير وعناء شاق في كتب الحديث ورجاله.

فإذا ذكرت الكنية في طريق آخر مضافة إلى ما يميزها زال العناء والتعب المبذول لإزالة اللبس في الطريق الأول، كقول مسلم:

حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر جميعاً عن إسماعيل بن جعفر، قال ابن أيوب: حدثنا إسماعيل بن جعفر قال،

---

(١) مسلم - الصحيح: ٣٦/١ كتاب الإيمان - باب بيان الإيمان والإسلام...

(٢) المصدر السابق: ٦٦/١ كتاب الإيمان - باب تفاضل الإسلام...

أخبرنا العلاء - وهو ابن عبدالرحمن مولى الحرقة -، عن معبد بن كعب السلمي، عن أخيه عبدالله بن كعب، عن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال: «من اقتطع حق امرىء مسلم».

ففي هذا الطريق قال: عبدالله بن كعب عن أبي أمامة، وفي الصحابة عدد منهم يعرف بهذه الكنية فيلبس الأمر على القارىء، أهو الباهلي أم الحارثي أم الأنصاري؟ ولكن مسلماً سَهَّلَ على القارىء السبيل إلى معرفته وأزال ما أبهم عليه بما قام عليه منهجه من جمعه لطرق الحديث الواحد وإيرادها في الموطن الواحد، فما أبهم في سند وضح في آخر، فقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق آخر: عن محمد بن كعب أنه سمع أخاه عبدالله بن كعب يحدث أن أبا أمامة الحارثي حدثه أنه سمع رسول الله ﷺ بمثله[1].

بل إن مسلماً قد يخرّج الحديث من أربع طرق لما في كل طريق من زيادة في اسم أحد الرواة أو نسبه للغرض المتقدم، كما في حديث: «ويل للأعقاب من النار»، ففي:

الطريق الأول: عن سالم مولى شداد.

الطريق الثاني: أن أبا عبدالله مولى شداد بن الهاد.

الطريق الثالث: حدثني سالم مولى المهري.

الطريق الرابع: عن سالم مولى شداد بن الهاد.

---

(١) مسلم - الصحيح: ١٢٢/١ كتاب الإيمان - باب وعيد من اقتطع حق مسلم...

مع أن الرجل في الطرق الأربع واحد.

وفي ختام هذا الفصل يتبيّن للقارىء بوضوح أن الإمام مسلم قد اعتنى بفن الإسناد وبرّز فيه وكان له منهج واضح المعالم والأبعاد له مقاصد وأغراض علمية حديثية في غاية الأهمية.

الفصل الثالث

منهجه في علوم السند من حيث الاتصال

المبحث الأول

منهجه في المعنعن

الأصل في الإسناد المتصل ما صرح فيه بالتحديث أو الإخبار أو السماع كحدثني وأخبرني وسمعت أو نحو ذلك من الألفاظ المثبتة للاتصال النافية لعدمه، فهذه كلها لا إشكال في اتصالها، لكن هناك ألفاظ غير صريحة في الاتصال كقول الراوي: «عن فلان» وهو ما يعبر عنه بالعنعنة. وقد استعملها المحدثون وأكثروا منها وأودعها المشترطون للصحيح في تصانيفهم، فما هي العنعنة وما حكم الحديث المعنعن؟

العنعنة مصدر، وعنعن الحديث: إذا رواه بصيغة (عن) من غير بيان للتحديث والإخبار والسماع[(١)].

والحديث المنعنن هو الذي روي بهذه الصيغة، وقد اختلف العلماء في حكمه، ويمكن حصر اختلافهم في قولين:

القول الأول: أنه من قبيل المرسل[(٢)] والمنقطع[(٣)]، لإمكان الإرسال[(٤)]

---

(١) العراقي - شرح الألفية: ١/١٦٢-١٦٣.

(٢) يأتي تعريفهما في المبحث الثاني من هذا الفصل.

(٣) يأتي تعريفهما في المبحث الثاني من هذا الفصل.

(٤) الإرسال هنا بمعنى الانقطاع، وقد فصّل ذلك مسلم في مقدمة صحيحه فيما =

فيه ولأن «عن» لا تقتضي اتصالاً لا لغة ولا عرفاً. فما روي «بعن» لا يعد متصلاً حتى يتبين اتصاله بغيره[١].

وهذا الرأي أورده مسلم وابن الصلاح ولم يسميا قائله[٢]، ونسبه الرامهرمزي لبعض المتأخرين من الفقهاء[٣].

ولئن كان الإرسال ممكناً في المعنعن فالاتصال ممكن أيضاً، وعليه فلا ينبغي رد المعنعن بذلك بل التوقف لاحتمال الاتصال.

وهذا القول رفضه جميع المحدثين ولم يعملوا به، ولو عملوا لضاق الأمر جداً ولم يتحصل من السنة إلّا القليل، فكان بإجماعهم على ضده عصمةٌ من ذلك وتوسعةٌ على المسلمين[٤].

ورد ابن الصلاح هذا الرأي بأن الصحيح والذي عليه العمل أنه من قبيل الإسناد المتصل، وهو ما ذهب إليه الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم، وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم[٥].

القول الثاني: وهو الصحيح وعليه العمل وقال به الجماهير من المحدثين والفقهاء والأصوليين وهو أن الإسناد المعنعن متصل[٦]. قال

= حكاه عن أصحاب هذا الرأي: ١/ ٢٩.

(١) انظر ابن رشيد - السنن الأبين: ٢١-٢٢.

(٢) انظر: مسلم - الصحيح: ١/ ٢٩، المقدمة، وابن الصلاح - علوم الحديث: ٥٦.

(٣) انظر: الرامهرمزي - المحدث الفاصل: ٤٥٠-٤٥١.

(٤) ابن رشيد - السنن الأبين: ٢٣-٢٥ بتلخيص وتصرف.

(٥) ابن الصلاح - علوم الحديث: ٥٦.

(٦) ابن الصلاح - علوم الحديث: ٥٦، النووي - التقريب: ١/ ٢١٤، العراقي - شرح الألفية: ١/ ١٦٣، السخاوي - فتح المغيث: ١/ ١٦٣-١٦٤، السيوطي - =

الحاكم عن الأحاديث المعنعنة: إنها متصلة بإجماع أهل النقل[1].

والقائلون بهذا الرأي اشترطوا في المعنعن والمعنعن عنه شروطاً اتفقوا على اثنين منها واختلفوا فيما زاد على ذلك.

أما ما اتفقوا عليه:

- فإمكان لقاء بعضهم بعضاً أي المعنعن والمعنعن عنه.

- وسلامة المعنعن من التدليس[2].

وقد اكتفى مسلم بهذين الشرطين ولم يزد عليهما، وتبعه أبو بكر الصيرفي (ت٣٣٠) وأبو بكر الباقلاني (ت٤٠٣) والحاكم[3] (ت٤٠٤).

وأما ما اختلفوا فيه من الشروط زيادة على الشرطين السابقين:

- فاشتراط ثبوت اللقاء والسماع بين المعنعن والمعنعن عنه في الجملة، وهو مذهب ابن المديني (ت٢٣٥) والبخاري (ت٢٥٦) وأكثر المحدثين[4]. وقال ابن رجب: وما قاله ابن المديني والبخاري هو مقتضى كلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم من أعيان الحفاظ[5].

= التدريب: ١/ ٢١٤-٢١٥، زكريا الأنصاري - فتح الباقي: ١/ ١٦٣.

(١) الحاكم - معرفة علوم الحديث: ٣٤.

(٢) التدليس: هو أن يروي الراوي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه، أو عمن عاصره، ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه. ابن الصلاح - علوم الحديث: ٦٦.

(٣) انظر: العلائي - جامع التحصيل: ١٣٥.

(٤) انظر: ابن الصلاح - علوم الحديث: ٦٠، النووي - التقريب: ١/ ٢١٦، العلائي - جامع التحصيل: ١٣٥.

(٥) ابن رجب - شرح علل الترمذي: ٢٧٢.

- واشتراط طول الصحبة بينهما، وهو مذهب أبي مظفر السمعاني[1] (ت٤٨٩).

- اشتراط كون المعنعن معروفاً بالرواية عن المعنعن عنه، وهذا ما ذهب إليه أبو عمرو الداني[2] (ت٤٤٤).

- اشتراط إدراك المعنعن للمعنعن عنه إدراكاً بيّناً، وذهب إلى هذا أبو الحسن القابسي[3] (ت٤٠٣).

ويلحظ أن الشروط الثلاثة الأخيرة إنما هي لتحقق السماع وثبوته.

والذي يهمنا هنا مذهب مسلم بن الحجاج ومناقشته:

فمنهج مسلم في مقدمة صحيحه أنّ كل رجل روى عن مثله حديثاً مع إمكان لقائه له وسماعه منه فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام، إلاّ أن تكون هناك دلالة بينة على عدم لقائه له، أو عدم سماعه منه. أما ما دام الأمر على الإمكان فالرواية على السماع حتى تكون الدلالة على عكسها. وقال: إن هذا هو القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالروايات قديماً وحديثاً، ورأى أن القول باشتراط اللقاء والسماع - ولو مرة واحدة - قول مخترع لم يسبق قائله إليه، ولا مساعد له من أهل العلم عليه، وطلبه من قائله أن يأتي بهذا الشرط عن أحد يلزم قوله، وادّعى أن قائله لن يجده هو ولا

---

(١) انظر: ابن الصلاح - الصيانة: ١٢٨-١٢٩، العلائي - جامع التحصيل: ١٣٤، السيوطي - التدريب: ١/٢١٦.

(٢) انظر: ابن الصلاح - الصيانة: ١٢٨، وعلوم الحديث: ٦٠.

(٣) انظر: ابن الصلاح - الصيانة: ١٢٨-١٢٩، ابن رشيد - السنن الأبين: ٣٥، العلائي - جامع التحصيل: ١٣٤، السخاوي - فتح المغيث: ١/١٦٦.

غيره إلى إثباته سبيلاً[١].

وما ذهب إليه مسلم من أنه يكتفى في قبول المعنعن بالمعاصرة مع السلامة من التدليس وأنه القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالروايات قديماً وحديثاً غير صحيح، ومنتقض بما نقل عن سابقيه علي بن المديني والبخاري وأنهما لا يكتفيان بذلك بل يشترطان ثبوت اللقاء والسماع في الجملة[٢].

وهذا النقل المشترط لثبوت اللقاء والسماع في الجملة هو الحجة التي طلبها مسلم عمن يلزم قوله ممن قال بذلك، وكفى بابن المديني والبخاري أن يلزم قولهما، وهما من أئمة الصناعة الحديثية وكبار المبرزين فيها، بل قال مسلم للبخاري: أشهد أنه ليس في الدنيا مثلك[٣]. واعترف بأنه: أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله[٤]. وابن المديني شيخ البخاري القائل فيه: ما استصغرت نفسي عند أحد إلاّ عند علي بن المديني[٥].

وأما أصل المسألة فقد قال العلماء: إن مذهب مسلم متساهل، إذ كيف تحل عنعنة الرواة غير المدلسين على السماع بمجرد معاصرتهم

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/٢٩-٣٠ المقدمة بتصرف.

(٢) انظر: ابن الصلاح - الصيانة: ١٢٨ وعلوم الحديث: ٦٠، النووي والسيوطي - التقريب مع التدريب: ١/٢١٦، ابن رشيد - السنن الأبين: ٣١، العلائي - جامع التحصيل: ١٣٩، العراقي - شرح الألفية: ١٦٣، السخاوي - فتح المغيث: ١/١٦٥.

(٣) الذهبي - سير النبلاء: ١٢/٢٣٧، ابن حجر - هدي الساري: ٤٨٥.

(٤) الذهبي - السير: ١٢/٤٣٢.

(٥) ابن حجر - هدي الساري: ٤٨٣.

لبعضهم لاحتمال أنهم سمعوا من بعضهم، وكيف يكون ذلك حكماً مطرداً مع وجود احتمال عدم السماع؟ وإنما يتفق لمسلم ما ذهب إليه لو كان المحدثون لا يطلقون «عن» إلا في موضع الاتصال، والحال أنهم يطلقونها في الاتصال والانفصال، وإن كان الغالب من عرفهم إنما هو في الاتصال، لكن لا يلزم من ذلك الحكم به مطلقاً لوجود الاحتمال، فلا أقل من ثبوت اللقاء والسماع بين المعنعن عنه ولو مرة واحدة لتحمل عنعنته على السماع - وهذا مذهب ابن المديني والبخاري كما تقدم - وإن كان لا يلزم مجرد اللقاء والسماع مرة واحدة سماع الجميع، إلاّ أن هذا أقوى وأحوط وأوضح في الاتصال من مجرد الاكتفاء بالمعاصرة، قال ابن حجر: لأنّا وإن سلمنا - ما ذكره مسلم بالاتصال فلا يخفى أن شرط البخاري أوضح في الاتصال[1].

وقال الذهبي: وهو الأصوب الأقوى[2]، ورأى ابن رشيد أنه الصحيح من مذاهب المحدثين، وهو الذي يعضده النظر[3]، وقال ابن الصلاح: إن القول الذي رده مسلم هو الذي عليه أئمة هذا العلم[4].

ورأى ابن حجر أن الوسط الذي ليس بعده إلاّ التعنت هو مذهب البخاري ومن وافقه وقال: إن من حكم بالانقطاع مطلقاً شدد، ويليه من شرط طول الصحبة، ومن اكتفى بالمعاصرة سهّل[5].

وقد استدل مسلم لرأيه بجملة من الأحاديث اتفق الأئمة على صحتها

---

(١) ابن حجر - هدي الساري: ١٢.

(٢) الذهبي - السير: ١٢/٥٧٣.

(٣) ابن رشيد - السنن الأبين: ٣٢.

(٤) ابن الصلاح - علوم الحديث: ٦٠.

(٥) انظر: السيوطي - التدريب: ١/٢١٦.

وادّعى أنها ما رويت إلّا معنعنة، ولم يأت في خبر قط أن بعض رواتها لقي شيخه أو سمع منه[1]، وكأن هذا يخدش الرأي القائل بثبوت اللقاء والسماع، قال السخاوي: وما حدثه به من وجود أحاديث اتفق الأئمة على صحتها مع أنها ما رويت إلّا معنعنة ولم يأت في خبر قط أن بعض رواتها لقي شيخه فغير لازم، إذ لا يلزم من نفي ذلك عنده نفيه في نفس الأمر[2].

قال الديوبندي: نعم لا يلزم من نفي الثبوت عنده نفيه في نفس الأمر إلّا أن ادعاء إمام حجة مطلع مثل الإمام مسلم ونفيه بالاستقراء التام لا يقاوم بهذا الإمكان العقلي المحض، بل اللازم لمخالفه أن يبرهن على إثبات ما نفاه حتى يظهر خطأه وقصور استقرائه[3].

والبرهان على إثبات ما نفاه مسلم من وجهين:

الأول: أن بعض الأحاديث التي ادعى أنها ما رويت إلّا معنعنة قد ثبت السماع فيها عند غيره.

وكذلك بعض الرواة الذين ذكرهم وادعى أنه: لم يحفظ لهم سماع، علمناه منهم في رواية بعينها ولا أنهم لقوهم في نفس خبر بعينه، وهي أسانيد عند ذوي المعرفة بالأخبار والروايات من صحاح الأسانيد[4]. فبعض هؤلاء الرواة قد علم سماعه من غيره عند غير مسلم وبعضهم عند مسلم، ونص على سماعهم في صحيحه.

---

(١) انظر: مسلم - الصحيح: ١/٣٣-٣٥ المقدمة.
(٢) السخاوي - فتح المغيث: ١/١٦٩.
(٣) الديوبندي - فتح الملهم: ١/٤١.
(٤) مسلم - الصحيح: ١/٣٥ المقدمة.

ومثال الأحاديث قول مسلم: فمن ذلك أن عبدالله بن يزيد الأنصاري - وقد رأى النبي ﷺ قد روى عن حذيفة وأبي مسعود الأنصاري عن كل واحد منهما حديثاً يسنده إلى النبي ﷺ وليس في روايته عنهما ذكر السماع منهما ولا حفظنا في شيء من الروايات أن عبدالله بن يزيد شَافَه حذيفة وأبا مسعود بحديث قط....[1].

فقد أخرج البخاري في صحيحه حديث عبدالله بن يزيد، عن أبي مسعود الأنصاري منصوصاً فيه على السماع، فأثبت ما أنكره مسلم.

قال السخاوي: حدثنا مسلم [ابن إبراهيم]، حدثنا شعبة، عن عدي، عن عبدالله بن يزيد سمع أبا مسعود البدري، عن النبي ﷺ قال: «نفقة الرجل على أهله صدقة»[2].

فقد نص عدي على سماع عبدالله بن يزيد من أبي مسعود، فأثبت البخاري بهذه الرواية خلاف ما ادّعاه مسلم من أنه لا يعلم له سماع منه، وأخرج البخاري هذا الحديث في صحيحه معنعناً من غير نص على السماع في موطنين[3].

ثم إن هذين المثالين اللّذين ذكرهما مسلم من رواية الصحابة عن بعضهم - والصحابة عدول بإجماع أهل السنة - فلو كان إرسال لم يضرنا ذلك، لأن مراسيل الصحابة مقبولة عند الجمهور[4].

---

(١) مسلم - الصحيح: ٣٥/١ المقدمة.

(٢) البخاري - الصحيح (فتح الباري): ٣١٧/٧ كتاب المغازي - باب حدثني خليفة...

(٣) المصدر السابق: ١٣٦/١ كتاب الإيمان - باب ما جاء: إنما الأعمال بالنية و٤٩٧/٩ كتاب النفقات - باب فضل النفقة على الأهل.

(٤) انظر: ابن رشيد - السنن الأبين: ١١٥-١١٦.

وأما الرواة الذين ذكرهم مسلم فمنهم: أبو عثمان النهدي وأبو رافع وهما ممن أدرك الجاهلية وصحبا أصحاب رسول الله ﷺ من البدريين.. فقد أسند كل واحد منهما عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ حديثاً، ولم نسمع في رواية بعينها أنهما عاينا أبياً أو سمعا منه شيئاً[1]، وكذلك قيس بن أبي حازم، عن أبي مسعود الأنصاري[2]، والنعمان بن أبي عياش، عن أبي سعيد الخدري[3].

فقد اطلع على سماع أبي عثمان النهدي من أبي مسعود، قال ابن المديني: أبو عثمان النهدي عبدالرحمن بن مل وكان جاهلياً، ثقة، لقي عمرو بن مسعود وأبا بكرة وسعداً وأسامة. روى عن علي وأبي موسى، وعن أبي بن كعب **وقال في بعض حديثه: حدثني أبي بن كعب**. وقد أدرك النبي ﷺ[4]، وأسلم على عهده ولم يلقه[5].

فقد نص على أنه يقول في حديثه، حدثني أبي بن كعب.

وأما قيس بن أبي حازم فذكر البخاري سماعه من أبي مسعود في موضعين من صحيحه:

١- قال البخاري: حدثنا أحمد بن يونس قال: حدثنا زهير قال: حدثنا إسماعيل بن أبي خالد قال: **سمعت قيساً قال: أخبرني أبو مسعود** أن رجلاً قال: والله يا رسول الله إني لأتأخر عن صلاة الغداة من أجل فلان مما يطيل بنا. فما رأيت رسول الله ﷺ في موعظة أشد غضباً منه

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/ ٣٤ المقدمة.

(٢) مسلم - الصحيح: ١/ ٣٤ المقدمة.

(٣) المصدر السابق: ١/ ٣٥ المقدمة.

(٤) ابن رشيد - السنن الأبين: ١٣٣-١٣٥.

(٥) المزي - تهذيب الكمال: ٢/ ٨١٩.

يومئذ. ثم قال: «إن منكم مُنَفِّرِينَ، فأيكم ما صلى بالناس فليتجوَّزْ فإنَّ فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة»[1].

٢- قال البخاري: حدثنا شهاب بن عباد قال: حدثنا إبراهيم بن حميد، عن إسماعيل، عن قيس قال: سمعت أبا مسعود يقول: قال النبي ﷺ: «إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد من الناس، ولكنهما آيتان من آيات الله، فإذا رأيتموهما فقوموا فصلوا»[2].

وأما أحاديث النعمان بن أبي عياش، عن أبي سعيد الخدري، **فقد** أخرجها البخاري ومسلم منصوصاً فيها على السماع:

أ- قال مسلم: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، أخبرنا المخزومي، حدثنا وهيب، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، عن رسول الله ﷺ قال: «إن في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها».

قال أبو حازم: **فحدثت به النعمان بن أبي عياش الزرقي فقال: حدثني أبو سعيد الخدري**، عن النبي ﷺ قال: «إن في الجنة شجرة يسير الراكب الجواد المضمر السريع مائة عام ما يقطعها»[3]. وأخرجه البخاري كذلك منصوصاً فيه على السماع[4].

ب- قال مسلم: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا يعقوب - يعني ابن

---

(١) البخاري - الصحيح (فتح الباري): ٢/١٩٧-١٩٨ كتاب الأذان - باب تخفيف الإمام.

(٢) البخاري - الصحيح (فتح الباري): ٢/٥٢٦ كتاب الكسوف - باب الصلاة لكسوف الشمس.

(٣) مسلم - الصحيح: ٤/٢١٧٥- ٢١٧٦ كتاب الجنة - باب إن في الجنة شجرة..

(٤) البخاري - الصحيح (فتح الباري): ١١/٤١٦ كتاب الرقاق - باب صفة الجنة.

عبدالرحمن القاري، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد أن رسول الله ﷺ قال: «إن أهل الجنة ليتراءون الغرفة في الجنة كما تراءون الكوكب في السماء».

قال: **فحدثت بذلك النعمان بن أبي عياش فقال: سمعت أبا سعيد الخدري** يقول: «كما تراءون الكوكب الدري في الأفق الشرقي أو الغربي»[1].

وهكذا أخرجه البخاري[2].

جـ- قال مسلم: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا يعقوب - يعني ابن عبدالرحمن القاري، عن أبي حازم، سمعت سهلاً يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «أنا فرطكم على الحوض، مَنْ وَرَدَ شرب، ومن شرب لم يظمأ أبداً، ولَيردنَّ عليّ أقوامٌ أعرفهم ويعرفونني ثم يُحالُ بيني وبينهم».

قال أبو حازم: **فسمع النعمان بن أبي عياش** وأنا أحدثهم هذا الحديث فقال: **هكذا سمعت** هلالاً يقول؟ قال: فقلت: نعم.

قال: **وأنا أشهد على أبي سعيد الخدري لسمعته يزيد** فيقول: «إنهم مني، فيقال: أنت لا تدري ما عملوا بعدك، فأقول: سحقاً سحقاً لمن بَدَّلَ بعدي»[3].

وكذلك أخرجه البخاري في موطنين[4].

---

(١) مسلم - الصحيح: ٢١٧٧/٤ كتاب الجنة - باب ترائي أهل الجنة.

(٢) البخاري - الصحيح (فتح الباري): ٤١٦/١١ كتاب الرقاق - باب صفة الجنة والنار.

(٣) مسلم - الصحيح: ١٧٩٣/٤ كتاب الفضائل - باب إثبات حوض نبينا ﷺ.

(٤) البخاري - الصحيح: (فتح الباري): ٤٦٤/١١ كتاب الرقاق - باب في =

وبهذا يثبت مسلم في آخر كتابه ما نفاه في أوله ويقرّ بنفسه على نفسه.

الثاني: أن هذه الأمثلة التي جاء بها مسلم خاصة لا عامة، جزئية لا كلية، يمكن أن تقترن بها قرائن تفهم اللقاء أو السماع كمن سماهم ممن أدرك الجاهلية، ثم أسلم بعد موت النبي ﷺ وصحب البدريين فمن بعدهم، فهؤلاء لا يبعد أن يكونوا سمعوه ممن رووه عنه من الصحابة، وإن جاز أنهم لم يسمعوه منهم فالظاهر روايتهم عن الصحابة والإرسال لا يضره[(١)].

وأما من قبل تلك الأحاديث وصحت عنده واحتج بها فلا يبعد أنه اعتمد على قرينة انضمت إليها أفادته صحة اللقاء والسماع وإن لم يقترن بها ذلك لفظاً، وبمثل هذا تأول علماء الصنعة لك وللبخاري فيما أخرجتما من حديث المدلسين الذين لم يبينوا سماعهم في ذلك الإسناد بأن ذلك مما عرفتما سلامته من التدليس[(٢)].

والسؤال المطروح هنا هل أن المنهج الذي رسمه مسلم للمعنعن في مقدمة صحيحه سار عليه في الصحيح أم لا؟

قال ابن الصلاح - بعد أن تكلم عن منهج مسلم في المعنعن وأن ذلك يقعد به عن الترجيح: وإن لم يلزم منه عمله به في صحيحه[(٣)].

= الحوض، و١٣/٣-٤ كتاب الفتن - باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ﴿٢٥﴾﴾ [الأنفال].

(١) ابن رشيد - السنن الأبين: ١٣٥ بتصرف يسير، وانظر: العلائي - جامع التحصيل: ١٤٠.

(٢) ابن رشيد - السنن الأبين: ١٣١، ١٤٣ باختصار وتصرف.

(٣) ابن الصلاح - الصيانة: ٧٠.

قلت: والذي ظهر لي من خلال تتبعي واستقرائي في الصحيح أن مسلماً سار على منهجه وعمل به فيه، والدليل على ذلك أن مسلماً قال في مقدمة صحيحه في عبدالله بن يزيد الأنصاري: أنه روى عن حذيفة بن اليمان حديثاً بسنده إلى النبي ﷺ وليس في روايته عند ذكر السماع، ولا يحفظ في شيء من الروايات أنه شافه حذيفة بحديث قط، ولا وجد ذكر رؤيته له في رواية بعينها[1].

قلت: ومع هذا فقد أخرج حديثه في الصحيح معنعناً من غير ذكر السماع لأنه يتفق ومنهجه.

قال مسلم: وحدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة ح وحدثني أبو بكر بن نافع، حدثنا غندر، حدثنا شعبة، عن عدي بن ثابت، عن **عبدالله بن يزيد عن حذيفة** أنه قال: أخبرني رسول الله ﷺ بما هو كائن إلى أن تقوم الساعة، فما منه شيء إلّا وقد سألته، إلّا أني لم أسأله: ما يخرج أهل المدينة من المدينة؟[2].

ومن الأدلة أيضاً قوله: وأسند أبو عمرو الشيباني - وهو ممن أدرك الجاهلية وكان في زمن النبي ﷺ رجلاً وأبو معمر عبدالله بن سخبرة كل واحد منهما عن أبي مسعود الأنصاري عن النبي ﷺ خبرين..

فكل هؤلاء التابعين الذين نصبنا روايتهم عن الصحابة الذين سميناهم لم يحفظ عنهم سماع علمناه منه في رواية بعينها ولا أنهم لقوهم في

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/٣٤ المقدمة باختصار وتصرف يسير.

(٢) المصدر السابق: ٤/٢٢١٧ كتاب الفتن وأشراط الساعة - باب أخبار النبي ﷺ فيما يكون إلى قيام الساعة.

نفس خبر بعينه[1].

قلت: ومع هذا فقد أخرج الخبرين لأبي عمرو الشيباني، عن أبي مسعود في صحيحه: الأول: قوله: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، أخبرنا جرير، عن الأعمش، **عن أبي عمرو الشيباني، عن أبي مسعود الأنصاري**، قال: جاء رجل بناقة مخطومة فقال: هذه في سبيل الله، فقال رسول الله ﷺ: «لك بها يوم القيامة سبعمائة ناقة كلها مخطومة»[2].

الثاني: قوله: وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب وابن أبي عمر - واللّفظ لأبي كريب - قالوا: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، **عن أبي عمرو الشيباني، عن ابي مسعود الأنصاري**. قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني أبدع بي فاحملني، فقال: «ما عندي»، فقال رجل: يا رسول الله، أنا أدله على مَنْ يحمله، فقال رسول الله ﷺ: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله»[3].

وأخرج أحد الخبرين[4] لعبدالله بن سخبرة، عن أبي مسعود في

---

(١) المصدر السابق: ١/ ٣٤-٣٥ باختصار.

(٢) مسلم - الصحيح: ٣/ ١٥٠٥ كتاب الإمارة، باب فضل الصدقة في سبيل الله.

(٣) المصدر السابق: ٣/ ١٥٠٥ كتاب الإمارة، فضل إعانة الغازي في سبيل الله.

(٤) والخبر الثاني ما رواه عن أبي مسعود الأنصاري مرفوعاً: «لا تجزىء صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه في الركوع...».
وأخرجه أبو داود في «سننه»: ١/ ٢٢٦ كتاب الصلاة - باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود.
والترمذي في «سننه»: ٢/ ٥٠ كتاب مواقيت الصلاة - باب ما جاء فيمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود.
والنسائي في «سننه»: ٢/ ١٨٥ كتاب الافتتاح - باب إقامة الصلب في الركوع.
وابن ماجه في «سننه» ١/ ٢٨٢ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب الركوع =

صحيحه، وذلك قوله: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبدالله بن إدريس وأبو معاوية ووكيع، وعن الأعمش، عن عمارة التيمي، عن أبي معمر [عبدالله بن سخبرة]، عن أبي مسعود قال: كان رسول الله ﷺ يمسح مناكبنا في الصلاة ويقول: «استووا ولا تختلفوا، فتختلف قلوبكم لِيَلِني منكم أولو الأحلام والنهى ثم الذين يلونهم». قال أبو مسعود: فأنتم اليوم أشد اختلافاً[1].

ومن الأدلة أيضاً أن العلماء استدلّوا بمنهج مسلم في المعنعن لدفع ما طعن فيه - من بعض الأحاديث - في صحيحه، فقد أخرج مسلم حديث عراك بن مالك، عن عائشة قالت: جاءتني مسكينة تحمل ابنتين، فأطعمتها ثلاث تمرات، فأعطت كل واحدة منهما تمرة، ورفعت إلى فيها تمرة لتأكلها، فاستطعمتها ابنتاها، فشقت التمرة التي كانت تريد أن تأكلها بينهما، فأعجبني شأنها، فذكرت الذي صنعت لرسول الله ﷺ فقال: «إن الله قد أوجب لها بها الجنة، أو أعتقها من النار»[2].

وفي هذا الإسناد عراك بن مالك، عن عائشة، وقد أنكر الإمام أحمد سماعه منها وقال: إنما يروي عن عروة - يعني عن عائشة - رضي الله عنها[3] -، وقال موسى بن هارون: لا نعلم له سماعاً منها وإنما يروي عن عروة عنها. قال الرشيد العطار: لا يبعد سماعه منها وهما في عصر

= في الصلاة.

والدارقطني في «سننه»: ٣٤٨/١ كتاب الصلاة - باب إقامة الصلب في الركوع.

(١) مسلم - الصحيح: ٣٢٣/١ كتاب الصلاة - باب تسوية الصفوف.

(٢) المصدر السابق: ٢٠٢٧/٤ كتاب البر والصلة والآداب - باب فضل الإحسان للبنات.

(٣) العلائي - جامع التحصيل: ٢٨٨.

واحد وبلد واحد، ومذهب مسلم أن هذا محمول على السماع حتى يتبيّن خلافه[1].

فاستدل الرشيد العطار على إثبات السماع في العنعنة بهذا الحديث - الذي هو في الصحيح - بمذهب مسلم فيها. ومثله قول العلائي - في هذا الحديث -: أخرج مسلم لعراك بن مالك عن عائشة حديث جاءتني مسكينة الحديث، **والظاهر أن ذلك على قاعدته المعروفة**[2].

هذا منهج مسلم في الحديث المعنعن الذي سلم رواته من التدليس، فما هو منهجه في عنعنة المدلسين؟

لما كان من المقرر عند المحدثين أن: المدلس إذا قال في حديثه: عن فلان لا يحتج به إلاّ إذا ثبت سماعه من جهة أخرى[3]، فقد نهج مسلم في صحيحه على الاعتناء بالروايات المصرحة بسماع المدلسين لأن بها يحصل اتصال حديثهم ويحتج به، وشواهد ذلك في الصحيح كثيرة منها:

قوله: حدثنا سريج بن يونس ويعقوب الدورقي قالا: **حدثنا هشيم، عن سيار**، عن الشعبي، عن جرير، قال: بايعت النبي ﷺ على السمع والطاعة فلقنني: «فيما استطعت» والنصح لكل مسلم.

قال يعقوب في روايته: حدثنا سيار[4].

فقد تحمل مسلم الحديث عن شيخين له هما سريج ويعقوب، فأما

---

(١) السيوطي - التدريب: ١/ ٢١٠.

(٢) العلائي - جامع التحصيل: ٢٨٨.

(٣) العراقي - شرح الألفية: ١/ ١٨٥-١٨٦.

(٤) مسلم - الصحيح: ١/ ٧٥ كتاب الإيمان - باب بيان أن الدين النصيحة.

سريج فقال: حدثنا هشيم، عن سيار، وأما يعقوب فقال: حدثنا هشيم، قال: حدثنا سيار. وهشيم أحد المدلسين، فنبّه مسلم على اختلاف العبارة التي نقلت عنه، وبها يتصل الحديث ويصح(١).

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن العلاء قالا: حدثنا أبو معاوية ح وحدثنا إسحاق، أخبرنا عيسى بن يونس كلاهما، **عن الأعمش، عن الحكم**، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، عن بلال أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين والخمار.

وفي حديث عيسى: **حدثني الحكم**. حدثني بلال...(٢).

وفي صنيع مسلم هذا تعقب لأخذ المدلسين وهو الأعمش، وبيان أنه صرح في الطريق الثاني بأن الحكم حدثه.

حدثنا سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد كلاهما، عن أبي عوانة قال سعيد: حدثنا أبو عوانة، **عن قتادة، عن زرارة بن أبي أوفى**، عن عمران بن حصين قال: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الظهر أو العصر، فقال: «أيكم قرأ خلفي بسبح اسم ربك الأعلى؟» فقال رجل: أنا، ولم أرد بها إلا الخير، قال: قد علمت أن بعضكم خالجنيها.

حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار قالا: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، **عن قتادة، قال**: سمعت زرارة بن أوفى يحدث عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ صلى الظهر فجعل رجل يقرأ خلفه بسبح اسم ربك الأعلى، فلما انصرف قال: أيكم قرأ، أو أيكم القارىء،

---

(١) انظر: النووي - شرح مسلم: ٢/ ٤٠.

(٢) مسلم - الصحيح: ١/ ٢٣١ كتاب الطهارة - باب المسح على الناصية والعمامة.

فقال رجل: أنا، قال: قد ظننت أن بعضكم خالجنيها[1].

ففي الطريق الثاني بيان لسماع قتادة فانتفى تدليسه.

ويلاحظ من خلال هذه الأمثلة وغيرها أن مسلماً يعنى بالروايات المصرحة بسماع المدلسين ويبرزها، ومنهجه في ذلك يقوم على اللمحة الخاطفة والإشارة السريعة، فيكتفي بقوله: وفي حديث فلان قال: حدثني أو سمعت... وهذا منهج بعيد الغور على مَنْ لا دراية له بالصناعة الحديثية ومعرفة الرجال، فيعسر إفادته منها بل يمر عليها مرّاً خاطفاً ولا تسترعي انتباهه، والأولى الوقوف عندها وعند أمثالها لتبين مقاصد مسلم من منهجه هذا والإفادة منه.

ومع عناية مسلم بالروايات المصرحة بسماع المدلسين والإشارة إليها فإن هناك روايات أخرى أوردها في صحيحه - وكذلك فعل البخاري - وفيها ما لم يبيّن فيها السماع، وموقف المحدثين منها أنها محمولة على ثبوت السماع، قال النووي: إن ما كان في الصحيحين محمول على ثبوت سماعهم من جهة أخرى[2].

ونقل العراقي عن «القدح المعلى»[3] قول أكثر العلماء: إن المعنعنات التي في الصحيحين مُنَزَّلةٌ منزلةَ السماع[4]. قال السخاوي: يعني إما لمجيئها من وجه آخر بالتصريح، أو لكون المعنعن لا يدلس إلاّ عن ثقة، أو عن بعض شيوخه، أو لوقوعها من جهة بعض النقاد المحققين

---

(١) المصدر السابق: ١/٢٩٨-٢٩٩ كتاب الصلاة - باب نهي المأموم عن جهره بالقراءة خلف إمامه.

(٢) النووي - التقريب: ١/ ١٧٥.

(٣) لابن سعيد المغربي (ت٦٢٥)، انظر: الزركلي - الأعلام: ٥/ ٢٦.

(٤) العراقي - شرح الألفية: ١/ ١٦٦.

بسماع المعنعن لها[1].

ومن المدلسين مَنْ احتمل الأئمةُ تدليسه وخَرَّجُوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كسفيان الثوري، وجعلوا من هذا القسم من لا يدلس إلّا عن ثقة كابن عيينة[2].

المبحث الثاني

منهجه في المزيد في متصل الأسانيد

وهو أن يروي أحد الرواة الحديث بإسناد متصل ويرويه راو آخر بزيادة رجل في الإسناد لم يذكرها غيره[3].

وهذه الزيادة إنما تقبل ويعتد بها إذا جاءت من الراوي الثقة -، أما إذا أتى بها الضعيف فلا يلتفت إليها أصحاب الحديث[4].

وقد اختلفت أنظار المحدثين في الحكم على المزيد:

١- منهم من قال: إن الحكم لمن زاد سواء أكان المخالف له مثله أو أكثر منه، قال ابن الصلاح: فالحكم على الأصح لما زاده الثقة[5]. وقال النووي: وهو الصحيح. وعلل ذلك بأنها: زيادة ثقة وهي مقبولة[6]. وقال العراقي: وهو الأظهر الصحيح[7].

---

(١) السخاوي - فتح المغيث: ١/ ١٨٧.
(٢) انظر: المصدر السابق: ١/ ١٨٨.
(٣) انظر: ابن كثير - اختصار علوم الحديث: ٧١.
(٤) د. نجم خلف - الصناعة الحديثية: ١/ ٢٥٩.
(٥) ابن الصلاح - علوم الحديث: ٦٥.
(٦) النووي - التقريب: ١/ ٢٢٢.
(٧) العراقي - شرح الألفية: ١/ ١٧٥.

٢- ومنهم من قال: إن الحكم لمن نقض، ونقل الخطيب أنه قول أكثر أصحاب الحديث[١].

٣- ومنهم من قال: إن الحكم للأكثر، فإن كان عدد الذين زادوا أكثر من الذين نقضوا فالحكم لهم والعكس بالعكس[٢].

٤- ومنهم من قال: إن الحكم للأحفظ، فإن كان من أرسل أحفظ فالحكم له، وإن كان من وصل أحفظ فالحكم له[٣].

هذه مناهج العلماء في الحكم على المزيد في متصل الأسانيد، فما هو منهج مسلم فيه؟

الذي ظهر لي بعد البحث والتتبع أنه لا يحكم عليه في صحيحه بحكم مطرد، بل الأمر عنده دائر على الترجيح، فحيث ترجحت الزيادة أخذ بها وحكم لها، وحيث ترجح عدمها أخذ به وحكم له، مع أن ظاهر كلامه في المقدمة ترجيح الحكم لمن زاد على من نقص[٤].

وهذا المذهب هو الأولى والأليق بمذاهب المحدثين، فلا يحكم على المزيد بحكم كلي، بل يختلف باختلاف قرائن الأحوال التي تحف بكل حديث بما يترجح ويتقوى فيه[٥].

فنقل الصنعاني عن ابن دقيق العيد قوله: من حكى من أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مسند ومرسل أو رافع وواقف أو ناقص

---

(١) الخطيب - الكفاية: ٤١١.

(٢) انظر: العراقي - شرح الألفية: ١/١٧٧.

(٣) انظر: العراقي - شرح الألفية: ١/١٧٧.

(٤) انظر: مسلم - الصحيح: ١/٣١-٣٢ المقدمة.

(٥) انظر: العلائي - جامع التحصيل: ١٥١.

وزائد، فإن الحكم للزائد لم يصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً، ومراجعة لأحكامهم الجزئية تعرف صواب ما نقول.

قال الصنعاني: وبهذا جزم العلائي فقال: كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبدالرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل والبخاري وأمثالهم يقتضي أنه لا يحكم في هذه المسألة بحكم كلي، بل عملهم في ذلك دائر على الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في حديث[1].

ومثال ما حكم مسلم فيه بالزيادة حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، **أن عمر بن عبدالعزيز أخبره، أن عروة بن الزبير** أخبره، أن عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - أخبرته أن رسول الله ﷺ كان يقبلها وهو صائم[2].

فهذا الحديث كما قال مسلم[3] رواه الزهري وصالح بن أبي حسان، **عن أبي سلمة**، عن عائشة [أي بإسقاط رجلين من الإسناد] والذي أخرجه مسلم في صحيحه هو الأول دون الثاني، ولعله رجح الزيادة، لأن الرجلين الزائدين نصا على السماع، مع أن أبا سلمة معلوم السماع من عائشة[4].

وقد يحكم للزيادة في الإسناد ويورد الإسناد على الوجهين الذي فيه الزيادة والذي ليس فيه، فيورد الأول أصلاً ويحتج به، ويتبعه بالثاني

---

(١) الصنعاني - توضيح الأفكار: ١/٣٤١.

(٢) مسلم - الصحيح: ٧٧٨/٢ كتاب الصيام - باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على...

(٣) المصدر السابق: ١/٣٢ المقدمة.

(٤) ابن رشيد - السنن الأبين: ٩٧.

مشيراً لما فيه كما في حديث ابن شهاب، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ إذا اعتكف يدني إليّ رأسه فأرجّله، وكان لا يدخل البيت إلاّ لحاجة الإنسان[١].

فبعد أن أخرجه مسلم من هذا الطريق اتبعه:

أ- طريق ابن شهاب، عن عروة وعمرة، عن عائشة.

ب- طريق محمد بن عبدالرحمن بن نوفل، عن عروة، عن عائشة.

جـ- طريق هشام، عن عروة، عن عائشة.

ومنهج مسلم أنه لا يكرر إلاّ لزيادة معنى أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك[٢].

ومثال ما حكم فيه للنقص في الإسناد: حديث إبراهيم بن عبدالله بن حنين، أن أباه حدثه، أنه سمع علي بن أبي طالب قال: نهاني رسول الله ﷺ أن أقرأ راكعاً وساجداً[٣].

ورجح مسلم هذه الرواية وحكم لها على رواية داود بن قيس التي فيها زيادة ابن عباس بن عبيدالله بن حنين وعلي بن أبي طالب، والدليل على ذلك:

---

(١) مسلم - الصحيح: ٢٤٤/١ كتاب الحيض - باب جواز غسل الحائض رأس زوجها...

(٢) انظر: مسلم - الصحيح: ٤/١ المقدمة.

(٣) المصدر السابق: ٣٤٨/١ كتاب الصلاة - باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود.

أ- أن مسلماً قدم الروايات السالمة من الزيادة في الإسناد - وهي ثلاث - على الروايات التي فيها الزيادة، وقد قال في مقدمة صحيحه: إنه يقدم الروايات التي هي أسلم وأنقى من العيوب من غيرها[1].

ب- وبعد أن أورد الروايات الثلاث السالمة من الزيادة في الإسناد وأتبعها بالرواية التي فيها الزيادة، أورد الحديث، من سبع طرق ثم قال: كل هؤلاء عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، عن أبيه، عن علي، إلاّ الضحاك وابن عجلان فإنهما زادا عن ابن عباس [أي باستثناء طريقين من سبع].

جـ- ثم أعقب تلك الطرق وختمها بطريق آخر سالم من الزيادة.

فصنيعه هذا يفهم منه أنه رجح الطرق السالمة من الزيادة في الإسناد، وإنما رجح مسلم رواية من نقص لأن من: «خالفهم جماعة أحفظ منهم وأعلى إسناداً وأكثر عدداً»[2].

وقد يحكم لمن نقص في الإسناد ويورده على الوجهين من غير إطالة ولا بيان، ويكتفي باللمحة الخاطفة والإشارة الذكية في التقديم والتأخير، فقد أخرج حديث **بسر بن عبدالله، عن واثلة بن الأسقع**، عن أبي مرثد الغنوي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها»[3]. ثم أتبعه بالطريق الآخر عن **بسر بن عبدالله، عن أبي إدريس الخولاني**، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد... [أي بزيادة

---

(١) المصدر السابق: ١/٥ المقدمة بتصرف.

(٢) الدارقطني - التتبع: ٢٨٤، وانظر: النووي - شرح مسلم: ٤/١٩٩-٢٠٠.

(٣) مسلم - الصحيح: ٢/٦٦٨ كتاب الجنائز - باب النهي عن الجلوس على القبر.

أبي إدريس بين بسر وواثلة]. وفي إحدى المواطن صرح بخطأ من زاد في الإسناد كما في حديث عبدالله بن مالك بن بحينة أن رسول الله ﷺ مرّ برجل يصلي، وقد أقيمت صلاة الصبح، فكلمه بشيء لا ندري ما هو، فلما انصرفنا أحطنا نقول: ماذا قال لك رسول الله ﷺ؟ قال: قال لي: يوشك أن يصلي أحدكم الصبح أربعاً(١).

فقد قال القعنبي في رواية هذا الحديث: عبدالله بن مالك بن بحينة، عن أبيه. قال مسلم: وقوله: عن أبيه في هذا الحديث خطأ(٢).

وبهذا يتضح أن مسلماً سلك في المزيد في متصل الأسانيد منهجاً موسعاً، ولم يحكم عليه بحكم مطرد؛ بل جعل الحكم مرتبطاً بما يحف بالحديث من قرائن ومرجحات.

المبحث الثالث

منهجه في العالي والنازل

الإسناد العالي هو الذي قَلَّ عدد رواة سنده مع الاتصال إلى رسول الله - ﷺ -(٣). والإسناد النازل هو ما كثر عدد رواة سنده مع الاتصال إلى رسول الله ﷺ.

---

(١) المصدر السابق: ١/ ٤٩٤ كتاب صلاة المسافرين - باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن.

(٢) المصدر السابق: ١/ ٤٩٤ كتاب صلاة المسافرين - باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن.

(٣) انظر: السماحي - الغيث المغيث: ٩٧، د. عتر - منهج النقد: ٣٥٨، د. عجاج الخطيب - المختصر الوجيز: ١٧٦، المجذوب - مقدمة عوالي مسلم: ٢١.

وقد رغّب العلماء في طلب العلو والرحلة في تحصيله والسعي إليه، حتى قال الإمام أحمد: طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف[1].

ووجه طلب العلو أنه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ والخلل من النزول[2]، قال ابن الصلاح: لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخطأ من جهته سهواً وعمداً ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل[3].

ونهج مسلم على العناية بالإسناد العالي والسعي في طلبه - رغبه منه في ذلك - والنفر من النزول والابتعاد عنه إذا أمكنه ذلك، فحينما كان يتلقّى الحديث من طريقين أحدهما عالٍ والآخر نازل، فإنه يأخذ العالي ويودعه في صحيحه - ولو كان في رجاله بعض ضعف - ويترك النازل ولو كان رجاله ثقات، وقد صرح مسلم بهذا عندما أنكر عليه أبو زرعة الرازي روايته عن أسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسى المصري، فقال مسلم: إنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما رواه الثقات عن شيوخهم إلاّ أنه ربما وقع إليّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات[4].

فالحديث عنده بنزول برواية من هم أوثق من رواة العالي، ومع ذلك فإنه يعدل عن النازل طلباً للعلو. وبمثل هذا أجاب إبراهيم بن أبي

---

(١) ابن الصلاح - علوم الحديث: ٢٣١.

(٢) ابن دقيق العبد - الاقتراح: ٤٦، ابن كثير - اختصار علوم الحديث: ٥٦.

(٣) ابن الصلاح - علوم الحديث: ٢٣١.

(٤) الخطيب - تاريخ بغداد: ٤/٢٧٣-٢٧٤، ابن الصلاح - الصيانة: ٩٧-٩٨، وانظر: الذهبي - السير: ١٢/٥٧١.

طالب عندما سأله: كيف استجزت الرواية عن سويد في الصحيح؟ فرد مسلم قائلاً: ومن أين آتي بنسخة حفص بن ميسرة؟! قال العراقي والسخاوي: وإنما قال مسلم هذا لأنه لم يرو عن أحد ممن سمع حفص بن ميسرة في صحيحه إلاّ عن سويد بن سعيد فقط، وقد روى في الصحيح عن واحد، عن ابن وهب، عن حفص، أي بزيادة رجل عن سماعه من سويد، فروى عن سويد طلباً للعلو مما صح عنده بنزول[1].

وقد حصّل مسلم الأسانيد العوالي التي قَلَّتْ وسائطُ النقل فيها وأقصى ما حصل له من ذلك أربعة رجال في الإسناد بينه وبين رسول الله ﷺ، وجملة كبيرة منها بالسلسلة الذهبية: مالك، عن نافع، عن ابن عمر مع زيادة شيخ مسلم عليها، من ذلك قوله: حدثنا قتيبة بن سعيد، عن مالك فيما قرىء عليه، عن نافع، عن عبدالله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال وهو على المنبر وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسألة: «اليد العليا خير من اليد السفلى، واليد العليا المنفقة والسفلى السائلة»[2].

وقوله: حدثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، يقال هذا مقعدك الذي تبعث إليه يوم القيامة»[3].

---

(١) العراقي - شرح الألفية: ٣١٠/١، السخاوي - فتح المغيث: ٣٠٦/١ باختصار وتصرف عنها.

(٢) مسلم - الصحيح: ٧١٧/٢ كتاب الزكاة - باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى.

(٣) مسلم - الصحيح: ٢١٩٩/٤ كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها - باب عرض =

ومن العوالي بغير السلسلة الذهبية:

- حدثني يحيى بن يحيى، قال: أخبرني عبيدالله بن إياد، عن إياد، عن البراء قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقيك»[(1)].

- حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث، عن سعيد بن أبي سعيد، أنه سمع أبا هريرة يقول: بعث رسول الله ﷺ خيلاً من قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال - سيد أهل اليمامة - فربطوه بسارية من سواري المسجد، فخرج إليه رسول الله ﷺ فقال: «ما عندك يا ثمامة؟» فقال: يا محمد خير...[(2)].

وقد بلغت هذه العوالي الرباعية لمسلم التي ليس له أعلى منها أكثر من ثمانين حديثاً[(3)]، ولشيخه البخاري عوال ثلاثية وليس عنده أعلى منها أفردت بالتأليف قد بلغت أكثر من عشرين حديثاً[(4)]، ومع هذا العلو للبخاري على مسلم فإن مسلماً علاه برجل في أكثر من أربعين حديثاً اتفقا على إخراجها - وقد خصها ابن حجر بتأليف مستقل أسماه «عوالي الإمام مسلم»[(5)] وفيها أربعة أحاديث رباعية اتفقا في رواية إسنادها إلى

= مقعد الميت...

(1) المصدر السابق: ١/٣٣٦ كتاب الصلاة - باب الاعتدال في السجود.

(2) المصدر السابق: ٣/١٣٨٦ كتاب الجهاد والسير - باب ربط الأسير وحبسه.

(3) المجدوب - مقدمة عوالي مسلم: ٢٥، الهامش.

(4) انظر: ابن حجر - فتح الباري: ١/٢٠٢. ومن أمثلة ثلاثيات البخاري قوله: حدثني مكي بن إبراهيم، قال: حدثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «من يقل عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار». كتاب العلم - باب إثم من كذب على النبي ﷺ - فتح الباري: ١/١٩٩.

(5) وهو مطبوع بتقديم وتحقيق محمد المجذوب. وليس موضوعه عوالي مسلم =

شيخ شيخ مسلم وسمعها البخاري من شيخ له عن شيخ مسلم، أي بزيادة رجل عن إسناد مسلم، فكأنه سمعها من مسلم[1]، كقول مسلم: حدثني أبو الربيع سليمان بن داود العتكي، حدثنا حماد - يعني ابن زيد-، أخبرنا ثابت، عن أنس بن مالك قال: كنت ساقي القوم - يوم حرمت الخمر - في بيت أبي طلحة، وما شرابهم إلّا الفضيخ: البسر والتمر. فإذا منادٍ ينادي، فقال: أخرج فانظر، فخرجت فإذا منادٍ ينادي: إلّا إنَّ الخمرَ قد حرمت قال: فجرت في سكك المدينة. فقال لي أبو طلحة: اخرج فأهرقها، فهرقتها. فقالوا أو قال بعضهم: قتل فلان قتل فلان وهي في بطونهم، قال: فلا أدري هو من حديث أنس فأنزل الله - عز وجل -: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴿٩٣﴾ ﴾ [المائدة][2].

فهذا الحديث رواه مسلم عن أربعة شيوخ عن النبي ﷺ، ورواه البخاري بزيادة رجل عن إسناد مسلم، فكأنه سمعه منه - كما في الشكل[3].

= عامة كما يتبادر إلى الذهن: بل هو مخصوص بما علا فيه مسلم البخاري فقط، قال المحقق: ولا شك أن لمسلم غير هذه الأربعين يحصل له فيها العلو على البخاري، وساق لذلك حديثين. انظر: مقدمة المحقق: ٢٦.

(١) وأرقامها في «عوالي مسلم» ٥، ٧، ١٠، ١٦، وقد رواها المقدسي في جزء له فيه أحاديث عوال وحكايات... أطلعني عليها الأستاذ المحقق لطفي الصغير جزاه الله خيراً.

(٢) مسلم - الصحيح: ٣/ ١٥٧٠- ١٥٧١ كتاب الأشربة - باب تحريم الخمر...، والبخاري - الصحيح (فتح الباري): ٥/ ١٢ كتاب المظالم - باب صب الخمر في الطريق.

(٣) اقتبسته من محقق «عوالي مسلم» محمد المجذوب: ٦٦.

	٥	٤	٣	٢	١
	مسلم	أبو الربيع	حماد	ثابت	أنس
البخاري	محمد	عفان	حماد	ثابت	أنس

أما الإسناد النازل بأقصى ما وقع فيه لمسلم تسعة رواة بينه وبين الرسول ﷺ وهو نادر، ومن أمثلته قوله: وحدثنيه أبو بكر بن إسحاق بن محمد، أخبرنا ابن أبي مريم، حدثنا عبدالعزيز بن محمد قال: أخبرني الحارث بن فضيل الخطمي، عن جعفر بن عبدالله بن الحكم، عن عبدالرحمن بن مسور بن مخرمة، عن أبي رافع مولى النبي ﷺ عن عبدالله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: «ما كان من نبي إلاّ وقد كان له حواريون يهتدون بهديه ويستنون بسنته» مثل حديث صالح ولم يذكر قدوم ابن مسعود واجتماع ابن عمر معه[1].

(١) مسلم - الصحيح: ١/ ٧٠ كتاب الإيمان - باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان.



الفصل الرابع

منهجه في علوم السند من حيث الاتصال

المبحث الأول

منهجه في المعلق

المعلق: هو ما حذف من أول إسناده واحد فأكثر على التوالي، ويعزى الحديث إلى من فوق المحذوف من رواته[1].

قال ابن الصلاح: وقع في هذا الكتاب [أي في صحيح مسلم] وفي كتاب البخاري ما صورته صورة الانقطاع... ويسمى تعليقاً، وكأنهم سموه تعليقاً أخذاً من تعليق العتق والطلاق وتعليق الجدار، لما يشترك فيه الجميع من قطع الاتصال، فإن ما فيه من قطع رجل أو رجلين أو ثلاثة قاطع للاتصال لا محالة[2].

والأحاديث المعلقة كثيرة في كتاب البخاري، قليلة جداً في كتاب مسلم[3]. قال العراقي: في كتاب مسلم من ذلك موضع واحد في التيمم... قال فيه مسلم: وروى اللّيث بن سعد ولم يوصل مسلم إسناده إلى الليث، ولا أعلم في مسلم بعد مقدمات الكتاب حديثاً لم

---

(١) القاسمي - قواعد التحديث: ١٢٤، عجاج الخطيب - المختصر الوجيز: ١٦٥.

(٢) ابن الصلاح - الصيانة: ٧٥-٧٦ باختصار، وانظر: كتابه علوم الحديث: ٦٤.

(٣) انظر: ابن الصلاح - علوم الحديث: ٢٠، السيوطي - التدريب: ١/١١٧.

يذكره إلّا تعليقاً غير هذا الحديث، وفيه أحاديث أخر يسيرة رواها بإسنادها المتصل ثم قال: ورواه فلان، وقد بينت بقية المواطن في «الشرح الكبير»[1].

ووافق السيوطي ما قاله العراقي في حديث التيمم وأضاف قائلاً: وفيه أيضاً موضعان في الحدود والبيوع رواهما بالتعليق عن الليث بعد روايتهما بالاتصال، وفيه بعد ذلك أربعة عشر موضعاً كل حديث منها رواه متصلاً ثم عقبه بقوله: ورواه فلان[2].

وحصر الغسَّاني ما وقع فيه الانقطاع [أي المعلق] في صحيح مسلم بأربعة عشر موضعاً[3].

وقال ابن الصلاح بعد هذا القول: ... فهي إذن اثنا عشر لا أربعة عشر[4].

وبعد حصري وتتبعي ودراستي للمعلقات في مسلم أقوم بعرضها مجتمعة محصاة متتابعة حسب تسلسل ورودها في الكتاب كما فعل ابن الصلاح في كتابه «صيانة صحيح مسلم» مبيناً منهج مسلم فيها:

١- قال مسلم: وروى الليث بن سعد، عن جعفر بن ربيعة، عن عبدالرحمن بن هرمز، عن عمير مولى ابن عباس، أنه سمعه يقول: أقبلت أنا وعبدالرحمن بن يسار مولى ميمونة زوج رسول الله ﷺ حتى دخلنا على الحارث بن الجهم بن الصمة الأنصاري فقال أبو الجهم:

---

(١) العراقي - شرح الألفية: ١/٧١-٧٢ باختصار.
(٢) السيوطي - التدريب: ١/١١٧.
(٣) النووي - شرح مسلم: ١/١٧.
(٤) المصدر السابق: ١/١٧.

أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل فلقيه رجل فسلّم عليه فلم يرد رسول الله ﷺ عليه حتى أقبل على الجدار فمسح وجهه ويديه ثم ردّ عليه السلام[1].

وهذا الحديث الوحيد الذي لم يوصل مسلم إسناده كما تقدم نقله عن العراقي والسيوطي. وفي قول العراقي: ولا أعلم في مسلم بعد مقدمات الكتاب حديثاً لم يذكره تعليقاً غير هذا الحديث[2]. إشعار بأنه لم يجعل في جملة المعلق ما رواه من ذلك متصلاً.

وهذا الحديث قد أسنده البخاري عن يحيى بن بكير، عن الليث وأسنده النسائي عن الربيع بن سليمان عن شعيب بن اللّيث، عن اللّيث. قال البخاري: حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن جعفر بن ربيعة، عن الأعرج، قال: سمعت عميراً مولى ابن عباس، قال: أقبلت أنا وعبدالله بن يسار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا على أبي جهيم بن الحارث بن الصمة الأنصاري، فقال أبو الجهم: أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل... السلام[3].

فالحديث عند مسلم فيه خطأ ووهم من وجهين:

الأول: في أبي الجهم والصواب أنه بالتصغير [الجهيم] كما رواه البخاري وغيره[4].

---

(١) مسلم - الصحيح: ٢٨١/١ كتاب الحيض - باب التيمم.

(٢) العراقي - شرح الألفية: ٧٢/١.

(٣) البخاري - الصحيح (فتح الباري): ٤٤١/١ كتاب التيمم - باب التيمم في الحضر...

(٤) انظر: ابن حجر - فتح الباري: ٤٤٢/١، النووي - شرح صحيح مسلم: ٦٢/٤.

الثاني: في عبدالرحمن بن يسار وهو وهم أيضاً، والصواب، عبدالله بن يسار(١) كما رواه البخاري والنسائي(٢) وأحمد(٣) وغيرهم. فليس لعبدالرحمن بن يسار في هذا الحديث رواية، ولهذا لم يذكره المصنفون في رجال الصحيحين(٤).

وعلّل الأستاذ محمد عوامة عدم وصل مسلم لهذا الحديث وتركه معلقاً بأنه قصد الإشارة إلى الوهمين السابقين فيه(٥).

ولا أرى هذا كافياً وليس فيه حجة، لأن مسلماً إذا أورد الإسناد وفيه خطأ نّبه إليه كقوله في إسناد: وحدثينه محمد بن رافع.... سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عروة... قال مسلم: أخطأ حيث قال عروة، إنما هو عزّة(٦).

وفي إيراد مسلم لهذا الحديث معلقاً وعدم وصله له في موطن آخر مع عدم التنبيه لما فيه من الخطأ توقف ونظر، حتى لو قلنا إنه أراد الاختصار لكان عليه أن ينبّه إلى الخطأ الحاصل فيه، ولعله لم ينشط فعلقه وسكت عليه.

والحديث صحيح لا مطعن فيه فقد وصله البخاري والنسائي من نفس الطريق كما تقدّم.

---

(١) انظر: ابن حجر - فتح الباري: ١/٤٤٢ - شرح صحيح مسلم: ٤/٦٣.
(٢) النسائي - السنن: ١/١٥٦ كتاب الطهارة - باب التيمم في الحضر.
(٣) أحمد - المسند: ٤/١٦٩.
(٤) انظر: ابن حجر - فتح الباري: ١/٤٤٢، النووي - شرح صحيح مسلم: ٤/٦٣.
(٥) نقلاً عن فاخوري - الإمام مسلم وصحيحه: ١١٠.
(٦) مسلم - الصحيح: ٢/١٠٩٨ كتاب الطلاق - باب تحريم طلاق الحائض.

٢- في رواية ابن ماهان عن مسلم قال: **حدثنا صاحب لنا**، عن إسماعيل بن زكريا، عن الأعمش[١]...

وقد سلمت رواية أبي أحمد الجلودي من هذا، وقال في هذا الحديث: حدثنا محمد بن بكار قال: حدثنا إسماعيل بن زكريا، عن الأعمش، عن مسعر، وعن مالك بن مغول كلهم، عن الحكم بهذا الإسناد مثله، غير أنه قال «وبارك على محمد»، ولم يقل «اللّهم»[٢].

فيسقط هذا الحديث من العد لكون الجلودي رواه عن مسلم موصولاً، وروايته هي المعتمدة المشهورة[٣] والمتداولة بين أيدينا.

٣- قول مسلم: **وحدثت عن يحيى بن حسان** ويونس المؤدب وغيرهما، قالوا: حدثنا عبدالواحد بن زياد، قال: حدثني عمارة بن القعقاع، حدثنا أبو زرعة، قال: سمعت أبا هريرة يقول: كان رسول الله ﷺ إذا نهض من الركعة استفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين ولم يسكت[٤].

وهذا الحديث المعلق قد تبّين اتصاله من طريقين عند غير مسلم[٥].

الأول: فرواه أبو نعيم في «المستخرج» من طريق محمد بن سهل بن عسكر، عن يحيى بن حسان. ومحمد بن سهل من شيوخ مسلم في

---

(١) ابن الصلاح - الصيانة: ٧٧، الديوبندي - فتح الملهم: ١/٣٨.

(٢) مسلم - الصحيح: ١/٣٠٦ كتاب الصلاة - باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد.

(٣) ابن الصلاح - الصيانة: ٨١.

(٤) مسلم - الصحيح: ١/٤١٩ كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة.

(٥) انظر: الديوبندي - فتح الملهم: ١/٣٨.

صحيحه، وهو رجل ثقة[1]، ولعل سبب تعليق مسلم لهذا الحديث أنه لم ينشط فترك تسمية من حدثه، لما كان من عادة العلماء - كما هو في مقدمة صحيحه: أنهم كانت لهم تارات يرسلون أي: [يطلقون] فيها الحديث إرسالاً ولا يذكرون من سمعوه منه وتارات ينشطون فيها فيسندون الخبر على هيئة ما سمعوا[2].

الثاني: ورواه البزار عن أبي الحسن بن مسكين، وهو ثقة، عن يحيى بن حسان.

٤- قول مسلم: **ورواه الأشجعي**، عن سفيان الثوري، عن سفيان بن قيس، عن شقيق بن عقبة، عن البراء بن عازب قال: قرأناها مع النبي ﷺ زماناً. بمثل حديث فضيل بن مرزوق[3].

وبالرجوع إلى حديث ابن مرزوق نجد أن مسلماً أخرجه قبل هذا، وصورته من مبدأ السند: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، أخبرنا يحيى بن آدم، حدثنا الفضيل بن مرزوق، عن شقيق بن عقبة، عن البراء بن عازب قال: نزلت هذه الآية: «حافظوا على الصلوات وصلاة العصر» فقرأناها ما شاء الله ثم نسخها الله فنزلت: «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى» فقال رجل - كان جالساً عند شقيق - له: هي إذن صلاة العصر، فقال البراء: قد أخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله، والله أعلم[4].

---

(١) ابن حجر - التقريب: ١/١٦٧.

(٢) مسلم - الصحيح: ١/٣٢ المقدمة.

(٣) مسلم - الصحيح: ١/٤٣٨ كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى صلاة العصر.

(٤) مسلم - الصحيح: ١/٤٣٣ كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب الدليل لمن=

فقد أورد مسلم هذا الحديث موصولاً وساق المتن بتمامه، ثم قال على وجه المتابعة والاستشهاد له: ورواه الأشجعي، عن سفيان[1]... واختصر المتن.

٥- قول مسلم: **وحدثني من سمع حجاجاً الأعور واللّفظ له،** قال: حدثنا حجاج بن محمد، حدثنا ابن جريج، أخبرني عبدالله - رجل من قريش - عن محمد بن قيس بن مخرمة بن المطلب، أنه قال يوماً: ألا أحدثكم عني وعن أمي...

وعطف مسلم هذه الرواية على الرواية الأولى التي جاء بها موصولة للمتابعة والاستشهاد، وفصل بينهما بحاء مهملة «ح» في الإسناد، وصورة المثال: وحدثني هارون بن سعيد الأيلي، حدثنا عبدالله بن وهب، أخبرنا ابن جريج، عن عبدالله بن كثير بن المطلب، أنه سمع محمد بن قيس يقول: سمعت عائشة تحدث، فقالت: ألا أحدثكم عن النبي ﷺ وعني؟ قلنا: بلى، ح وحدثني من سمع حجاجاً الأعور واللفظ له قال: حدثنا حجاج بن محمد، حدثنا ابن جريج، أخبرني عبدالله - رجل من قريش-، عن محمد بن قيس بن مخرمة بن المطلب، أنه قال يوماً: ألا أحدثكم عني وعن أمي؟ قال: فظننّا أنه يريد أمه التي ولدته قال: قالت عائشة: ألا أحدثكم عني وعن رسول الله ﷺ؟ قلنا: بلى...[2].

قال النووي: ولا يقدح رواية مسلم عن هذا المجهول الذي سمعه من حجاج الأعور، لأن مسلماً ذكره متابعة لا معتمداً عليه متأصلاً بل

= قال: الصلاة الوسطى صلاة العصر.

(١) انظر: ابن الصلاح - الصيانة: ٨٠.

(٢) مسلم - الصحيح: ٢/٦٦٩-٦٧٨ كتاب الجنائز - باب ما يقال عند دخول القبور.

الاعتماد على الإسناد الصحيح قبله[1].

وقد روى هذا الحديث[2] عن حجاج الأعور غير واحد من الأئمة منهم الإمام أحمد بن حنبل[3]، ويوسف بن سعيد المصيصي، وعنه أخرجه النسائي[4].

٦- قوله: **وحدثني غير واحد من أصحابنا**، قالوا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني سليمان - وهو ابن بلال - عن أبي الرجال محمد بن عبدالرحمن، عن عمرة بنت عبدالرحمن، قالت: سمعت عائشة تقول: سمع رسول الله ﷺ صوت خصوم بالباب عالية أصواتهما، وإذا أحدهما يستوضع الآخر ويسترفقه في شيء وهو يقول: والله لا أفعل، فخرج رسول الله ﷺ عليهما فقال: «أين المتعالي على الله لا يفعل المعروف» قال: أنا يا رسول الله، فله أيّ ذلك أحبَّ[5].

وقد ثبت هذا الحديث من طريق البخاري فرواه عن إسماعيل بن أبي أويس[6]، فلعل مسلماً أراد بقوله: غير واحد البخاري وغيره[7].

٧- قول مسلم: وروى الليث بن سعد، حدثني جعفر بن ربيعة، عن

---

(١) النووي - شرح مسلم: ٤٢/٧.
(٢) انظر: الديوبندي - فتح الملهم: ٣٨/١.
(٣) أحمد - المسند: ٢٢١/٦.
(٤) النسائي - السنن: ٩١/٤ كتاب الجنائز - باب الأمر بالاستغفار للمؤمنين.
(٥) مسلم - الصحيح: ١١٩٢/٣ كتاب المساقاة - باب استحباب الوضع من الدين.
(٦) البخاري - الصحيح (فتح الباري) ٣٠٧/٥ كتاب الصلح - باب هل يشير الإمام بالصلح؟
(٧) انظر: النووي - شرح مسلم: ٢١٩/١٠، الديوبندي - فتح الملهم: ٣٨/١.

عبدالرحمن بن هرمز، عن عبدالله بن كعب بن مالك، أنه كان له مال على عبدالله بن أبي حدرد الأسلمي، فلقيه فلزمه، فتكلما حتى ارتفعت أصواتهما، فمر بهما رسول الله ﷺ فقال: «يا كعب» فأشار بيده كأنه يقول: النصف. فأخذ نصفاً مما عليه[1].

فهذا الحديث أورده مسلم متصلاً من طريقين قبل هذا، ثم أتبعهما بقوله - في هذا الطريق -: وروى الليث... متابعة واستشهاداً. قال السيوطي: وفيه [أي صحيح مسلم] موضعان في الحدود والبيوع رواهما بالتعليق عن الليث بن سعد بعد روايتهما بالاتصال[2].

وهذا الحديث رواه البخاري في صحيحه[3] متصلاً، عن يحيى بن بكير، عن اللّيث، عن جعفر بن ربيعة بإسناده المذكور هنا.

ورواه النسائي[4] عن الربيع بن سليمان، عن شعيب بن الليث، عن أبيه، عن جعفر بن ربيعة كذلك.

٨- قول مسلم: **وحدثني بعض أصحابنا** عن عمر بن عون، أخبرنا خالد بن عبدالله، عن عمرو بن يحيى، عن محمد بن عمرو، عن سعيد بن المسيب، عن معمر بن معمر - أحد بني عدي بن كعب - قال: قال رسول الله [ﷺ: «لا يحتكر إلّا خاطىء»] فذكر بمثل حديث

---

(١) مسلم - الصحيح: ١١٩٣/٣ كتاب المساقاة - باب استحباب الوضع من الدين.

(٢) السيوطي - التدريب: ١١٧/١.

(٣) البخاري - الصحيح (فتح الباري): ٥٠٧/٥ كتاب الصلح - باب هل يشير الإمام بالصلح؟

(٤) النسائي - السنن: ٢٤٤/٨ كتاب أدب القضاة - باب إشارة الحاكم على الخصم بالصلح.

سليمان بن بلال، عن يحيى[1].

فأتى مسلم بهذا الطريق متابعة واستشهاداً لما قبله، فقد ساق الحديث من طريقين عن سعيد بن المسيب، ثم أتبعهما بهذا الطريق عنه أيضاً.

وهذا الحديث أخرجه أبو داود[2]، عن وهب بن بقية، عن خالد، ووهب من شيوخ مسلم في صحيحه[3].

٩- قول مسلم: **ورواه الليث أيضاً**، عن عبدالرحمن بن خالد بن مسافر، عن ابن شهاب بهذا الإسناد مثله[4].

فأورده مسلم متابعة واستشهاداً لما رواه قبل ذلك متصلاً[5] من طريق ابن شهاب في قوله ﷺ: «أبك جنون؟» قال: لا...

١٠- قوله: **ورواه معاوية بن صالح**، عن ربيعة بن يزيد، عن مسلم بن قرظة، عن عوف بن مالك، عن النبي ﷺ بمثله[6].

وهذا أيضاً أورده متابعة لما رواه متصلاً[7] قبل ذلك من طريقين عن مسلم بن قرظة، عن عوف بن مالك، عن النبي ﷺ: «خياركم أئمتكم

---

(١) مسلم - الصحيح: ١٢٢٨/٣ كتاب المساقاة - باب تحريم الاحتكار في الأقوات.

(٢) أبو داود - السنن: ٢٧١/٣ كتاب البيوع - باب ما جاء في النهي عن الاحتكار.

(٣) الديوبندي - فتح الملهم: ٣٨/١.

(٤) مسلم - الصحيح: ١٣١٨/٣ كتاب الحدود - باب من اعترف على نفسه بالزنا.

(٥) انظر: ابن الصلاح - الصيانة: ٨٠.

(٦) مسلم - الصحيح: ١٤٨٢/٣ كتاب الإمارة - باب خيار الأئمة وشرارهم.

(٧) ابن الصلاح - الصيانة: ٨٠.

الذين تحبونهم ويحبونكم».

١١- قال مسلم: **وحُدثت عن أبي أسامة** وممن روى ذلك عنه إبراهيم بن سعيد الجوهري، **حدثنا** أبو أسامة، **حدثني** يزيد بن عبدالله، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: «إن الله - عز وجل - إذا أراد رحمة أمة من عباده قبض نبيها قبلها فجعله لها فرطاً وسلفاً بين يديها، وإذا أراد هلكة أمة عذبها ونبيها حي فأهلكها وهو ينظر، فأقر عينه بهلكتها حين كذبوه وعصوا أمره»[1].

قال ابن الصلاح: وذكر [أبو علي] الغسَّاني أنه رواه أبو أحمد الجلودي، عن محمد بن المسيب الأرغيناني، عن إبراهيم بن سعيد.

وقال أيضاً: ورويناه من غير طريق أبي أحمد، عن محمد بن المسيب، ورواه غير ابن المسيب، عن إبراهيم الجوهري[2].

وقال الديوبندي: وقد رواه عن أبي أسامة جماعة منهم أبو بكر البزار ومحمد بن المسيب الأرغيناني وأحمد بن قبيل السالسي. ورواه عن الأرغيناني ابن خزيمة وإبراهيم المزكي وأبو أحمد الجلودي وغيرهم[3].

فالحديث متصل من عدة طرق.

١٢- قول مسلم: **ورواه الليث**، عن عبدالرحمن بن خالد بن مسافر، كلاهما عن الزهري بإسناد معمر، كمثل **حديثه**[4].

---

(١) مسلم - الصحيح: ١٧٩٢/٤ كتاب الفضائل - باب إذا أراد الله - تعالى - رحمة أمة قبض نبيها قبلها.

(٢) ابن الصلاح - الصيانة: ٧٩.

(٣) الديوبندي - فتح الملهم: ٣٨/١.

(٤) مسلم - الصحيح: ١٩٦٦/٤ كتاب فضائل الصحابة - باب قوله ﷺ لا تأتي =

فهذا الطريق رواه معلقاً وعطفه للمتابعة والاستشهاد على ما رواه قبل ذلك متصلاً مرفوعاً من طريق معمر، عن الزهري... «أرأيتكم ليلتكم هذه...».

١٣- قول مسلم: **وحدثنا عدة من أصحابنا** عن سعيد بن أبي مريم، أخبرنا أبو غسان - وهو محمد بن مطرف -، عن زيد بن أسلم بهذا الإسناد نحوه[1].

فقد أورد مسلم هذا الطريق بعد روايته له مسنداً من رواية زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ: «لتركبن سنن الذين من قبلكم...».

فواضح من صنيع مسلم أنه إنما أورده على وجه المتابعة والاستشهاد، وقد وصله إبراهيم بن محمد بن سفيان - راوي صحيح مسلم - عن محمد بن يحيى، عن ابن أبي مريم، وهو مثبت في صحيح مسلم، ومتن الحديث صحيح متصل بالطريق الأول[2].

وبعد هذا البيان والعرض للمعلقات في مسلم وبيان منهجه فيها نلاحظ ما يلي:

١- إن هذه المعلقات اثنا عشر حديثاً بطرح الثاني من العد، لأن مسلماً رواه متصلاً في صحيحه برواية الجلودي عنه، وهي المعتمدة المتداولة والمطبوعة بين أيدينا.

٢- أورد مسلم هذه المعلقات جازماً بنسبتها إلى مَنْ علقها عنهم.

= مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم.

(١) المصدر السابق: ٤/ ٢٠٥٤ كتاب العلم - باب اتباع سنن اليهود والنصارى.

(٢) انظر: ابن الصلاح - الصيانة: ٨٠، النووي - شرح مسلم: ١٦/ ٢٢١.

٣- إن هذه المعلقات إنما أوردها مسلم في المتابعات والشواهد لا في الأصول، قال العراقي: «وكأنه أراد ذكر من تابع راويه الذي أسنده من طريقه عليه»[١].

٤- إنما أورد هذه المعلقات بعدما تبين اتصالها إما من طريقه أو من طريق غيره.

٥- إن تعليق مسلم لهذه المعلقات كان عن شيخ له أو عن شيخ شيخه ولم يتجاوز به ذلك.

ولسائل أن يسأل ما السبب في ندرة المعلقات عند مسلم، وما الحكم فيها يا ترى؟

أما ندرة المعلقات عند مسلم فسببه أنه قصد إلى صناعة الإسناد[٢] وما تشتمل عليه من الفوائد الإسنادية.

وأما حكم الحديث المعلق فإنه ضعيف مردود وذلك للجهل بحال المحذوف، إلاّ أن تكون هذه المعلقات في كتاب التزم صاحبه الصحة مثل صحيح البخاري ومسلم[٣].

قال ابن الصلاح - حكاية عن صنيع البخاري ومسلم: وإذا كان التعليق بلفظ فيه جزم منهما، وحكم بأن من وقع بينهما وبينه الانقطاع قد قال ذلك أو رواه واتصل الإسناد منه على الشرط، مثل أن يقولا: روى الزهري ويسوقا إسناده متصلاً ثقة عن ثقة، فحال الكتابين يوجب أن ذلك من الصحيح عندهما.

---

(١) العراقي - شرح الألفية: ١/ ٧٢.
(٢) د. عتر - الإمام الترمذي والموازنة: ٩١.
(٣) د. عتر - منهج النقد: ٣٧٥.

وكذلك ما ذكراه عمن لم يحصل به التعريف، وأورداه أصلاً محتجين به، وذلك مثل حدثني بعض أصحابنا ونحو ذلك[1].

وأما ما لم يكن في لفظه جزم وحكم مثل: روي عن رسول الله ﷺ كذا وكذا، أو روي عن فلان... فهذا وما أشبهه من الألفاظ ليس في شيء منه حكم بصحة ذلك عمن ذكره عنه، لأن مثل هذه العبارات تستعمل في الحديث الضعيف أيضاً، ومع ذلك فإيراده له أثناء الصحيح مُشْعِرٌ بصحة أصله إشعاراً يؤنس به ويركن إليه[2].

وهذه المعلقات الواقعة في صحيح مسلم لا توهم خللاً فيه، وما وجد فيه ذلك لا يخرج من حيز الصحيح[3].

ورأى ابن حجر أن لا اعتراض على الشيخين فيما أورداه من المعلقات لأن موضوع كتابيهما إنما هو للمسندات، والمعلق ليس بمسند، ولهذا لم يتعرض الدارقطني - فيما تتبعه على الصحيحين - إلى الأحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر، لعلمه بأنها ليست من مقصود الكتاب وإنما ذكرت استئناساً واستشهاداً[4].

وفي قول ابن الصلاح المتقدم: «... فإيراده له في أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله». أن ما أورده في المقدمة ليس كذلك كقوله فيها: وقد ذكر عن عائشة - رضي الله تعالى عنها - أنها قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم»[5] إلاّ أن ابن الصلاح قال في هذا

---

(١) ابن الصلاح - الصيانة: ٧٦.

(٢) ابن الصلاح - علوم الحديث: ٢١.

(٣) ابن الصلاح - علوم الحديث: ٢١.

(٤) نقلاً عن د. عتر - الإمام الترمذي والموازنة: ٩١.

(٥) مسلم - الصحيح: ١/٧ المقدمة.

الحديث: ينظر إليه من جهتين[1]:

أ- بالنظر إلى أنَّ لفظه ليس لفظاً جازماً بذلك عن عائشة غير مقتض كونه مما حكم بصحته.

ب- وبالنظر إلى أنه احتج به وأورده إيراد الأصول لا إيراد الشواهد يقتضي كونه مما حكم بصحته.

ويلاحظ أن العلماء استثنوا هذا الحديث من المعلقات، ولم يعدوه في جملتها، لممايزتهم بين ما أورده في أثناء الصحيح وبين ما أورده في المقدمة، مع أن النووي قال في «رياض الصالحين»[2]: ذكره مسلم في مقدمة صحيحه تعليقاً[3].

---

(١) ابن الصلاح - الصيانة: ٦٤، ونقله عنه النووي في شرح مسلم: ١/١٩.

(٢) النووي - رياض الصالحين: ٧٠.

(٣) وقد أسنده أبو داود وأخرجه في «سننه»: ٤/٢٦١.

وقال: إن الراوي له عن عائشة، وهو ميمون بن أبي شبيب لم يدركها، وتعقبه ابن الصلاح قائلاً: وفيما قاله أبو داود توقف ونظر، فإنه كوفي متقدم، قد أدرك المغيرة بن شعبة ومات المغيرة قبل عائشة رضي الله عنها، وعند مسلم التعاصر مع إمكان التلاقي كاف في ثبوت الإدراك، فلو ورد عن ميمون هذا أنه قال: لم ألق عائشة، أو نحو هذا، لاستقام لأبي داود الجزم بعدم إدراكه وهيهات ذلك. صيانة صحيح مسلم: ٦٤.

وقال النووي: رواه البزار في مسنده وقال: هذا الحديث لا يعلم عن النبي ﷺ إلّا من هذا الوجه. وقد روي عن عائشة من غير هذا الوجه موقوفاً. شرح صحيح مسلم: ١/١٩.

وقال الزبيدي: ووصله أبو نعيم في المستخرج وغيره كأبي داود في السنن وابن خزيمة في الصحيح والبزار وأبي يعلى في مسنديهما والبيهقي في الأدب والعسكري في الأمثال وغيرهم، كلهم من طريق ميمون بن أبي شبيب، قال: =

المبحث الثاني

منهجه في المنقطع

المنقطع: هو الذي سقط من وسط سنده قبل الصحابي راو أو أكثر من غير توالٍ[1]. والانقطاع في السند علة توجب رده وعدم الاحتجاج به، قال البيهقي: الحديث المنقطع لا حجة فيه[2]، وقال العلائي: إن قول الراوي عن فلان حكمه حكم المنقطع لعدم الاحتجاج به[3].

وقد أشار مسلم إلى ترك المنقطع وعدم الاحتجاج به بما أخرجه عن عبدالله بن المبارك عندما سأله أبو إسحاق الطالقاني عن حديث «إنَّ من البِرِّ بعد البر أن تصلي لأبويك مع صلاتك وتصوم لهما مع صومك»، فقال ابن المبارك لأبي إسحاق: عمن هذا؟ فقال: هذا من حديث شهاب بن خراش، فقال: ثقة، عمن؟ قال: قلت: عن الحجاج بن دينار، قال: ثقة، عمن؟ قال: قلت: قال رسول الله ﷺ. فقال ابن المبارك: يا أبا إسحاق **إن بين الحجاج بن دينار وبين النبي ﷺ مفاوز**

= جاء سائل إلى عائشة فأمرت له بكسرة، وجاء رجل ذو هيئة فأقعدته معها، فقيل لها: لِمَ فعلتِ ذلك؟ قالت: أمرنا.... وذكره، ومنهم من اختصر هذا. إتحاف السادة المتقين: ٦/ ٢٦٤.

(١) انظر: العراقي - شرح الألفية: ١/١٥٨، زكريا الأنصاري - فتح الباقي: ١/١٥٨، د. حمادة - المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل: ٢٣٦، الطحان - تيسير مصطلح الحديث: ٧٦-٧٧ وإنما اخترت هذا التعريف لأنه جامع مانع، حيث جعل المنقطع قسماً مستقلاً بنفسه لا يدخل فيه غيره، وأعرضت عن تعريفه بأنه ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، فإنه يدخل فيه غيره كالمعلق والمعضل والمرسل.

(٢) البيهقي - السنن الكبرى: ٨/٩٨.

(٣) العلائي - جامع التحصيل: ١٠٨.

تنقطع فيها أعناق المطي، ولكن ليس في الصدقة اختلاف[1].

فقد أمر ابن المبارك أبا إسحاق بترك الاحتجاج بهذا الحديث لأنه منقطع، فالحجاج ابن دينار من تابعي التابعين، فأقل ما يكون بينه وبين النبي ﷺ اثنان التابعي والصحابي، فعبر عن الانقطاع الكثير بالمفاوز[2].

وإذا كان المنقطع لا يحتج به، فلماذا أورد مسلم المنقطع في صحيحه، وما هو منهجه فيه؟

إن الحديث المنقطع - بالمعنى المتقدم - في صحيح مسلم قليل عدد، فلا يوجد فيه سوى ثلاثة عشر حديثاً[3]، وقع الانقطاع في إسنادها، وبعد جمعي لها وتتبعي أقوال الأئمة فيها ودراستها بدقة تبين لي أن مسلماً إنما أورد هذا النزر اليسير من الأحاديث المنقطعة لبيان العلة الواقعة فيها[4]، فبعد أن يورد الحديث من الطريق السليم المتصل يتبعه بالطريق المعلول المنقطع للتنبيه عليه جرياً على منهجه الذي اختطه لنفسه في: تقديمه للأحاديث السالمة من العيوب على غيرها، وأنه لا يكرر الإسناد إلاّ لعلة تكون هناك[5].

وأنا أذكر[6] هذه الأحاديث مبيّناً طريقة مسلم في إيرادها ليتضح من

---

(١) مسلم - الصحيح: ١٦/١ المقدمة. بتصرف.

(٢) انظر: النووي - شرح مسلم: ٨٩/١.

(٣) ذكر رشيد العطار أن في صحيح مسلم بضعة عشر حديثاً في إسنادها انقطاع. كما قال السيوطي - التدريب: ٢٠٨/١.

(٤) العلة: كل ما يقدح في الحديث، وهي هنا الانقطاع.

(٥) انظر: مسلم - الصحيح: ٥/١ المقدمة.

(٦) وإنما عمدت إلى ذكرها لأن من الصعب الوقوف عليها، فالعلماء يكتفون بذكر شيء من السند الذي وقع فيه الانقطاع وقد يضيفون إلى ذلك الكتاب الذي وقع=

خلال ذلك هذا المنهج الذي قلته ويتبلور، مرتباً لها حسب تتابع ورودها في الكتاب:

أ- **حديث حميد الطويل، عن أبي رافع،** عن أبي هريرة أنه لقيه النبي ﷺ في طريق من طرق المدينة - وهو جنب - فانسل، فذهب فاغتسل... فقال النبي ﷺ: «إن المؤمن لا ينجس»[1].

فهذا الإسناد منقطع كما قال المازري لأن حميداً لا يروي عن أبي رافع وهذا الحديث إنما رواه حميد، عن بكر بن عبدالله المزني، عن أبي رافع[2]، وهكذا أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم من الأئمة[3].

= فيه أو كلمة من المتن كقول الرشيد العطار: «حديث عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن أبي عمرو بن حفص في الطلاق، وقوله أيضاً: حديث مطر، عن زهدم، عن أبي موسى في الدجاج»، نقلاً عن: السيوطي - التدريب: ٢٠٩/١- ٢١٠. فهذا يجعل من العسير على الطالب تحصيلها والوقوف عليها، فالحديث الأول، يستدعي ممن يريد الوقوف عليه قراءة كتاب الطلاق أو على الأقل استعراضه، والثاني يحتاج لتتبع مسند أبي موسى في الصحيح، وقد بذلت جهداً في جمعها وتحصيلها ليأخذها الطالب دون جهد وعناء، وتُعرف المنقطعات في مسلم وأماكنها بالتحديد.

(١) مسلم - الصحيح: ٢٨٢/١ كتاب الحيض - الدليل على أن المؤمن لا ينجس.

(٢) النووي - شرح مسلم: ٦٧/٤-٦٨، السيوطي - التدريب: ٢٠٨/١.

(٣) البخاري - الصحيح (فتح الباري): ٣٩٠/١ كتاب الغسل - باب عرق الجنب وأن المسلم لا ينجس.
وأبو داود - السنن: ١٥٩/١ كتاب الطهارة - باب في الجنب يصافح.
والترمذي - السنن: ٢٠٧/١ كتاب الطهارة - باب ما جاء في مصافحة الجنب.
والنسائي - السنن: ١٤٥/١-١٤٦ كتاب الطهارة - باب مماسة الجنب =

وأخرجه مسلم أيضاً - في نفس الموطن - متصلاً مرفوعاً عن حذيفة: «إن المسلم لا ينجس».

٢- حديث **السائب بن يزيد، عن عبدالله بن السعدي، عن عمر بن** الخطاب - رضي الله عنه -، عن رسول الله ﷺ في العطاء قوله: «خذه فتموله أو تصدق به...»[١].

قال النسائي: لم يسمعه السائب من ابن السعدي، إنما رواه عن حويطب عنه[٢]، وهكذا أخرجه البخاري والنسائي[٣].

وقد أخرج مسلم هذا الحديث قبل ذلك متصلاً من طريق ابن شهاب، عن عمر أيضاً، فأورد هذا الإسناد المنقطع من نفس طريق ابن شهاب عن عمر لبيان العلة فيه، وصورة ما أخرجه مسلم:

وحدثنا هارون بن معروف، حدثنا عبدالله بن وهب ح وحدثني حرملة بن يحيى، أخبرني ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه قال: سمعت عمر بن الخطاب -

---

= ومجالسته.

وابن ماجه - السنن: ١/ ١٧٨ كتاب الطهارة وسننها - باب مصافحة الجنب.

وأحمد - المسند: ٢/ ٢٣٥.

(١) مسلم - الصحيح: ٢/ ٧٢٣ كتاب الزكاة - باب إباحة الأخذ لمن أعطي من غير مسألة.

(٢) انظر: النووي - شرح مسلم: ٧/ ١٣٥، السيوطي - التدريب: ١/ ٢٠٨-٢٠٩.

(٣) البخاري - الصحيح (فتح الباري): ١٣/ ١٥٠ كتاب الأحكام - باب رزق الحاكم والعاملين عليها.

والنسائي - السنن: ٥/ ١٠٣- ١٠٤ كتاب الزكاة - باب من آتاه الله عز وجل مالاً من غير مسألة.

رضي الله عنه يقول: . . .

وحدثني أبو طاهر، أخبرنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن ابن شهاب، عن سهل بن عبدالله، عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يعطي عمر. . .

وحدثني أبو الطاهر، أخبرنا ابن وهب، قال عمرو: وحدثني ابن شهاب، بمثل ذلك عن السائب بن يزيد، عن عبدالله السعدي عن عمر. . .

فقد أخرج مسلم الحديث متصلاً من طريق ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب. . .، ثم أخرجه من طريق ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن ابن شهاب. . .، ثم أعقبه برواية الحديث منقطعاً من نفس الطريق الأخير لبيان العلة فيه.

٣- **حديث منصور بن المعتمر، عن سعيد بن جبير،** عن ابن عباس قال: كان مع رسول الله ﷺ رجل فوقصته ناقته فمات. فقال النبي ﷺ: «اغسلوه ولا تقربوه طيباً ولا تغطوا رأسه فإنه يبعث يلبي»[١].

قال الدارقطني: إنما سمعه منصور بن الحكم[٢] [أي عن سعيد]. وهكذا أخرجه - على الصواب من رواية منصور، عن الحكم، عن سعيد - البخاري وأبو داود والنسائي وأحمد والبيهقي[٣].

---

(١) مسلم - الصحيح: ٨٦٧/٢ كتاب الحج - باب ما يفعل بالمحرم إذا مات.

(٢) الدارقطني - التتبع: ٣٣٨.

(٣) البخاري - الصحيح (فتح الباري): ٥٢/٤ كتاب جزاء الصيد، باب ما ينهى من الطيب للمحرم. . .
وأبو داود - السنن: ٢١٩/٣ كتاب الجنائز - باب المحرم يموت كيف يصنع =

والظاهر من صنيع مسلم أنه أورده لبيان العلة فيه حيث أخرجه قبل ذلك متصلاً من طرق عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. ثم أورد هذا الطريق المنقطع للتنبيه على العلة الحاصلة من أحد رواته فيه.

٤- **حديث قتادة، عن سنان بن سلمة،** عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ قال - في البُدْن -: «إنْ عطبَ منها شيء فخشيتَ عليه موتاً فانحرها ثم اغمس نعلها في دمها ثم اضرب به صفحتها ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل رفقتك»[١].

قال ابن معين ويحيى بن سعيد: قتادة لم يسمع هذا من سنان[٢]، وهذا الحديث قد أخرجه مسلم قبل ذلك متصلاً مطولاً من طريقين عن أبي التياح، عن موسى بن سلمة، عن ابن عباس ثم أتبعه بالطريق المنقطع لبيان العلة فيه.

٥- حديث **أيوب، عن عائشة** مرفوعاً «أن الله أرسلني مُبَلِّغاً ولم يرسلني متعنتاً»[٣] فأيوب لم يدرك عائشة كما قال الرشيد العطار[٤]، إلاّ أن مسلماً أورد هذا الحديث متصلاً قبل ذلك بقليل من رواية أبي الزبير،

= به؟

والنسائي - السنن: ١٩٦/٥ كتاب مناسك الحج - باب النهي عن تحنيط المحرم إذا مات.

وأحمد - السنن: ٢٦٦/١.

والبيهقي - السنن الكبرى: ٢٩٣/٣ كتاب الجنائز - باب المحرم يموت.

(١) مسلم - الصحيح: ٩٦٣/٢ كتاب الحج - باب ما يفعل بالهدي إذا عطب.

(٢) انظر: السيوطي - التدريب: ٢١٠/١.

(٣) مسلم - الصحيح: ١١١٣/٢ كتاب الطلاق - باب الإيلاء واعتزال النساء.

(٤) انظر: السيوطي - التدريب: ٢٠٩/١-٢١٠.

عن جابر في حديث التخيير[1]، فأتى بهذا الطريق المنقطع في آخر حديث متصل لبيان هذه العلة، ولم ير اختصار هذه الزيادة المنقطعة من الحديث.

٦- حديث عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن أبي عمرو بن حفص في المطلقة ثلاثاً وأن رسول الله ﷺ قال: «لا نفقة لك...»[2].

قال الرشيد العطار: في سماع عبيد الله من أبي عمرو نظر[3]. وهذا الحديث قد وصله مسلم قبل ذلك من طريق الشعبي[4] وأبي سلمة[5] عن فاطمة، ثم أعقبه بهذا الطريق المنقطع لبيان العلة فيه.

٧- حديث مطر، عن زهدم، عن أبي موسى، عن رسول الله ﷺ في الدجاج وفيه مرفوعاً: «والله لا أحملكم وما عندي ما أحملكم عليه»[6].

قال الدارقطني: لم يسمع مطر من زهدم وإنما رواه عن القاسم بن عاصم عنه[7]، وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طرق صحيحة متصلة بتمامه، ثم أتبعه بالطريق المنقطع - واختصر المتن ولم يسقه - تنبيهاً للعلة التي فيه.

---

(١) مسلم - الصحيح: ٢/ ١١٠٤ كتاب الطلاق - باب الإيلاء واعتزال النساء.
(٢) المصدر السابق: ٢/ ١٠١٧ كتاب الطلاق - باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها.
(٣) نقلاً عن: السيوطي - التدريب: ١/ ٢٠٩.
(٤) مسلم - الصحيح: ٢/ ١٠١٨ كتاب الطلاق - باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها.
(٥) المصدر السابق: ٢/ ١١١٥- ١١١٦ كتاب الطلاق - باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها.
(٦) مسلم - الصحيح: ٣/ ١٢٧١ كتاب الأيمان - باب ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها..
(٧) الدارقطني - التتبع: ١٦٩.

قال النووي - عن مسلم -: لم يذكره متأصلاً وإنما ذكره متابعة للطرق الصحيحة[١] السابقة.

٨- حديث **يحيى بن يعلى المحاربي**، عن **غيلان**، عن علقمة في قصة ماعز، وفيه قوله ﷺ: «ويحك ارجع فاستغفر الله وتب إليه»[٢].

فوقع هذا الإسناد في نسخ هكذا: يحيى بن يعلى، عن غيلان، فيكون منقطعاً، قال القاضي عياض: والصواب ما وقع في نسخة الدمشقي عن يحيى بن يعلى، عن أبيه، عن غيلان، فزاد في الإسناد: عن أبيه، وكذا أخرجه أبو داود في السنن[٣] والنسائي[٤] من حديث يحيى بن يعلى، عن أبيه، عن غيلان، وهو الصواب[٥]، وعليه فلا انقطاع فيه عند مسلم.

٩- حديث **مكحول**، عن **شرحبيل بن السمط**، عن سلمان مرفوعاً: «رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه...»[٦].

فشرحبيل من الصحابة المتقدمي الوفاة وفي سماع مكحول منه نظر، بل قيل: إنه لم يصح سماعه من أنس[٧].

وهذا الحديث أخرجه مسلم متصلاً بعد ذلك من طريق عقبة، عن

---

(١) النووي - شرح مسلم: ١١/ ١١٣، وانظر: السيوطي - التدريب: ٢١٠.

(٢) مسلم - الصحيح: ٣/ ١٣٢١- ١٣٢٢ كتاب الحدود - باب من اعترف على نفسه بالزنا.

(٣) أبو داود - السنن: ٤/ ١٤٩ كتاب الحدود - باب رجم ماعز بن مالك.

(٤) هكذا قال النووي. ولم أعثر عليه.

(٥) النووي - شرح مسلم: ١١/ ٢٠٠، وانظر: السيوطي - التدريب: ١/ ٢٠٩.

(٦) مسلم - الصحيح: ٣/ ١٥٢٠ كتاب الإمارة - باب فضل الرباط في سبيل الله عزَّ وجلَّ.

(٧) انظر: العلائي - جامع التحصيل: ٣٥٢، السيوطي - التدريب: ١/ ٢٠٩.

شرحبيل، عن سلمان.

١٠- حديث أبي سلام، عن حذيفة: إنّا كنّا بشرٌ فجاء الله بخير...[١].

قال الدارقطني: هذا عندي مرسل [أي منقطع]، أبو سلام لم يسمع من حذيفة ولا من نظرائه الذين نزلوا العراق[٢].

وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن حذيفة متصلاً قبل ذلك، فإيراده لهذا الطريق المنقطع بعده، لبيان علته، قال النووي: والمتن صحيح متصل بالطريق الأول وإنما أتى مسلم بهذا متابعة[٣].

١١- حديث يزيد بن أبي حبيب، عن محمد بن عمرو بن عطاء قال: سمّيت ابنتي برّة، فقالت لي زينب بنت أبي سلمة: أن رسول الله ﷺ نهى عن هذا الاسم. وسمّيت برة، فقال رسول الله ﷺ: «لا تزكوا أنفسكم، الله أعلم بأهل البر منكم» فقالوا: بِمَ نسميها؟ فقال: «سموها زينب»[٤].

فهذا الإسناد سقط منه محمد بن إسحاق بين يزيد ومحمد بن عمرو بن عطاء فهو منقطع، والصواب أنه فيه، كذا رواه المصريون عن

---

(١) مسلم - الصحيح: ٣/١٤٧٦ كتاب الإمارة - باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين...

(٢) الدارقطني - التتبع: ١٨١-١٨٢.

(٣) النووي - شرح مسلم: ١٢/٢٢٧.

(٤) مسلم - الصحيح: ٣/١٦٨٧- ١٦٨٨ كتاب الأدب - باب في تغيير الاسم القبيح...

الليث[1]، وأخرجه كذلك أبو داود[2]. وقد وصله مسلم قبل ذلك من طريق الوليد بن كثير، عن محمد بن عمرو بن عطاء، فتأخيره للمنقطع لبيان العلة فيه.

١٢- **حديث عراك بن مالك، عن عائشة**: جاءتني مسكينة تحمل ابنتين... وفيه قوله ﷺ: «إن الله قد أوجب لها بهما الجنة أو أعتقها بهما من النار»[3].

قال الإمام أحمد: عراك، عن عائشة مرسل [أي منقطع]، وقال: إنما يروى عن عروة يعني عن عائشة، ومثله قول موسى بن هارون: لا نعلم له سماعاً منها وإنما يروى عن عروة عن عائشة[4].

قال الرشيد العطار: لا يبعد سماعه منها وهماً في عصر واحد وبلد واحد، ومذهب مسلم أن هذا محمول على السماع حتى يتبيّن خلافه[5].

١٣- **حديث عبد الكريم بن الحارث، عن المستورد القرشي مرفوعاً**: «تقوم الساعة والروم أكثر الناس...»[6].

قال الدارقطني: عبدالكريم لم يدرك المستورد ولا أدركه أبوه

---

(١) السيوطي - التدريب: ١/ ٢١٠.
(٢) أبو داود - السنن: ٤/ ٢٨٨ كتاب الأدب - باب في تغيير الاسم القبيح.
(٣) مسلم - الصحيح: ٤/ ٢٠٢٧ كتاب البر والصلة والآداب - باب فضل الإحسان إلى البنات.
(٤) انظر: العلائي - جامع التحصيل: ٢٨٨، السيوطي - التدريب: ١/ ٢١٠.
(٥) نقلاً عن: السيوطي - التدريب: ١/ ٢١٠.
(٦) مسلم - الصحيح: ٤/ ٢٢٢٢ كتاب الفتن وأشراط الساعة - باب تقوم الساعة والروم أكثر الناس.

الحارث[1].

وهذا الحديث أخرجه مسلم موصولاً من وجه آخر عن الليث، عن موسى بن علي، عن أبيه، عن المستورد، فأورد الطريق الثاني المنقطعة لبيان العلة فيها.

وقال الرشيد العطار: إنما أورده هكذا في الشواهد وإلاّ فقد وصله من وجه آخر عن الليث[2].

وقال النووي: لا استدراك على مسلم في هذا لأنه ذكر الحديث بحروفه في الطريق الأول متصلاً، وإنما ذكر الثاني متابعة، وقد سبق أنه يحتمل في المتابعات ما لا يحتمل في الأصول[3].

قلت: والذي يظهر أنه إنما أورده لبيان العلة، فقد نص أنه لا يكرر الحديث والإسناد إلاّ لعلة تكون هناك أو لزيادة معنى[4]، وليس هنا زيادة معنى بل فيه علة فيتفق مع ما قلته، وهذا يتسق مع منهجه وهو تطبيق له.

فباستثناء الحديث الثامن الذي ورد في نسخة الدمشقي متصلاً، يكون عدد المنقطعات في مسلم اثنا عشر حديثاً تبين اتصالها عنده أو عند غيره ولا اعتراض عليه فيها، لأنه إنما أخرجها سيراً على منهجه في عدم تكرار الإسناد إلاّ لعلة تكون هناك، ثم إنه أوردها قبل هذه الطرق المعلولة المنقطعة من طرق سليمة متصلة، ما عدا الحديث الأول الذي

---

(١) نقلاً: عن العلائي - جامع التحصيل: ٧٩.

(٢) نقلاً عن: السيوطي - التدريب: ١/٢٠٩.

(٣) النووي - شرح مسلم: ١٨/٢٣.

(٤) انظر: مسلم - الصحيح: ١/٤ المقدمة.

لم يصله في صحيحه وتبيّن اتصاله عند غيره، فلعله اكتفى بذلك أو غفل عنه.

المبحث الثالث

منهجه في المرسل

تباينت آراء المحدثين في تعريف المرسل:

- فمنهم من جعل المرسل مخصوصاً بالتابعين، وجعل المنقطع شاملاً له ولغيره، لتعريفه المنقطع بأنه كل ما لم يتصل إسناده(١).

- ومنهم من قال: إن المنقطع مثل المرسل وكلاهما شاملان لكل ما لم يتصل إسناده(٢).

قال ابن الصلاح: وهذا المذهب أقرب صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم(٣). وحكى النووي أنه المشهور في الفقه والأصول(٤).

- ومنهم من قال: أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ وعلى هذا القول جمهور المحدثين(٥).

والذي سار عليه مسلم في مقدمة صحيحه إطلاق الإرسال على الانقطاع كقوله: فلما رأيتهم استجازوا رواية الحديث بينهم هكذا على

---

(١) انظر: ابن عبدالبر - التمهيد: ١/٢١، ابن الصلاح - علوم الحديث: ٥١.

(٢) انظر: الخطيب - الكفاية: ٣٨٤.

(٣) ابن الصلاح - علوم الحديث: ٥٣.

(٤) النووي - التقريب: ١/١٩٥.

(٥) انظر: ابن الصلاح - علوم الحديث: ٥٣، ابن رشيد - السنن الأبين: ١٠٨، السخاوي - فتح المغيث: ١/١٣٩، السيوطي - التدريب: ١/١٩٦.

الإرسال من غير سماع[1]. وقوله: ولم يكن عندي موضع حجة لإمكان الإرسال فيه[2]، وقوله: فجائز لكل واحد منهم أن ينزل في بعض الرواية فيسمع من غيره عنه بعض أحاديثه ثم يرسله عنه أحياناً، ولا يسمي من سمع منه، وينشط أحياناً فيسمي الرجل الذي حمل عنه الحديث ويترك الإرسال[3].

فاستعمل مسلم الإرسال فيما ليس بمتصل، وهذا توسع في الاستعمال فيه بعد عن التحديد الدقيق للمصطلحات وتمييزها من بعضها، والأولى ما سار عليه جمهور المحدثين في إطلاق الإرسال على ما رواه التابعي عن النبي ﷺ، فجعلوا المرسل نوعاً مستقلاً بذاته لا يدخل فيه غيره كالمعلق والمنقطع والمعضل، وعلى هذا نشرع في بيان منهج مسلم في المرسل.

حكمه:

وكما اختلف المحدثون في تعريف المرسل اختلفوا أيضاً في حكمه والاحتجاج به، وأشهر الأقوال فيه ثلاثة:

١- قول جمهور المحدثين وكثير من الفقهاء والأصوليين وهو أن المرسل ضعيف لا يحتج به[4].

٢- قول الشافعي وهو قبول المرسل من كبار التابعين بشرط الاعتبار

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/ ٣٠ المقدمة.
(٢) مسلم - الصحيح: ١/ ٣٠ المقدمة.
(٣) مسلم - الصحيح: ١/ ٣١ المقدمة.
(٤) انظر: النووي - التقريب: ١/ ١٩٨.

في الحديث المرسل والراوي المرسل[١].

٣- قول أبي حنيفة ومالك وأصحابهما وهو أن المرسل من الثقة صحيح يحتج به[٢].

والذي سار عليه مسلم من هذه الأقوال الأول حيث قال: والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالروايات ليس بحجة[٣].

وإذا كان المرسل عند مسلم ليس بحجة فلماذا أورد بعض المراسيل في صحيحه، وما هو منهجه فيها؟

قال السيوطي: وقع في صحيح مسلم أحاديث مرسلة فانتقدت عليه، وفيها ما وقع الإرسال في بعضه، فأما هذا النوع فعذره أنه يورده محتجاً بالمسند منه لا بالمرسل...[٤] على أن المرسل منه قد تبين اتصاله من وجه آخر، ومن أمثلة ما وقع فيه الإرسال:

١- قوله: حدثني محمد بن رافع، حدثنا حجين، حدثنا ليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع المزابنة والمحاقلة.

وأخبرني سالم بن عبدالله عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا تبتاعوا الثمر حتى يبدو صلاحه ولا تبتاعوا الثمر بالتمر».

وقال سالم: أخبرني عبدالله بن زيد بن ثابت، عن رسول الله ﷺ أنه

---

(١) انظر: الشافعي - الرسالة: ٤٦١- ٤٦٧ وفيها تفصيل قوله والشروط التي اعتبرها في المرسل وراويه.

(٢) انظر: السيوطي - التدريب: ١/١٩٨.

(٣) مسلم - الصحيح: ١/٣٠ المقدمة.

(٤) السيوطي - التدريب: ١/٢٠٦.

رخص بعد ذلك في بيع العرية بالرطب أو بالتمر، ولم يرخص في غير ذلك[1].

فوقع الإرسال في هذا الحديث في موطنين:

الأول: في قول ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب عن رسول الله ﷺ... لأن سعيد بن المسيب لم يسمع من الرسول ﷺ، فهو من التابعين.

الثاني: في قوله: أخبرني سالم بن عبدالله عن رسول الله ﷺ...، وسالم لم يسمع من رسول الله ﷺ كذلك.

وقد وصل مسلم في صحيحه هذين الموطنين.

فأما حديث **سعيد بن المسيب** فقد وصله من غير رواية ابن المسيب من ثلاث طرق.

- من حديث **سهيل بن أبي صالح**، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة[2].

- ومن حديث **سعيد بن ميناء** وأبي الزبير، عن جابر: نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة[3].

- ومن حديث **عطاء**، عن جابر بن عبدالله أن رسول الله ﷺ نهى عن

---

(١) مسلم - الصحيح: ٣/١١٦٨ كتاب البيوع - باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلّا في العرايا.

(٢) مسلم - الصحيح: ٣/١١٧٩ كتاب البيوع - باب كراء الأرض.

(٣) المصدر السابق: ٣/١١٧٥ كتاب البيوع - باب النهي عن المحاقلة...

المخابرة والمحاقلة والمزابنة[(١)].

وأما حديث سالم فوصله قبل ذلك من حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه[(٢)].

٢- قوله: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، أخبرنا روح، حدثنا مالك، عن عبدالله بن أبي بكر، عن عبدالله بن أبي واقد، قال: نهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث[(٣)].

قال عبدالله بن أبي بكر، فذكرت ذلك لعمرة فقالت: صدق، سمعت عائشة تقول: . . . الحديث.

فالأول مرسل، والآخر مسند وبه احتج، وقد وصل الأول من حديث ابن عمر، أن رسول الله ﷺ نهى أن تؤكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث[(٤)].

وبهذا يظهر جلياً أن مسلماً سار على منهجه في ردّ الحديث المرسل[(٥)]

---

(١) المصدر السابق: ٣/ ١١٧٤ كتاب البيوع - باب النهي عن المحاقلة. . .

(٢) المصدر السابق: ٣/ ١١٦٧ كتاب البيوع - باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها.

(٣) مسلم - الصحيح: ٣/ ١٥٦١ كتاب الأضاحي، باب ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث.

(٤) مسلم - الصحيح: ٣/ ١٥٦١ كتاب الأضاحي، باب ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث.

(٥) لا يدخل في هذا مرسلات الصحابة، ففي الصحيحين من ذلك ما لا يحصى كما قال النووي والسيوطي، لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة والصحابة عدول ورواياتهم عن غيرهم نادرة وإذا رووها بينوها. التقريب مع التدريب: ١/ ٢٠٧.

وعـدم قبـولـه، وإنمـا أورد مـا أورده مـن ذلـك علـى سبيـل المتـابعـة والاستشهاد وبيان العلة فيه، قال السيوطي: والحكمة في إيراد ما أورده مرسلاً إفادة الاختلاف الواقع فيه.

الباب الثالث

منهجه في علوم المتن

المتن في اللغة: الظهر.

أما في اصطلاح المحدثين فهو: ما انتهى عليه السند من الكلام[(١)]، سواء أكان نَصَّ رواية أم نص حديث[(٢)].

والمتن هو الغاية من مباحث علوم الحديث والثمرة المرتجاة منها، فكلها أدوات لنقله وصيانته ونقده[(٣)].

وقد عني المسلمون بمتن الحديث النبوي لصيانته وحفظه، وأوجدوا العلوم الخادمة له، فتنوعت جهودهم ومناهجهم في ذلك.

وفي هذا الباب نريد أن نعرف منهج مسلم في علوم المتن، ومن أجل ذلك قسمت هذا الباب إلى فصلين:

الفصل الأول: منهجه في علوم المتن من حيث روايته.

الفصل الثاني: منهجه في علوم المتن من حديث درايته.

---

(١) العكبري - الكليات: ٤/٣٠٨.
(٢) انظر: د. الأدلبي - منهج نقد المتن: ٣٠.
(٣) د. الجوابي - جهود المحدثين في نقد متن الحديث: ١/٢.

الفصل الأول

منهجه في علوم المتن من حيث روايته

المبحث الأول

منهجه في المعل

الحديث المعلّ: هو حديث ظاهره السلامة اطلع فيه - بعد التفتيش - على قادح[1] وهذا القادح إنما جاء من الرواية وليس من كلام النبوة.

وقد كان مسلم حريصاً على تنقية كتابه من كل ما فيه علة، فاختار كتابه وانتقاه من ثلاثمائة ألف حديث[2]، ولم يكتف بذلك بل عرضه على عالم العلل أبي زرعة الرازي لمزيد التصفية والتنقية. قال مسلم: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار عليّ في هذا الكتاب أن له علة وسبباً تركته[3]. فقد طرح مسلم المعلّ وأبقى على الصحيح. ولما كان كل «ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا - وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقياً وإتقاناً لما يحفظ وينقل - إلاّ والغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله»[4]، فقد توجه مسلم إلى صحيحه معيداً النظر المرة تلو الأخرى ليكشف ما وقع فيه من علل الروايات.

---

(١) د. همام - العلل في الحديث: ١٨، الفكر المنهجي عند المحدثين: ١٠٢.
(٢) الخطيب - التاريخ: ١٣/١٠١، ابن خلكان - الوفيات: ٥/١٩٤.
(٣) ابن الصلاح - الصيانة: ٦٨، ٩٨، الذهبي - السير: ١٢/٥٦٨.
(٤) مسلم - التمييز: ١٢٤.

وقد سار مسلم على منهج مطرد في المعلّ فيخرج الحديث الصحيح ويحذف منه موطن العلة، وله في ذلك ثلاثة مسالك:

الأول: أن يحذف موطن العلة من الحديث ويصرح به، مثال ذلك:

أ- ما أخرجه من حديث شعبة، عن غيلان بن جرير، سمع عبدالله بن معبد الزماني، عن أبي قتادة الأنصاري - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ سئل عن صومه...؟، وسئل عن صوم يوم الاثنين؟ قال: «ذاك يوم ولدت فيه، ويوم بعثت (أو أنزل عليّ فيه)...

قال مسلم: **وفي هذا الحديث** من **رواية شعبة قال: وسئل عن صوم يوم الاثنين والخميس؟ فسكتنا عن ذكر الخميس لما نراه وهماً**[1].

فالطريق صحيح والحديث صحيح إلاّ كلمة الخميس فوقع فيها الوهم، وليست من أصل الرواية لذا حذفها مسلم فسكت عن ذكرها - وصرح بذلك - لأن الرسول ﷺ قال: «يوم ولدت فيه، ويوم بعثت (أو أنزل عليّ فيه)...» وهذا إنما هو في يوم الاثنين لا في يوم الخميس كما في باقي الروايات، فلما كان في رواية شعبة ذكر الخميس تركه مسلم لأنه رآه وهماً[2]، وأكد صواب وجهته بما ساقه من الروايات الأخرى عن شيخ شعبة - غيلان بن جرير - وليس فيها ذكر الخميس، فترى من هذا المثال أن مسلماً ينص في صحيحه على أن هذه الكلمة وهم رغم أنه رواها شعبة[3].

---

(١) مسلم - الصحيح: ٢/٨١٩- ٨٢٠ كتاب الصيام - باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر...

(٢) انظر: النووي - شرح مسلم: ٨/٥٢.

(٣) د. الادلبي - منهج نقد المتن: ٨٤.

ب- ما أخرجه مسلم من طريق وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة في المستحاضة التي جاءت النبي ﷺ وفيه أنها قالت له: أَفأَدَعُ الصلاة؟ فقال: «لا، إنما ذلك عرق وليس بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي».

وأخرجه من طرق عن حماد بن زيد، عن هشام بمثل حديث وكيع وإسناده. . .، ثم قال: وفي حديث حماد زيادة حرف تركنا ذكره[1].

والحرف الذي تركه قوله: «وتوضئي». فقد أخرجه النسائي من هذا الطريق وفيه: «وإذا أدبرت فاغسلي عنك أثر الدم وتوضئي»، ثم قال النسائي: لا أعلم أحداً ذكر في هذا الحديث: «وتوضئي» غير حماد بن زيد، وقد روى غير واحد عن هشام ولم يذكر فيه: «وتوضئي»[2].

فقد ترك مسلم هذا الحديث لتفرد حماد به عن بقية أصحاب هشام ولم يشاركوه فيه[3]، ونص مسلم في مقدمة صحيحه على أن من «يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره أو لمثل هشام بن عروة - وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره - فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من

---

(١) مسلم - الصحيح: ٢/٢٦٢- ٢٦٣ كتاب الحيض - باب المستحاضة وغسلها وصلاتها.

(٢) النسائي - السنن: ١/١٢٣- ١٢٤ كتاب الطهارة - باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة.

(٣) انظر: النووي - شرح مسلم: ٣/٢٢. وقد رجح ابن حجر أن حماداً لم يتفرد بالزيادة. انظر: فتح الباري: ١/٤٠٩.

أصحابهما. . . فغير جائز قبول هذا الضرب من الناس[١].

الثاني: أن يحذف موطن العلة من الحديث ولا يصرح به، وقد يشير إلى ذلك إشارة أو لا يشير.

أ- أما ما حذف منه موطن العلة مع الإشارة إليه فمثاله: ما أخرجه من حديث هشيم، عن يحيى بن سعيد، عن عمر بن كثير بن أفلح، عن أبي محمد الأنصاري قال: قال أبو قتادة. واقتص الحديث[٢].

فهذا الإسناد قد صدّر به مسلم «باب استحقاق القاتل سلب القتيل» ولم يسق المتن وقال: واقتص الحديث، فغاير مسلم بصنيعه هذا منهجه[٣] - في إخراج الحديث التام أولاً وعدم اختصاره، وعطف باقي الأحاديث التي في معناه عليه، وإشارته إلى ما فيها من الزيادة أو النقص والاختصار فيها - فأشعر صنيعه هذا في مخالفته لمنهجه أن هناك علة[٤] وإلّا لأورد الحديث بتمامه، سيما وهو يقدم الأحاديث التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى، فلما عدل عن ذلك تبيّن أن هناك علة تعمّد مسلم حذفها - وإن لم يصرح بها - وهو كذلك في واقع الحال، فقد أخرج البيهقي هذا الحديث من طريق هشيم وفيه: «من أقام البينة على أسير فله سلبه»[٥]، وبيّن ما فيه من العلة قائلاً: والحفاظ يرونه خطأً،

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/ ٧ المقدمة.

(٢) مسلم - الصحيح: ٣/ ١٣٧٠ كتاب الجهاد والسير - باب استحقاق القاتل سلب القتيل.

(٣) انظر: النووي - شرح مسلم: ١٢/ ٥٨.

(٤) انظر: د. نجم خلف - الصناعة الحديثية: ٢/ ٥٧٥.

(٥) البيهقي - السنن الكبرى: ٦/ ٣٢٤ كتاب قسم الفيء والغنيمة - باب ما جاء في سلب الأسير.

فمالك بن أنس والليث بن سعد روياه عن يحيى فقال اللّيث في الحديث: «من أقام البيّنة على قتيل قتله فله سلبه»[1]، وقال مالك: «من قتل قتيلاً له عليه بيّنة فله سلبه»[2]، ولم يقل أحد فيه: «على أسير» غير هشيم[3].

وبيّن البيهقي صنيع مسلم في هذا الحديث قائلاً: قد أخرج مسلم إسناد هذا الحديث في الصحيح ولم يسق متنه[4].

٢- وأما ما حذف منه موطن العلة مع عدم الإشارة إليه فمثاله: ما أخرجه مسلم من حديث يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار، عن سهل بن أبي حثمة ورافع بن خديج في حديث القسامة... وفيه قوله ﷺ: «أتحلفون خمسين يميناً فتستحقون صاحبكم أو قاتلكم»؟ قالوا: وكيف نحلف ولم نشهد؟ قال: «فتبرئكم يهود بخمسين يميناً»؟ قالوا: وكيف نقبل أيمان قوم كفار؟ فلما رأى رسول الله ﷺ ذلك أعطى عقله[5].

---

(١) البخاري - الصحيح (فتح الباري): ٨/ ٣٦ كتاب المغازي - باب قول الله تعالى: ﴿ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم...﴾ إلى قوله: ﴿غفور رحيم﴾.

(٢) مالك - الموطأ: ٢/ ٤٥٤ كتاب الجهاد - باب ما جاء في السلب في النفل، البخاري - الصحيح (فتح الباري): ٨/ ٣٤-٣٥ كتاب المغازي - باب قوله تعالى: ﴿ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم﴾ إلى قوله: ﴿غفور رحيم﴾ من طريق مالك.

(٣) البيهقي - السنن الكبرى: ٦/ ٣٢٤ كتاب قسم الفيء والغنيمة - باب ما جاء في سلب الأسير.

(٤) البيهقي - السنن الكبرى: ٦/ ٣٢٤ كتاب قسم الفيء والغنيمة - باب ما جاء في سلب الأسير.

(٥) مسلم - الصحيح: ٣/ ١٢٩١- ١٢٩٢ كتاب القسامة والمحاربين... باب =

فقد أخرج مسلم هذا الحديث من طرق عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار. وأخرجه من طريق واحد عن سعيد بن عبيد، حدثنا بشير بن يسار الأنصاري، عن سهل بن أبي حثمة أنه أخبره أن نفراً منهم انطلقوا إلى خيبر فتفرقوا فيها فوجدوا أحدهم قتيلاً.

قال مسلم: وساق الحديث، وقال فيه: فكره رسول الله ﷺ أن يبطل دمه، فوداه مائة من إبل الصدقة[1].

ففي هذه الرواية من طريق سعيد بن عبيد علة حيث ذكر فيها أن النبي ﷺ - سألهم البينة - مع أنها لم تأت في الحديث - وحذف موضع حكم رسول الله ﷺ - في القسامة - وهي الثابتة في الحديث -، فاكتفى مسلم في الصحيح بإيراد الإسناد وبداية القصة وحذف موطن العلة منه، بينما ذكر رواية سعيد بن عبيد بتمامها في كتابه «التمييز»، ثم نقدها بوضوح، وعقب ذلك ببيان الرواية الصحيحة المخالفة لرواية سعيد. قال مسلم في كتابه «التمييز»: ومن الحديث الذي نقل على الوهم في متنه ولم يحفظ:

حدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، حدثنا سعيد بن عبيد، حدثنا بشير بن يسار الأنصاري، عن سهل بن أبي حثمة أنه أخبره أن نفراً منهم انطلقوا إلى خيبر، فتفرقوا فيها فوجدوا أحدهم قتيلاً، فقالوا للذين وجدوه عندهم: قتلتم صاحبنا، قالوا: ما قتلنا ولا علمنا، فانطلقوا إلى نبي الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله أتينا خيبر فتفرقنا فيها فوجدنا أحدنا قتيلاً فقلنا للذين وجدناه عندهم: قتلتم صاحبنا قالوا: ما قتلنا ولا علمنا، قال: «تجيئون بالبيّنة على الذين تدّعون عليهم»؟ قالوا: ما لنا بيّنة، قال:

= القسامة.

(١) المصدر السابق: ٣/ ١٢٩٤ كتاب القسامة والمحاربين... باب القسامة.

«فيحلفون لكم»؟ قالوا: لا نقبل أيمان يهود، فكره رسول الله ﷺ أن يبطل دمه، فوداه رسول الله ﷺ مائة من إبل الصدقة.

قال أبو الحسين [مسلم]: هذا خبر لم يحفظه سعيد بن عبيد على صحته، ودخله الوهم حتى أغفل موضع حكم رسول الله ﷺ على جهته، وذلك أن في الخبر حكم النبي ﷺ بالقسامة أن يحلف المدعون خمسين يميناً ويستحقون قاتلهم فأبوا أن يحلفوا، فقال النبي ﷺ: «تبرئكم يهود بخمسين يميناً» فلم يقبلوا أيمانهم، فعند ذلك أعطى رسول الله ﷺ عقله.

وسنذكر هذا الخبر بخلاف ما روى سعيد[١]:

حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث، عن يحيى، عن بشير بن يسار[٢].

٢- وحماد بن زيد، عن يحيى[٣].

٣- [وبشر بن المفضل][٤]، عن يحيى[٥].

٤- وعبدالوهاب، عن يحيى[٦].

٥- وسفيان، عن يحيى[٧].

---

(١) ذكر هذه الروايات في «التمييز» وقمت بتخريجها من صحيحه وغيره لأبرز منهجه بوضوح.

(٢) مسلم - الصحيح: ٣/١٢٩١ كتاب القسامة والمحاربين... باب القسامة.

(٣) المصدر السابق: ٣/١٢٩٢ كتاب القسامة والمحاربين... باب القسامة.

(٤) في المطبوعة بشير بن الفضل، والتصويب من صحيح مسلم.

(٥) المصدر السابق: ٣/١٢٩٣ كتاب القسامة والمحاربين - باب القسامة.

(٦) المصدر السابق: ٣/١٢٩٣ كتاب القسامة والمحاربين - باب القسامة.

(٧) المصدر السابق: ٣/١٢٩٣ كتاب القسامة والمحاربين - باب القسامة.

٦- وسليمان بن بلال، عن يحيى[١].

٧- وهشيم عن يحيى[٢].

وعن ابن إسحاق، حدثني بشير بن يسار[٣].

٩- وابن شهاب، أخبرني أبو سلمة وسليمان بن يسار، عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ من الأنصار أن رسول الله ﷺ قال: «إن القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية». وروى هذا يونس، عن ابن شهاب[٤].

١٠- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو خالد الأحمر، عن حجاج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن حويصة ومحيصة ابنا مسعود، وعبدالله وعبدالرحمن ابنا فلان خرجوا، وساقه.

١١- حدثنا محمد بن رافع، حدثنا عبدالرزاق، أخبرنا ابن جريج، أخبرنا الفضل، عن الحسن، أنه أخبره أن النبي ﷺ بدأ بيهود، فأبوا أن يحلفوا، فردَّ القسامة على الأنصار، فأبوا أن يحلفوا، فجعل النبي ﷺ العقل على اليهود[٥].

قال أبو الحسين [مسلم]: فقد ذكرنا جملة من أخبار أهل القسامة في الدم عن رسول الله ﷺ، وكلها مذكور فيها سؤال النبي ﷺ إياهم قسامة خمسين يميناً، **وليس في شيء من أخبارهم أن النبي ﷺ سألهم البيّنة إلاّ** ما ذكر سعيد بن عبيد في خبره، وترك سعيد القسامة في الخبر فلم

---

(١) المصدر السابق: ٣/ ١٢٩٣ كتاب القسامة والمحاربين - باب القسامة.

(٢) المصدر السابق: ٣/ ١٢٩٣ كتاب القسامة والمحاربين - باب القسامة.

(٣) ابن هشام - السيرة النبوية: ٢/ ٣٥٤- ٣٥٥.

(٤) مسلم - الصحيح: ٣/ ١٢٩٥ كتاب القسامة والمحاربين.. باب القسامة.

(٥) عبدالرزاق - المصنف: ١٠/ ٢٩.

يذكره، وتواطؤ هذه الأخبار التي ذكرناها بخلاف رواية سعيد يقضي على سعيد بالغلط والوهم في خبر القسامة.

وغير مشكل على من عقل التمييز من الحفاظ من نَقَلَةِ الأخبار ومن ليس كمثلهم أن يحيى بن سعيد أحفظ من سعيد بن عبيد وأرفع منه شأناً في طريق العلم وأسبابه، فلو لم يكن إلاّ خلاف يحيى إياه حين اجتمعا في الرواية عن بشير بن يسار لكان الأمر واضحاً في أن أولاهما بالحفظ يحيى بن سعيد ودافع لما خالفه. وحديث بشير بن يسار في القسامة أقوى الأحاديث فيها وأصحها[1].

فقد فصّل مسلم في هذه الفقرة التي نقلناها من كتاب «التمييز» علة هذ الحديث وبيان ما خالفها، وفي الصحيح أورد سند رواية سعيد بن عبيد وما صح منها وحذف منها موضع العلة، وساق الروايات الصحيحة[2] التي احتج بها في «التمييز»، وزاد عليها، كل ذلك بمنهج نقدي صامت. وقدم حديث بشير بن يسار لأنه أقوى الأحاديث فيها وأصحها كما قال، وهذا يتسق مع منهجه في تقديمه الأخبار التي هي «أسلم من العيوب من غيرها وأنقى»[3].

الثالث: وقد يخرج مسلم طرفاً من الرواية المعلّة ويختصر باقيها، ويشير إشارة خفيفة يفهم منها أن في الرواية علة، ومثال ذلك: ما أخرجه من حديث شريك بن عبدالله بن أبي نمر قال: سمعت أنس بن مالك يحدثنا عن ليلة أسري برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة، أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يُوحَى إليه وهو نائم في المسجد الحرام، وساق

---

(١) مسلم - التمييز: ١٤٤-١٤٦.

(٢) ما عدا الروايات رقم ٨، ١٠، ١١.

(٣) مسلم - الصحيح: ١/٥ المقدمة.

الحديث بقصته نحو حديث ثابت البناني وقدم فيه شيئاً وأخّر وزاد ونقّص[1].

فقول مسلم: وقدم فيه شيئاً وأخر، وزاد ونقّص، يشعر بأن شريكاً لم يضبطه وأنه حصل له فيه الوهم، وبالرجوع إلى شرح الحديث يتبيّن أن الأمر كذلك، فقد قال عياض: وقد جاء في رواية شريك في هذا الحديث أوهام أنكرها عليه العلماء، وقد نبّه مسلم على ذلك بقوله: فقدم وأخر، وزاد ونقّص[2]. وذكر عياض من تلك الأوهام قوله [حكاية عن الإسراء]: قبل أن يوحى إليه، قال: وهو غلط لم يوافق عليه، فإن الإسراء كان بعد مبعثه ﷺ. ومنها: أن العلماء مجمعون على أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء، فكيف يكون هذا قبل أن يوحى إليه[3]؟

ونقل النووي عن الحافظ عبدالحق قوله في كتابه «الجمع بين الصحيحين» بعد هذه الرواية: هذا الحديث بهذا اللفظ من رواية شريك بن أبي نمر، عن أنس، وقد زاد فيها زيادة مجهولة، وأتى فيه بألفاظ غير معروفة، وقد روى حديث الإسراء جماعة من الحفاظ المتقنين والأئمة المشهورين كابن شهاب وثابت البناني وقتادة - يعني عن أنس - فلم يأت أحد منهم بما أتى شريك... والأحاديث التي تقدمت قبل هذا هي المعول عليها[4].

وهذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه من طريق شريك وساقه

---

(١) المصدر السابق: ١٤٨/١ كتاب الايمان - باب الإسراء برسول الله ﷺ.
(٢) النووي - شرح مسلم: ٢٠٩/٢.
(٣) النووي - شرح مسلم: ٢٠٩/٢.
(٤) المصدر السابق: ٢١٠/٢.

بتمامه[1]، وقال ابن حجر في «شرحه»: إن قوله: قبل أن يوحى إليه، أنكرها الخطابي وابن حزم وعبدالحق والقاضي عياض والنووي[2]. وقال أيضاً: - قوله: ثم مضى به في السماء الدنيا فإذا هو بنهر آخر عليه قصر من لؤلؤ وزبرجد، فضرب به فإذا هو مسك أذفر، قال: «ما هذا يا جبريل؟» قال: هذا الكوثر الذي خبأ لك ربك. - وهذا مما يستشكل من رواية شريك فإن الكوثر في الجنة والجنة في السماء السابعة[3].

فمسلم على علم تام بما في الرواية، فاكتفى بسرد السند وطرف من الرواية المعلَّة واختصر باقيها، وقال: وقدم فيها شيئاً وأخَّرَ، وزاد ونقّص، مشيراً إلى أن شريكاً لم يضبط هذه الرواية وداخله فيه الوهم. وهذا مسلك نقدي بعيد الغور يصعب إدراكه على غير النبيه الفطن.

ومن خلال منهج مسلم في المعلّ نرى أنه يتعامل مع الرواة والروايات بدقة فائقة، ويسدد سهامه نحو حديث الثقات بل نحو صحيح حديث الثقات ليصيب منه الكلمة الواحدة التي يراها معلّة ليطرحها، وهذا المنهج النقدي «يجعلنا نخلص إلى قاعدة تقول: على المحدث أن يميز الخطأ القليل النادر من أحاديث الثقات من صحيح حديثهم»[4]، وهو ما أصّله مسلم بهذا المنهج النقدي الفذ، كيف لا «وهو الناقد البصير الحافظ الخبير بروايات الرواة أكثر من الرواة أنفسهم. ومثل مسلم لا يتعامل مع الروايات باعتبارها جديدة عليه، بل يكون حفظها وجمع طرقها وميز بين

---

(١) البخاري - الصحيح (فتح الباري): ٤٧٨/١٣ كتاب التوحيد - باب ما جاء في قوله - عز وجل -: ﴿وكلم الله موسى تكليماً﴾.

(٢) ابن حجر - فتح الباري: ١٣/ ٤٨٠.

(٣) المصدر السابق: ١٣/ ٤٨٢.

(٤) د. همام - الفكر المنهجي عند المحدثين.

ألفاظها وأسانيدها، وهو يستطيع تَخَيُّرَ ما يشاء منها وفق منطق كتابه ومقتضيات منهجه»[1].

المبحث الثاني

منهجه في المصحف والمحرف

المصحّف: ما تغير فيه النقط[2].

والمحرّف: ما تغير فيه الشكل مع بقاء الحروف[3].

وقد يطلق كل منهما على كل تغيير يقع في الكلمة ولو مع عدم بقاء صورة الخط فيها[4]، فمدار التصحيف والتحريف على تغيير اللفظ والمعنى، وهو شامل للإسناد والمتن جميعاً، وهذا الأمر له خطورته على الحديث النبوي الشريف، لذا عني العلماء به وحذروا من الوقوع فيه، وألفوا المصنفات لكشفه وبيانه[5].

ولمسلم في هذا الفن مزيد عناية واهتمام، فنبّه عليه في مقدمة صحيحه بما رواه عن حسن الحلواني، قال: سمعت شبابة، قال: كان عبدالقدوس يحدثنا فيقول: سويد بن عقلة.

قال شبابة: وسمعت عبدالقدوس يقول: نهى رسول الله ﷺ أن يتخذ

---

(١) المصدر السابق: ١٣٤.

(٢) انظر: ابن حجر - نزهة النظر: ٤٧، السيوطي - التدريب: ٢/ ١٩٥.

(٣) انظر: ابن حجر - نزهة النظر: ٤٧، السيوطي - التدريب: ٢/ ١٩٥.

(٤) الديوبندي - فتح الملهم: ١/ ٥٩.

(٥) منها: التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة بن حسن الأصفهاني (ت٣٦٠هـ)، وتصحيفات المحدثين للحسن بن عبدالله العسكري (ت٣٨٢هـ)، وكلاهما مطبوع، والتصحيف والتحريف لأبي الفتح البليطي (ت٥٩٩هـ).

الرَّوح عرضاً، قال: فقيل له: أي شيء هذا؟ قال: يعني تتخذ كوة في حائط ليدخل عليه الرَّوح[1].

فمراد مسلم بهذه الرواية بيان تصحيف عبدالقدوس واختلال ضبطه وحصول وهمه فقد صحّف في الإسناد والمتن جميعاً.

أما الإسناد فقوله: سويد بن عقلة بالعين المهملة والقاف، وهو تصحيف ظاهر وخطأ بيّن، وإنما هو غفلة بالغين المعجمة والفاء المفتوحتين.

وأما المتن فصحَّف فيه في موطنين حيث قال: الرَّوح بفتح الراء، وعَرْضاً بالعين المهملة وإسكان الراء، وكلاهما تصحيف قبيح وخطأ صريح، وصواب الأول، الرُّوح بضم الراء، وصواب الثاني: غَرَضاً بالغين المعجمة والراء المهملة المفتوحتين.

ومعناه بالرواية الصائبة أن رسول الله ﷺ نهى أن يتخذ الحيوان الذي فيه الروح هدفاً للرمي، فيرمى إليه بالنشاب وشبهه[2].

وأما معناه بالرواية المصحّفة فيختلف لأن معناه: أن النبي ﷺ نهى أن تتخذ كوَّة في الحائط ليدخل منها النسيم، وهو ظاهر الفساد. وشتان بين المعنى الأول والمعنى الثاني، فنبّه مسلم القارىء منذ البداية إلى الحيطة والتيقظ والتفكر فيما يقرأه ليسلم من التصحيف والتحريف، لأن فيهما فساد كبير في تغيير الألفاظ والمعاني.

وبيّن مسلم من خلال هذه الرواية أن التصحيف كما يقع في المتن يقع

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/ ٢٥ المقدمة.

(٢) انظر: النووي - شرح مسلم: ١/ ١١٤، الديوبندي - فتح الملهم: ١/ ١٤٠.

في السند كذلك، فكما أن للتصحيف في المتن خطورةً وأثراً على الحديث النبوي وسلامته، فإن للتصحيف في السند خطورةً وأثراً كذلك، وقد عني مسلم في صحيحه بتمييز التصحيف الواقع في كليهما.

أما ما أبان عنه من تصحيف الإسناد فمثاله قوله: وحدثنا خلف بن هشام، حدثنا مالك بن أنس ح وحدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له: قرأت على مالك، عن محمد بن عبدالرحمن بن نوفل، عن عروة، عن عائشة عن جُدامة بنت وهب الأسدية أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لقد هممت أن أنهى عن الغيلة...».

قال مسلم: وأما خلف فقال: عن جذامة الأسدية، والصحيح ما قاله يحيى بالدال[1] [المهملة].

والمراد بالخطأ هنا: التصحيف. قال الدارقطني: هي بالجيم والدال المهملة، ومَنْ ذكرها بالذال المعجمة فقد صحّف[2]. فقد ساق مسلم الإسناد على الصواب خالياً من التصحيف، ونبّه عقب سياق الإسناد والمتن أنه وقع التصحيف في رواية خلف في اسم جدامة، وضبط الحرف الذي وقع التصحيف فيه بالكتابة حيث قال: والصحيح ما قاله يحيى: بالدال، ولم يكتف بالنقط.

ومما يؤكد صحة ما قاله مسلم أن الحديث من طريق مالك، وقد أخرجه في الموطأ[3] خالياً من التصحيف.

وأما ما أبان عنه من تصحيف المتن فمثاله قوله: وحدثنا محمد بن

---

(١) مسلم - الصحيح: ١٠٦٦/٢ كتاب النكاح - باب جواز الغيلة...

(٢) المزي - تهذيب الكمال: ١٦٧٩/٣.

(٣) مالك - الموطأ: ٦٠٨/٢ كتاب الرضاع - باب ما جاء في الرضاعة.

منهال الضرير، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا سعيد بن أبي عروبة وهشام صاحب الدستوائي، عن قتادة، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ ح وحدثني أبو غسان المسمعي ومحمد بن المثنى قالا: حدثنا معاذ - وهو ابن هشام - قال: حدثني أبي، عن قتادة، حدثنا أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: «يخرج من النار من قال لا إله إلاّ الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلاّ الله وكان في قلبه من الخير ما يزن برّة، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرّة».

زاد ابن منهال في روايته: قال يزيد: فلقيت شعبة فحدثته بالحديث فقال شعبة: حدثنا به قتادة، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ بالحديث إلاّ أن شعبة جعل مكان الذرة بُرة.

قال يزيد: صحّف فيها أبو بسطام[1].

فقد نص مسلم على تصحيف شعبة [أبو بسطام] بما أورده من زيادة ابن منهال المصرحة بأن التصحيف وقع من شعبة، قال النووي: واتفقوا على أنه تصحيف منه[2].

ومن خلال المثالين السابقين يتضح أن مسلماً عندما خرّج ما وقع فيه التصحيف يورده، من طريقين، ويخرّج الطريق السالمة من التصحيف أولاً، ثم يتبعها بالطريق الثاني الذي وقع فيه التصحيف مبيّناً ما به.

ولمسلم مسلك آخر في التعامل مع ما وقع فيه التصحيف، وذلك بأن

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/١٨٢ كتاب الإيمان - باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها.
(٢) النووي - شرح مسلم: ٣/٦١.

يخرّج الروايات الصحيحة السالمة من التصحيف ويترك ما وقع فيه ذلك، كما في نهيه ﷺ عن أن تتخذ الروح غرضاً، فقد روى مسلم في مقدمة صحيحه أن عبدالقدوس صحّف فيه فقال: الروح عرضاً، ومع ذلك فقد أخرج مسلم هذا الحديث في صحيحه، إلاّ أنه أخرجه من طرق سليمة خالية من التصحيف، وأعرض عن الرواية التي وقع فيها ذلك، ومن بين الطرق التي أخرجها مسلم طريق ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً»[(1)].

وطريق ابن عمر وفيها: أن رسول الله ﷺ لعن من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً[(2)].

وكما في حديث ثابت: احتجر رسول الله ﷺ حجيرة بخصفة أو حصير، فخرج رسول الله ﷺ يصلي فيها...[(3)].

فهذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه مع أنه نص في كتابه «التمييز» أن ابن لهيعة صحّف فيه، فقال: إنَّ رسول الله ﷺ احتجم في المسجد[(4)]. وأخطأ في سنده حيث قال: كتب إليّ موسى بن عقبة يقول: حدثني بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت...[(5)].

---

(١) مسلم - الصحيح: ٣/١٥٤٩ كتاب الصيد والذبائح - باب النهي عن صبر البهائم.

(٢) المصدر السابق: ٣/١٥٥٠ كتاب الصيد والذبائح - باب النهي عن صبر البهائم.

(٣) المصدر السابق: ١/٥٣٩ كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب استحباب صلاة النافلة في بيته...

(٤) مسلم - التمييز: ١٣٩-١٤٠.

(٥) مسلم - التمييز: ١٣٩-١٤٠.

قال مسلم: وهذه رواية فاسدة من كل جهة فاحش خطؤها في المتن والإسناد جميعاً. وابن لهيعة المصحّف في متنه المغفل في إسناده.

وإنما الحديث أن النبي ﷺ احتجر في المسجد بخوصة أو حصير يصلي فيها، وسنذكر صحة الرواية في ذلك إن شاء الله.

حدثني محمد بن حاتم، حدثنا بهز بن أسد، حدثنا وهيب، حدثني موسى بن عقبة قال: سمعت أبا النضر يحدث عن بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت، أن النبي ﷺ اتخذ حجرة في المسجد من حصير، فصلى فيها رسول الله ﷺ ليالي حتى اجتمع إليه أناس، ثم فقدوا صوته ليلة وظنوا أنه قد نام، فجعل بعضهم يتنحنح بأن يخرج إليهم، وساقه[1].

حدثني محمد بن المثنى، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا عبدالله بن سعيد، حدثنا سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيدالله، عن بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت قال: احتجر رسول الله ﷺ بخصفة أو حصير، فخرج رسول الله ﷺ[2].

قال مسلم: الرواية الصحيحة في هذا الحديث ما ذكرنا عن وهيب، وذكرنا عن عبدالله بن سعيد، عن أبي النضر[3].

فاكتفى مسلم في صحيحه بإخراج الروايتين الصحيحتين عن وهيب

---

(١) مسلم - التمييز: ١٤٠، الصحيح: ١/ ٥٤٠ كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب استحباب صلاة النافلة...

(٢) المصدرين السابقين: ١٤٠، ١/ ٥٣٩.

(٣) مسلم - التمييز: ١٤٠.

وعبدالله بن سعيد، عن أبي النضر، وطرح الرواية الأخرى التي وقع فيها التصحيف، وهذا منهج نقدي خفي صامت.

وبان من صنيع مسلم في «التمييز» بإخراجه الحديث من طريق موسى بن عقبة خطأ رواية ابن لهيعة عنه، حيث قال: كتب إليّ موسى بن عقبة يقول، حدثني بسر بن سعيد، لأن موسى بن عقبة لم يسمعه منه، إنما سمعه من أبي النضر.

وقد أرجع مسلم وقوع ابن لهيعة في التصحيف والخطأ في هذا الحديث لكونه أخذه من كتاب موسى بن عقبة إليه، ولم يسمعه منه، ثم قال مسلم: وهي الآفة التي تخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث أو عرض عليه، فإذا كان أحد هذين - السماع أو العرض - فخليق أن لا يأتي صاحبه التصحيف القبيح، وما أشبه ذلك من الخطأ الفاحش إن شاء الله[1].

فبيّن مسلم بقوله هذا أن سبب التصحيف الأخذ من الكتب أو ما يسمى بالصحف، كما بيّن أن سبيل الخلاص من التصحيف العرض على الشيوخ أو السماع منهم، ووافق السخاوي مسلماً على هذا حيث قال: والإكثار منه [أي التصحيف] إنما يحصل غالباً للأخذ من بطون الدفاتر والصحف ولم يكن له شيخ يوقفه على ذلك، ومن ثمّ حض الأئمة على تجنّب الأخذ كذلك[2].

---

(١) مسلم - التمييز: ١٤٠.

(٢) السخاوي - فتح المغيث: ٣/٧٣.

المبحث الثالث

منهجه في المقلوب[1]

المقلوب: ما وقعت المخالفة فيه بالتقديم والتأخير[2].

ووقع القلب في حديث واحد من صحيح مسلم، في السبعة الذين يظلهم الله في ظلّه يوم لا ظل إلاّ ظله...، وفيه: «ورجل تصدّق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»[3].

فهذا الحديث مما انقلب على بعض الرواة وإنما صوابه «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»، فعكس الراوي - الذي انقلب عليه الأمر - فجعل اليمين في موضع الشمال، والشمال في موضع اليمين.

وهذا الحديث أخرجه مسلم من طريقين:

الأولى: حدثني زهير بن حرب ومحمد بن المثنى، عن يحيى القطان، قال زهير: حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيدالله، أخبرني خبيب بن عبدالرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «سبعة يظلهم الله...».

الثانية: وحدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك، عن خُبيب بن عبدالرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي سعيد الخدري، أو عن أبي هريرة، أنه قال: قال رسول الله ﷺ بمثل حديث عبيدالله. وقال: «ورجل

---

(١) إنما أتيت بهذا المبحث لأن غالب مَنْ مَثَّلَ للمقلوب جعل الحديث الذي وقع القلب فيه في صحيح مسلم سمة لذلك، فيوهم وقوعه من مسلم، والأمر ليس كذلك.

(٢) الديوبندي - فتح الملهم: ١/ ٦٠.

(٣) مسلم - الصحيح: ٢/ ٧١٥ كتاب الزكاة - باب فضل إخفاء الصدقة.

معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه».

والذي يدلّ على القلب أمور:

الأول: أن البخاري روى هذا الحديث من الطريق الأول يحيى بن سعيد، عن عبيدالله وفيه: «ورجل تصدّق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»[1].

الثاني: أن مسلماً أدخل بعد الحديث الأول حديث مالك - وهو الطريق الثاني - وقال: بمثل حديث عبيدالله، ثم بيّن خلاف الرواية الثانية عن الأولى بقوله: وقال: «ورجل معلق...» فلو كان ما رواه أولاً مخالفاً لرواية مالك لنبّه إليه.

الثالث: بالرجوع إلى رواية مالك في «الموطأ»[2] - الطريق الثاني عند مسلم - يتبيّن أنها موافقة لرواية الحديث من الطريق الأولى كما هي عند البخاري، وفيها: «حتى لا تعلم شماله...».

وأخرجه النسائي عن عبيدالله، عن خُبيب على الصواب[3].

لذا قال عياض: ويشبه أن يكون الوهم فيها من الناقلين عن مسلم لا من مسلم[4].

---

(١) البخاري - الصحيح (فتح الباري): ٣/ ٢٩٢- ٢٩٣ كتاب الزكاة - باب الصدقة باليمين. وأخرجه من طريق آخر عن عبيدالله بن عمر، عن خبيب في: ١٢/ ١١٢ كتاب الحدود - باب فضل من ترك الفواحش.

(٢) مالك - الموطأ: ٢/ ٩٥٢- ٩٥٣ كتاب الشعر - باب ما جاء في المتحابين في الله.

(٣) النسائي - السنن: ٨/ ٢٢٢- ٢٢٣ كتاب آداب القضاة - باب الإمام العادل.

(٤) النووي - شرح مسلم: ٧/ ١٢٢.

المبحث الرابع

منهجه في الأبواب الحديثية

أولاً: التكامل المعرفي[1]:

من المعروف عن مسلم أنه جمع في صحيحه الأحاديث المتعلقة في المسألة الواحدة في موطن واحد - وهو ما يعبّر عنه بالباب الحديثي - وهذا واقع الكتاب، فترى مسلماً يخرّج في الباب الحديثي حديثاً أصلاً عن صحابي أو أكثر، ثم يتبعه بأحاديث أخر في معنى الحديث الأول ومدلوله، بحيث يطلع القارىء للباب الحديثي على ظروف روايات الأحاديث وملابساتها وبيئتها متصلة بسياقها ولحاقها، فيحصل له نوع من التكامل المعرفي عن أحاديث الباب، مثال ذلك ما أخرجه من الأحاديث في النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام وإباحته ونسخه بعد ذلك[2]:

قال مسلم: حدثني عبدالجبار بن العلاء، حدثنا سفيان، حدثنا الزهري، عن أبي عبيد، قال: شهدت العيد مع علي بن أبي طالب، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة، وقال: إن رسول الله ﷺ نهانا أن نأكل من لحوم نسكنا بعد ثلاث.

حدثني حرملة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب، حدثني يونس، عن ابن شهاب، حدثني أبو عبيد مولى ابن أزهر، أنه شهد العيد مع عمر بن

---

(١) انظر: الفصل الذي عقدته بعنوان: مقاصد مسلم من منهجه في تعداد الأسانيد والمتون في الباب الثاني.

(٢) مسلم - الصحيح: ٣/ ١٥٦٠- ١٥٦٤ كتاب الأضاحي - باب ما كان من النهي.

الخطاب، قال: ثم صلّيت مع علي بن أبي طالب، قال: فصلى لنا قبل الخطبة، ثم خطب الناس فقال: إن رسول الله ﷺ قد نهاكم أن تأكلوا لحوم نسككم فوق ثلاث ليال، فلا تأكلوا.

وحدثني زهير بن حرب، حدثنا يعقوب بن إبراهيم، حدثنا ابن أخي ابن شهاب، ح وحدثنا حسن الحلواني، حدثنا يعقوب بن إبراهيم، حدثنا أبي، عن صالح، ح وحدثنا عبد بن حميد، أخبرنا عبدالرزاق، أخبرنا معمر، كلهم عن الزهري، بهذا الإسناد، مثله.

وحدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث ح وحدثني محمد بن رمح، أخبرنا الليث، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، أنه قال: «لا يأكل أحد من لحم أضحيته فوق ثلاثة أيام».

وحدثني محمد بن حاتم، حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، ح وحدثني محمد بن رافع، حدثنا ابن أبي فديك، أخبرنا الضحاك (يعني ابن عثمان)، كلاهما عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ بمثل حديث الليث.

وحدثنا ابن أبي عمر وعبد بن حميد (قال ابن أبي عمر: حدثنا، وقال عبد: أخبرنا عبدالرزاق)، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ نهى أن تؤكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث.

قال سالم: فكان ابن عمر لا يأكل لحوم الأضاحي فوق ثلاث، وقال ابن أبي عمر: بعد ثلاث.

حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، أخبرنا روح، حدثنا مالك، عن عبدالله بن أبي بكر، عن عبدالله بن واقد، قال: نهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث.

قال عبدالله بن أبي بكر: فذكرت ذلك لعمرة فقالت: صدق. سمعت عائشة تقول: دف أهل أبيات من أهل البادية حضرة الأضحى، زمن رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «ادّخروا ثلاثاً، ثم تصدقوا بما بقي» فلما كان بعد ذلك قالوا: يا رسول الله! إن الناس يتخذون الأسقية من ضحاياهم ويجملون منها الودك. فقال رسول الله ﷺ: «وما ذاك؟» قالوا: نهيتَ أن تؤكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، فقال: «إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفّت. فكلوا وادّخروا وتصدقوا».

حدثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ، أنه نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، ثم قال بعد: «كلوا وتزوّدوا وادّخروا».

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا علي بن مسهر ح وحدثنا يحيى بن أيوب، حدثنا ابن علية، كلاهما عن ابن جريج، عن عطاء، عن جابر ح وحدثني محمد بن حاتم (واللّفظ له)، حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، حدثنا عطاء قال: سمعت جابر بن عبدالله يقول: كنّا لا نأكل من لحوم بدننا فوق ثلاث منى، فأرخص لنا رسول الله ﷺ فقال: «كلوا وتزوّدوا».

قلت لعطاء: قال جابر: حتى جئنا المدينة؟ قال: نعم.

حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا زكرياء بن عدي، عن عبيدالله بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبدالله، قال: كنّا لا نمسك لحوم الأضاحي فوق ثلاث، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نتزوّد منها، ونأكل منها (يعني فوق ثلاث).

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو، عن

عطاء، عن جابر، قال: كنّا نتزودها إلى المدينة، على عهد رسول الله ﷺ.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبدالأعلى، عن الجُريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري ح وحدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبدالأعلى، حدثنا سعيد، عن قتادة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أهل المدينة! لا تأكلوا لحوم الأضاحي فوق ثلاث» (وقال ابن المثنى: ثلاثة أيام).

فشكوا إلى رسول الله ﷺ أن لهم عيالاً وحشماً وخدماً. فقال: «كلوا وأطعموا واحبسوا أو ادّخروا». قال ابن المثنى: شكّ عبدالأعلى.

حدثنا إسحاق بن منصور، أخبرنا أبو عاصم، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع، أن رسول الله ﷺ قال: «من ضحّى منكم فلا يصبحن في بيته، بعد ثالثة، شيئاً». فلما كان في العام المقبل قالوا: يا رسول الله! نفعل كما فعلنا عام أول؟ فقال: «لا، إن ذاك عام كان الناس فيه بجهد، فأردت أن يفشو فيهم».

حدثني زهير بن حرب، حدثنا معن بن عيسى، حدثنا معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية، عن جبير بن نفير، عن ثوبان، قال: ذبح رسولُ الله ﷺ ضحيته ثم قال: يا ثوبان! «أصلح لحم هذه» فلم أزل أطعمه منها حتى قدم المدينة.

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن رافع، قالا: حدثنا زيد بن حباب، ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، أخبرنا عبدالرحمن بن مهدي، كلاهما عن معاوية بن صالح، بهذا الإسناد.

وحدثني إسحاق بن منصور، أخبرنا أبو مسهر، حدثنا يحيى بن

حمزة، حدثني الزبيدي، عن عبدالرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ قال: قال لي رسول الله ﷺ، في حجة الوداع: «أصلح هذا اللحم» قال: فأصلحته، فلم يزل يأكل منه حتى بلغ المدينة.

وحدثنيه عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، أخبرنا محمد بن المبارك، حدثنا يحيى بن حمزة، بهذا الإسناد، ولم يقل: في حجة الوداع.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى، قالا: حدثنا محمد بن فضيل، (قال أبو بكر: عن أبي سنان، وقال ابن المثنى: عن ضرار بن مرة)، عن محارب، عن ابن بريدة، عن أبيه، ح وحدثنا محمد بن عبدالله بن نمير، حدثنا محمد بن فضيل، حدثنا ضرار بن مرة أبو سنان، عن محارب بن دثار، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث، فأمسكوا ما بدا لكم، ونهيت عن النبيذ إلّا في سقاء، فاشربوا في الأسقية كلها، ولا تشربوا مسكراً».

وحدثني حجاج بن الشاعر، حدثنا الضحاك بن مخلد، عن سفيان، عن علقمة بن مرثد، عن ابن بريدة، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: «كنت نهيتكم»، فذكر بمعنى حديث أبي سنان.

فمن خلال هذا الباب الحديثي يحصل للقارىء تكامل معرفي عن الأحاديث الواردة فيه، ويلحظ بسهولة ويسر من خلال منهج مسلم في إيراده لأحاديث الباب هنا:

١- أن النهي عن أكل لحوم الأضاحي - بعد ثلاث - كان في بداية الأمر.

٢- يلحظ من خلال رواية عائشة وسلمة بن الأكوع السبب الذي كان من أجله النهي.

٣- يلحظ من خلال رواية عائشة وجابر وأبي سعيد الخدري وسلمة بن الأكوع وغيرهم من الصحابة نسخ النهي عن الادخار فوق ثلاث.

٤- يلحظ من بقية الروايات - التي تأتي مباشرة بعد الروايات المتقدمة - أن إباحة الادخار كان آخر الأمر من رسول الله ﷺ، ففي بعض الطرق أنه في حجة الوداع.

٥- إفادة مسألتين أخريين في إباحة زيارة القبور ونسخ النهي عن زيارتها، وإباحة الشرب في الأسقية، في آخر حديث ساقه لعدم تقطيعه إياه، واقتصاره على محل الشاهد في الباب.

٦- يلحظ الترتيب المنهجي لأحاديث الباب.

٧- يلحظ تعدد الأسانيد وتشعبها مع التسجيل الدقيق للفوارق الإسنادية والمتنية.

ومن خلال هذا المنهج الهادف إلى التكامل المعرفي نرى أنه يعمّ الانتفاع منه، فينتفع منه المحدث الذي يعنى بالصناعة الحديثية ومتابعة الطرق والأسانيد، كما ينتفع منه الفقيه الذي يعنى بالمتون وألفاظها وما يحيط من ظروف ليستخرج منها الأحكام، وينتفع منه القارىء العادي الذي يعنى بفهم حديث رسول الله ﷺ ودرسه، فلا يخرج من الباب إلاّ وقد وعى الكثير منه.

ثانياً: التصحيح على الباب:

وذلك بأن يخرّج مسلم في الباب أحاديث في أسانيدها رواة قد خف

ضبطهم فلم يبلغوا الدرجة العالية في الحفظ والإتقان، ولا يقتصر على أحاديثهم، بل يخرّجها من طرق أخرى رجالها ثقات متقنون، فينجبر قصور من خف ضبطهم ويتقوّى حديثهم ويرتقي إلى الصحيح، وقد نص مسلم في صحيحه على أنه إذا انقضى من تخريج أخبار الصنف الأول أهل الاستقامة في الحديث والإتقان لما نقلوا ممن لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش يُتْبِعُها أخبار يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، إلاّ أن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم)[1].

ومن هذه صفته فهو من رجال الحديث الحسن الذي يشترط في راويه أن يكون «من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان»[2].

وفي صحيح مسلم أحاديث من هذا النوع خرّجها الترمذي وحكم عليها بالحسن، كحديث: «أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله الحرام، وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل»، فقد أخرجه مسلم في «صحيحه»[3] عن قتيبة بن سعيد، حدثنا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن حميد بن عبدالرحمن الحميري، عن أبي هريرة - رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل الصيام...».

فهذا الحديث أخرجه الترمذي في «سننه» بسنده تماماً كما هو عند

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/ ٥ المقدمة.

(٢) ابن الصلاح - علوم الحديث: ٢٨.

(٣) مسلم - الصحيح: ٢/ ٨٢١ كتاب الصيام - باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعاً لرمضان.

مسلم، وليس في متنه «وأفضل الصلاة...» وقال عنه الترمذي: حديث أبي هريرة حسن[1]. والحديث الحسن - أي لذاته - هو الحديث المتصل الإسناد برواة معروفين بالصدق، في ضبطهم قصور عن ضبط رواة الصحيح ولا يكون معلولاً ولا شاذاً[2].

إلّا أن مسلماً لم يخرّج هذا الحديث في الباب استقلالاً بل أتبعه بطريقين آخرين:

الأولى: وحدثني زهير بن حرب، حدثنا جرير، عن عبدالملك بن عمير، عن محمد بن المنتشر، عن حميد بن عبدالرحمن...

الثانية: وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا حسين بن علي، عن زائدة، عن عبدالملك بن عمير...

فبصنيعه هذا انجبر المقصور في رواة الحديث الأول، وزال ما كان يخشى من ضبطهم، فارتقى الحديث إلى الصحيح لغيره[3] بمجيئه من هذين الطريقين، وبهذا فقد صحح مسلم الحديث على الباب ولو كان منفرداً لبقي حسناً لذاته.

وفي حديث: «من دعي إلى عرس أو نحوه فليجب» أخرج مسلم إحدى طرقه عن بقية بن الوليد، حدثنا الزبيدي، عن نافع، عن ابن

---

(١) الترمذي - السنن: ٣/١١٧ كتاب الصوم - باب ما جاء في صوم المحرم.

(٢) السخاوي - فتح المغيث: ١/٦٩.

(٣) الحديث الصحيح لغيره: هو الحديث الحسن لذاته إذا روي من وجه آخر مثله أو أقوى منه بلفظه أو بمعناه، فإنه يتقوّى ويرتقي من درجة الحسن إلى الصحيح ويسمى الصحيح لغيره. د. عتر - منهج النقد في علوم الحديث: ٢٦٧.

عمر. . .[1].

وبقية صدوق اللسان ولكنه يأخذ عمن أقبل وأدبر[2] ويروي عن قوم متروكين[3]، لذا قالوا فيه: أحاديث بقية ليست نقية فكن منها على تقية[4]، فحديثه لا يكون صحيحاً بمفرده، لذا أخرج مسلم هذا الحديث من عدة طرق - بلغت عنده ثمان - عن ابن عمر منها ما هو بالسلسلة الذهبية، فزال ما يخشى من حديثه وتقوى، فارتقى حديثه - بمجيئه من هذه الطرق - إلى الصحيح لغيره، بل إن مسلماً أورد هذا الحديث من طرق أخرى عن جابر وأبي هريرة، فتتقوى الأحاديث ببعضها وتحصل الثقة بجميع ما أورده مسلم في الباب من أحاديث ولا يبقى فيها شك.

ومثله أيضاً حديث سلم بن زرير العطاردي قال: سمعت أبا رجاء العطاردي، عن عمران بن حصين قال: كنت مع نبي الله ﷺ في مسير له فأدلجنا ليلتنا حتى إذا كان في وجه الصبح فغلبتنا أعيننا حتى بزغت الشمس. . . حتى استقيظ رسول الله ﷺ. . . قال: «ارتحلوا. . .»[5].

فسلم بن زرير مختلف في الاحتجاج به - قال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن معين: ضعيف، وقال أبو داود: ليس بذلك، وقال الحاكم: قليل الاشتغال بالحديث، وقال أبو حاتم: ثقة ما به بأس، وقال الذهبي:

---

(١) مسلم - الصحيح: ١٠٥٣/٢ كتاب النكاح - باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة.

(٢) المصدر السابق: ١٩/١ المقدمة.

(٣) الدارقطني - الضعفاء والمتروكون: ٤١٤.

(٤) المزي - تهذيب الكمال: ١٥٦/١.

(٥) مسلم - الصحيح: ٤٧٤/١- ٤٧٦ كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب قضاء الصلاة الفائتة. . .

ثقة[1] - لذا نرى مسلماً أيد هذا الحديث بروايته من طريق عوف بن أبي جميلة، عن أبي رجاء العطاردي. . .، فتقوى الحديث بهذه المتابعة وهي أقوى منه، وارتقى إلى الصحيح لغيره.

ومسلم يستفيد من هذه التقوية ضمن مراتب الصحة التي احتوى عليها كتابه، حيث تقع أحاديثه بين أدنى درجات الصحة وأعلاها، إلاّ أنه يؤيد الرواية بالرواية ويعضد الطريق بالطريق حتى ينقلنا إلى مراتب الصحة العليا[2]. قال العلائي: درجات الصحيح إذا تفاوتت فلا يعنى بالحسن إلاّ الدرجة الدنيا منها، والدرجة الدنيا منها لم يخرج منها مسلم شيئاً في الأصول، إنما يخرّجها في المتابعات والشواهد[3].

ومنهج مسلم في التصحيح على الباب الحديثي يختلف عن منهج أستاذه البخاري، حيث يعتمد في التصحيح على الحديث الفرد في الباب، فيحقق مرتبة الصحة العليا ابتداء لاعتماده على الرواية القوية العالية، فيستغني بذلك عن التأييد والتعضيد بروايات أخرى[4].

المبحث الخامس

منهجه في تكرار الأحاديث

قال مسلم: «ثم إنّا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت. . . على غير تكرار» ثم استثنى قائلاً: «إلاّ أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد

(١) انظر: النسائي - الضعفاء والمتروكون: ١١٧، المزي - تهذيب الكمال: ٥١٨/١ - معرفة الرواة: ١٠١.

(٢) د. همام - الفكر المنهجي عند المحدثين: ١٣٩.

(٣) السخاوي - فتح المغيث: ٦٩/١.

(٤) د. همام - الفكر المنهجي عند المحدثين: ١٣٩.

حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك، لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلا بدّ من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يفصّل ذلك المعنى من جملة الحديث. . . إذا أمكن، ولكن تفصيله ربما عسر من جملته فإعادته بهيئته أسلم»(١).

فمسلم لا يكرر الحديث ولا يكرر السند إلاّ لزيادة معنى أو لعلة تكون هناك، وقد شرحت المقاصد الإسنادية والمتنية الناتجة عن تعداد الأسانيد والمتون في عمل مسلم في الصحيح فليرجع إليها(٢).

والذي يعنينا هنا كيفية تكرار مسلم للأحاديث، وقد كفانا المؤونة حيث لخصها في طريقين:

الأولى: أن يعيد الحديث الذي فيه الزيادة [المعنى المحتاج إليه] بتمامه إذا عسر فصل الزيادة منه، لأن إعادته بهيئته أسلم.

الثانية: أن يعيد المعنى المحتاج إليه من الحديث فقط - وهو ما عبّر عنه مسلم بالمعنى الزائد - إذا أمكن فصله من جملة الحديث، لأن المعنى الزائد المحتاج إليه في الحديث يقوم مقام حديث تام.

أما الأولى فمثالها:

أ- ما أخرجه مسلم في كتاب العتق عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «من أعتق شقصاً له في عبد، فخلاصه في ماله إن كان له مال، فإن لم

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/٤-٥ المقدمة.

(٢) انظر: الباب الثاني - الفصل الثاني: مقاصد مسلم من منهجه في تعداد الأسانيد والمتون.

يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه»[١].

فقد كرره مسلم في كتاب الأيمان[٢] بألفاظه وحروفه تماماً.

ب- ما أخرجه في كتاب الجنائز عن بريدة قال: قال رسول الله ﷺ: «نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم، ونهيتكم عن النبيذ إلاّ في سقاء فاشربوا في الأسقية كلها ولا تشربوا مسكراً»[٣].

فكرره في كتاب الأضاحي بألفاظه وحروفه تماماً[٤].

وأما الثانية فمثالها:

١- ما أخرجه في كتاب الأيمان عن عبدالرحمن بن سمرة قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا عبدالرحمن بن سمرة، لا تسأل الإمارة فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها، وإن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها، وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فكفّر عن يمينك وائتِ الذي هو خير»[٥].

---

(١) مسلم - الصحيح: ٢/ ١٠٤٠ كتاب العتق - باب ذكر سعاية العبد.

(٢) المصدر السابق: ٣/ ١٢٨٧- ١٢٨٨ كتاب الأيمان - باب من أعتق شركاً له في عبد.

(٣) المصدر السابق: ٢/ ٦٧٢ كتاب الجنائز - باب استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه.

(٤) المصدر السابق: ٣/ ١٥٦٤ كتاب الأضاحي - باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث...

(٥) المصدر السابق: ٣/ ١٢٧٣- ١٢٧٤ كتاب الأيمان - باب ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها أن يأتي الذي هو خير ويكفر عن يمينه.

فكره مسلم في كتاب الإمارة عن عبدالرحمن بن سمرة ولفظه: قال لي رسول الله ﷺ: «يا عبدالرحمن لا تسأل الإمارة فإنك إن أعطيتها عن مسألة وُكِلْتَ إليها، وإن أعطيتها عن غير مسألة أُعنتَ عليها»[1].

فاقتصر مسلم على المعنى المحتاج إليه وفصله من جملة الحديث.

ب- ما أخرجه في كتاب الإيمان عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله ﷺ التقى هو والمشركون فاقتتلوا، فلما مال رسول الله ﷺ إلى عسكره، ومال الآخرون إلى عسكرهم، وفي أصحاب رسول الله ﷺ رجل لا يدع لهم شاذة إلاّ اتبعها يضربها بسيفه، فقالوا: ما أجزأ منا اليوم أحد كما أجزأ فلان، فقال رسول الله ﷺ: «أما إنه من أهل النار»، فقال رجل من القوم: أنا صاحبه أبداً، فخرج معه، كلما وقف وقف معه، وإذا أسرع أسرع معه، قال: فجرح الرجل جرحاً شديداً، فاستعجل الموت، فوضع نصل سيفه بالأرض وذبابه بين ثدييه، ثم تحامل على سيفه فقتل نفسه، فخرج الرجل إلى رسول الله ﷺ فقال: أشهد أنك رسول الله، قال: «وما ذاك؟» قال: الرجل الذي ذكرت آنفاً أنه من أهل النار، فأعظم الناسُ ذلك، فقلت: أنا لكم به، فخرجت في طلبه حتى جرح جرحاً شديداً، فاستعجل الموت، فوضع نصل سيفه بالأرض وذبابه بين ثدييه ثم تحامل عليه فقتل نفسه، فقال رسول الله ﷺ: «إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار. وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة[2].

---

(١) مسلم - الصحيح: ١٤٥٦/٣ كتاب الإمارة - باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها.

(٢) مسلم - الصحيح: ١٠٦/١ كتاب الإيمان - باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه...

فكرر مسلم هذا الحديث في كتاب القدر عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله ﷺ قال: «إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة»[1]. مقتصراً فيه على المعنى المحتاج إليه هناك.

ومسلم في تكراره للحديث قد يكرر معه نفس السند كما في هذه الأمثلة جميعاً، وقد يكرر المتن بسند آخر، مثال ذلك:

١- ما أخرجه في كتاب الإيمان عن أبي ذر.

قال مسلم: وحدثنا محمد بن المثنى وابن بشار: قال ابن المثنى: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن واصل الأحدب، عن المعرور بن سويد، قال: سمعت أبا ذر يحدث، عن النبي ﷺ أنه قال: «أتاني جبريل - عليه السلام - فبشرني أنه من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق»[2].

وكرر مسلم هذا الحديث في كتاب الزكاة عن أبي ذر بإسناد جديد. قال مسلم: حدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير وأبو كريب، كلهم عن أبي معاوية، قال يحيى: أخبرنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن أبي ذر قال: كنت أمشي مع النبي ﷺ

---

(١) المصدر السابق: ٢٢٤٢/٤ كتاب القدر - باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته.

(٢) مسلم - الصحيح: ٩٤/١ كتاب الإيمان - باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة...

في حرّة المدينة عشاء ونحن ننظر إلى أحد، فقال لي رسول الله ﷺ: يا أبا ذر، قال: قلت: لبيك يا رسول الله، قال: «ما أحب أن أحداً ذلك عندي ذهب، أمسي ثالثة منه دينار إلاّ ديناراً أرصده لدين إلاّ أن أقول به في عباد الله هكذا (حثى بين يديه) وهكذا (عن يمينه) وهكذا (عن شماله)»، قال: ثم مشينا فقال: يا أبا ذر، قال: قلت: لبيك يا رسول الله، قال: إن الأكثرين هم الأقلون يوم القيامة إلاّ من قال: هكذا وهكذا مثل ما صنع في المرة الأولى.

قال: ثم مشينا، قال: يا أبا ذر، كما أنت حتى آتيك، قال: فانطلق حتى توارى عني، قال: سمعت لغطاً وسمعت صوتاً، قال: فقلت: لعل رسول الله ﷺ عرض له؟ قال: فهممتُ أن أتبعه، قال: ثم ذكرت قوله: «لا تبرح حتى آتيك»، قال: فانتظرته، فلما جاء ذكرت له الذي سمعت، فقال: ذاك جبريل أتاني فقال: «من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة» قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق»[1].

ب- ما أخرجه في كتاب الزكاة عن حرملة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب، أخبرنا يونس، عن ابن شهاب، قال: حدثني حميد بن عبدالرحمن بن عوف، سمعت معاوية بن أبي سفيان وهو يخطب يقول: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين وإنما أنا قاسم ويعطي الله»[2].

فكرر مسلم الحديث في كتاب الإمارة بإسناد جديد عن معاوية.

قال مسلم: وحدثني إسحاق بن منصور، أخبرنا كثير بن هشام، حدثنا

---

(١) مسلم - الصحيح: ٢/٦٨٧- ٦٨٨ كتاب الزكاة - باب الترغيب في الصدقة.
(٢) المصدر السابق: ٢/٧١٨ كتاب الزكاة - باب النهي عن المسألة.

جعفر وهو ابن برقان، حدثنا يزيد بن الأصم، قال: سمعت معاوية بن أبي سفيان ذكر حديثاً رواه عن النبي ﷺ لم أسمعه، روي عن النبي ﷺ على منبره حديث غيره، قال: قال رسول الله ﷺ: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ولا تزال عصابة من المسلمين يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأهم إلى يوم القيامة»[١].

ويلاحظ في ختام هذا المبحث أن عدد المكررات في صحيح مسلم «١٣٧ حديثاً من ذلك ٧١ حديثاً يضع الحديث منها في كتاب غير الكتاب الذي وضع الحديث فيه لأول مرة»[٢].

---

(١) مسلم - الصحيح: ٣/ ١٥٢٤ كتاب الإمارة - باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق...».

(٢) عبدالباقي - تعليقاته على مسلم: ٥/ ٦٠١.

الفصل الثاني

منهجه في علوم المتن من حيث درايته

المبحث الأول

منهجه في مشكل الحديث

المشكل من الحديث هو الذي أشكل معناه بسبب لفظه أو موضوعه، فأوهم ظاهره لبساً في مفهوم من مفاهيم العقيدة الإسلامية[1] كالأحاديث المتعلقة بصفات الله - تعالى - الموهمة للتشبيه - تعالى الله وتنزه عن أن يكون له شبيه، كالحديث الذي أخرجه مسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «احتجت الجنة والنار، فقالت النار: أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين، وقالت الجنة: فما لي لا يدخلني إلاّ ضعفاء الناس وسقطهم وعجزهم؟ فقال الله للجنة: أنت رحمتي أرحم بك من أشاء من عبادي، وقال للنار: أنت عذابي أعذب بك من أشاء من عبادي، ولكل واحدة منكم ملؤها، فأما النار فلا تمتلىء فيضع قدمه عليها، فتقول: قط، قط، فهنالك تمتلىء ويزوي بعضها إلى بعض».

وفي الرواية الأخرى من حديثه «فأما النار فلا تمتلىء حتى يضع الله - تبارك وتعالى - رجله تقول: قط، قط، قط...

وفي الأخرى من رواية أنس: **حتى يضع رب العزة فيها قدمه** فيزوي

---

(١) د. الجوابي - جهود المحدثين: ٢/٤٤٦.

بعضها إلى بعض[1].

وكالحديث الآخر الذي أخرجه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**يقبض الله - تبارك وتعالى - الأرض يوم القيامة ويطوي السماء** بيمينه، ثم يقول: أنا الملك أين ملوك الأرض».

وأخرجه عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**يطوي الله - عز وجل - السماوات** يوم القيامة، **ثم يأخذهنّ بيده اليمنى**... **ثم يطوي الأرض بشماله**.

وأخرجه عن ابن عمر أيضاً بلفظ: «**يأخذ الله** - عز وجل - سماواته وأراضيه **بيديه**...»[2]. فالحديثان من أحاديث الصفات، وهما من مشكل الحديث، فظاهرهما إضافة الجارحة إلى الله - تعالى -، ومع هذا لم يتعرض لهما مسلم بشيء، ولعله ترك بيان ما يراه للاختلاف الحاصل في أحاديث الصفات ليترك للقارىء ما يختار، وكان الأولى - حسب رأيي - البيان، فليس كل قارىء قادر على الفهم والاستيعاب فضلاً عن الاختيار.

وذهب العلماء في أحاديث الصفات إلى مذهبين:

الأول: قول جمهور السلف وطائفة من المتكلمين: إنه لا يتكلم في تأويلها بل نؤمن أنها حق على ما أراد الله، ولها معنى يليق بها، وظاهرها غير مراد.

---

(١) مسلم - الصحيح: ٤/٢١٨٦- ٢١٨٨ كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها - باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء.

(٢) مسلم - الصحيح: ٤/٢١٨٤- ٢١٤٩ كتاب صفات المنافقين وأحكامهم - باب صفة القيامة والجنة والنار.

والثاني: قول جمهور المتكلمين: إنها تتأول بحسب ما يليق بها[1].

قال عياض: والله أعلم بمراد نبيّه ﷺ فيما ورد في هذه الأحاديث من مشكل، ونحن نؤمن بالله تعالى وصفاته ولا نشبه شيئاً به ولا نشبهه بشيء، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى]، وما قاله رسول الله ﷺ وثبت عنه فهو حق وصدق، فما أدركنا علمه فبفضل الله تعالى وما خفيَ علينا آمنّا به ووكلنا علمه إليه سبحانه - وحملنا لفظه على ما احتمل في لسان العرب الذي خوطبنا به، ولم نقطع على أحد معنييه بعد تنزيهه - سبحانه وتعالى - عن ظاهره الذي لا يليق به[2].

المبحث الثاني
منهجه في مختلف الحديث

مختلف الحديث: هو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما[3].

وهذا الفن من أهم الفنون، ويضطر لمعرفته جميع العلماء، وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه، الغواصون على المعاني الدقيقة[4].

---

(١) النووي - شرح مسلم: ١٧/ ١٨٢- ١٨٣ باختصار.
(٢) النووي - شرح مسلم: ١٧/ ١٢٢.
(٣) النووي - التقريب: ٢/ ١٩٦، وانظر: د. صبحي الصالح - علوم الحديث ومصطلحه: ١١١، الصباغ - الحديث النبوي: ١٩٢، د. الطحان - تيسير مصطلح الحديث: ٥٥.
(٤) النووي - التقريب: ٢/ ١٩٩، السخاوي - فتح المغيث: ٢/ ٨١.

ومع أن مسلماً جمع بين صناعتي الحديث والفقه[1]، إلّا أنه لم يتعرض للتوفيق بين الأحاديث المختلفة ولا للترجيح بينها، وإنما يوردها كما هي دون توجيه أو بيان، مما يجعل القارىء في حيرة ودهشة لا تُحَل إلّا بمراجعة كتب شرح الحديث أو كتب مختلف الحديث، كما في حديث: «لا عدوى» وحديث: «لا يورد ممرض على مصح» اللذين أوردهما مسلم في موطن واحد، وقد حار فيهما بعض العلماء حتى قالوا: إن أحدهما ناسخ والآخر منسوخ[2].

ومع هذا فإن مسلماً أورد هذين الحديثين بشواهدهما ولم يعقب عليهما بشيء. فقد أخرج حديث أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى ولا صفر ولا هامة» فقال أعرابي: يا رسول الله، فما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الظباء فيجيء البعير الأجرب فيدخل فيها فيجربها كلها؟ قال: «فمن أعدى الأول؟».

وعنه أيضاً عن رسول الله ﷺ: «لا عدوى ولا طيرة ولا صفر ولا هامة»، فقال أعرابي: يا رسول الله، بمثل حديث يونس.

وعنه أيضاً عن رسول الله ﷺ: «لا عدوى».

وعن السائب بن يزيد مرفوعاً: «لا عدوى ولا صفر ولا هامة».

وأخرج عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ

---

(١) انظر: ابن النديم - الفهرست: ٢٨٦، سزكين - تاريخ التراث: ١/٢٦٣.

(٢) النووي - شرح مسلم: ١٤/٢١٤، ورد عليهم قائلاً: وهذا غلط لوجهين أحدهما: أن النسخ يشترط تعذر الجمع بين الحديثين، ولم يتعذر بل قد جمعنا، الثاني: أنه يشترط فيه معرفة التاريخ وتأخر الناسخ وليس ذلك موجوداً هنا.

قال: «لا عدوى»، وقال: «لا يورد ممرض على مصح»، قال أبو سلمة: كان أبو هريرة يحدث كلتيهما عن رسول الله ﷺ، ثم صمت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله: «لا عدوى»، وأقام على «أن لا يورد ممرض على مصح». قال أبو سلمة: ولعمري لقد كان أبو هريرة يحدثنا أن رسول الله ﷺ قال: «لا عدوى»، فلا أدري أنسيَ أبو هريرة أو نسخ أحد القولين.

وعنه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا عدوى» ويحدث مع ذلك «لا يورد الممرض على المصح» بمثل حديث يونس.

وأخرج عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «لا عدوى ولا هامة ولا نوء ولا صفر».

وأخرج عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى ولا طيرة ولا غول».

وعنه أيضاً قال: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى ولا غول ولا صفر».

وعنه سمعت رسول الله ﷺ: «لا عدوى ولا صفر ولا غول»[1]...

ومن أجل الاختلاف بين الحديثين، قال جمهور العلماء: يجب الجمع بين هذين الحديثين وهما صحيحان، قالوا: وطريق الجمع أن حديث «لا عدوى» المراد به نفي ما كانت الجاهلية تزعمه وتعتقده أن المرض والعاهة تعدي بطبعها لا بفعل الله تعالى.

وأما حديث، «لا يورد ممرض على مصح» فأرشد فيه إلى مجانبة ما يحصل الضرر عنده في العادة بفعل الله تعالى وقدره.

---

(١) مسلم - الصحيح: ٤/١٧٤٢- ١٧٤٤ كتاب السلام - باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة...

فنفى الحديث الأول العدوى بطبعها، ولم ينف حصول الضرر عند ذلك بقدر الله - تعالى - وفعله.

وأرشد الثاني إلى الاحتراز مما يحصل عنده الضرر بفعل الله وإرادته وقدره[١].

وهذا المنهج الذي سلكه مسلم فيما اختلف من الحديث بعضه مع بعض سلكه أيضاً فيما اختلف من الحديث مع القرآن الكريم. فقد أخرج حديث أبي هريرة: أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: «خلق الله - عز وجل - التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل»[٢].

فهذا الحديث يفيد أن خلق الأرض وما فيها في سبعة أيام، مع أن القرآن يفيد أن خلق السماوات والأرض معاً كان في ستة أيام[٣]، والآيات القرآنية ناطقة بذلك كما في قوله - تعالى -: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴿٧﴾ ﴾ [هود]، وقوله - تعالى -: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴿٤﴾ ﴾ [السجدة]، وقوله - تعالى -: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾ ﴾ [ق]، إلى غير ذلك من الآيات[٤].

---

(١) النووي - شرح مسلم: ١٤/ ٢١٣-٢١٤.

(٢) مسلم - الصحيح: ٤/٢١٤٩- ٢١٥٠ كتاب صفات المنافقين وأحكامهم - باب ابتداء الخلق...

(٣) الغماري - الفوائد المقصودة: ١٠٣.

(٤) انظر: سورة الأعراف، الآية: ٥٤، وسورة يونس، الآية: ٣، وسورة الفرقان، =

فهذه الآيات الكريمة كلها قاطعة بأن خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، فالحديث مختلف صراحة مع هذه الآيات، ومع ذلك لم يتعرض له مسلم بتوجيه أو تأويل.

وقد أعلّ البخاري هذا الحديث حيث قال: رواه بعض عن أبي هريرة، عن كعب الأحبار وهو الأصح[1]. وبهذا يتجه الكلام ويرفع الاختلاف والتناقض بينه وبين القرآن الكريم، لأنه عند ذلك يكون إما موقوفاً عليه - أي من قوله هو - أو مما أورده عن أهل الكتاب، وقد عدّ ابن تيمية هذا الحديث من الألفاظ التي عرف غلطها في صحيح مسلم[2]، وحكم عليها الغماري بالشذوذ[3].

المبحث الثالث

منهجه في الناسخ والمنسوخ

النسخ في اللغة: الرفع والإزالة، يقال: نسخت الشمس الظل، إذا رفعت الظل الغداة بطلوعها وخلفه ضوؤها[4]، ومنه قوله - تعالى -: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِي ٱلشَّيْطَٰنُ ﴿٥٢﴾﴾ [الحج].

وأما النسخ في الأحكام الشرعية: فهو رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخراً[5]، وذلك بأن يكون هناك حديثان متضادان، ولا يمكن

= الآية ٥٩، وسورة الحديد، الآية: ٤.

(١) البخاري - التاريخ الكبير: ٤١٣/١/١.

(٢) ابن تيمية - مجموع الفتاوى: ٧٣/١٨.

(٣) الغماري - الفوائد المقصودة: ١٠٣.

(٤) ابن الجوزي - نواسخ القرآن: ٩٠، وانظر: السخاوي - فتح المغيث: ٦٤/٣.

(٥) ابن الصلاح - علوم الحديث: ٢٥٠، السيوطي - التدريب: ١٩١/٢.

الجمع بينهما، ويظهر كون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، ويعرف النسخ بنص الشارع عليه، أو بنص صاحب من الصحابة، أو بمعرفة التاريخ للواقعتين، أو بأن يجمع على ترك العمل بحديث منهما[١].

والناسخ والمنسوخ من الحديث فَنٌّ جليل له أهمية كبيرة في حياة المسلم فيه يعرف المنسوخ فيترك ولا يعمل به، ويعرف المُحْكَم غير المنسوخ فينفذ ويعمل به، والعمل بالحديث هي الثمرة المرتجاة من معرفته.

وقد عني مسلم في صحيحه بالناسخ والمنسوخ من الحديث، وسار فيه على منهج مطرد يفهم المراد منه بسهولة ويسر ودون عناء كبير، فيورد الأحاديث المنسوخة أولاً، ثم يتبعها بالناسخة من غير بيان أو تحليل، مكتفياً بتقديم المنسوخ وتأخير الناسخ، وهو آخر الأمرين من رسول الله ﷺ والذي استقرّ عليه العمل، والأمثلة على ذلك كثيرة[٢]، مبثوثة في الصحيح، منها:

أولاً: الأحاديث التي لا توجب الغسل إلاّ بالإنزال، والأحاديث الموجبة له بالتقاء الختانين. فأخرج مسلم الأحاديث التي في المعنى الأول، ثم أعقبها بالأحاديث التي بالمعنى الثاني.

---

(١) العراقي - شرح الألفية: ٢/ ٢٩١، وانظر: النووي والسيوطي - التقريب مع التدريب: ٢/ ١٩٠-١٩٢.

(٢) انظر: مسلم - الصحيح: ١/ ٢٧٢- ٢٧٣ كتاب الحيض - باب الوضوء مما مست النار، وباب نسخ الوضوء مما مست النار. و٢/ ٦٥٩- ٦٦٢ كتاب الجنائز - باب القيام للجنازة، وباب نسخ القيام للجنازة. و٣/ ١٢٠٠- ١٢٠١ كتاب المساقاة، باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه.

أما الأحاديث الموجبة للغسل بالإنزال[1]:

فأخرج حديث أبي سعيد الخدري، قال: خرجت مع رسول الله ﷺ يوم الاثنين إلى قباء، حتى إذا كنّا في بني سالم وقف رسول الله ﷺ على باب عتبان، فصرخ به، فخرج يجر إزاره، فقال رسول الله ﷺ: «أعجلنا الرجل» فقال عتبان: يا رسول الله! أرأيت الرجل يعجل عن امرأته ولم يمن، ماذا عليه؟ قال رسول الله ﷺ: «إنما الماء من الماء».

وأخرج عنه أيضاً قول النبي ﷺ: «إنما الماء من الماء».

وأخرج قول العلاء بن الشخير: كان رسول الله ﷺ ينسخ حديثه بعضه بعضاً. كما ينسخ القرآن بعضه بعضاً.

وأخرج حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ مرّ على رجل من الأنصار، فأرسل إليه، فخرج ورأسه يقطر، فقال «لعلنا أعجلناك؟» قال: نعم يا رسول الله! قال: «إذا أعجلت أو أقحطت فلا غسل عليك وعليك الوضوء».

وقال ابن بشار: إذا أعجلت أو أقحطت.

وأخرج حديث أبي بن كعب، قال: سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يصيب من المرأة ثم يكسل؟ فقال: «يغسل ما أصابه من المرأة ثم يتوضأ ويصلي».

وعنه أيضاً عن رسول الله ﷺ أنه قال، في الرجل يأتي أهله ثم لا ينزل قال: «يغسل ذكره ويتوضأ».

وأخرج حديث عثمان بن عفان عندما سأله أن زيد بن خالد الجهني

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/٢٦٩- ٢٧١ كتاب الحيض - باب: إنما الماء من الماء.

قال قلت: أرأيت إذا جامع الرجل امرأته ولم يمن؟ قال عثمان: «يتوضأ كما يتوضأ للصلاة، ويغسل ذكره» قال عثمان: سمعته من رسول الله ﷺ.

وأخرج عن أبي أيوب أنه سمع ذلك من رسول الله ﷺ.

أما الأحاديث الموجبة للغسل بالتقاء الختانين فساقها بعد هذه الأحاديث المتقدمة فأخرج فيها[1]:

حديث أبي هريرة، أن نبي الله ﷺ قال: «إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل».

وفي حديث مطر: «وإن لم ينزل».

قال زهير من بينهم: «بين أشعبها الأربع».

وأخرجه عنه أيضاً قائلاً - أي مسلم - بهذا الإسناد مثله، غير أن في حديث شعبة: «ثم اجتهد» ولم يقل: «وإن لم ينزل».

وحديث أبي موسى الأشعري: اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار. فقال الأنصاريون: لا يجب الغسل إلاّ من الدفق أو من الماء. وقال المهاجرون: بل إذا خالط فقد وجب الغسل. قال أبو موسى: فأنا أشفيكم من ذلك. فقمت فاستأذنت على عائشة، فأذن لي، فقلت لها: يا أماه! (أو يا أم المؤمنين) إني أريد أن أسألك عن شيء، وإني أستحييكِ، فقالت: لا تستحيي أن تسألني عما كنت سائلاً عنه أمك التي ولدتك. فإنما أنا أمك، قلت: فما يوجب الغسل؟ قالت: على الخبير سقطت.

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/٢٧١- ٢٧٢ كتاب الحيض - باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين.

قال رسول الله ﷺ: «إذا جلس بين شعبها الأربع، ومسّ الختان الختان، فقد وجب الغسل».

وحديث عائشة زوج النبي ﷺ قالت: إن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل، هل عليهما الغسل؟ وعائشة جالسة، فقال رسول الله ﷺ: «إني لأفعل ذلك، أنا وهذه، ثم نغتسل».

هذه صورة المسألة عند مسلم (بحذف أسانيدها) ولم يعقب عليها بشيء، مكتفياً بتخريج المنسوخ والناسخ مقدماً الأول ومؤخراً الثاني، تاركاً استيعاب ذلك لفهم القارىء ودرسه.

وأما البخاري فطريقته تختلف عن طريقة مسلم فلم يخرّج إلاّ ثلاثة أحاديث؛ حديث: «إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل»[1].

وحديث عثمان عندما سأله زيد بن خالد الجهني: أرأيت إذا جامع رجل امرأته فلم يمن؟ قال عثمان: يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره، قال عثمان: سمعته من رسول الله ﷺ[2].

وحديث أبي بن كعب قال: يا رسول الله، إذا جامع الرجل امرأته فلم ينزل؟ قال: «يغسل ما مس المرأة منه ثم يتوضأ ويصلي»[3].

ثم قال بعدها: قال أبو عبدالله [أي البخاري]: الغسل أحوط وذاك

---

(١) البخاري - الصحيح (فتح الباري): ١/٣٩٥ كتاب الغسل - باب إذا التقى الختانان.

(٢) البخاري - الصحيح (فتح الباري): ١/٣٩٦ كتاب الغسل - باب غسل ما يصيب من فرج المرأة.

(٣) المصدر السابق: ١/٣٩٧ كتاب الغسل - باب غسل ما يصيب من فرج المرأة.

الآخر، وإنما بيّنا لاختلافهم. فقد أخرج البخاري الناسخ أولاً ثم أتبعه بالمنسوخ، وختم ذلك ببيان رأيه وما ترجح لديه.

ولئن كان مسلم قد خرّج الناسخ والمنسوخ ها هنا ولم يعقبه بالشرح والإيضاح، فقد تكفل بالشرح والإيضاح وبيان الناسخ من المنسوخ في هذه الأحاديث بصريح العبارة حيث قال: حديث عثمان بن عفان وأبي سعيد الخدري في ترك الغسل من الإكسال وقوله: «الماء من الماء» ثابت متقدم من أمر رسول الله - ﷺ - منسوخ بحديث عائشة وأبي هريرة عن النبي - ﷺ -: «إذا جلس بين شعبها الأربع ومسّ الختان الختان. والرواية الأخرى «وجاوز الختان الختان»، وفي حديث أبي من رواية هشام: «ثم جهدها»، ومن رواية سعيد، «ثم اجتهد»، وكل ذلك في المعنى راجع إلى أمر واحد وهو تغييب الحشفة في الفرج، فإذا كان ذلك منهما وجب عليهما الغسل، وهما لا يبلغان ذلك من الفعل وإلّا قد اجتهد وجهد[1].

وهذا من الشواهد القوية الناطقة بمعرفة مسلم بعلم الناسخ والمنسوخ وتمكّنه منه.

ثانياً: أحاديث النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث، والأحاديث المجوزة له - أي الناسخة للأولى - فبدأ بإخراج الأحاديث الناهية وأخرج فيها[2]:

---

(١) نقلاً عن: الحاكم - المعرفة: ٧٨- ٧٩.

(٢) مسلم - الصحيح: ٣/ ١٥٦٠- ١٥٦١: كتاب الأضاحي: باب ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء.

حديث علي بن أبي طالب، قال: إن رسول الله ﷺ نهانا أن نأكل من لحوم نسكنا بعد ثلاث.

وعنه أيضاً: أنه خطب الناس فقال: إن رسول الله ﷺ قد نهاكم أن تأكلوا لحوم نسككم فوق ثلاث ليال. فلا تأكلوا.

وأخرجه عنه من ثلاث طرق أيضاً قائلاً بهذا الإسناد، مثله.

وأخرج عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يأكل أحد من لحم أضحيته فوق ثلاثة أيام».

وأخرجه عنه، ولم يسق المتن قائلاً: بمثل حديث اللّيث.

وأخرج عنه قوله: إنَّ رسول الله ﷺ نهى أن تؤكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث.

قال سالم: فكان ابن عمر لا يأكل لحوم الأضاحي فوق ثلاث. وقال ابن أبي عمر: بعد ثلاث.

وبعد أن أخرج الأحاديث الناهية عن الادخار من لحوم الأضاحي فوق ثلاث، أتبعها ببيان الأحاديث المجوزة لها - الناسخة -، فأخرج[1]:

١- حديث عائشة قالت: دفّ أهل أبيات من أهل البادية حضرة الأضحى، زمن رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «ادّخروا ثلاثاً، ثم تصدقوا بما بقي»، فلما كان بعد ذلك قالوا: يا رسول الله! إن الناس يتخذون الأسقية من ضحاياهم ويجملون منها الودك. فقال رسول الله

---

(١) المصدر السابق: ٣/١٥٦١- ١٥٦٤ كتاب الأضاحي - باب ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء.

ﷺ: «وما ذاك؟» قالوا: نهيت أن تؤكل لحوم الضحايا بعد ثلاث. فقال: «إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفّت. فكلوا وادّخروا وتصدّقوا».

٢- وأخرج حديث جابر، عن النبي ﷺ، أنه نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث. ثم قال بعد: «كلوا وتزوّدوا وادّخروا».

وأخرج عنه قوله: كنّا لا نأكل من لحوم بدننا فوق ثلاثٍ منى. فأرخص لنا رسول الله ﷺ فقال: «كلوا وتزوّدوا».

قلت لعطاء: قال جابر: حتى جئنا المدينة؟ قال: نعم.

وعنه أيضاً: كنّا لا نمسك لحوم الأضاحي فوق ثلاث. فأمرنا رسول الله ﷺ أن نتزوّد منها، ونأكل منها (يعني فوق ثلاث).

وأخرج عنه أيضاً: كنّا نتزوّدها إلى المدينة، على عهد رسول الله ﷺ.

٣- وأخرج حديث أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أهل المدينة! لا تأكلوا لحوم الأضاحي فوق ثلاث» (وقال ابن المثنى: ثلاثة أيام).

فشكوا إلى رسول الله ﷺ أن لهم عيالاً وحشماً وخدماً. فقال: «كلوا وأطعموا واحبسوا أو ادّخروا». قال ابن المثنى: شَكَّ عبدالأعلى.

٤- وأخرج حديث سلمة بن الأكوع، أن رسول الله ﷺ قال: «من ضحّى منكم فلا يصبحن في بيته، بعد ثالثة، شيئاً». فلما كان في العام المقبل قالوا: يا رسول الله! نفعل كما فعلنا عام أول؟ فقال «لا، إن ذاك عام كان الناس فيه بجهد. فأردت أن يفشو فيهم».

٥- وأخرج حديث ثوبان، قال: ذبح رسول الله ﷺ ضحيته ثم قال: «يا ثوبان أصلح لحم هذه» فلم أزل أطعمه منها حتى قدم المدينة.

وعنه أيضاً بلا متن قائلاً: بهذا الإسناد.

وعنه أيضاً قال: قال لي رسول الله ﷺ، في حجة الوداع: «أصلح هذا اللحم» قال: فأصلحته. فلم يزل يأكل منه حتى بلغ المدينة.

وعنه أيضاً بلا متن قائلاً: بهذا الإسناد، ولم يقل: في حجة الوداع.

٦- وأخرج حديث بريدة: قال رسول الله ﷺ: «نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها. ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث، فأمسكوا ما بدا لكم، ونهيتكم عن النبيذ إلاّ في سقاء، فاشربوا في الأسقية كلها، ولا تشربوا مسكراً».

وعنه أيضاً: أن رسول الله ﷺ قال: «كنت نهيتكم» فذكر بمعنى حديث أبي سنان.

فهكذا أورد مسلم الأحاديث المنسوخة أولاً، ثم أعقبها بالناسخة - دون بيان أو تعليق - ولم يكتف بحديث أو حديثين، بل جاء بهذا العدد الهائل من الأحاديث على طريقته في جمع المتون المتعلقة بالمسألة الواحدة في موطن واحد، والذي من شأنه أن يعطي تصوراً أكثر لظروف المسألة وحيثياتها وما يتعلق بها، وإلاّ كان بإمكانه أن يأتي بحديث عائشة وحده، وفيه فصل المقال في الدلالة على أن النهي عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث كان متقدماً، وأنه كان بسبب ضعفاء الأعراب الذين وفدوا على المدينة، وأن هذا الحكم رفع بعد ذلك، حيث أمر رسول الله ﷺ بالأكل والادخار والتصدق. أو الاكتفاء بحديث بريدة مثلاً.

وحكى النووي عن جماهير العلماء أن النهي منسوخ بهذه الأحاديث المصرحة بالنسخ، لا سيما حديث بريدة وهذا من نسخ السنة

بالسنة[1].

المبحث الرابع
منهجه في غريب الحديث

الغريب في اللغة: البعيد عن الوطن، المنقطع عن الأهل، ومنه قوله للرجل: اغرب عني، أي: ابعد[2].

وغريب الحديث: هو ما يقع فيه من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم[3] والمشتبهة[4]. وهو من المهمات المتعلقة بفهم الحديث والعمل به لا بمعرفة صناعة الإسناد وما يتعلق به[5].

وباستقرائي لصحيح مسلم لم أجده شرح غريب حديث رسول الله ﷺ على الإطلاق، وإنما شرح في مقدمة صحيحه قولين من أقوال التابعين وهما:

١- ما أخرجه من قول ابن عون في شهر بن حوشب: إن شهراً نزكوه [بالنون والزاي][6].

قال مسلم: يقول أخذته ألسنة الناس، تكلموا فيه[7].

---

(١) النووي - شرح مسلم: ١٧/١٢٩.
(٢) الخطابي - غريب الحديث: ١/٧٠.
(٣) العراقي - شرح الألفية: ٢/٢٧٨.
(٤) زكريا الأنصاري - فتح الباقي: ٢/٢٧٨.
(٥) ابن كثير - اختصار علوم الحديث: ١٦٢.
(٦) انظر ابن منظور - لسان العرب: ٣/٦١٩.
(٧) مسلم - الصحيح: ١/١٧ المقدمة.

وكان لشرحه هذه الكلمة كبير أهمية، وبه ردت رواية أن شهراً تركوه [بالتاء والراء][1]، وقول مسلم فيه يدل على معرفته التامة به، ولذلك «أخرج له في صحيحه مقروناً بغيره»[2] ولو كان متروكاً لما أخرجه له في الصحيح كذلك.

٢- ما أخرجه عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال: لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث.

وقوله: لم تر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث.

قال مسلم: يقول: يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب[3].

ومقصد مسلم أنهم لا يعانون صناعة أهل الحديث، فيحدثون بما لا يصح لقلة معرفتهم بالصحيح والسقيم وقلة حفظهم وضبطهم لما سمعوه، وشغلهم بعبادتهم وانصرافهم عن طريق العلم فيقع الخطأ في رواياتهم ولا يعرفونه، ويروون الكذب ولا يعلمونه[4].

ويلحظ أن شرح مسلم لهذين اللفظين له قيمته الحديثية فأبان الغامض، وأوضح المشكل، ولو فعل مثل هذا في حديث رسول الله ﷺ لكان أجدى وأنفع. إلّا أن منهجه في صحيحه قام على عدم التعرض لشرح غريب الحديث، فكأنه لم يرد أن يشوب كلام رسول الله ﷺ

---

(١) انظر: النووي - شرح مسلم: ١/ ٩٣، الديوبندي - فتح الملهم: ١/ ١٣٢.
(٢) المزي - تهذيب الكمال: ٢/ ٥٩١.
(٣) مسلم - الصحيح: ١/ ١٧-١٨ المقدمة.
(٤) انظر: النووي - شرح مسلم: ١/ ٩٤، ١١١، الديوبندي - فتح الملهم: ١/ ١٣٣.

بكلامه، وإن قال قائل: كان بإمكانه أن يفصل بين الكلامين بعبارة أو بكلمة مفهمة كقوله هنا: قال مسلم أو نحوها، فهذا وإن كان صحيحاً إلّا أن عذر مسلم في تركه أن الألفاظ الغريبة كثيرة في الصحيح مما يطول بشرحها الكتاب، وليس من مقصد كتابه شرح الغريب وإيضاحه بل جمع جملة من الأحاديث المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثواب والعقاب وغيرها من صنوف العبادات، ملخصة محصاة[1].

ومن أجل ذلك أخلى كتابه من أقوال الصحابة والتابعين إلا ما ندر فضلاً عن قوله.

المبحث الخامس

منهجه في المدرج

الإدراج لغة: إدخال شيء في شيء آخر وتضمينه إياه. والمدرج اسم مفعول من: أدرج[2].

وأما في اصطلاح المحدثين: فالمدرج ما أدخل في سياق الحديث وليس منه، سواء أكان هذا الداخل حديثاً آخر أو بعض حديث أو كان كلاماً للراوي يوضح به المراد من الحديث، فيظهر الحديث مع ما أدرج فيه حديثاً واحداً دونما تمييز بينهما أو فاصلاً يحدد كلاً منهما[3]، فيلتبس

(١) مسلم - الصحيح: ١/٣ المقدمة.

(٢) انظر: د. الجوابي - جهود المحدثين: ٣٤٨/٢، د. نجم خلف - الصناعة الحديثية: ٥٤٣/٢.

(٣) د. همام - العلل في الحديث: ١٥٤.

الأمر على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع مرفوع[1].

وعلى هذا فمهمة هذا النوع من أنواع علوم الحديث، تمييز حديث رسول الله ﷺ وتخليصه مما أدخل فيه من كلام غيره[2].

وقد شدّد العلماء الحكم على من يتعمد الإدراج في الحديث، فأسقطوا عدالته وألحقوه بالكذابين، قال ابن السمعاني: مَنْ تَعمَّدَ الإدراج فهو ساقط العدالة، وممن يحرف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين[3]، واستثنى السيوطي من ذلك ما أُدرجَ لتفسير الغريب، واحتج بفعل الزهري لذلك[4].

قلت: لكن ليس من شرط تفسير الغريب أن يكون مدرجاً، بل الأولى أن ينص عليه ويميز بينه وبين سياق الحديث لا يختلط معه ولا يشتبه به، فمع أن الزهري كان يفعل ذلك إلاّ أن زملاءه لم يسلموا له به، فكانوا يقولون له: افصل كلامك من كلام النبي ﷺ[5].

وغالب ما يقع من الإدراج إنما هو تفسير الغريب.

وقد اعتنى الأئمة بتمييز الإدراج وكشفه والتنبيه عليه، وسار مسلم في صحيحه على هذا السنن، فميز حديث رسول الله ﷺ مما أدخل فيه، وأبان عنه بصريح العبارة تارة وبالإشارة أخرى.

---

(١) العراقي - شرح الألفية: ١/ ٢٤٦.
(٢) انظر: الحاكم - المعرفة: ٣٩.
(٣) السيوطي - التدريب: ١/ ٢٧٤.
(٤) المصدر السابق: ١/ ٢٧٤.
(٥) السخاوي - فتح المغيث: ١/ ٢٤٧.

أولاً: ما صرح به ونص على الإدراج فيه، مثاله:

أ- حديث سهل بن سعد أن عويمراً الأنصاري... قال: يا رسول الله، أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقتله فتقتلونه أم كيف يفعل؟ فقال رسول الله ﷺ: «قد نزل فيك وفي صاحبتك فاذهب فأت بها».

قال سهل: فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ، فلما فرغا قال عويمر: كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها. فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ.

قال ابن شهاب: فكانت سنة المتلاعنين[1].

فهذا الحديث أخرجه مسلم سالماً من الإدراج، ثم أتبعه بطريق آخر عن سهل بن سعد أن عويمراً الأنصاري أتى عاصم بن عدي.

قال مسلم: وساق الحديث بمثل حديث مالك، **وأدرج في الحديث** قوله: وكان فراقه إياها يعد سنة في المتلاعنين، وزاد فيه: قال سهل: فكانت حاملاً فكان ابنها يدعى إلى أمه، ثم جرت السنة أنه يرثها وترث منه ما فرض الله لها[2].

فقد أخرج مسلم الحديث في الطريق الأول بتمامه مع القصة سالماً من الإدراج، ثم أتبعه بالطريق الثاني واختصره وبيّن الإدراج الواقع فيه.

وشارك مالك[3] والبخاري[4] مسلماً في إخراج الحديث من الطريق

---

(١) مسلم - الصحيح: ٢/١١٢٩- ١١٣٠ كتاب اللعان.

(٢) مسلم - الصحيح: ٢/ ١١٣٠ كتاب اللعان.

(٣) مالك - الموطأ: ٢/٥٦٦- ٥٦٧ كتاب الطلاق - باب ما جاء في اللعان.

(٤) البخاري - الصحيح (فتح الباري): ٩/ ٣٦١ كتاب الطلاق - باب من جوز الطلاق الثلاث.

الأول، وأن قوله: «فكانت سنة المتلاعنين» من قول ابن شهاب.

وأخرجه الدارقطني[1] من الطريق الثاني وفيه إدراج مروياً نسقاً ضمن الحديث.

وهذا من المدرج وسط المتن كما نبّه عليه مسلم[2].

ب- في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً: «إذا اقترب الزمان لم تكد رؤيا المسلم تكذب...»، قال: «وأحب القيد وأكره الغل، والقيد ثبات في الدين»، فلا أدري هو في الحديث أم قاله ابن سيرين[3].

فأخرج مسلم الحديث من طريق آخر وفيه: **وقال في الحديث: قال أبو هريرة:** فيعجبني القيد وأكره الغل، والقيد ثبات في الدين.

ثم أعقبه بطريق آخر عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. **قال مسلم: وأدرج في الحديث** قوله: «وأكره الغل» إلى تمام الكلام.

فكشف مسلم بصنيعه هذا الإدراج الواقع في هذه الرواية. وأكد الخطيب ما ذهب إليه مسلم بقوله: والمتن كله مرفوع إلّا ذكر القيد والغل فإنه من قول أبي هريرة أدرج في الكلام[4].

---

(١) الدارقطني - السنن: ٣/ ٢٧٤ كتاب النكاح - باب المهر.
(٢) انظر: الغماري - تسهيل المدرج إلى المدرج: ٢٦-٢٧.
(٣) مسلم - الصحيح: ٤/ ١٧٧٤ كتاب الرؤيا.
(٤) ابن حجر - فتح الباري: ١٢/ ٤١٠، وانظر: الغماري - تسهيل المدرج إلى المدرج: ٥٧.

ثانياً: ما أشار إلى الإدراج الواقع فيه من غير استعمال كلمة الإدراج، مع أن المراد بيان الإدراج وكشفه كما يظهر بعد الفحص والتمعن في الأمثلة التي أشار فيها إليه، ومن ذلك:

أ- أخرج مسلم حديث جرير بن عبدالله: كنّا جلوساً عند رسول الله ﷺ إذ نظر إلى القمر ليلة البدر فقال: «أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته فإن استطعتم ألا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها» يعني العصر والفجر ثم قرأ جرير: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ۝١٣٠﴾ [طه].

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبدالله بن نمير وأبو أسامة ووكيع بهذا الإسناد، وقال: «أما إنكم ستعرضون على ربكم فترونه كما ترون هذا القمر»، **وقال: ثم قرأ. ولم يقل جريراً**[1].

فهذه إشارة لطيفة من الإمام مسلم إلى أن هذه الرواية في الطريق الثاني فيها إدراج فقال: ثم قرأ. ولم يقل جريراً، أي أن الرواة في هذا الطريق أدرجوا الآية في كلام النبي ﷺ ورفعوها إليه، والطريق الأول صريح في أن جريراً هو الذي قرأها ولم يرفعها.

ورواه البخاري من طريق الحميدي وفيها إدراج القراءة[2]، قال ابن حجر: وقع في سياق حديث الباب وما وافقه إدراج[3]، وصرح البيهقي بوقوع الإدراج في رواية البخاري وسلامة طريق مسلم منها حيث قال:

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/٤٣٩- ٤٤٠ كتاب الصلاة - باب فضل صلاتي الصبح والعصر.

(٢) البخاري - الصحيح (فتح الباري): ٢/٣٣ كتاب مواقيت الصلاة - باب فضل صلاة العصر.

(٣) ابن حجر - فتح الباري: ٢/٣٤.

رواه البخاري في الصحيح عن الحميدي، ورواه مسلم عن زهير بن حرب كلاهما عن مروان إلاّ أن الحميدي أدرج القراءة في الحديث[1].

فما أشار إليه مسلم أفصح عنه البيهقي وابن حجر.

ب- في حديث النهي عن القزع: أخرجه مسلم من ثلاث طرق[2]:

الأولى: حدثنا زهير بن حرب، حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيدالله، أخبرني عمر بن نافع، عن أبيه: عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن القزع.

قال: **قلت لنافع: وما القزع؟ قال:** يحلق بعض رأس الصبي ويترك البعض.

الثانية: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو أسامة ح وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، قالا: حدثنا عبيدالله بهذا الإسناد، **وجعل التفسير في حديث أبي أسامة من قول عبيدالله.**

الثالثة: وحدثني محمد بن المثنى، حدثنا عثمان الغطفاني، حدثنا ابن نافع ح وحدثني أمية بن بسطام، حدثنا يزيد - يعني ابن زريع -، حدثنا روح، عن عمر بن نافع بإسناد عبيدالله مثله، **وألحقا التفسير في الحديث.**

ففي الطريق الأولى بيان أن التفسير من قول نافع، وفي الطريق الثاني من رواية أبي أسامة من قول عبيدالله، ومن رواية عبدالله بن نمير من

---

(١) البيهقي - السنن الكبرى: ٣٠٩/١ كتاب الصلاة - باب فضل صلاة الصبح والعصر.

(٢) مسلم - الصحيح: ١٦٧٥/٣ كتاب اللباس والزينة - باب كراهة القزع.

قول نافع، أما الطريق الثالثة فوقع فيها الإدراج حيث ألحقا التفسير بالحديث.

فأخرج مسلم الحديث أولاً من طريقين مبيّناً أن التفسير ليس من كلام النبي ﷺ، ثم أعقبهما بالطريق الأخير التي وقع فيها الإدراج مكتفياً بقوله: وألحقا التفسير في الحديث - يعني: وأدرجا التفسير بالحديث -.

وأخرجه البخاري وفيه: قال عبيدالله: قلت لنافع: وما القزع؟..[1].

قال ابن حجر: وظاهره أن المسؤول هو عمر بن نافع، لكن بيّن مسلم أن عبيدالله إنما سأل نافعاً، ثم فسّر المراد من قول مسلم: وألحقا التفسير في الحديث، بقوله: يعني أدرج[2]. فأفصح عما أشار إليه مسلم.

ومن روائع منهج مسلم في المدرج وكيفية بيانه إخراجه لحديث ابن مسعود في مجيء داعي الجن إلى النبي ﷺ وقراءته القرآن عليهم، وفيه قول ابن مسعود: فانطلق بنا فأرانا آثارهم **وآثار نيرانهم**. **وسألوه الزاد فقال**: لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه، يقع في أيديكم أوفر مما يكون لحماً. وكل بعرة وعلف لدوابكم، فقال رسول الله ﷺ: «فلا تستنجوا بهما فإنهما طعام إخوانكم».

وأخرجه من طريق آخر قائلاً: بهذا الإسناد **إلى قوله**: «**وآثار نيرانهم**»، قال الشعبي: وسألوه الزاد، وكانوا من جن الجزيرة إلى آخر الحديث، من قول الشعبي مفصلاً من حديث عبدالله.

---

(١) البخاري - الصحيح (فتح الباري): ١٠/٣٦٣ كتاب اللباس - باب القزع.

(٢) ابن حجر - فتح الباري: ١٠/٣٦٤-٣٦٥.

وأخرجه من طريق ثالث عن ابن مسعود عن النبي ﷺ. قال مسلم: إلى قوله: «وآثار نيرانهم»، ولم يذكر ما بعده.

فأخرج مسلم الحديث في الطريق الأول متضمناً للإدراج نسقاً مع حديث عبدالله من غير فصل بينهما.

وأخرجه في الطريق الثانية مبيّناً أنها من قول الشعبي مفصولة من حديث عبدالله، أي: ليست مروية نسقاً مع باقي حديثه، بل هي من قول الشعبي مرسلاً، وبهذا جزم الدارقطني حيث قال: وآخر الحديث إنما هو من قول الشعبي مرسل عن النبي ﷺ[1].

فأدرجه الرواة في حديث ابن مسعود، وكشف مسلم ذلك في الطريق الثانية، ثم أخرجه من الطريق الثالثة وليس فيه الزيادة لا متصلة ولا منفصلة.

وقد أعجب السخاوي بمنهج مسلم في المدرج وحُسْنِ صنيعهِ فيه، فأثنى عليه وأشاد به مورداً هذا الحديث كشاهد عليه قائلاً: وما أحسن صنيع مسلم حيث أخرج حديث عبدالأعلى، عن داود، عن الشعبي، عن علقمة، عن ابن مسعود في مجيء داعي الجن...[2].

وما ذكرناه من الأمثلة مقصور على الإدراج في المتن.

أما في الإسناد فوقع من أحد الرواة في موطن واحد، وتعقبه مسلم ببيان الإدراج الواقع فيه: جاء في حديث علي بن مسهر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن الزبير، قال: كنت أنا وعمر بن أبي

---

(١) الدارقطني - التتبع: ٢٣٤، وانظر: النووي - شرح مسلم: ٤/ ١٧٠.
(٢) السخاوي - فتح المغيث: ١/ ٢٤٦- ٢٤٧.

سلمة يوم الخندق مع النسوة في أطم حسان، فكان يطأطىء لي مرة فأنظر وأطأطىء له مرة فينظر، فكنت أعرف أبي إذا مرّ على فرسه في السلاح إلى بني قريظة.

قال: وأخبرني عبدالله بن عروة، عن عبدالله بن الزبير، قال: فذكرت ذلك لأبي، فقال: ورأيتني يا بني؟ قلت: نعم، قال: أما والله لقد جمع لي رسول الله ﷺ يومئذ أبوي، فقال: «فداك أبي وأمي».

قال مسلم: وحدثنا أبو كريب، حدثنا أبو أسامة، عن هشام، عن أبيه، عن عبدالله بن الزبير قال: لما كان يوم الخندق كنت أنا وعمر بن أبي سلمة في الأطم الذي فيه النسوة - يعني نسوة النبي ﷺ. وساق الحديث بمعنى حديث ابن مسهر في هذا الإسناد، ولم يذكر عبدالله بن عروة في الحديث، ولكن أدرج القصة في حديث هشام، عن أبيه، عن ابن الزبير[1].

فهذه القصة مع بقية الحديث إنما هي من رواية عبدالله بن عروة، عن ابن الزبير لا من رواية ابن عروة عن أبيه، فأفصح الإمام مسلم بوضوح في الطريق الثانية أن الراوي أدرج هذه القصة وجعلها في حديث هشام بن عروة، والحال أنها ليست من حديثه.

ومن خلال هذه الأمثلة التي وقع فيها الإدراج وبيان طريقة مسلم في عرضها والإفصاح عنها، يظهر جلياً أن مسلماً سار في المدرج على منهج مطرد، قوامه إخراج الحديث الذي وقع فيه الإدراج، وبيان عواره وكشف ما داخله، وهو بهذا منهج حديثي نقدي أصيل يتسق مع ما رسمه لنفسه

---

(١) مسلم - الصحيح: ٤/١٨٧٩- ١٨٨٠ كتاب فضائل الصحابة - باب فضائل طلحة والزبير - رضي الله عنهما -.

في مقدمة صحيحه من أنه لا يكرر الإسناد أو الحديث إلاّ لعلة تكون هناك[1]. وأنه إذا أتى إلى ذكر الأخبار المعللة في الكتاب سيزيدها شرحاً وإيضاحاً[2].

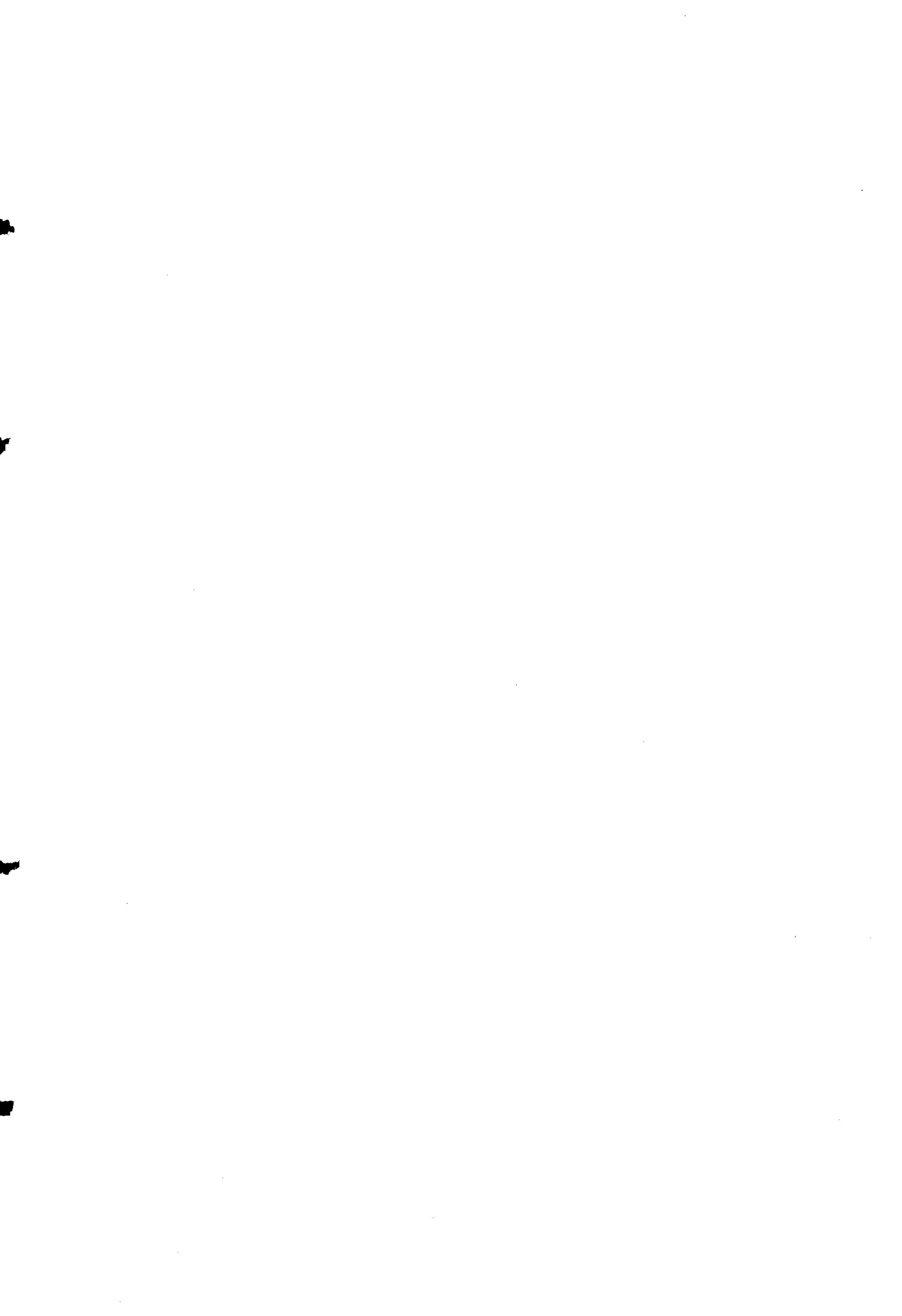
كما يظهر جلياً تمكن مسلم من منهجه في المدرج وتفننه في صياغة عباراته الكاشفة عنه وتنويعها، ما بين عبارة صريحة واضحة تفهم لأول وهلة، وإشارة لطيفة بعيدة الغور - تحتاج إلى غوص وإمعان نظر ليفهم المراد منها - لهذا وغيره قال المقدسي - حكاية - عن صحيحه وصحيح البخاري: لا يقف على الفائدة منهما إلاّ المتبحر[3].

---

(١) مسلم - الصحيح: ١/ ٤ المقدمة.

(٢) المصدر السابق: ١/ ٨ المقدمة.

(٣) المقدسي - شروط الأئمة الستة: ٢٤.



الخاتمة

بعد أن أتممت هذا البحث أسجل أهم النتائج التي توصلت إليها باختصار وهي:

١- كشف النقاب عن نشأة مسلم وحياته العائلية والعلمية.

٢- بيان المكانة العلمية التي تبوأها مسلم، ومساهمته الفعالة من خلال مدرسته الحديثية المتمثلة في:

أ- مؤلفاته المتخصصة في الحديث وعلومه والتي أربت على الثلاثين مؤلفاً، وفي طليعتها صحيحه الذي عمّ نفعه المشرق والمغرب.

ب- تلاميذه الذين كانت لهم الصدارة العلمية والأثر الهام في إثراء المكتبة الإسلامية من بعده كالترمذي، وأبي بكر بن خزيمة، وابن أبي حاتم وغيرهم، وقد زادوا على الثلاثين تلميذاً.

٣- بيان القيمة العلمية للصحيح وما يتعلق بها، والعناية الكبيرة التي حظي بها، فبلغت شروحه اثنين وستين شرحاً باللغة العربية المطبوع منها ستة فقط. وأربعة شروح بغير العربية طبع منها اثنان. هذا فضلاً عن المستخرجات والمختصرات وكتب الرجال وغيرها.

٤- اشتمال صحيح مسلم على مقدمة تعدّ من أوائل المقدمات العلمية المنهجية. بيّن فيها مسلم جملة من القواعد المهمة في علوم الحديث، وأوضح فيها منهجه في صحيحه بإيجاز.

٥- أن مسلماً التزم في صحيحه بمنهجه الذي خَطَّه لنفسه في مقدمته، ويظهر ذلك جلياً في عدة نواح منها:

أ- إخراجه لحديث الطبقتين الأولى والثانية وطرح الثالثة.

ب- قبوله لزيادة الثقات.

جـ- تركه لما يتفرد به المحدث.

د- احتجاجه بالحديث المعنعن.

هـ- ذكره الأخبار المعللة مع الشرح والإيضاح.

٦- إظهار التكامل المعرفي بين الصحيحين، ففي الوقت الذي عني فيه البخاري غالباً بفقه الحديث وبرّز فيه، نجد مسلماً عني بالصناعة الإسنادية في المقام الأول وبرز فيها، فلا يستغنى بأحد الكتابين عن الآخر.

٧- دفع المطاعن عن رجال الصحيح الواقعين في الطبقة الثانية عنده، ممن خف ضبطهم، وإن مسلماً لم يخرج لهم معتمداً على رواياتهم، وإنما يخرج لهم في المتابعات والشواهد ليقوّي أحاديث الباب بمجيئها من طريق آخر مثلها أو دونها، فتتقوّى بمجموعها وتصل إلى الدرجات الموالية من الصحة، ثم إن تلك الروايات تتقوّى وينجبر ما فيها من ضعف، وما في رواتها من قصور، لمجيئها من الطرق القوية في الباب فترتقي بذلك إلى الصحة.

٨- دفع الاعتراض عن إخراج مسلم لجملة من الأحاديث المعلة بعدم الاتصال، بأن مسلماً أخرجها من طرق أخرى سالمة من العلة، وأخرجها من هذه الطرق لبيان العلة الواقعة فيها. ومسلم لا يكرر الحديث أو الإسناد إلاّ لزيادة معنى، أو لعلة تكون هناك. وذكر أنه إذا أتى إلى

الأحاديث المعلَّة سيزيدها شرحاً وإيضاحاً. فهذه الأحاديث المعلة تطبيق لمنهجه ووفاء بما وعد به.

٩- تطبيق ما جاء في المقدمة على الصحيح في الجملة.

١٠- إثبات أن مسلماً سار في صحيحه على منهج نقدي صامت في عمومه، ناطق أحياناً، وقد جَلَّيتُ ذلك بوضوح في علوم السند وعلوم المتن على حدّ سواء.

١١- أن مسلماً ميز الخطأ القليل النادر لثقات المحدثين من صحيح مروياتهم.

وبهذا يظهر جلياً أن مسلماً قدم إضافات معرفية في الحديث وعلومه من خلال صحيحه استحق بها عن جدارة أن يكون ثاني كتب الحديث المعتمدة في الثقافة الإسلامية.

والحمد لله على التمام في البدء والاختتام



فهرس الموضوعات

الموضوع رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة